مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (٥٠)

السودان على مفترق الطرق
بعد الحرب.. قبل السلام

إجلال رأفت
عبده مختار موسى
أسماء حسين محمد آدم
عوض السيد الكرسني
حمدي عبد العزيز
كاظم هاشم نعمة
عبد الوهاب الأفندي
محمد الأمين عباس النحاس

محمود وهيب السيد

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

السودان على مفترق الطرق: بعد الحرب.. قبل السلام/ إجلال رأفت... [وآخ.].

٢٨٧ ص. ـ (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٥٠)

يشتمل على فهرس.

ISBN 9953-82-086-4

١. السودان ـ الظروف السياسية. ٢. أزمة دارفور (السودان). أ. رأفت، إجلال. ب. السلسلة.

962.7

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز

الطبعة الأولى
بيروت، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦

المحتويـــــــات

مقدمـــة ٧

القسم الأول
مقاربة السلام والحرب

الفصل الأول : السلام الصعب في السودان ..... عبد الوهاب الأفندي ١١

الفصل الثاني : السودان إلى أين يتجه؟ جدل السلام، الوحدة والانفصال ..... محمد الأمين عباس النحاس ٣٣

الفصل الثالث : اتفاقية ماشاكوس: هل يشهد الجنوب السوداني انفراجاً؟ ..... محمود وهيب السيد ٦٣

القسم الثاني
أزمة دارفور.. التداعيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية

الفصل الرابع : أزمة دارفور: السودنة والعروبة والتدويل والأفرقة ..... كاظم هاشم نعمة ١٠٥

الفصل الخامس : أزمة دارفور: بداياتها وتطوراتها ..... محمد الأمين عباس النحاس ١٣١

الفصل السادس : أزمة دارفور: أبعادها السياسية والثقافية ..... إجلال رأفت ١٥٣

القسم الثالث

السياسة الأمريكية نحو السودان . . الاحتواء والعزل

الفصل السابع : دوافع السياسة الأمريكية نحو السودان . .
ونتائجها ..... حمدي عبد العزيز ١٨٥

الفصل الثامن : مستقبل العلاقات السودانية ـ الأمريكية
بعد اتفاقية السلام ..... عبده مختار موسى ٢٠١

القسم الرابع

الثروة والتنمية . . الواقع والطموح

الفصل التاسع : قسمة عائدات الثروة
في النزاع السوداني ..... عوض السيد الكرسني ٢٢٩

الفصل العاشر : أسباب تخلف التنمية البشرية في الدول العربية :
السودان كدراسة حالة ..... أسماء حسين محمد آدم ٢٥٩

فهـــرس ٢٧٧

مقدمـــــة

. . وتبقى لحظات التاريخ في السودان منذ حضارة «كوش» مروراً بمملكتي «نبته» في الشمال و«مروى» في الوسط، تعبر عن مكمن الحقيقة في مميزات هذه الأرض وامتداداتها، وتأثيرات تفاعلها مع محيطها الطبيعي والسياسي. . وهي لحظات لا يمكن أن تختفي من الذاكرة الثقافية الراهنة التي تشكل قاعدة السودان الحديث، مروراً بكل إرهاصات التكوين وملامح التشكل وتقاسم النفوذ والثروة عبر سلسلة من الأطماع الخارجية والنزاعات الداخلية.

وأي أثر تاريخي في السودان قد يصعب أن تطبق عليه مقولة «حضارات سادت ثم بادت»، فقد كانت حالة الامتداد والارتباط بين الشمال والشرق العروبيين والجنوب الأفريقي، عبر تفجر الحضارات وتداعيها، يشكل لحظة انصهار وتوهج في اللحظة ذاتها. نحن لا ننظر إلى السودان البلد الأكبر مساحة في الوطن العربي، بل إلى نقطة الانفصال الحاسمة، حينما بدأ الميلاد العربي يأخذ ملامحه الأولى في نشوء الدولة العربية ـ الإسلامية التي استوعبت كل السودان، وفي الوقت ذاته جسدت محاولة تجديد الوجود العربي في أفريقيا، عبر استقطاب لكل التركيبات والمظاهر الثقافية التي قادت لاحقاً إلى بناء صورة السودان الراهنة بأبعادها الشاملة كل معطيات الاندماج الوطني عبوراً فوق تناقضات ما هو قبلي وإقليمي، أو ديني ومذهبي، وغيرها من الإرهاصات التي عصفت أزماناً بالسودان، وأسهمت في تجزئته فترة، وفترة أخرى في بناء وحدته الوطنية.

وروح الفجر المرتقب التي قادت خطى أبناء السودان في عصر التحرر من آخر المستعمرين في منتصف القرن العشرين، كانت هي ذاتها ايقاع ثورة عام ١٩٢٤ التي عبرت عن انتفاضة متواصلة مع حركات المقاومة، التي كانت تعم ولايات السودان بين حين وآخر. وجميع تلك الانتفاضات والثورات كانت تحث الخطى نحو صياغة الإعلان والتعريف بالسودان الحديث أرضاً وشعباً، وللمحافظة على تماسك الدولة الغنية، في مواجهة تداعيات تراكم صراعات ونزاعات داخلية، وأطماع إقليمية، ومخططات دولية

تهدف إلى تفكيك السودان وإشغاله بنزاعات محلية تعطي المبرر ـ وكما هي العادة ـ لزيادة التدخل الأجنبي، ولعودة الاستعمار من الشبَّاك، بعد أن طرد من كل الأبواب.

وإذ يقدّم مركز دراسات الوحدة العربية موضوع السودان باعتباره هماً قومياً وموضوعاً تتداخل فيه الاعتبارات السياسية والإثنية والاقتصادية والثقافية، فإنه يدرك أن ذلك الموضوع، ومن كل جوانبه المعبرة عن الأحداث الجارية اليوم، إنما يشكل قضية متصلة بالوجود القومي، وطبيعة التحديات التي تتعرض لها الأمة العربية، وبمحور علاقات الأمة العربية وأجنحتها بمحيطها المجاور، وتأثير تلك العلاقات على الأمن القومي العربي والاستقرار والسلام في العالم. .

البحوث التي يتضمنها هذا الكتاب تتناول حزمة القضايا المعبرة عن واقع السودان الراهن. . . وهي تحاول رسم الطريق بين قلب السودان ورمز سيادته، الخرطوم، وأطرافه الممتدة من كردفان ودارفور إلى أعماق الجنوب عند حدود جبال الأماتونغ. إن تلك الجغرافيا المذهلة التي تمثل واحداً من أكثر البلدان في العالم التي تمتزج فيها المناخات الصحراوية وشبه الصحراوية في الشمال بمناطق السانا الشاسعة والتربة الطينية الخصبة والسدود في أعالي النيل والمناخ الاستوائي الرطب في أقصى الجنوب، هي في الواقع تعبيرات ثقافية أسهمت بشكل وآخر في كل الأحداث التي عبّرت عن تمزق السودان ووحدته في آن واحد.

ومن هنا، فإن هذه البحوث شملت موضوعات عديدة معبرة عن مسعى الطموح لبناء السلام الوطني المجسد لوحدة السودان وتقدمه، ومعالجة تداعيات قضية الجنوب وأزمة دارفور، والتصدي لسياسات التدخل الخارجي، وفي مقدمتها المخططات الأمريكية لإثارة النزاعات الداخلية، ومواجهة التحالفات الإقليمية من داخل القارة الأفريقية، لانتزاع حصص وأدوار على مائدة القضية السودانية، وصولاً إلى تناول موضوع الثروة، والتنمية، والمحور الاقتصادي والاجتماعي، وتأثيره في مسيرة السودان، ووحدته واستقلاله وتقدمه.

وكل تلك الموضوعات تلتقي على قاعدة جامعة تقود إلى التعريف وإشاعة الحقائق حول قضية السودان من جوانبها المختلفة، فالأرض العربية التي أرسل لها نيرون قبل عشرين قرناً أولى بعثات الاستعمار طمعاً في الثروات والنفوذ، تواجه اليوم عصر النيرون الأمريكي وأطماعه في الهيمنة، وتقاوم، كما عرفت بذلك عبر تاريخها، من أجل ذات الثوابت، وفي سبيل حريتها وكرامتها.

مركز دراسات الوحدة العربية

القسم الأول

مقاربـــة الســـلام والحـــرب

الفصل الأول

السـلام الصعـب فـي السـودان[*]

عبد الوهاب الأفندي[**]

بدت الأزمة السودانية المزمنة كما لو أنها دخلت في نهايات عام ٢٠٠٢ مرحلة جديدة وحرجة تتميز بعدم الاستقرار والانفتاح على كل الاحتمالات بعد فترة قصيرة ساد فيها التفاؤل بقرب الحسم السلمي. وكان توقيع «بروتوكول ماشاكوس» في العاصمة الكينية نيروبي في العشرين من تموز/ يوليو ٢٠٠٢ قد خلق الانطباع عند الكثيرين بأن الطريق إلى الحل السلمي قد أصبحت ممهدة[١]. فقد بدا لأول وهلة أن البروتوكول المذكور (الذي سمي باسم ضاحية خارج العاصمة الكينية) قد حسم أصعب المسائل وأكثرها تعقيداً في النزاع الدائر اليوم، وهي مسألة الدين والدولة وحق تقرير المصير للجنوب. وبحسب البروتوكول المذكور فإن قوانين البلاد ودستورها لا بد من أن تنص على المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات بين كل المواطنين من دون النظر إلى الدين أو العرق، وتحرّم التمييز على أي أساس ديني. من جهة أخرى سمح الاتفاق بتطبيق القوانين الإسلامية على أساس محلي في المناطق ذات الأغلبية المسلمة. وفي ما يتعلق بحق تقرير المصير فإن الاتفاقية سمحت للجنوبيين

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٥، العدد ٢٨٦ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢)، ص ٢٣ ـ ٤٠.

(**) محاضر في مركز دراسات الديمقراطية، ومشرف على برنامج الديمقراطية في العالم الإسلامي، جامعة ويستمنستر ـ لندن.

(١) نشرت **المستقبل العربي** دراسة عرضت نص الاتفاق، وقوّمت أهميته وبحثت في احتمالات نجاحه. انظر: محمود وهيب السيد، «اتفاقية ماشاكوس: هل يشهد الجنوب السوداني انفراجاً؟،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٥، العدد ٢٨٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢)، ص ٤٨ ـ ٨٢ وهي متضمنة في هذا الكتاب ص ٦٣.

بالاستفتاء على الانفصال بعد فترة انتقالية مدتها ست سنوات.

ولكن الخلافات حول تفسير الاتفاق ومستحقاته سرعان ما عصفت بالوفاق الظاهري الذي لقي ترحيباً دولياً واسعاً. فالحكومة أكدت أن الاتفاق لم يكرس قبول القوانين الإسلامية في الشمال فقط، وإنما كرسّ مكانة الشريعة في الدستور القومي كذلك. أما المتمردون فإنهم أكدوا أن الاتفاق ينص على علمانية الدولة، وزادوا أن تطبيق الاتفاق يحتاج إلى قيام حكومة انتقالية موسعة وجيش نظامي جديد. وساهم تفاقم هذه الخلافات في انفجار الصراع مجدداً، حيث قامت قوات التمرد بالاستيلاء على حامية حدودية مهمة (مدينة توريت على الحدود اليوغندية) في مطلع أيلول/ سبتمبر الماضي. وهذا بدوره دفع بالحكومة إلى تعليق المفاوضات. وقد دفعت الضغوط الدولية الحكومة للعودة إلى طاولة المفاوضات في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر، ولكن الوضع الميداني ظل في حال تصعيد متواصل، حيث قام المتمردون بفتح جبهة قتال جديدة على الحدود مع إريتريا شرقي البلاد. وقد اتفق الطرفان على هدنة مؤقتة تستمر خلال جولة المفاوضات الحالية.

من هنا تبدو الصورة قاتمة في ما يتعلق باحتمالات نجاح الحل السلمي، ولكنها مفتوحة على سيناريوهات أخرى كثيرة أهونها شأناً انفصال الجنوب. وهذه الحالة التي وصلت إليها البلاد جاءت نتيجة أخطاء متراكمة ليس من الحكومة الحالية فقط، بل من الحكومات السودانية المتعاقبة منذ استقلال البلاد وربما قبله.

أولاً: جذور المشكلة

اصطلح المراقبون على نسبة جذور مشكلة جنوب السودان إلى السياسة الاستعمارية البريطانية في السودان، وخاصة بين عامي ١٩٢٢ و١٩٤٧، حيث اتبعت الإدارة الاستعمارية سياسة متعمدة لإغلاق الجنوب وفصله عن بقية أجزاء القطر. ولكن هذا التوصيف ليس دقيقاً تماماً، لأن جذور المشكلة ترجع إلى أزمان أبعد من جهة، وإلى أسباب أقرب تتعلق بتعامل الحكومات السودانية في ما بعد الاستقلال مع الجنوب من جهة أخرى.

صحيح أن الإدارة الاستعمارية اتبعت سياسة هدفت إلى إغلاق الجنوب وإضعاف النفوذ العربي ـ الإسلامي فيه بهدف واضح هو «خلق سد في وجه المد الإسلامي في أفريقيا»[٢]. وفي سبيل تحقيق هذا الغرض قامت الإدارة بسن قوانين

(٢) Robert O. Collins, «Bastion against Islam: The Upper Nile in the Twentieth Century,» paper presented at: *Islam, Nationalism, and Radicalism in Egypt and the Sudan* (conference), edited by Gabriel =

المناطق المغلقة في عام ١٩٢٢ وطبقته في جنوب السودان ومنطقة جبال النوبة في جنوب كردفان. وشمل التطبيق إبعاد الموظفين السودانيين والمصريين من الجنوب، وإقصاء التجار العرب والمسلمين، واستبدالهم بالإغريق وغيرهم من الجاليات. وشمل كذلك منع تعليم اللغة العربية واستخدامها واستخدام اللغة الإنكليزية بدلاً منها كلغة رسمية، مع تشجيع اللغات المحلية[٣]. وشملت السياسة حتى منع اللباس «العربي»، أي الأزياء السودانية التقليدية[٤]. وأصبح من الواجب على كل مواطن سوداني يريد السفر إلى الجنوب الحصول على إذن رسمي، أي بمعنى آخر، أصبح الجنوب يعامل كبلد أجنبي بالنسبة إلى المواطنين السودانيين.

وكانت الإدارة البريطانية قد سبقت بسياسة أخرى، وتمثلت في منح حق احتكار التعليم في الجنوب للإرساليات المسيحية، حيث قسم الجنوب إلى إقطاعيات منحت كل كنيسة من الكنائس الغربية مساحة فيها. . كان تنازلها هذا قد منح للإرساليات التي كانت تريد إحياء نشاطها في سودان ما بعد الثورة المهدية، وهو ما رفضته الإدارة البريطانية في شمال البلاد خوفاً من إثارة مشاعر المسلمين. وتزامن منح احتكار التعليم في الجنوب للإرساليات مع رفع الحكومة يدها تماماً عن التعليم، حيث لم تنشأ أي مدارس حكومية في الجنوب. وفي الوقت نفسه فإن الإدارة عزفت عن بذل أي جهد لتنمية الجنوب الذي لم ينعم بخدمات أو مشاريع تنمية على غرار ما حدث في الشمال[٥].

النتيجة الكلية لهذه السياسات كانت أن الجنوب أخذ يتطور في اتجاه باعد بينه وبين الشمال ثقافياً وسياسياً واقتصادياً. **ثقافياً** أصبحت الديانة المسيحية هي ديانة الصفوة المتعلمة، واللغة الإنكليزية لغة التخاطب والتعليم، في مقابل الإسلام والعروبة في الشمال. **اقتصادياً** كان التبادل الاقتصادي يكاد يكون معدوماً بين شطري البلاد، ووسائل الاتصال والتنقل غاية في الصعوبة، كما أصبح الجنوب

= R. Warburg and Uri M. Kupferschmidt (New York: Praeger, 1983), pp. 321-354, and حسن مكي محمد أحمد، **السياسة التعليمية والثقافة العربية في جنوب السودان** (الخرطوم: المركز الإسلامي الأفريقي، شعبة البحوث والنشر، ١٩٨٣).

(٣) Robert O. Collins, *Shadows in the Grass: Britain in the Southern Sudan, 1918-1956* (New Haven, CT: Yale University Press, 1983).

(٤) M. W. Daly: *Empire on the Nile: The Anglo-Egyptian Sudan, 1898-1934* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1986), and *Imperial Sudan: The Anglo-Egyptian Condominium, 1934-1956* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1991), and Ann Mosely Lesch, *The Sudan: Contested National Identites,* Indiana Series in Middle East Studies (Bloomington, IN: Indiana University Press; Oxford, UK: J. Currey, 1998), pp. 31-33.

(٥) Lesch, Ibid., pp. 32-33.

متخلفاً إلى حد كبير في كل المجالات الاقتصادية قياساً إلى الشمال. **سياسياً** خلقت هذه الأوضاع رعباً بين النخبة في الجنوب بتميزها من الشمال في الهوية، وبالقلق من أن يؤدي استقلال البلاد الموحدة إلى هيمنة الشمال المتطور نسبياً والمتفوق عددياً على الجنوب وأن يهدد خصوصيته الثقافية(٦).

التوتر في علاقات الشمال والجنوب لم يكن وليد الفترة الاستعمارية وحدها، ذلك أن الصراع بين القبائل العربية المسلمة مع جيرانها الجنوبيين سبق الاستعمار، ويعود لقرون مضت. فقد شهد هذا الصراع تصعيداً كامناً بعد قيام محمد علي باشا باحتلال السودان عام ١٨٢١، وهو الاحتلال الذي كان أحد أبرز أهدافه المعلنة جلب الرقيق من السودان لدعم جيش محمد علي. وكانت غارات الاسترقاق معهودة قبل عهد محمد علي، ولكن دخول الدولة الحديثة بإمكانياتها المهولة طرفاً في هذه التجارة أدى إلى خلق وضع جديد تماماً. وكان لإدخال الأسلحة النارية دور مهم في التصعيد غير المسبوق. ونتج من كل هذا تعرض المجتمعات التقليدية في الجنوب لكوارث هددت وجودها وشكلت الوعي الجمعي في الجنوب باتجاه العداء للعروبة والإسلام باعتبارهما مصدر هذا الخطر الجديد الماحق(٧).

وقد تعاطفت بعض القبائل الجنوبية مع الثورة المصرية ضد الحكم المصري باعتبارها مقاومة للخطر المشترك، ولكن العلاقات تردت مجدداً بسبب استمرار الممارسات القديمة في العهد الجديد. ولهذا السبب فإن الإدارة البريطانية بررت سياستها الرامية لإغلاق الجنوب بدعوى الحاجة إلى حماية المجتمعات الجنوبية من تغوّل الشماليين وتجار الرقيق، وهي حجة واهية ولكنها مفهومة من وجهة نظر الجنوبيين.

ولكن السبب المباشر في انفجار الأزمة كان تعامل النخبة الشمالية في السودان مع هذا الإرث والتوجهات السياسية التي ولدها. وكانت الإدارة البريطانية أدركت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أن خطتها لفصل الجنوب عن الشمال أو إلحاقه بشرق أفريقيا قد فشلت، لأن الجنوب لم يحقق قدراً من الاعتماد على الذات يحقق له الاستقلال، ولا انسجاماً مع شرق أفريقيا يتيح له الالتحاق بها. ولهذا سعت الإدارة لإعادة دمج الجنوب مع الشمال، وبدأ ذلك بعقد مؤتمر جوبا في عام ١٩٤٧، الذي نتج منه قبول مبدئي لقيادات الجنوب بالانضمام إلى السودان الموحد لدى استقلاله(٨).

---

(٦) Francis M. Deng, *War of Visions: Conflict of Identities in the Sudan* (Washington, DC: Brookings Institution, 1995), pp. 87-97.

(٧) المصدر نفسه، ص ٦٩ ـ ٧٦، و Dunstan M. Wai, *The African-Arab Conflict in the Sudan* (New York: Africana Pub. Co., 1981), pp. 30-33.

(٨) Deng, Ibid., pp. 128-134.

ولكن القيادات الجنوبية اشترطت لتحقيق الوحدة ضمانات للحفاظ على هوية الجنوب المستقلة وضمان مصالح الجنوب. وكانت النخبة الجنوبية ترى أن ذلك يتحقق أولاً بتأجيل الاستقلال واستمرار الوجود البريطاني كضامن لمصالح الجنوب. وبالفعل فإن اتفاقية الحكم الذاتي التي وقعت بين مصر وبريطانيا عام ١٩٥٣ نصت على أن يكون الحاكم العام البريطاني هو المرجع النهائي في كل سياسة لها علاقة بالجنوب[٩].

ثانياً: الانفجار الأول: آب/ أغسطس ١٩٥٥

اندلعت شرارة العنف المسلح في النزاع السوداني في الجنوب في آب/ أغسطس عام ١٩٥٥ خلال الفترة الانتقالية المسماة بفترة الحكم الذاتي. وكان السبب المباشر للعنف استدعاء الفرقة الاستوائية، وهي قوة مستقلة في الجيش قوامها جنود من جنوب السودان، إلى الخرطوم للمشاركة في احتفال جلاء القوات البريطانية عن السودان. وقد صاحب هذا الانفجار وسبقه أجواء من التشكك والخوف في أوساط الجنوبيين تجاه نيات الحكومة الجديدة، خاصة بعد سلسلة قرارات اتخذتها أثرت سلباً في مصالح الجنوبيين. ومن ذلك أن الحكومة لم تمنح الجنوبيين سوى ثلاث وظائف فقط من بين ثمانمائة وظيفة عليا في السلك الإداري شغرت بتسريح كبار الموظفين البريطانيين والمصريين، كما أنها قامت بتعيين ضباط شماليين لقيادة الفرقة الاستوائية، وقمعت تظاهرات الاحتجاج الجنوبية ضد سياساتها. وقد رفضت القوى السياسية في الشمال دعوة القيادات الجنوبية لدستور فدرالي يمنح بموجبه الجنوب حكماً ذاتياً.

وفي ظل الجو المشحون سرت شائعات بأن استدعاء الفرقة الاستوائية هو مقدمة لتصفية القدرات العسكرية للجنوب. ونتج من هذا تمرد الفرقة الاستوائية وقيامها بارتكاب فظائع في حق المدنيين الشماليين المقيمين في الجنوب، تمثلت في مجازر راح ضحيتها زهاء ثلاثمائة شخص كلهم تقريباً من المدنيين، ومنهم عدد غير قليل من النساء والأطفال. الحكومة من جانبها ردت بعنف وقمعت التمرد ولاحقت فلوله. وقد زاد هذا من حنق الجنوبيين الذين استسلم بعضهم بعد تأكيدات من الحاكم العام البريطاني بأنهم سيعاملون برأفة..[١٠].

هذا التوتر الذي سبق الاستقلال في عام ١٩٥٦، مهد الأجواء لاندلاع العنف

---

(٩) المصدر نفسه، ص ٩١ ـ ٩٢.

(١٠) Lesch, *The Sudan: Contested National Identities*, p. 36.

المسلح بإذكاء مشاعر العداء الاستقلالي، وبسبب هروب بعض المتمردين إلى الأدغال حيث شكلوا نواة حرب العصابات في ما بعد[١١].

وكانت أحداث العنف في الجنوب قد سبقتها أحداث عنف أخرى في العاصمة الخرطوم شارك فيها أنصار طائفة الأنصار (الحركة المهدية) المعارضة للوحدة مع مصر. وكان حزب الأمة الممثل لهذه الطائفة قد خسر انتخابات عام ١٩٥٣ التي كسبها الحزب الوطني الاتحادي، وأرادوا أن يقوموا باستعراض قوة أمام الرئيس المصري محمد نجيب الذي كان يزور السودان في آذار/ مارس ١٩٥٤ لحضور افتتاح البرلمان. وقد خشيت الحكومة على سلامة نجيب فغيرت مسار موكبه، مما أغضب الأنصار المحتشدين وأدى إلى صدام مع الشرطة راح ضحيته العشرات. ولكن الحكومة تعاملت مع هذا الحادث بحكمة أكثر، حيث حرصت على مد جسور التفاهم مع حزب الأمة والوصول إلى تفاهم حول الاستقلال جنّب البلاد الصراع. ولكن التعامل مع القضية الجنوبية اقتصر على العنف ولم يشمل الحوار الجدي والإيجابي.

وعلى الرغم من تعهد القوى السياسية الشمالية للجنوبيين بالنظر في طلبهم للفدرالية، وهو التعهد الذي جعل البرلمانيين الجنوبيين ينضمون إلى الإجماع البرلماني حول إعلان الاستقلال، إلا أن هذا التعهد لم يتم الوفاء به، وتم رفض مطلب الفدرالية من قبل البرلمان. وأدى هذا بدوره إلى تصعيد التوتر وتوسيع هوة عدم التفاهم بين الأطراف[١٢].

ثالثاً: الحكم العسكري وتصعيد الحرب

يعود الانفجار الفعلي للحرب الأهلية في الجنوب إلى مطلع عام ١٩٦٣. وقد جاء هذا نتيجة لتدهور الأوضاع السياسية في البلاد وانهيار الحكم البرلماني واستيلاء الجيش على السلطة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٧. وقد اتبعت الحكومة العسكرية الجديدة سياسة قمعية صارمة تجاه الجنوبيين، مما دفع بالكثيرين منهم إلى الهجرة إلى خارج البلاد وإنشاء منظمات سياسية أبرزها حزب الاتحاد السوداني الأفريقي الوطني (SANU) الذي قاد حملة دولية دعمتها الكنائس ومنظمات أخرى في الغرب ضد حكومة السودان. تبع ذلك قيام مجموعات مقاتلة لم تكن كلها منسجمة أو تحت قيادة

(١١) Edgar O'Ballance, *The Secret War in the Sudan, 1955-1972* (London: Faber, 1977).

(١٢) Abel Alier, *Southern Sudan: Too Many Agreements Dishonoured,* Sudan Studies Series; no. 13 (Exeter: Ithaca Press, 1990), and Mohamed Ahmed Mahgoub, *Democracy on Trial; Reflections on Arab and African Politics* ([London]: Deutsch, [1974]), pp. 55-57.

موحدة. وقد أدى اندلاع القتال بدوره إلى هيمنة القمع ضد المدنيين، مما ساهم في إذكاء المقاومة بصورة أشد.

وقد كان التصعيد في الجنوب عاملاً مهماً في الأحداث التي أدت إلى إطاحة الحكم العسكري في ثورة شعبية في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٦٤. وقد بادرت الحكومة المدنية الجديدة إلى اتخاذ خطوات لمعالجة مشكلة الجنوب، تمثلت في تعيين وزراء جنوبيين في مواقع مهمة، وعقد مؤتمر المائدة المستديرة للبحث في حل سلمي. وقد حضرت المؤتمر كل الأحزاب السودانية والقوى الجنوبية الرئيسية ومراقبون من الدول العربية والأفريقية. وتوصل المؤتمر إلى تفاهم حول بعض المسائل، ولكن بعضها بقي معلقاً حتى قيام الحكم العسكري الثاني تحت رئاسة العقيد جعفر النميري في أيار/مايو ١٩٦٩[١٣].

وقد نجح النميري في عام ١٩٧٢ بعقد اتفاقية سلام أنهت الحرب وأعطت الجنوب حكماً إقليمياً. ولكن هذه الاتفاقية شابتها نواقص أدت إلى تآكلها ثم انهيارها وعودة الحرب الأهلية في عام ١٩٨٣. وكانت أبرز هذه النواقص اعتمادها على وجود نظام دكتاتوري لا يتيح المشاركة الحقيقية في السلطة. ولم يكن هذا الاعتماد معارضاً، بل كان شرطاً جوهرياً من الشروط التي جعلت الاتفاقية ممكنة. ذلك أن القوى الجنوبية كانت لا تثق في القوى السياسية الشمالية، ولهذا وضعت كل ثقتها في الرئيس النميري لدرجة أن أول أزمة في الاتفاقية بدأت في عام ١٩٧٧ حين عقد النميري صفقة «المصالحة الوطنية» مع بعض الأحزاب الشمالية وعلى رأسها حزب الأمة الذي يتزعمه الصادق المهدي. فقد اعتبرت القوى الجنوبية عودة الوئام بين القوى الشمالية تهديداً لمواقعها في السلطة واستقال وزير الإعلام بونا ملوال وقتها من الحكومة احتجاجاً على هذا التطور[١٤].

ولكن المفارقة هي أن الاتفاقية جمعت إلى عيوب سندها الدكتاتوري العيوب المعهودة في الديمقراطيات الليبرالية في أفريقيا والعالم الثالث. فقد كان نظام الحكم الإقليمي في الجنوب يستند إلى قانون يتيح الانتخاب الحر المباشر لنواب البرلمان (رغم اعتماده نظام الحزب الواحد)، وكانت الحريات ونزاهة الانتخابات متاحة إلى حد كبير

---

(١٣) Bona Malwal, *People and Power in Sudan: The Struggle for National Stability* (London: Ithaca Press, 1981).

(١٤) Abdelwahab El-Affendi, «Discovering the South: Sudanese Dilemmas for Islam in Africa,» *African Affairs*, vol. 89, no. 356 (July 1990), pp. 371-389, and

عبد الوهاب الأفندي، **الثورة والإصلاح السياسي في السودان** (لندن: منتدى ابن رشد، ١٩٩٥)، ص ١١٤ ـ ١٢١.

في الجنوب، حيث أدى هذا عملياً إلى هيمنة قبيلة الدينكا، أكبر قبائل الجنوب، على مقاليد الأوضاع في الجنوب، مما أدى إلى تذمّر القبائل والعرقيات الأصغر. إضافة إلى هذا فإن الفساد كان ضارباً بأطنابه في الإدارة الجنوبية، وعلى كل مستوياتها.

هذه الأوضاع المتمثلة في الفساد والانقسامات والتذمر بين الأقليات أدت إلى اضطرابات أمنية وسياسية، تمثلت في تقلب الحكومة في الجنوب، وقيام حركات تمرد مسلحة بدأت تنفجر عفوياً وبصور متقطعة منذ عام ١٩٧٥. وقد تحولت هذه بعد عام ١٩٨٠ إلى حركة تمرد مستمرة ثم أطلقت على نفسها اسم حركة الأنيانيا الثانية Anya-nya 2، نسبة إلى حركة التمرد الأولى (١٩٥٥ ـ ١٩٧٢) التي أطلقت على نفسها اسم الأنيانيا (وهو حيوان سامّ في الجنوب).

وقد استغل الرئيس النميري هذا الاضطراب وهذه الانقسامات لتعزيز نفوذه في الجنوب وإضعاف الحكم الإقليمي. وقد تم ذلك عبر إقالة الحكومات المنتخبة، أو فرض السياسات عليها، وأخيراً عبر التحالف مع الأقليات المتذمرة في الجنوب لتقويض الحكم الإقليمي من أساسه باتخاذ قراره الشهير في تموز/ يوليو عام ١٩٨٣ بتقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم. وقد كان هذا القرار مخالفة صريحة لاتفاقية أديس أبابا التي ضمّنت نصوصها في دستور البلاد، وكانت لا تسمح بإجراء أي تعديل في بنودها إلا بموافقة ثلثي البرلمان الإقليمي واستفتاء شعبي.

رابعاً: التمرد الثاني: تموز/ يوليو ١٩٨٣

كل هذه العوامل ساهمت في انفجار التمرد مرة ثانية في تموز/ يوليو ١٩٨٣، ثم إذكاء وإشعال ناره بعد ذلك. وكما أسلفنا فإن انفجار التمرد المسلح وقيام حركة الأنيانيا الثانية سبقا أحداث ١٩٨٣، التي كانت في بدايتها حادثة تمرد صغيرة في الكتيبة ١٠٥ في مدينة بور مسقط رأس العقيد جون غارنغ(*) (وهو ضابط سابق في حركة الأنيانيا تم استيعابه في الجيش السوداني عام ١٩٧٢) وأبيل آلير، نائب رئيس الجمهورية السابق وأول رئيس للحكومة الإقليمية في الجنوب. وكان سبب تمرد الفرقة يتعلق في أول الأمر باتهام الضابط الجنوبي المسؤول عنها باختلاس أموال كانت في عهدته لدفع مرتبات الجنود. ورفض الضابط استدعاء السلطات للاستجواب واعتصم هو وجنوده في موقعهم. وحين أرسلت السلطات قوة لردعه قام وجنوده بالهرب إلى إثيوبيا.

تزامن هذا الأمر مع قرار اتخذته الحكومة بنقل جنود هذه الكتيبة وجنود آخرين

(*) توفي إثر سقوط طائرته في ١ آب/ أغسطس ٢٠٠٥، وكان نائباً لرئيس الجمهورية السودانية.

من القوات الجنوبية إلى الشمال، وهو قرار غريب وغير معهود، فضلاً عن أنه يذكّر بحادثة الفرقة الاستوائية التي أدت محاولة نقلها إلى تمرد عام ١٩٥٥. ومعروف أن اتفاقية أديس أبابا نصت على أن يكون قوام الجيش في الجنوب اثني عشر ألف جندي، نصفهم من الجنوب. ورغم أنه كان من الممكن نظرياً نقل الجنود الجنوبيين إلى أي موقع في البلاد إلا أن هذا لم يكن عملياً ممكناً لأسباب اجتماعية واقتصادية كثيرة. ولكن هذه التنقلات كانت تسري على الضباط. فالعقيد جون غارنغ كان يعمل في الخرطوم في وقت اندلاع التمرد.

في تموز/ يوليو ١٩٨٣ كان غارنغ يقضي إجازة في مسقط رأسه في مدينة بور، فطلبت السلطات منه الاتصال بالمتمردين والتفاوض معهم حول إنهاء التمرد. ولكن العقيد غارنغ سافر إلى إثيوبيا حيث فر المتمردون والتحق بهم بدلاً من العمل على إقناعهم بالعودة وإنهاء التمرد.

حركة التمرد الجديدة كانت منذ البداية تختلف جذرياً في جوانب كثيرة عن حركة الأنيانيا. فقد كانت الحركة الأولى تتكون من عصابات صغيرة قليلة العدد، ضعيفة التدريب، ولم يتم توحيدها في حركة واحدة إلا في نهاية الستينيات حين دخلت إسرائيل بثقلها وراء التمرد ودعمت الضابط جوزيف لاقو[١٥] بالسلاح والعتاد، مما مكنه من السيطرة على الحركة وتوحيدها. ولكن الحركة الثانية التي أطلقت على نفسها اسم «الجيش الشعبي لتحرير السودان» كانت منذ البداية تتشكل من قوات حسنة التدريب من جنود الجيش السابقين وضباطه الذين تلقوا مثل جون غارنغ دورات تدريب في إسرائيل والولايات المتحدة.

قوات التمرد الجديدة كانت أيضاً حسنة التسليح والإعداد. فقد وجدت دعماً قوياً من دول محور عدن ـ أديس أبابا ـ طرابلس التي كانت تريد اتخاذ التمرد وسيلة للضغط على السودان وعبر السودان على مصر. وكانت ليبيا هي الممول الأكبر للتمرد ومصدر السلاح الرئيسي له في تلك الفترة، بينما زودت إثيوبيا التمرد بالقواعد والدعم اللوجيستي والمخابراتي والإعلامي. وقد لعبت إثيوبيا أيضاً دوراً مهماً في تثبيت قيادة جون غارنغ ودعمه ضد منافسيه في حركة الأنيانيا الثانية[١٦].

الدعم الاثيوبي لقيادة غارنغ كان له أثره على التوجه السياسي والايديولوجي

---

(١٥) Tim Niblock, *Class and Power in Sudan: The Dynamics of Sudanese Politics, 1898-1985* (Houndmills, Basingstoke, Hampshire: Macmillan Press, 1987).

(١٦) Douglas H. Johnson and Gerard Prunier, «The Foundation and Expansion of the Sudan People's Liberation Army,» in: M. W. Daly and Ahmad Alawad Sikainga, eds., *Civil War in the Sudan* (London; New York: British Academic Press, 1993), pp. 117-141.

للحركة الذي مثل أيضاً اختلافاً جذرياً عن التجربة السابقة. فبينما كانت حركة الأنيانيا حركة انفصالية تستمد دعمها من الغرب والكنائس المسيحية والدول الأفريقية، فإن حركة غارنغ أعلنت في بيانها التأسيسي عن توجهات ماركسية ـ لينينية وأهداف وحدوية، ترمي إلى إعادة صياغة السودان كجمهورية اشتراكية متعددة الأعراق والأجناس، وإنهاء غلبة الطابع العربي ـ الإسلامي على هوية البلاد لصالح الهوية الأفريقية[١٧]. وقد ساعد إعلان الرئيس النميري تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣ على غلبة الطابع المعادي للتوجه الإعلامي على خطاب الحكمة.

وقد قامت الحركة خلال سنواتها الأولى بتطوير خطابها وتوجهاتها الإيديولوجية، فخففت من راديكاليتها واقتربت من الغرب، بل عقدت صلة وثيقة بالولايات المتحدة، خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي ثم سقوط النظام الاثيوبي الموالي لموسكو عام ١٩٩١، الذي تزامن بدوره مع وصول النظام الإسلامي للحكم في السودان عبر انقلاب عسكري في عام ١٩٨٩. وأدى هذا بدوره إلى تصاعد لهجة العداء للعروبة والإسلام في خطاب الحركة. وأصبحت من ضمن مطالب الحركة الرئيسية إضافة إلى إلغاء قواعد الشريعة الإسلامية إلغاء اتفاقيات الدفاع المشترك مع مصر وليبيا (ليبيا حولت دعمها للحكومات السودانية بعد سقوط النميري عام ١٩٨٥).

حركة التمرد الجديدة تميزت كذلك باستخدامها أسلوب الحرب التقليدية وليس أسلوب حرب العصابات الذي اتبعته حركة الأنيانيا. ومنذ البداية عمدت الحركة إلى حشد قوات كبيرة تستخدمها لمهاجمة القوات الحكومية والاستيلاء على الحاميات. وقد حققت الحركة في هذا سلسلة من النجاحات، خاصة في أواخر عام ١٩٨٨ ومطلع عام ١٩٨٩. ولعل سبب اتباع هذا النهج التدريب النظامي لضباط وكوادر الحركة والدعم القوي الذي لقيته من الدول المجاورة. ويبدو أن لهذه الاستراتيجية أيضاً صلة بطموح الحركة في الاستيلاء على السلطة في كامل البلاد.

مهما يكن فإن التمرد بأسلوبه الجديد وطموحاته السياسية الكبيرة والدعم القوي الذي لقيه من دول الجوار ومن الغرب مثل تحدياً كبيراً للدولة السودانية، حيث ساهم في إسقاط نظام الرئيس جعفر النميري في عام ١٩٨٥ وفي انهيار التجربة الديمقراطية السودانية الثالثة في عام ١٩٨٩. ومن المفارقات أنها أيضاً ساهمت

(١٧) John Garang, *John Garang Speaks*, edited and introduced by Mansour Khalid (London; New York: Kegan Paul International, 1987).

في صعود الحركة الإسلامية الحديثة التي زادت شعبيتها بسبب تزايد الشعور بالخطر على الهوية الشمالية[١٨].

وقد أثرت الحرب في كل نواحي الحياة في السودان، بدءاً من الاقتصاد الذي عانى نزيفاً مستمراً، وانتهاء بالعلاقات الاجتماعية. وأدى تضافر الأزمة السياسية والاقتصادية إلى نزوح واسع للمواطنين، حيث هاجر الملايين من الجنوب ومناطق القتال الأولى إلى الشمال أو خارج البلاد. وعالمياً شوهت الحرب صورة السودان وأظهرته على أنه كيان عنصري قمعي، ونموذج للاضطهاد الديني والعرقي.

خامساً: جهود السلام

بدأت محاولات البحث عن حل سلمي للنزاع منذ الأشهر الأولى للحرب. وكانت المحاولات في أول الأمر داخلية الطابع، كان من أبرزها قيام الرئيس الأسبق النميري بتشكيل لجنة من الشخصيات المرموقة لقيادة الجهود السلمية وذلك في آذار/ مارس عام ١٩٨٤. ولاحظ الرئيس ذلك بإعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد. ولكن هذه الجهود لم تحقق نتائج، مما أدى إلى تدخل وسطاء أجانب، كان من أبرزهم رجل الأعمال البريطاني تايني رولاند الذي نقل مبادرة من الرئيس النميري للعقيد جون غارنغ كانت تقترح تعيين الأخير نائباً لرئيس الجمهورية وإعطاءه صلاحيات واسعة لإدارة الجنوب والحق في ترشيح ستة وزراء للحكومة المركزية[١٩]. ولكن جون غارنغ رفض هذا العرض وأصر على استقالة الرئيس النميري وإنهاء حكمه كشرط لإنهاء الحرب.

عقب سقوط حكم النميري في نيسان/ أبريل عام ١٩٨٥ تقدمت الحكومة الانتقالية بمبادرات عديدة تجاه حركة التمرد، ولكنها قوبلت بالصد من قبل غارنغ الذي اعتبر حكومة المشير سوار الذهب امتداداً لحكم النميري وأمهله سبعة أيام للاستقالة وإلا استأنف الحرب. وفي تلك الفترة نفسها تقدمت الأحزاب وقوى المجتمع المدني بمبادرات عديدة باتجاه الحل السلمي، كان من أبرزها إعلان كوكادام

(١٨) Abdelwahab El-Affendi: «Discovering the South: Sudanese Dilemmas for Islam in Africa,» and «The Paradoxes of War and Peace,» in: Francis Deng, ed., *Their Brother's Keepers: The IGAD Peace Initiative for Sudan* (Adis Ababa: InterAfrica Group, 1997).

(١٩) John Garang, *The Call for Democracy in Sudan*, edited and introduced by Mansour Khalid, 2nd ed. rev. and enl. (London; New York: Kegan Paul International, 1992), pp. 23-26, and Abdelwahab El-Affendi, «The Impasse in the IGAD Peace Process for Sudan: The Limits of Regional Cooperation,» *African Affairs*, vol. 100, no. 401 (October 2001), pp. 581-599.

في آذار/ مارس ١٩٨٦، الذي اتفقت عبره الأحزاب الرئيسية باستثناء الحزب الاتحادي الديمقراطي والجبهة القومية الإسلامية على خطوط عريضة لاستئناف العملية السلمية[٢٠]. ولكن هذه الجهود لم تحقق نتيجة كذلك بسبب رفض الحركة التفاوض مع الحكومة الانتقالية.

عقب انتهاء الفترة الانتقالية وتسلّم الصادق المهدي زعيم حزب الأمة رئاسة الحكومة بعد انتخابات عام ١٩٨٦ تواصلت الجهود السلمية في ظل رفض مستمر من قبل المتمردين لمفاوضات مباشرة مع الحكومة. وفي تموز/ يوليو ١٩٨٦ اجتمع جون غارنغ مع الصادق المهدي في أديس أبابا بصفته الحزبية لا الحكومية، ولم يحقق اللقاء أية نتائج، كما إنّ الاتصالات بين الطرفين قطعت بعد قيام المتمردين بإسقاط طائرة مدنية في آب/ أغسطس عام ١٩٨٦. وزاد التوتر بعد التصعيد في الجنوب وقيام المتمردين بالاستيلاء على مدن شمالية لأول مرة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧[٢١].

واستمر هذا الوضع على ما هو عليه إلى حين عقد اتفاق بين السيد محمد عثمان الميرغني زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي وجون غارنغ في أديس أبابا في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨، نص على استئناف المفاوضات بعد تجميد قوانين الشريعة وإلغاء المعاهدات مع ليبيا ومصر. ولكن هذا الاتفاق واجه معارضة من قبل شريكي الميرغني في الائتلاف الحكومي وهما حزب الأمة والجبهة القومية الإسلامية. وأدى هذا إلى انسحاب الاتحادي من الائتلاف في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨، ثم تدخل الجيش في شباط/ فبراير عام ١٩٨٩ لإجبار المهدي على القبول بالاتفاق[٢٢].

كان من المفترض أن يعقب قرار الصادق المهدي القبول بالاتفاق وتطبيقه خطوات عملية باتجاه عقد مؤتمر دستوري تشارك فيه كل القوى السياسية لتحديد

---

(٢٠) Garang, Ibid., pp. 142-144; *Management of the Crisis in the Sudan: Proceedings of the Bergen Forum, 23-24 February, 1989*, edited by Abdel Ghaffar M. Ahmed and Gunnar Sorbo (Bergen, Norway: University of Bergen, Centre for Development Studies, 1989), and «Sudan: The Hard Road Back to Parliamentary Democracy,» *Africa Contemporary Record*, vol. 18 (1985-1986), pp. B 581-583.

(٢١) «Sudan: Failure to End the War, Deepening Economic and Social Crises,» *Africa Contemporary Record*, vol. 19 (1986-1987), p. B 589.

(٢٢) *Management of the Crisis in the Sudan: Proceedings of the Bergen Forum, 23-24 February, 1989*, pp. 169-170; «Sudan: SPLA Ceasefire,» *Keesing's Record of World Events*, vol. 35, no. 5 (1987), p. 36646, and «Sudan: Armed Forces Demand for Broad-based Peace Settlement,» *Keesing's Record of World Events*, vol. 35 (1989), p. 33645.

مستقبل السودان. ومن غير المعروف ما إذا كان عقد المؤتمر المذكور كان سيؤدي إلى الاتفاق على صيغة مقبولة للجميع، خاصة في جوّ الخلافات المستمرة بين الأطراف. ولكن الخطة كلها تعثرت بسبب رفض الجبهة القومية الإسلامية للاتفاق وبقائها خارج الحكومة، حيث شرعت في التخطيط لانقلاب حزيران/ يونيو ١٩٨٩ الذي أطاح بحكومة المهدي والتجربة الديمقراطية.

وكان من مفارقة قيام الحكم العسكري الثالث في البلاد بقيادة الفريق عمر حسن أحمد البشير أن حركة التمرد قبلت بالدخول في مفاوضات مباشرة مع الحكومة من دون شروط مسبقة لأول مرة منذ بدء النزاع. وبالفعل عقدت جولة للمفاوضات في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في آب/ أغسطس ١٩٨٩، وكانت هذه أول وآخر جولة بعد مفاوضات مباشرة يعقدها الطرفان بين وسطاء. ولم تؤد الجولة إلى اتفاق، وكان هذا هو نفسه مصير الجولة الثانية التي عقدت في نيروبي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩ بوساطة الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر.

وبعد انعقاد قمة منظمة الوحدة الأفريقية في نيجيريا في حزيران/ يونيو عام ١٩٩١، تقدم رئيس المنظمة النيجيري إبراهيم بابنجيدا بمبادرة قبلها الطرفان لعقد جولة مفاوضات في العاصمة النيجيرية أبوجا. وقبل أن تعقد هذه الجولة سقط نظام الحكم الماركسي بقيادة مغنستو هايل ماريام في إثيوبيا، وفقد الجيش الشعبي قواعده هنا. وهنا واجه جون غارنغ الذي كان يعتمد على المخابرات الاثيوبية في المحافظة على سلطته على الحركة تمرداً من مجموعة من قواده بهدف إطاحته من قيادة الحركة. ولكن فشل التمرد أدى إلى انشقاق الحركة إلى جناحين، وإلى فرز قبلي جعل قبائل الدينكا تلتف حول قيادة غارنغ، بينما انحازت القبائل الأخرى وبخاصة الشلك والنوير إلى المعسكر المناوئ بقيادة رياك مشار.

الحكومة من جانبها سارعت إلى التفاوض مع جناح مشار الذي كان يدعو إلى فصل الجنوب، وتوصلت معه في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ إلى اتفاق فرانكفورت الذي ينص على عقد استفتاء لتقرير مصير جنوب السودان. ثم جاءت بعد ذلك مفاوضات أبوجا في أيار/ مايو ١٩٩٢، وحضرها جناحا الحركة كوفدين منفصلين. وقد ناقشت المفاوضات قضايا عدة أبرزها قضية الدين والدولة والنظام الفدرالي ووضع الجنوب، ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق. وفي نهاية المفاوضات قرر وفدا الحركة الاندماج في وفد واحد والمطالبة بتقرير المصير للجنوب. وأعقب هذا تعليق المفاوضات لأجل لم يُسمَّ حينها.

وكانت الحكومة قد بدأت في هذه الفترة حملة عسكرية مضادة مكنتها من

الاستيلاء على مواقع عدة كانت تحت سيطرة قوات التمرد، من بينها مقر الحركة الرئيس في مدينة توريت على الحدود مع يوغندا. وفي الوقت نفسه رفض جون غارنغ فكرة توحيد جناحي الحركة على أساس المطالبة بفصل الجنوب، مما دفع برئيس وفده المفاوض إلى الانشقاق والانضمام إلى جماعة رياك مشار.

عقدت جولة المفاوضات التالية في أبوجا في أيار/ مايو ١٩٩٣، وبدورها لم تحقق نجاحاً يذكر. وعقب انفضاض المفاوضات بفترة قصيرة أطيح بالرئيس بابنجيدا في انقلاب عسكري، وكان في هذا نهاية الوساطة النيجيرية، وفتح الباب أمام مبادرات أخرى قبلت الحكومة من بينها وساطة الدول الأعضاء في المنظمة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف (إيغاد IGAD) في أواخر عام ١٩٩٣.

كانت منظمة الإيغاد قد أنشئت في عام ١٩٨٦ عقب سلسلة المجاعات التي ضربت منطقة القرن الأفريقي، وشمل أعضاؤها السودان وإثيوبيا وكينيا ويوغندا والصومال وجيبوتي (انضمت إريتريا للمنظمة بعد استقلالها عام ١٩٩٣). وقد شهدت المنظمة انتعاشاً بعد سقوط نظام مغنستو في أيار/ مايو ١٩٩١، وتقارب إثيوبيا وإريتريا مع السودان من جهة، ومع بقية دول المنظمة من جهة أخرى.

وبالفعل تم استئناف المفاوضات في مطلع عام ١٩٩٤، حيث عقدت أربع جولات كان آخرها في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩٤، من دون التوصل إلى نتائج. وكان وسطاء الإيغاد طرحوا في أيار/ مايو ١٩٩٤، إعلان مبادئ ينص على الاختيار بين إقامة نظام علماني ديمقراطي مع حكم إقليمي واسع للجنوب، أو السماح للجنوب بالانفصال. وافق المتمردون على الإعلان ورفضته الحكومة. ورافق هذه التطورات تدهور متصل في علاقات السودان بجيرانه، وبدأت في أواخر عام ١٩٩٤ باتهامات إريترية للسودان بدعم المعارضة المسلحة في البلاد، وتلتها في مطلع عام ١٩٩٥ اتهامات يوغندية مماثلة. وقد أدى هذا إلى قطع علاقات السودان الدبلوماسية مع البلدين. وفي أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩٥ قامت إثيوبيا بتخفيض علاقاتها مع السودان على خلفية اتهام بإيواء السودان لمطلوبين في محاولة اغتيال الرئيس المصري في أديس أبابا في حزيران/ يونيو من ذلك العام.

ووصل تدهور العلاقات مع البلدان الثلاثة حداً قامت فيه حكوماتها في أواخر عام ١٩٩٦ وبدايات عام ١٩٩٧ بدعم حملة كبيرة للمعارضة ترمي إلى إسقاط الحكومة عبر الزحف من ثلاثة مواقع قرب الحدود الإثيوبية والاريترية واليوغندية.

الحملة المذكورة فشلت في تحقيق أهدافها باحتلال جوبا عاصمة الجنوب وقطع طريق الخرطوم مع السودان والاستيلاء على أكبر خزان يمد العاصمة السودانية

الخرطوم بالكهرباء. ولكنها سببت هزة قوية للحكم ربما كان لها أثر في الصراعات التي اندلعت في ما بعد بين أطرافه. وكان من الطبيعي أن تظل جهود السلام متوقفة طوال هذه الفترة. وقد كثّفت الحكومة في الوقت نفسه استراتيجيتها البديلة لتقويض الدعم السياسي لحركة التمرد عبر استيعاب القوى الجنوبية المناهضة لجون غارنغ. وبالفعل وقعت الحكومة في نيسان/ أبريل ١٩٩٧ اتفاقية مع عدة فصائل مسلحة، شملت إعطاء الجنوب حق تقرير المصير بعد فترة انتقالية مدتها أربع سنوات، مع حكم إقليمي ذي صلاحيات واسعة خلال هذه الفترة. وشملت الاتفاقية أيضاً نصوصاً تحرم التمييز بسبب الدين أو العرق وتشدّد على احترام حقوق الإنسان كما وردت في المواثيق الدولية.

وفي تموز/ يوليو ١٩٩٧ عقدت قمة للاتحاد في نيروبي قبل فيها السودان العودة إلى طاولة المفاوضات على أساس إعلان المبادئ الذي كانت الحكومة رفضته في السابق. وعقدت في أعقاب ذلك عدة جولات للمفاوضات لم تحقق تقدماً يذكر على رغم ضغوط مجموعة شركاء الإيغاد (وهي مجموعة دولية تضم معظم الدول الصناعية، إضافة إلى الأمم المتحدة وبعض منظماتها) التي أدت إلى تعزيز آلية الإيغاد في عامين، بإنشاء سكرتارية دائمة تتولى ترتيب المفاوضات. وقد ظلت نقاط الخلاف هي نفسها: الدين والدولة، آليات تقرير المصير، الحكم الانتقالي، المشاركة في السلطة، توزيع الثروة.

سادساً: اختراق ماشاكوس

اعتبر كثير من المراقبين للشأن السوداني اتفاق ماشاكوس فتحاً مبيناً واختراقاً مهماً في الأزمة. واستشهد أصحاب هذا الرأي بالاتفاق النادر بين الطرفين حول مسألة الدين والدولة، حيث قبلت الحكومة بنصوص تشير إلى علمانية الدولة (المساواة بين كل المواطنين من دون النظر إلى الدين، وعدم إعطاء اعتبار للدين في حقوق المواطنة) مقابل قبول الجيش الشعبي بتطبيق الشريعة الإسلامية في مناطق الغالبية المسلمة في الشمال. الحكومة أيضاً قبلت بحق تقرير المصير للجنوب مقابل تعهد المتمردين بالدعوة إلى الوحدة والعمل على تأكيدها، والسماح بفترة معقولة (ست سنوات) قبل طرح مسألة تقرير المصير للاستفتاء.

ولكن أكثر هؤلاء المراقبين أغفل حقائق مهمة حول البروتوكول، وأولها أن الحكومة السودانية لم تقدم على تنازلات مهمة في البروتوكول المذكور. فالحكومة أقرت أساساً بحق تقرير المصير للجنوب منذ اتفاقية فرانكفورت عام ١٩٩٢، وعادت وأكدتها في اتفاق عام ١٩٩٧ الذي ضمن بدوره في دستور عام ١٩٩٨، بحيث

أصبح حق تقرير المصير للجنوب مبدأ دستورياً معترفاً به. وفي قضية الدين فإن الحكومة أيضاً اقترحت منذ مفاوضات أبوجا عام ١٩٩٣ نصوصاً دستورية تشدّد على احترام المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وعلى احترام حقوق المواطنة لجميع السودانيين. وقد ضمنت نصوص كهذه في دستور عام ١٩٩٨ إضافة إلى نص يحظر سن أي قانون يؤثر سلباً في الحقوق الدينية لأي مواطن.

ولكن تفسير الحكومة لهذه النصوص ظل يؤكد على أن تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية لا يؤثر سلباً في حقوق الإنسان وفي حقوق المواطنين المدنية والدينية. ويعتبر التنازل المهم هنا هو قبول المتمردين بتطبيق جزئي للشريعة الإسلامية في الشمال، مما يعني عملياً تقسيم البلاد إلى مناطق منفصلة قانونياً، وكان المتمردون في السابق يرفضون أي تطبيق للقوانين الإسلامية باعتباره يحول غير المسلمين تلقائياً إلى مواطنين من الدرجة الثانية. المتمردون قبلوا أيضاً بتمديد الفترة الانتقالية إلى ست سنوات بعد أن كانوا يصرون على ألا تتجاوز سنتين.

التنازل الظاهري الذي قدمته الحكومة كان بالقبول بإطار «علماني» للدولة يخضع تطبيق الشريعة لمبادئ متفق عليها. ولكن الحكومة رفضت من أول يوم هذا التفسير، وأصرت على أن الاتفاق يكرس مكانة الشريعة في الدستور. وبالمنطق نفسه رفضت الحكومة أن تكون العاصمة غير خاضعة للشريعة الإسلامية باعتبارها ذات طبيعة قومية. من جهة أخرى صرح زعيم الجيش الشعبي جون غارنغ بأن الحركة نجحت بإقصاء الشريعة الإسلامية عن الجنوب وأنها ستساعد المعارضة الشمالية كذلك في إلغائها في الشمال أيضاً.

وإذا كان الخلاف حول ما اتفق عليه لا يزال محتدماً مما يقلل من قيمة الاتفاق، فإن ما سكت عنه الاتفاق من قضايا لا يقل أهمية عما نطق به. فتطبيق الاتفاق يحتاج إلى تحديد لبعض ما ورد فيه حول الفترة الانتقالية وشكل الحكم فيها. الحكومة السودانية ترى أن تقتصر الفترة الانتقالية على الحكومة الحالية مع إدخال عناصر من الجيش الشعبي فيها من دون تغيير هويتها، وترك أي تغييرات سياسية جذرية إلى ما بعد الفترة الانتقالية. ولكن المتمردين طالبوا منذ البداية بأن يكون لهم دور فاعل في إدارة شؤون الدولة في الفترة الانتقالية، وأن يصبح جون غارنغ «رئيساً ثانياً»، إما بالتناوب مع البشير، أو عبر موقع نائب للرئيس يكون له حق الفيتو على كل قرارات الرئيس. وزاد المتمردون المطالبة بأن تضم الحكومة الانتقالية كل القوى السياسية الرئيسية في البلاد، وأن يتم تسريح الجيش النظامي واستبداله بجيش «قومي» يكون للجيش الشعبي فيه نصيب مهم. فكل هذه الخطوات تعني عملياً إطاحة الحكومة في انقلاب سلمي، وهو مشروع يصعب تصور تعاون الحكومة معه.

ولم يكن هذا هو الإشكال الوحيد الذي واجه المفاوضات التي تعثرت، كما توقع بعض أهل البصيرة، في جولتها الثانية التي انعقدت في أواخر آب/ أغسطس. فقد كانت هناك مسألة أخرى لا تقل أهمية تتعلق بوقف اطلاق النار الذي رفضه المتمردون، مما كان عملياً يعني استمرار القتال أثناء المفاوضات. وقد أدى هذا إلى انهيار الجولة الثانية حين شن المتمردون هجوماً على موقع حكومي مهم على الحدود مع يوغندا (مدينة توريت) وقاموا باجتياحه. وقد انسحب الوفد الحكومي من المفاوضات على إثر هذا الاجتياح وأعلنت الحكومة أنها لن تعود إلى طاولة المفاوضات ما لم يتم الاتفاق على وقف لإطلاق النار، وأن تعاد توريت إلى الحكومة.

وقد قبلت الحكومة العودة إلى طاولة المفاوضات بعد ضغوط دولية مكثفة على الطرفين أدت إلى تعهد من قبل المتمردين بالقبول بفترة هدوء خلال المفاوضات. وعقب هذا الإعلان نجحت الحكومة باستعادة مدينة توريت في نهاية الأسبوع الأول من تشرين الأول/ أكتوبر، وكانت في طريقها إلى استعادة مواقع في شرق السودان استولى عليها المتمردون في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر. ولكن لا توجد دلائل حتى الآن على أن المفاوضات التي استؤنفت في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر ستشهد اختراقاً مهماً.

سابعاً: العوامل الخارجية والدور الأمريكي

الحرب الأهلية لم تكن منذ البداية شاناً داخلياً محضاً حيث تداخلت العوامل الخارجية في مسارها في كل الأزمات، بدءاً من الحرب الباردة (سودان النميري كان حليفاً لأمريكا) والسياسة العربية (ليبيا تدخلت إلى جانب المتمردين بسبب عدائها مع مصر ومع النميري) والسياسة الأفريقية (الأفارقة ينظرون إلى جنوب السودان كما ينظر العرب إلى فلسطين) والإقليمية (إثيوبيا كانت تنقم على السودان بسبب دعمه الثورة الإريترية) والعوامل الدينية (الكنائس الأفريقية والعالمية ترى في جنوب السودان قضية مفتاحية لمستقبل المسيحية في أفريقيا).

ولكن الدور المحيّر كان دائماً الدور الأمريكي. فعلى الرغم من أن نظام النميري كان أقرب حليف لأمريكا في القارة الأفريقية وكان يتلقى أكبر دعم تتلقاه دولة أفريقية بعد مصر، إلا أن الموقف الأمريكي لم يكن واضحاً في دعم الموقف السوداني ضد إثيوبيا الماركسية، بل بالعكس كان هناك على ما يبدو منذ البداية ميل أمريكي نحو التمرد. وعلى الرغم من أن قوات التمرد استهدفت أول ما استهدفت المصالح الأمريكية والغربية، وقامت بأعمال ذات طابع إرهابي ضد شركة شيفرون الأمريكية التي كانت تنقب عن البترول في الجنوب، والشركة الفرنسية التي كانت تتولى حفر

قناة جونقلى، مما اضطر الشركات المعنية إلى إيقاف عملياتها في السودان، إلا أن أي إدانة لم تصدر من واشنطن لهذه الأعمال. ولم تصدر كذلك أي إدانة لاستهداف لموظفين في فرق الإغاثة وتعويق المعونات للمدنيين مما تسبب في موت قرابة ربع مليون نسمة في الجنوب ونزوح الملايين بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٨.

الإدارة الأمريكية في عهد رونالد ريغان مالت بالعكس إلى الضغط على الخرطوم، حيث قامت في آذار/ مارس عام ١٩٨٥ بإرسال نائب الرئيس جورج بوش إلى الخرطوم ليطلب من النميري تخفيف توجهاته الإسلامية، وإبعاد الإسلاميين من السلطة وتقديم تنازلات للمتمردين. وبالفعل قام النميري باعتقال قيادات الإسلاميين بعد يوم واحد من زيارة بوش، وقام كذلك بمبادرات عدة تجاه الجنوبيين. ولكن كل هذا لم ينه الحرب ولم ينقذ نظام النميري الذي أطيح به، بينما كان ضيف رونالد ريغان في البيت الأبيض.

بعد سقوط النميري كان من المتوقع أن ترحب إدارة ريغان بالديمقراطية الوحيدة في العالم العربي وقتها وتقدم لها الدعم وتضغط على جون غارنغ لإنهاء الحرب، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث. وقد اعترف السفير الأمريكي في الخرطوم في ذلك الوقت في مذكراته بأن الإدارة الأمريكية تعمدت تقديم أقل دعم ممكن للخرطوم، وأعرب عن استيائه من سياسات الصادق المهدي رئيس الوزراء في العهد الديمقراطي وعدم تجاوبه مع المطالب الأمريكية، خاصة لجهة إلغاء قوات الشريعة. وقد كشف السفير في مذكراته أن الولايات المتحدة كانت في الواقع تتلقى من الخرطوم أموالاً أكثر مما كانت تدفع لها، بسبب تسديد اقساط الديون السابقة[٢٣].

الطريف أن الولايات المتحدة نشطت بعد انهيار الديمقراطية لدعم جهود السلام، إما بصورة غير مباشرة عبر وساطة كارتر (١٩٨٩) أو مباشرة عبر مبادرة هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية عام ١٩٩٠. ولكن علاقات البلدين شهدت تدهوراً سريعاً بعد حرب الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) وبلغ الأمر أن وضع السودان على لائحة الدول الداعمة للإرهاب عام ١٩٩٤. ولكن الإدارة الأمريكية واصلت دعم جهود السلام حيث قامت في عام ١٩٩٤ نفسه بتسمية مبعوث رئاسي للسلام، وهو ما تكرر بعد ذلك عام ١٩٩٩، ثم عام ٢٠٠١.

وبعد أن وصلت الحال بين البلدين إلى حد إغلاق السفارة الأمريكية في

(٢٣) G. Norman Anderson, *Sudan in Crisis: The Failure of Democracy* (Gainesville, FL: University Press of Florida, 1999).

الخرطوم عام ١٩٩٦ ثم قصف مصنع أدوية في الخرطوم عام ١٩٩٨، عادت العلاقات بين البلدين إلى شيء من التقارب بدءاً من ربيع عام ٢٠٠٠، ووصل الأمر إلى إشادة الولايات المتحدة في أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠١ بتعاون السودان في الحملة ضد الإرهاب وموافقة الولايات المتحدة على انهاء العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على السودان عام ١٩٩٦.

وأدّت الولايات المتحدة دوراً فعالاً في مفاوضات السلام الأخيرة، وهي مساهمة لم تغير شيئاً في وصفها الغريب كوسيط بين الطرفين وعدو معلن لأحدهما في الوقت نفسه. ولعل مبعث هذا التضارب تعرض الإدارة لضغوط من عدة جهات، كون الشأن السوداني يهم أطرافاً داخلية ذات نفوذ قوي (مثل الكنائس وجمعيات حقوق الإنسان والإغاثة وغيرها) لا تستطيع الإدارة تجاهلها. ويعتبر هذا الباعث الأساسي على تمرير قانون أمريكي يفرض عقوبات على السودان في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢.

وقد دأب الإعلام على توصيف النزاع السوداني على أنه نزاع بين الأفارقة المسيحيين من جهة، والعرب المسلمين من جهة أخرى. وقد شكل هذا التوصيف خارطة الاستقطاب، حيث انحازت أكثر دول أفريقيا جنوب الصحراء للمتمردين، ودعمتهم كذلك الكنائس والهيئات الدينية المسيحية. وأثر هذا بدوره في الدعم الغربي للتمرد، على الرغم من أن السودان ظل معظم الوقت يصنف في معسكر الموالاة للغرب.

وتدخلت كذلك العوامل الأقلية، حيث دعمت إثيوبيا التمرد رداً على دعم السودان للثورة الإريترية، وجاء أكبر دعم للمتمردين من إسرائيل في فترة ما بعد حرب ١٩٦٧ رداً على الدور الذي لعبه السودان عربياً، وكمحاولة للضغط على مصر.

ولكن اللافت هو الغياب العربي عن حلبة الصراع على رغم الاعتقاد السائد بأن الوضع في الجنوب يشكل تهديداً للمصالح العربية. ففي فترة التمرد الأولى لم يكن للعرب إمكانيات أو قدرات للدعم أو إدراك لحجم الصراع ودلالاته، بينما كان للسودان وقتها توجّه للغرب الذي دعم وساند إلى حد ما. ولدى تفجير الصراع في دورته الثانية، لم تكن علاقات السودان العربية على ما يرام. وبداية كانت ليبيا ممن أجج الصراع لتقويض نظام النميري، ثم تلتها دول عربية أخرى كانت لها أجندتها الخاصة في درء أخطار الأسلمة والديمقراطية القادمين من السودان.

ولم تكن للعرب كذلك مشاركة ذات بال في جهود السلام سوى المبادرة

المصرية ـ الليبية التي جاءت متأخرة (عام ١٩٩٩) ووئدت في مهدها لأنها لم تتحرك خطوة واحدة إلى الأمام. وفي هذه الأثناء كانت هنالك دول كثيرة، بدءاً من إثيوبيا والولايات المتحدة، ومروراً بنيجيريا ودول الإيغاد وجنوب أفريقيا وهولندا والنرويج وبريطانيا وإيطاليا وكندا، ساهمت كلها أو سعت للمساهمة في دعم جهود السلام في السودان. وفي عام ١٩٩٥ أنشأت هولندا بالتعاون مع الولايات المتحدة والنرويج مجموعة «أصدقاء الإيغاد» التي سعت لدعم جهود المنظمة الإقليمية في مجالات السلام تحديداً، وخاصة في جهود السلام في السودان. وفي عام ١٩٩٦ أعيد تشكيل المجموعة التي سميت مجموعة شركاء الإيغاد، وأصبحت تضم أكثر من عشرين دولة ومنظمة دولية تشمل إضافة إلى الدول السالف ذكرها روسيا واليابان والنمسا والبنك الدولي وسويسرا وغيرها. وقد أضيفت مصر إلى عضوية المنظمة في عام ٢٠٠٠.

وقد ساهمت هذه الجهود الدولية المكثفة في تسليط الضوء على الغياب العربي الواضح عن الساحة، وهو أمر له دلالاته، ولعله يعكس الحالة العربية العامة.

خلاصة

الأزمة السودانية التي أدت إلى تفجير الحرب الأهلية عام ١٩٥٥ ثم عودتها إلى الاشتعال مرة أخرى عام ١٩٨٩ كانت دائماً معقدة ومتعددة الجذور، ولكنها كانت سهلة الحل في البداية. فقد كان مطلب الجنوبيين في بداية الأمر يقتصر على نظام فدرالي يراعي خصوصية الجنوب في إطار السودان الموحد. ولكن الاستجابة لهذا المطلب تأخرت قرابة العشرين عاماً، حيث لم تأت إلا عام ١٩٧٢، حين قبلت حكومة النميري بالحكم الذاتي للجنوب. ولكن هذا الحل الذي جاء متأخراً جاء ناقصاً كذلك. فالحكم الذاتي للجنوب لم يأت في إطار نظام ديمقراطي يعترف بالتعددية والتنوع، واعتمد في وجوده على بقاء نظام النميري العسكري وعلى الثقة في نيات الدكتاتور. ولهذا كان انهيار هذا الترتيب حتمياً لأنه قام على أسس خاطئة ابتداء.

هذه التجربة الفاشلة إضافة إلى تراكمات مرارات الحرب والقمع لعقود خلت دفعت بالقيادات الجنوبية إلى التطرف في المطالب التي تراوحت بين فصل الجنوب أو فرض الهوية الأفريقية غير العربية على كامل السودان كشرط للوحدة. وقد زاد الأمر تعقيداً عقب إعلان النميري فرض القوانين الإسلامية في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٨٣، حيث أصبح مطلب إلغاء القوانين الإسلامية شرطاً محورياً للقبول بعودة السلام عند المتمردين. وقد خلق هذا بدوره توتراً وصراعات داخل الساحة السياسية الشمالية انتهت باستيلاء الإسلاميين المؤيدين لقوانين الشريعة على السلطة في حزيران/ يونيو

١٩٨٩. وهكذا أصبحت عودة السلام مشروطة بتربيع دائرة الاستقطاب الحاد بين الإسلاميين الذين لا يصرون فقط على عروبة السودان، بل يشترطون خضوعه للحكم الإسلامي، وبين القوميين الجنوبيين الذين لا يرفضون فقط أسلمة السودان، بل يجادلون في عروبته.

ولا يقلّ أهمية عن هذا التناقض كون الطرفين يتميزان بنزعات دكتاتورية تسلطية تسعى للانفراد بالأمر، كما كشفت الخلافات الداخلية في كل معسكر. فالقيادة في كل طرف لا تقبل المشاركة في الرأي والأمر حتى ممن يشاطرونها المواقف الايديولوجية والأهداف السياسية.

وهذا يعني أن هناك ثلاثة مستويات من العقبات تحول دون تحقيق السلام في السودان. وأول هذه المستويات هو صراع الهوية بين الشمال والجنوب، وهو صراع يتمحور حول التقابل بين الأفريقية والعروبة، والإسلام والعقائد الأخرى من مسيحية وأفريقية، وبين العربية واللغات الأخرى، وبين الجنوب كإقليم والشمال. وثاني المستويات هو الصراع الايديولوجي بين الإسلاميين وخصومهم من العلمانيين. وأخيراً صراع السلطة بين أركان النظام ومنافسيهم من داخل وخارج المنظومة الحاكمة.

ولعل العقبة الكبرى في طريق السلام هي صراع السلطة. ذلك أن أي حل مقترح للأزمة لا بد من أن يمر عبر مشاركة مرحلية في السلطة بين كل الأطراف، وتنتهي بإرساء نظام ديمقراطي تعددي. وهذا يعني أن الحكومة الحالية سيفرض عليها التخلي عن السلطة وتسليمها إلى حكومة منتخبة، وهو احتمال لا يبدو أن الحكومة الحالية ستكون متحمسة له. ولهذا فإن السلام في السودان لا يزال بعيد المنال.

الفصل الثاني

السودان(*) إلى أين يتجه؟
جدل السلام، الوحدة والانفصال

محمد الأمين عباس النحاس(**)

الحرب في الجنوب انتهت، وبدأت مرحلة جديدة في مسيرة السودان السياسية. تلك المسيرة الحافلة بالعثرات التي لازمت هذا البلد منذ عقود خلت، شأنه في ذلك شأن معظم مجموعة الأقطار العربية والأفريقية، فهو أنموذج يعكس ضعف الدولة في مجموعة العالم الثالث التي بدأت تطلّ بوجهها على المسرح السياسي، وتشكل حضوراً بين دول العالم الأخرى على خلفية انحسار المد الاستعماري منذ بدايات القرن الماضي(١)، فنجد أن الأنظمة السياسية المختلفة التي تعاقبت على الحكم في السودان

(*) في الأصل اصطلاح إثنوغرافي أطلقه الرحالة المسلمون مع بداية اتصالهم بالمنطقة التي تعيش فيها قبائل سود البشرة ولذلك أطلق عليها بلاد السودان، فسودان جمع أسود. ومنطقة بلاد السودان كانت تضم العديد من الممالك والكيانات: مملكة الفونج المعروفة أيضاً بمملكة سنار أو السلطنة الزرقاء، مملكة كردفان، مملكة الفور، العبدلاب وتشمل مشيخة الشنابلة والمناصير، وممالك الجمّوعية والجعليين والميرفاب والرباطاب والشايقية والدّفار ودنقلا العجوز والخندق وأرقو، ثم القبائل الزنجية في الجنوب مثل النوير والدينكا والأنواك والزاندي والشلك، يذكر أن هذه القبائل الزنجية أصبحت جزءاً من السودان بعد الغزو التركي المصري. انظر: محمد سعيد القدال، **تاريخ السودان الحديث، ١٨٢٠ ـ ١٩٥٥**، ط ٢ (الخرطوم: مركز عبد الكريم ميرغني، ٢٠٠٢)، ص ١٨ ـ ١٩.

(**) باحث في العلوم السياسية ـ السودان.

(١) هذه الفترة تمثل المرحلة الثانية من مراحل تطور النظام الدولي وتمتد من الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي (١٩١٤ ـ ١٩٨٩)، وقد تميزت هذه المرحلة بتعدد أطراف النظام الدولي نتيجة استقلال عدد من دول العالم الثالث وظهور مجموعة كبيرة من الوحدات السياسية في المجتمع الدولي ومنها المنظمات الدولية والإقليمية وبروز الشركات متعددة الجنسيات وحركات التحرير، وقد اتجه النظام بعد الحرب العالمية الثانية نحو نظام الثنائية القطبية بين المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي والمعسكر الغربي بقيادة =

منذ الاستقلال ظلت تؤجل مواجهة المشكلات الداخلية ولا تكترث لإيغاد المعالجات المطلوبة لحلحلتها، وشيئاً فشيئاً أخذت هذه المشاكل منحىً أكثر تعقيداً يهدد إمكانية بقاء الدولة موحدة. وأهم المشكلات التي تمثل تحديات جساماً بالنسبة إلى السودانيين ولا يمكنهم التغافل عنها الآن في هذا الظرف الدقيق الذي تمر به البلاد مشكّلةً التعايش المشترك في إطار الوحدة، بما يعني دمج المجموعات السكانية بتنوعاتها الإثنية والعقدية والثقافية والجهوية المختلفة في مجتمع الدولة طواعية من دون أي ضغوط وتحت صياغات مرضية.

كان ينظر إلى السودان في مطلع ستينيات القرن الماضي على أنه من الدول المؤهلة لتحقيق معدلات نمو عالية، وبذلك سيكون من الدول ذات الثقل على مستوى إقليمه خلال فترة وجيزة، فقد رشحته منظمة الأمم المتحدة لأن يكون سلة غذاء العالم، مثله مثل كندا واستراليا، إلا أنه، وبعد مرور أكثر من أربعة عقود منذ ذلك الحين، لا يزال السودان يجسد أنموذجاً لحال الدول العالمثالثية سواء على مستوى محيطه العربي، أو محيطه الأفريقي، فقد استنزفت الحرب الأهلية في جنوبه طاقاته وبددتها.

وبعد مفاوضات مضنية، وشاقة، وطويلة، كادت أن تنهار في أكثر من مرة، توصلت الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان إلى صفقة حملت في طياتها اتفاق السلام الشامل الذي وقع في ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ في العاصمة الكينية نيروبي، وسط حشد دولي جاء ليكون شاهداً على التزام طرفيها. هذه الدراسة تسعى في المقام الأول إلى معرفة الظروف التي أدت إلى قيام هذه الحرب، ومعرفة نتائجها، توطئة للإجابة عن السؤال الذي تطرحه، ولذلك لابد من استصحاب البعد التاريخي كمدخل يوفر معطيات تتناسب مع الطبيعة التحليلية للدراسة.

أولاً: هشاشة التكوين

هناك العديد من العوامل المتداخلة لعبت دوراً في جعل السودان عرضة لنشوء الاضطرابات والتوترات المختلفة، فقد كانت حدود السودان المنفتحة والمترامية الأطراف على العديد من الدول سبباً في جعله مركزاً لاستقطاب الحشود الوافدة من دول الجوار، وذلك بفضل ما حباه الله به من وفرة المياه أهم عناصر الحياة، والأراضي المنبسطة التي تصلح للرعي والزراعة. إضافة إلى كون موقعه يشكل ممراً

= الولايات المتحدة الأمريكية، وتوسعت قاعدة النظام الدولي ومراكز القوى خارج أوروبا. لمزيد من التفاصيل، انظر: نظام بركات، «تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي،» <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/61DBF1BD-80AA-47F4-A435-30F78A7A88CF.htm>.

لقاصدي بيت الله من دول شرق أفريقيا، إلى جانب ذلك كانت الأزمات السياسية، والنزاعات المسلحة، والكوارث الطبيعية في دول الجوار، التي أدت إلى حالات عدم الاستقرار من ضمن مجموعة الأسباب التي استقطبت المهاجرين. ولذلك، فإن السودان ظل يتعرض لزحف المهاجرين فردياً أو بشكل جماعي، والصورة أكثر وضوحاً في الهوامش والمناطق الحدودية. إن السودان ونتيجة لهذا الوضع ظل منذ عهد بعيد وحتى اليوم يفتقر إلى رسوخ عناصره الديمغرافية لتطوير الانتماء إلى كيان الدولة ولبلورة الهوية الوطنية. إن مجاورة السودان لتسع دول تحيط به من كل الاتجاهات، ولا تفصله عنها موانع طبيعية، تنطوي على صعوبة عملية في جانب استقرار عناصره السكانية لتندمج من أجل تطوير الروابط المطلوبة لقيام مجتمع غير متنافر ومستقر يحمل مقومات البقاء.

إن هذا القدر الجيبوليتيكي الذي جعل السودان مطوقاً بتسع دول، ينطوي على مشكلات أخرى تتصل بضرورة انتهاج خط سياسي متصالح على الدوام لا يتقاطع مع التوجهات والمصالح الفردية والجماعية لهذه الدول باعتبار أنها ترفد السودان ببعض العناصر التي تؤلف جزءاً من نسيجه الاجتماعي، بمعنى أن تكون للسودان سياسة خارجية تراعي المعادلات التي يقتضيها هذا الوضع، في إطار توازن القوى الماثل في هذا المحيط، أو المجال الجيواستراتيجي. وتشير مجريات الأحداث إلى فشل السياسة الخارجية السودانية في إرساء علاقات عميقة مع دول الجوار، ويتجلى ذلك الأمر في الطبيعة المتوترة التي تطغى على هذه العلاقات، ما يجعلها في كثير من الأحيان تخرج عن ما يقتضيه حق الجوار، من ذلك احتضان معظم الدول المجاورة للسودان في فترة من فترات المعارضة السودانية المسلحة، أو غير المسلحة، وتقديم الدعم لها وفق الإمكانيات المتوافرة لها أو ما تسمح به الظروف القائمة.

ومن الممكن القول إن نسق جغرافية السودان لم يتبلور بصورة طبيعية تتماشى مع التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لحياة المجتمع المحلي الموجود في شكل مجموعات أو قبائل متفرقة، أو كيانات سياسية مستقلاً بعضها عن بعض، فالسودان بشكله الحالي ما هو إلا كيان ورث ملامح جغرافيته السياسية من النظام التركي المصري (١٨٢١ ـ ١٨٨٥)، الذي أقام إمبراطورية ضمت مناطق وقبائل ودولاً قديمة مختلفة كان لها مسار تطور خاص بها، لكنها اختزلت في منظومة سياسية واحدة، صارت في ما بعد أساس الدولة السودانية الحديثة، مع بعض الحذف والتعديل الذي اقتضته ضرورات التطور السياسي، والتوازنات الدولية التي بدأت تظهر لاحقاً. وهكذا فإن جغرافية السودان السياسية تبلورت وفق احتياجات ومطامح مصر في القرن التاسع عشر وفي ضوء الأهداف المستقبلية للقوى الاستعمارية الفاعلة في ذلك

الوقت، ولم تكن استجابة للتطورات الطبيعية للمجتمعات الأصلية الموجودة في المنطقة[٢]. فالكيان الذي نشأ قد توحد بقوة النظام المركزي (التركي المصري) ونفوذ السوق القومي الذي اختلقه الأجنبي ليلبي مصالحه. وقد أعاق هذا النظام المهيمن التطور الطبيعي للسوق الذي يحتاج في مسار تطوره إلى درجة من الديناميكية ليكون مبادراً، وبذلك أعيق تطور السوق فضعف دوره كوسيلة للتوحيد[٣].

ونجد الباحث حمدنا الله مصطفى ينتهي بعد دراسته للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خلال التخلقات الأولى للدولة في السودان الحديث إلى أن التطورات التي رصدها «. . . أشبه بملحمة نضال طويلة بين الأرض والإنسان تارة، وبين الإنسان ونفسه تارة أخرى. . . لم تجر فصولها ـ كعادة الملاحم ـ في مكان واحد بل تنوعت في بقاع شتى من أرض السودان، في الشرق على شطآن البحر الأحمر، وفي الغرب عند مرتفعاته وسهوله، وفي الجنوب وسط أدغاله وحيواناته، وفي الشمال على أنغام سواقيه. . . هذه الملحمة صيغت كلماتها في مصر على هيئة قوانين ونظم وإرشادات راح ينفذها أبطالها في السودان»[٤].

ومن المعروف أن نشوء الدولة يستلزم وجود ثلاثة عناصر تشكل الأساس الذي تقوم عليه، وهي: الأرض والشعب والسلطة الحاكمة المتمتعة بسمة السيادة التي تعطي الدولة الحضور القانوني والواقعي. إلا أن مجرد اجتماع هذه العناصر الثلاثة ليس بكافٍ لنشوء الدولة، إذ لابد أن يتم نوع من التفاعل المتوازن والدقيق بينها حتى تنشأ الدولة وهي تحمل إمكانيات الرسوخ والاستقرار، ولذلك فإن افتقار السودان إلى الدرجات المعقولة من التفاعل المتوازن بين هذه العناصر الأساسية، لا بد أن ينعكس على كيان الدولة. ذلك أن عدم رسوخ واستقرار كتلته السكانية (الشعب) التي تمثل أحد عناصر الدولة الأساسية، أعاق إلى حدٍ بعيد عملية التفاعل المطلوبة، وأدى ذلك بالتالي إلى ما عبرنا عنه بهشاشة الدولة. وقد اعتبر الباحث حسن أبو طالب أن وضع الدولة في السودان، بالقياس إلى المعايير المعروفة التي تجمع بين حقيقتين (قانونية شكلية واجتماعية سياسية)، أن الحقيقة الثانية، أي الاجتماعية السياسية، مقرونة بالمنظومة التي يستمد منها الحياة والاستمرارية في مقابل الحقيقة الأولى، هي محل تجاذب بين السودانيين، من ذلك نمط تداول السلطة، والقيم الأساسية، ونمط

---

(٢) القدال، **تاريخ السودان الحديث، ١٨٢٠ ـ ١٩٥٥**، ص ٧١.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٢٤.

(٤) حمدنا الله مصطفى حسن، **التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان، ١٨٤١ ـ ١٨٨١** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٥)، ص ٥١٩.

توزيع الموارد. ويخلص إلى القول: «. . . إن عجز النظام السياسي عن استيعاب كل مكونات المجتمع يؤدى أحياناً إلى إثارة التساؤل عن مدى قابلية الدولة ذاتها للبقاء والاستمرار. . . الفشل والعجز في الحقيقة الاجتماعية السياسية للدولة، ينطوي بدوره على خطر إنهاء الحقيقة القانونية السيادية للدولة. . .»[٥].

ثانياً: بدايات الحرب الأهلية

تعتبر الحرب الأهلية في السودان من أطول الحروب الداخلية على مستوى العالم في التاريخ الحديث، ذلك أن السودان ظل يواجه شبح الحرب والقتال منذ العام ١٩٥٥ واستمرت لعقود متتالية حتى بدايات العقد الحالي باستثناء الفترة من ١٩٧٢ إلى ١٩٨٣ هي عمر السلام الذي تحقق في ضوء اتفاقية أديس أبابا، وتتجلى تطورات هذه الحرب في العديد من المظاهر التي من الممكن رصدها واقتفاء آثارها بالرجوع إلى التاريخ الحديث للبلاد، حيث إن مشكلة جنوب السودان كانت إفرازاً طبيعياً لسياسة إدارات الاحتلال ثم الأنظمة الوطنية التي اعتلت كرسي السلطة من بعدها، ووجدت البيئة الصالحة التي أشرنا إليها في تناولنا هشاشة التكوين. وفي هذا الجانب هناك توافق حول هذه النتيجة لدرجة الإجماع وسط المفكرين، حيث يعتبر أن التكوين العام للنزاعات الأهلية ومشاكل الأقليات في الأقطار العربية تغذيه تداخلات البعد الداخلي والبعد الخارجي، فالأول مرتبط بالتفاوت الاجتماعي الاقتصادي، والتمايز السياسي في إطار المجتمع الداخلي للدولة القُطرية. أما الخارجي فيتمثل في سياسات القوى الكبرى الهادفة إلى تكريس حالة التجزئة من خلال استغلال التناقضات الداخلية في المجتمعات المحلية، بما يضمن لها التحكم في اتجاهات مستقبلها[٦].

أصبح الجنوب جزءاً من السودان الحديث في العام ١٨٧٠ على يد محمد علي باشا حاكم مصر، ما يعني أن انضمام الجنوب لحدود السودان الحديث قد تم بعد حوالى خمسين عاماً من دخول جحافل الغزو التركي المصري للبلاد الذي بدأ في ١٨٢١ واستمر حتى اندلاع الثورة المهدية ١٨٨٥. كان الجنوب في ذلك الحين يتألف من مجموعة من القبائل التي لم تكن جزءاً مما يعرف ببلاد السودان القديمة، وكانت هذه المجموعات لا تدين بالإسلام ولا تتحدث العربية، بل كان لها دياناتها المحلية

---

(٥) حسن أبو طالب، «السلام ومستقبل الوحدة الوطنية في السودان: ملف السلام (١) جنوب السودان،» **الملف الدوري** (مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا) (أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣)، ص ٣٠ـ ٣١.

(٦) دهام محمد دهام العزاوي، **الأقليات والأمن القومي العربي** (عمّان: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص ٣٨٧.

ولغاتها الخاصة بها، وبذلك شكلت نمطاً شديد الاختلاف عن الكيانات والمجموعات الموجودة في الشرق والوسط والغرب والشمال[٧]. ويمكن أن نُرجع هذا الأمر بشكل رئيسي إلى اختلاف المؤثرات التي تحفز المجتمعات وتجعلها في طريق الانتقال من البدائية إلى حياة أكثر تطوراً. هذا ولا يمكن بأي حال اعتبار الجنوب كياناً واحداً متجانساً، فهو يزخر بالتباينات والاختلافات التي يطغى عليها في كثير من الأحيان التنافس والصراع القبلي لبسط النفوذ والسطوة، والغريب في الأمر أن اللغة العربية المحلية المعروفة بعربي جوبا تعد لغة التواصل بين أهالي قبائل الجنوب المختلفة، على الرغم من أن الثقافة العربية لم تأخذ الفرصة الكافية للانتشار في المنطقة على العكس من مناطق السودان الأخرى، ما يؤكد قدرة هذه الثقافة على الانتشار والتأثير حتى وإن لم يكن هناك اتصال مباشر.

يُلاحظ أن الحكم التركي المصري لم ينجح في بسط سلطانه على الجنوب بالكامل، لكن الاحتلال الثنائي المعروف بالحكم الإنكليزي المصري نجح في ما فشل فيه خلفه، فقد بسط سيطرته بالكامل على أرجاء الجنوب بعد القضاء على مظاهر المقاومة القبلية التي صادفته. كان الاتصال بين الجنوب والشمال في بداياته الأولى، حيث إنه اقتصر فقط على وجود قلة من التجار الشماليين في الجنوب ولقاءات القبائل المتجاورة. وخلال الغزو الثاني صار الجنوب أكثر ابتعاداً عن الشمال، فقد بنت السلطة البريطانية سياساتها في السودان على افتراض أن الجنوب أشد ارتباطاً بأفريقيا جنوب الصحراء وأن الشمال المستعرب يمثل امتداداً للعالم العربي، وعلى ذلك، وفي إطار السياسة البريطانية نحو جنوب السودان صدر قانون المناطق المقفولة في ١٩٢٢ الذي باعد أكثر بين الشطرين، فقد حرّم هذا القانون دخول العناصر الشمالية للجنوب ومنع في المقابل الجنوبيين من الانتقال إلى الشمال. وبعد عام ١٩٢٤ انتهجت الإدارة البريطانية سياسة أكثر تشدداً لفصل الجنوب عن الشمال بالكامل وإلحاقه بالأنظمة الأفريقية القريبة منه. ومن أبرز ملامح هذا التشدد منع اللغة العربية، وإجبار السكان الذين لهم أسماء عربية على تغييرها، مع منح الإرساليات حريات واسعة في مجالات التعليم والتبشير، بجانب إعلان يوم الأحد عطلة أسبوعية رسمية[٨].

نال السودان استقلاله والجنوب جزء منه، وبالطبع لم تكن هذه الفترة الوجيزة كافية لتحقيق الانسجام بين الشطرين، ومد جسور التواصل لتضييق الهوة الكبيرة

---

(٧) القدال، **تاريخ السودان الحديث، ١٨٢٠ ـ ١٩٥٥**، ص ٥٦.

(٨) انظر: المصدر نفسه، ص ٣٤٩ ـ ٣٥٠، وإسماعيل العتباني، «مذكرات،» **الرأي العام**، ٢٩/ ٨/ ٢٠٠٥.

الناتجة عن السياسات الإمبريالية التي قلصت فرص إيغاد وإنماء المشتركات المحتملة إلى أقل حد ممكن بالرغم من بعض النتائج الطيبة التي حققها مؤتمر جوبا[٩]. إن النزاعات الدامية التي تطل برأسها من الحين إلى الآخر بين الشماليين والجنوبيين منذ عام ١٩٥٥، أي قبل إكمال جلاء قوات الغزو بالكامل، تجسد هذا الواقع. «إن الحركة الوطنية الشمالية انشغلت في تلك الفترة بقضايا محورها العلاقة بين قطبي الحكم الثنائي، ومستقبل السودان من حيث الاستقلال أو الاتحاد مع مصر، والصراع بين المثقفين والقوى الطائفية الدينية، وقضايا التآلف والتحالف بين الأحزاب السياسية الوليدة، ثم الصراع بين الأجنحة التي أخذت في الظهور في مؤتمر الخريجين»[١٠].

صحيح أن الإدارة البريطانية تتحمل الجزء الأكبر من مسؤولية نشوء هذا الوضع، لكن الصحيح كذلك أن السودانيين وبعد مضي هذه السنوات منذ الاستقلال، لا بد أن يتحملوا وزر استمرار هذا الوضع في الجنوب من دون إدراك الحلول الكفيلة بتصحيحه حتى بات التدويل أمراً لا مناص منه، وصار انفجار أزمات جديدة في مناطق أخرى غير الجنوب في حكم الحتميات.

تمحور اهتمام طلائع الحركة الوطنية الشمالية تجاه الجنوب حول خلق نظام تعليمي موحد من أجل صهر المزيج السكاني في بوتقة القومية السودانية. إلا أن توجه هذه الطلائع كانت تطغى عليه المسحة العروبية ولم يستصحب البعد الأفريقي، وهو ما كان يتناقض مع ميول النخب الجنوبية، فلقد أوجد الاحتلال هوة شديدة الاتساع بين شطري البلد الواحد من خلال النهج التقسيمي الذي اتبعه في الجنوب لتعضيد سلطانه[١١]. بدأت النخب الجنوبية تبلور وجهتها الذاتية الخاصة بها، ذلك أن المؤثرات التي تعرضت لها أكسبتها نشأة اجتماعية سياسية وثقافية مغايرة للتوجهات العامة للنخب الشمالية، ويقول محمد عمر البشير «. . . نمت الحركة الوطنية

---

(٩) اضطرت الإدارة البريطانية إلى الموافقة على عقد مؤتمر جوبا للتشاور بشأن خيار إشراك الجنوبيين في الجمعية التشريعية التي تمثل الخيار غير المفضل بالنسبة إليها، فقد كانت تحبذ قيام مجلس استشاري جنوبي موازٍ للموجود في الشمال، ورمت الإدارة البريطانية بكل ثقلها السياسي في هذا الرهان معوّلة على قبول الجنوبيين لمقترحها وبالتالي إلجام أي محاولة لقيام كيان مشترك يجمع الشمال والجنوب. انعقد المؤتمر في مدينة جوبا في ١٩٤٧ وكانت المفاجأة التي لم يتوقعها البريطانيون إذْ خرج المؤتمر بقرار وافق فيه الجنوبيون على المشاركة في الجمعية التشريعية القادمة بحسبان أنهم جزء من السودان. للتفصيل، انظر: القدال، المصدر نفسه، ص ٣٥٢ ـ ٣٥٥.

(١٠) محمود محمد قلندر، **جنوب السودان: مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال، ١٩٠٠ ـ ١٩٨٣** (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٤)، ص ١٠٨.

(١١) محجوب محمد صالح، **أزمة الجنوب السوداني: الخلفية والتطورات**، كتابات سودانية؛ ٢٩ (الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، ٢٠٠٤)، ص ١٥ ـ ١٦.

ورسخت في الشمال بينما ظلت في الجنوب محدودة ومنغلقة على المعطيات الاجتماعية القبلية»[١٢]. وكان حجم التحدي الذي مثلته مشكلة الجنوب ـ التي تتبدى لنا اليوم في حجمها الحقيقي ـ وعلى ما يبدو أكبر من تقديرات طلائع الحركة الوطنية الشمالية والجنوبية في ذلك الوقت.

وهكذا بدأت القيادات الجنوبية تتبنى موقفاً ينطوي على فدرلة الجنوب، حيث أدى موقف وتوجهات طلائع الحركة الوطنية في الشمال إلى تصلب القيادات الجنوبية لدرجة بلوغ حد المساومة على عدم التصويت على مشروع قرار إنهاء الاحتلال لنيل الاستقلال في الجمعية التشريعية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥ ما لم تقبل الأحزاب الشمالية بمنح الجنوب وضعاً فدرالياً في السودان المستقل[١٣].

وقد كانت عمليات إحلال السودانيين في الوظائف التي كان يشغلها غيرهم أثناء الاحتلال (السودنة) تحدياً آخر، حيث تنامت حالة من الإحباط وسط الجنوبيين بسبب هذه العمليات التي استوعبت أعداداً كانت أقل بكثير مما كانوا يتطلعون إليه. وهكذا كانت أحداث ١٨ آب/ أغسطس ١٩٥٥ التعبير المباشر الذي يعكس سوء تقدير التحديات الماثلة خلال المراحل الأولى للدولة الوطنية المستقلة حديثاً، ومقياساً يعكس حجم الشك والريبة والضغائن التي تعضدت في نفوس الجنوبيين تجاه أهل الشمال، بفعل الدعايات المبثوثة من المحتلين وبزور الشك التي غرسوها في نفوس أهل الجنوب الذين تغلب عليهم البساطة والبدائية، فمع بداية جلاء الجيش البريطاني عن السودان والخرطوم تحتفل بهذه المناسبة، وقعت أحداث مدينة توريت في الجنوب وسرعان ما انتقلت العدوى إلى العديد من القرى والمدن الجنوبية الأخرى، وسادت فيها حالات الفوضى والخروج على كل مظاهر النظام، وبشكل أساسي استهدفت أحداث توريت أرواح وممتلكات الشماليين من دون سواهم، وتوالت جرائم القتل وحرق المنازل والنهب والسلب من قبل الجنود ورجال الشرطة والأهالي.

قامت الحكومة الوطنية بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق ومعرفة الملابسات التي أدت إلى وقوع الأحداث، ونعتقد أن هذه اللجنة استطاعت التنبيه إلى جملة من الحقائق التي كان من المفترض أن تكون معالم هادية لبلورة سياسة واضحة نحو الجنوب، حيث جاء في تقرير لجنة التحقيق أن أسباب الأحداث التي وقعت لا يمكن إدراكها من دون استيعاب بعض الأبعاد التي يمكن اختزالها على النحو الآتي:

(١٢) قلندر، المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٦.

ـ إن الأمور المشتركة بين الشماليين والجنوبيين قليلة جداً، فالشماليون عرب ومسلمون ويتحدثون العربية، أما الجنوبيون فمعظمهم زنوج ووثنيون ويستخدمون لغاتهم المحلية الخاصة بهم التي تبلغ ٨٠ لغة، بخلاف التفاوتات الجغرافية والتاريخية والثقافية.

ـ لأسباب تاريخية يعتبر الجنوبيون أن الشماليين أعداءهم التقليديين.

ـ كانت السياسة البريطانية تتوخى حتى عام ١٩٤٧ ترك الجنوب يتطور على النمط الأفريقي الزنجي.

ـ بسبب عوامل سياسية وجغرافية واقتصادية تقدم الشمال بسرعة بينما كان الجنوب يزداد تخلفاً.

ـ كل هذه العوامل مجتمعة لم تُنَمِّ في الجنوبيين الإحساس بوجود رابط قومي مشترك بالشماليين أو شعوراً وطنياً وتعلقاً بالسودان كوطن واحد(١٤).

ونجد العديد من المعطيات في مسيرة العلاقات بين الشمال والجنوب، سواء مثل تلك التي وفرتها لجنة التحقيق في أحداث ١٩٥٥ أو التي أبرزتها الاختبارات العملية اللاحقة، توحي بفشل النخب التي حققت الاستقلال في فهم المطلوبات الضرورية الكفيلة بوضع حد لهذه المشكلة منذ أن كانت في أطوارها الأولى. وفي هذا الصدد ينتهي الباحث حيدر إبراهيم بعد تتبعه حتمية أحداث ١٩٥٥ إلى أن هذه الأحداث بلورت رؤيتين طبعتا السياسة السودانية، الأولى تدعو إلى الاعتراف بحق تقرير المصير للجنوب ضمن الدولة الواحدة، والثانية ـ التي كانت لها الغلبة ـ ترى ضرورة الأسلمة والتعريب لتحقيق الانسجام والوحدة أو الدمج في الوطن الواحد(١٥).

لقد كان هناك حوار بين نخب الجانبين خلال وجود الحكومة الديمقراطية الوطنية الأولى، لكن وقبل أن يكتمل ويبلغ منتهاه انقضّ الفريق إبراهيم عبود مستولياً على مقاليد السلطة في عام ١٩٥٨ كأول انقلاب عسكري في تاريخ السودان.

---

(١٤) تقرير لجنة التحقيق في أحداث ١٨ آب/ أغسطس ١٩٥٥؛ ترأس اللجنة القاضي توفيق قطران قاضي المحكمة العليا، وعضوية خليفة محجوب مدير مشاريع الاستوائية والسلطان أوليك لادو الزعيم القبلي. قدمت اللجنة تقريرها النهائي إلى الحكومة الوطنية الأولى في ١٨ شباط/ فبراير ١٩٥٦.

(١٥) حيدر إبراهيم علي، «في حتمية حدوث تمرد عام ١٩٥٥،» **الصحافة** (الخرطوم)، ١٨/ ٨/ ٢٠٠٥.

وكان عبود قد انتهج سياسة متشددة لتوحيد البلاد تقوم على التصدي بالقوة المفرطة لكل العناصر المتمردة وتعقبها لبسط نفوذ السلطة المركزية، وقام بإبعاد المبشرين والأجانب والسيطرة الكاملة على التعليم والعمل على نشر الإسلام في أنحاء الجنوب وإعادة العمل بنظام العطلة في يوم الجمعة بدلاً من يوم الأحد، وتعريب المعاملات الرسمية والعمل على تعليم الأهالي اللغة العربية[١٦].

بعد نحو ستة أعوام نجحت ثورة أكتوبر في إطاحة نظام عبود، ومن ثم برزت إمكانية تجديد الحوار الشمالي الجنوبي الذي كان مؤتمر الطاولة المستديرة في ١٩٦٥ من أبرز نتائجه. من الممكن القول إن الحوار في هذه المرحلة حقق نوعاً من التوافق بين الجانبين على الرغم من بقاء بعض القضايا محل اختلاف، وللمرة الثانية، وقبل أن يكتمل الحوار، عادت الانقلابات العسكرية تطل بوجهها من جديد معلنة عن حقبة جعفر نميري الذي استولى على السلطة في أيار/ مايو ١٩٦٩، وغاية ما نجح فيه النظام الجديد التوقيع على اتفاقية أديس أبابا في عام ١٩٧٢. استمد هذا الاتفاق قوة الدفع الأساسية من خلال مباركة اتحاد الكنائس العالمي والأفريقي، ودعم إمبراطور إثيوبيا هيلا سلاسي ودول شرق أفريقيا. أما على المستوى الداخلي فلم تحظ الاتفاقية الموقعة بالرضاء العام سواء من جانب القوى الشمالية أو الجنوبية، الأمر الذي أدى ضمن عوامل أخرى إلى تقويضها. وفي هذا الجانب هناك ثمة تأكيد قاطع بأن الخلافات واعتراض القادة الجنوبيين على كيفية تقسيم الأقاليم الجنوبية كانت السبب الأساسي في تقويض الاتفاقية، حيث إن هذه الخلافات سابقة لنزوع نميري إلى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية التي يعتقد أنها أدت إلى انهيار الاتفاقية وانفضاض الشراكة بين جوزيف لاقو والرئيس نميري[١٧]. مكنت اتفاقية أديس أبابا ـ برغم النواقص التي اكتنفتها ـ البلاد من العيش من دون حرب لمدة عشر سنوات ويرجع ذلك بشكل أساسي لقوة قبضة الرئيس نميري على الشمال وقوة قبضة حليفه في الجنوب جوزيف لاقو، وليس لشمول نصوص الاتفاقية نفسها، فقد انهارت الاتفاقية فور تراخي قبضتي الرجلين في العام ١٩٨٣. وبعد تداعي الاتفاقية اندلعت الحرب في الجنوب من جديد واستمرت من بعد ذلك من دون توقف أكثر من عقدين، وفي ذات العام برزت الحركة الشعبية بقيادة جون غارنغ كتنظيم جنوبي جديد.

بعد ذلك، أي عقب تقويض اتفاقية أديس أبابا، توالت الضربات على نظام نميري حتى قضت عليه الانتفاضة الشعبية في عام ١٩٨٥ التي تولى فيها زمام

---

(١٦) صالح، **أزمة الجنوب السوداني: الخلفية والتطورات**، ص ١٦ـ ١٧.

(١٧) صلاح محمد إبراهيم، «حق تقرير المصير أم حق في الانفصال،» **الرأي العام**، ٣٠/ ١/ ٢٠٠٥.

الأمور المجلس الانتقالي بقيادة المشير عبد الرحمن سوار الذهب الذي أوفى بالعهد الذي قطعه بأن لا يبقى المجلس الانتقالي أكثر من عام يكون بمثابة إعداد البلاد لانتخابات عامة.

شهد السودان قيام الديمقراطية الثالثة من بعد ذلك في عام ١٩٨٦ التي في ظلها افتقرت البلاد إلى الاستقرار السياسي، وفي الجانب الآخر كانت الحركة الشعبية يشتد عودها وبدأت تحقق انتصارات عسكرية على القوات الحكومية في جنوب السودان بفضل الدعم الكبير لها من دول الجوار والقوى الفاعلة الأخرى. ومن المؤكد أن اختلال ميزان القوة لصالح الحركة الشعبية في هذه المرحلة حال دون استجابتها لحوار جاد يضع حداً للمشكلة، فقد كان تعويل الجنوبيين على القوة في تحقيق أهدافهم مفرطاً. ولذلك كانت هناك محاولتان فقط للحوار، الأولى تمثلت في الاتفاق على إعلان «كوكا دام» في آذار/ مارس ١٩٨٦ الذي قاد مبادرته رئيس الوزراء الصادق المهدي والذي حظي بمباركة عدد مقدر من القوى الوطنية ما عدا الحزب الاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية التي يقودها الترابي، وذلك لأن الإعلان تضمّن فقرة تنص على إلغاء القوانين الإسلامية التي أقر نظام نميري العمل بها في عام ١٩٨٣. وتمثلت المحاولة الثانية في مبادرة السلام السودانية تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨ التي قادها الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي صار لاحقاً خلال عهد النظام الحالي (الإنقاذ) من القوى السياسية في التجمع الوطني المعارض الذي انضمت إليه الحركة الشعبية بقيادة جون غارنغ. ويمكن القول إن مبادرة السلام السودانية كانت بداية لنشوء وشائج حميمة بين الميرغني وغارنغ.

لم تتغير الأمور كثيراً في مسار مشكلة الجنوب وعموم الأوضاع في السودان، فلقد كانت الملمات تتناوش الديمقراطية الثالثة من كل الجوانب بسبب تكالب مختلف القوى الفاعلة عليها، وهكذا كانت الأجواء مهيأة لبروز قوة جديدة، فخرج العسكر من ثكناتهم لينقضّوا على السلطة في حزيران/ يونيو ١٩٨٩ واتضح في ما بعد ارتباطهم بالجبهة الإسلامية التي يتزعمها الترابي.

خلال حكم نظام الإنقاذ الذي يقوده الرئيس عمر البشير طرأت العديد من المستجدات على قضية الجنوب التي سيأتي ذكرها تباعاً. ومن الملاحظ أن نظام الإنقاذ سار في مسارين مختلفين إن لم نقل متناقضين، فمن جهة كان النظام يكثف حملاته العسكرية ضد قوات الحركة الشعبية في مسارح العمليات المختلفة، يعينه في ذلك التعبئة والحشد الفاعل الذي وظفه لخدمة أهدافه واستراتيجياته، ما أدى إلى تفعيل العمليات العسكرية التي تمكن فيها من تحقيق انتصارات ميدانية واسعة بالرغم من أن نصراً حاسماً لم يتحقق تماماً.

ومن جهة أخرى كان نظام الإنقاذ يسعى إلى فتح قنوات للتحاور مع قادة التمرد والاتصال بهم، لكن وبما أن الإنقاذ كانت في حالة زهو بالانتصارات العسكرية ونجاحاتها في ما يتعلق بحملات التعبئة الجماهيرية بصورة غير مسبوقة، لم تدخل في حوار جاد مع الجنوبيين ولم تتجاوز المبادرات التي كانت تطلقها، بين الحين والآخر، حيّز المناورات السياسية، من ذلك التوقيع على عدد من الاتفاقات مع فصائل وجهات انشقت عن الحركة الشعبية[١٨].

ويعتبر اتفاق إعلان المبادئ الموقع في نيسان/ أبريل ١٩٩٤ بين الحكومة والحركة الشعبية العلامة الأبرز في تاريخ مشكلة الجنوب، وأمكن التوصل إلى هذا الاتفاق برعاية الهيئة الحكومية لمكافحة التصحر والتنمية (الإيغاد) التي تضم السودان، كينيا، إثيوبيا، جيبوتي، يوغندا، وإريتريا. وكانت تدعمها مجموعة من الدول الغربية التي تساند نشاطات هذه الهيئة تعرف بشركاء الإيغاد، كانت هي الأخرى حاضرة في ما يختص بالتوصل إلى اتفاق حول هذه المبادئ، وتضم المجموعة كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا والسويد والنرويج وإيطاليا وفرنسا. بعد ذلك ظل الحوار الشمالي الجنوبي يراوح مكانه حتى تم التوقيع على برتوكول ماشاكوس/ كينيا في ٢٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٢.

هكذا، ومما تقدم يمكن رصد أهم مظاهر تطور الصراع في النقاط التالية:

ـ على الصعيد الاجتماعي اتبعت الإدارة البريطانية سياسات كانت تكرس انفصال المجموعات الجنوبية عن المجموعات الشمالية، وذلك من خلال إذكاء مشاعر البغض والكراهية، بالربط بين القهر والرق والتجار العرب، فكان حدوث شرخ عميق في علاقات الشمال والجنوب المحصلة المباشرة لسياسات الإدارة البريطانية، التي استعانت بالبعثات التبشيرية والكنسية لإيجاد الفرقة والانقسام وتعزيز الشك والكراهية تجاه الشماليين، كما إن الإدارة البريطانية أصدرت قانون المناطق المقفولة، وقد أدى ذلك كله إلى فرض حالة عزلة بين الشطرين، الأمر الذي أعاق إمكانية تنمية الوشائج الاجتماعية بشكل طبيعي.

---

(١٨) في عام ١٩٩٤ واجهت الحركة الشعبية عدداً من الانشقاقات العاصفة، فإلى جانب الحركة الشعبية والجيش الشعبي فصيل توريت بقيادة غارنغ برزت: حركة استقلال جنوب السودان بقيادة رياك مشار، والحركة الشعبية لتحرير السودان «الفصيل المتحد» بقيادة لام أكول، والحركة الشعبية لتحرير السودان «مجموعة بحر الغزال» تحت قيادة كاربينو، وتجمع أبناء بور تحت قيادة أروك طون أروك، والحركة المستقلة لجنوب السودان تحت قيادة مكواج مكوي، وقوة الدفاع الاستوائية تحت قيادة توبلو لوس اوتنيانق، ثم قوات الأنيانيا (ج) أو القوات الصديقة تحت قيادة فاولينو ماتيب. للتفاصيل حول الحوار والاتفاقات الجانبية، انظر: **السودان ٢٠٠٣** (الخرطوم: وزارة الإعلام والاتصالات، مجلس الإعلام الخارجي، ٢٠٠٣)، ص ٥٩ ـ ٦٢.

ـ أما على الصعيد الاقتصادي فقد أدى نزوع الإدارة البريطانية لتطوير وتنمية الشمال ـ لخدمة مصالحها وليس من باب الأخذ بيد أهله ـ إلى قيام عدد من المشاريع في شمال السودان، وقد أسهمت هذه المشاريع في تأسيس البنية التحتية لتطوير الشمال والدفع بقطاعاته الإنتاجية إلى الأمام. يقابل ذلك إهمال كبير للجنوب الذي لم يحظ بقيام مشاريع تستحق الذكر ولم تتطور فيه البنى أو قواعد الإنتاج الأساسية، وهذا الأمر في حد ذاته كفيل بإشاعة الغبن في نفوس أهل الجنوب تجاه أهل الشمال.

ـ وعلى الصعيد السياسي عمدت الإدارة البريطانية إلى تأسيس المجلس الاستشاري للولايات الشمالية وإبقاء الجنوبيين خارج هذا المجلس مستندة إلى حجج غير مقبولة.

ـ وعلى الصعيد الوطني كان لفشل الحكومات المتعاقبة على الحكم منذ الاستقلال في التعاطي الإيجابي مع قضايا التباين والتنوع، تهيّب من تحمل المسؤولية التي يمكن أن يترتب عليها انحسار الحدود الموروثة ودور في استمرار مشكلة الجنوب، حيث إنّ معظم النخب الحاكمة ظلت تتغافل عن مطالب الجنوبيين المتعلقة بإقامة نظام فدرالي.

ثالثاً: نتائج الحرب الأهلية

تعتبر مشكلة الحرب الأهلية في الجنوب من المحاور الأساسية في دراسة ليس فقط النزاع بين الشمال والجنوب أو الصراع حول الهوية، بل تتعدى ذلك بكثير لتشمل العديد من القضايا الأخرى، حيث إنها وبحكم تقادمها الزمني ألقت بظلالها على مجمل الأوضاع في السودان وكان بالضرورة أن يترتب عليها العديد من النتائج المهمة، وأهم هذه النتائج:

١ ـ دوامة الانقلابات على الديمقراطية

إن الحرب الأهلية في الجنوب باتت من الذرائع التي تستند إليها النخب العسكرية الطامحة للحكم لتبرر بها انقضاضها على السلطة والانقلاب على الديمقراطية وإعلان حالة الطوارئ وتجاهل سيادة حكم القانون. وقد تأرجح الحكم في السودان بين ثلاثة نظم ديمقراطية وثلاثة نظم أوتوقراطية، ففي ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٨ وقع أول انقلاب عسكري قاده الفريق إبراهيم عبود ضد حكومة ائتلاف ديمقراطية بين حزبي الاتحادي الديمقراطي والأمة التي يرأسها الزعيم إسماعيل الأزهري. ثم قاد جعفر محمد نميري انقلاباً عسكرياً في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٦٩ وقد استمر حكمه ستة عشر عاماً. ثم جاء انقلاب الرئيس عمر البشير في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٨٩ المعروف بثورة الإنقاذ الوطني. لقد كانت الديمقراطيات الثلاث في

السودان أهدافاً سهلة أمام الانقلابيين الذين وظفوا استمرار الحرب الأهلية في جنوب السودان لشرعنة انقضاضهم على السلطة المركزية من خلال تقديم أنفسهم للناس كمخلّصين للبلاد من أزماتها ومشاكلها ومداعبة أشواق الجماهير بوعود العمل من أجل البناء والتنمية والسلام. وفي الجانب الآخر كان انغماس الأحزاب السياسية أثناء الحكم الديمقراطي في الصراعات والمكايدات في ما بينها، كفيلاً بإعطاء المبررات للانقلاب عليها من دون أن يهبّ الشعب للذود عنها، وحسبنا أن نعلم أن ثلاثة من الأحزاب السياسية كانت وراء الانقلابات التي وقعت، فحزب الأمة سلم السلطة إلى الفريق عبود، والحزب الشيوعي وقف وراء انقلاب نميري، وحزب الجبهة الإسلامية القومية ساند انقلاب البشير. بجانب ذلك نجد أن قيادات الحرب من الجنوبيين ـ وهو ما يؤخذ عليها ـ لم تكن حادبة على إعطاء الأنظمة الديمقراطية الفرصة الكافية لتسوّي معها قضية النزاع في الجنوب واحتواء آثاره بما لا يترك مجالاً أمام الطامعين في السلطة للتذرّع بهذه القضية، وتقطع الطريق أمام أي محاولة للانقضاض على الديمقراطية، فتسقط ورقة التوت عن الجميع.

٢ ـ اتساع رقعة الحرب الأهلية

كما إنّ مشكلة الحرب الأهلية في الجنوب وضمن دورة تطورها اتسع مسرحها ليشمل إضافة إلى الجنوب مناطق أخرى من السودان[١٩]، إذ أدركت النخب الجنوبية المتمردة على أنظمة الحكم المركزية استحالة تحقيق نصر واضح ونهائي، وبالتالي الظفر بمكتسبات، وتحقيق جملة أهداف بناءً على ذلك الانتصار، وبذلك دخلت مناطق جديدة إلى دائرة الصراع، وكان الرابط المنطقي الذي يشد هذه المناطق إلى بعضها ـ لضمان إنشاء تحالف متماسك في مواجهة السلطة المركزية ـ ضدية المركز والهامش، وهو المفهوم الذي روجت له الحركة الشعبية بقيادة جون غارنغ في أدبياتها في السودان الجديد.

تعتبر فكرة السودان الجديد التي تدعو إليها الحركة الشعبية متأثرة بأفكار المنظّر العربي سمير أمين حول التطور اللامتكافئ في النظام الاقتصادي العالمي وبخاصة الشق المتعلق بالجانب الثقافي. وأهم مضامين أطروحة السودان الجديد، تبدأ بالتأكيد أن الصراع ليس بصراع بين الشمال والجنوب بقدر ما هو صراع بين تصور قديم للحكم في السودان يهيمن عليه المركز ويخدم المصالح الاقتصادية والسياسية

(١٩) انظر: محمد الأمين عباس النحاس، «أزمة دارفور: بداياتها وتطوراتها،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣١٢ (شباط/فبراير ٢٠٠٥)، ص ٨١ وهي متضمنة في هذا الكتاب ص ١٣١.

والاجتماعية والثقافية للمجموعات العربية الإسلامية المتمركزة في مناطق الوسط والشمال تحديداً، وبين جماعات إثنية وثقافية ودينية مهمشة سياسياً واقتصادياً وثقافياً. والسودان الجديد معادلة ترمي إلى تقويض هذا الأنموذج القائم على اعتبارات سياسية وتاريخية بإرادة المحتل، وإعادة بناء الدولة على أسس جديدة. وبناء هذا الأنموذج الجديد يستدعي تأسيس تحالف يضم الحركة الشعبية الموجودة في الجنوب والمجموعات والكيانات الأخرى كالبجا في الشرق وسكان مناطق جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق وإقليم دارفور ونوبة الشمال ثم قوى السودان الجديد في الوسط والشمال النيلي[٢٠].

ومن المفيد الإشارة إلى الانتقادات الموجهة إلى فكرة السودان الجديد، وتنطلق هذه الانتقادات من أن افتراض الصراع في جنوب السودان يقوم على ثنائية المركز والهامش لا يكفي كإطار نظري عام لتفسير مآلات المشكلة، ويعتقد البعض أن إهمال فكرة المركز والهامش للتحليل الاجتماعي العميق يتناقض مع عدد من المعطيات الموضوعية مثل إن الخرطوم كمركز يوجد فيه هامش اقتصادي واجتماعي وسياسي، وفي المقابل يوجد داخل أي هامش مركز مهيمن حتى في الجنوب عينه، كما أنه ومن المسلّم به أن جميع النخب التي تعاقبت على الحكم في البلاد والتي تعد وفقاً لهذه الفكرة مركزاً، اعتمدت على حلفاء هم في الأصل من تلك المناطق التي تحسب على الهامش. وبناءً على ذلك يُعتقد أن ثنائية المركز والهامش إذا أُخذت ككتلة واحدة لن تشكل مجرد خطإ نظري فحسب وإنما ستشكل أيضاً خطأً سياسياً، ذلك أن الإثنية أو الثقافة أو الجهة ستصبح معياراً أوحد للتحليل السياسي الاجتماعي[٢١]، ومن المسلّم به أن أزمة الهوية الوطنية تتفاقم عندما يتحول الولاء نحو كيانات فرعية داخل مجتمع الدولة[٢٢].

لقد بدأ العديد من الحركات القائمة على أسس إثنية أو جهوية تعلن عن نفسها متحدثة باسم الإثنية أو الجهة التي تنتمي إليها، متحدثة إما عن الانفصال أو المطالبة بحقوق سياسية واقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية. ويلاحظ أن بروز هذه الحركات غالباً ما يترافق مع ظروف شح الموارد والأزمات الاقتصادية، كما يلاحظ أيضاً أن

---

(٢٠) فيصل محمد صالح، «الأبعاد المتعددة للصراع بين جنوب وشمال السودان: الثابت والمتحول... وجدل الهوية،» ورقة قدمت إلى: **مؤتمر الأبعاد المتعددة للصراع بين جنوب وشمال السودان**، كتابات سودانية (الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، [٢٠٠٤])، ص ٤١ ـ ٤٢.

(٢١) الحاج وراق سيد أحمد، **أثر التسوية على المناطق المهمشة**، كتابات سودانية (الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، [٢٠٠٦])، ص ٣١ ـ ٣٢.

(٢٢)) العزاوي، **الأقليات والأمن القومي العربي**، ص ٧٠ ـ ٧١.

هذه الحركات تجنح إلى استخدام وسائل العنف في ظل غياب الحريات، أو كلما كان النظام الحاكم منغلقاً على نفسه كطبيعة ملازمة للأنظمة الأوتوقراطية والشمولية.

بدأ الظهور الأول لهذه الحركات في المديرية الاستوائية في جنوب السودان، حيث ظهرت حركة الأنيانيا الأولى في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦. وبرز أيضاً في منطقة جبال النوبة تنظيم اتحاد عام جبال النوبة في ١٩٥٧، بعد أن اجتمع عدد من أبناء المنطقة لمناقشة تطوير المنطقة وحق المساواة «أطلق الاتحاد العام لجبال النوبة مناشدته معنياً بالمظالم المتعلقة بشعب النوبة ككل. . . الإحساس القوي بالهوية النوبية كان انعكاسه الأول قد ظهر في مشروع دستور يقضي بعدم أهلية العرب وغيرهم من الإثنيات غير النوبية من الانضمام للاتحاد العام لجبال النوبة»[٢٣]. وفي غرب السودان نشأت جبهة دارفور ١٩٦٤ التي كانت تطالب بتمثيل المنطقة في البرلمان ونشر التعليم وتوفير الخدمات الصحية وغير ذلك من المطالب الأخرى، ثم ظهر لاحقاً تنظيم سونو[٢٤]، ومن بعد ذلك توالى ظهور الحركات الاحتجاجية في دارفور إلى أن برزت حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة في الأعوام القليلة الماضية. أما في شرق السودان فقام تنظيم أبناء البجا على أسس عرقية في منتصف الستينيات، وفي عهد الحكومة الحالية زاد نشاط التنظيم بصورة ملحوظة بعد انضمامه إلى التجمع الوطني الديمقراطي المعارض.

٣ ـ الفشل في الإبقاء على المزيج الموجود وامتداداته

هناك اعتقاد أن الأنظمة الوطنية الناشئة بعد الاستقلال لم تنجح في الإبقاء على المزيج المتنوع الموجود داخل السودان منسجماً، والذي فيه بعض من تأثير التراث المحلي القديم والتراث المسيحي والإسلامي العربي[٢٥] والإفرازات الناشئة عن التداخلات في ما بين هذه المؤثرات، وهي المصادر المكونة للهوية الوطنية. فنجد اختلال التوازن بين هذه المكونات ـ كنتيجة لهذه الحرب الأهلية ـ أدى إلى إضعاف

(٢٣) عطا الحسن البطحاني، **جبال النوبة: الإثنية السياسية والحركة الفلاحية، ١٩٢٤ ـ ١٩٦٩** (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ٢٠٠٢)، ص ٢٣٧.

(٢٤) محمود خالد الحاج [وآخرون]، **دارفور: الحقيقة الغائبة** (الخرطوم: المركز السوداني للخدمات الصحفية، ٢٠٠٤)، ص ٦٥ ـ ٦٦.

(٢٥) في حوالى القرن العاشر الميلادي أخذت وفود القبائل العربية من ربيعة وجهينة تصل إلى سهول السودان الفسيحة، وبمرور الوقت زادت الهجرات العربية، وبذلك بدأ التعريب في أنحاء السودان المختلفة عن طريق التزاوج. وتحالف العرب مع مجموعة الفونج ليهاجموا دولة علوة المسيحية، وبعد الانتصار عليها نشأت أول سلطنة إسلامية عربية في السودان. انظر: ضرار صالح ضرار، **تاريخ السودان الحديث**، ط ٣ (الخرطوم: الدار السودانية للكتب، ١٩٧٥)، ص ١٤ـ ١٩.

البلاد من ناحيتين، من **الناحية الأولى** أصبحت دول الجوار الأفريقي تمثل رأس الرمح في الضغط العالمي على السودان، وموقف إثيوبيا على سبيل المثال من السودان إبان المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس المصري حسني مبارك عام ١٩٩٥[٢٦]، يشكل مثالاً مناسباً يعكس تحول بعض الدول المجاورة للعب دور في الضغط العالمي على السودان، ففي حينها تقدمت إثيوبيا بشكوى إلى مجلس الأمن الدولي تتهم فيها السودان صراحة بالضلوع في المحاولة وصعدت القضية حتى أصدر مجلس الأمن مجموعة من القرارات (القرار ١٠٤٤ بتاريخ ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦ والقرار ١٠٥٤ بتاريخ ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٦ ثم القرار رقم ١٠٧٠ بتاريخ ١٦ آب/ أغسطس ١٩٩٦)[٢٧]. إن اتهام السودان بالتواطؤ في محاولة اغتيال حسني مبارك يعتبر جزءاً من النتائج التي أفرزها الصراع الأهلي في الجنوب، ومن المؤشرات الدالة على فشل أنظمة الحكم الوطنية في انتهاج علاقات متوازنة مع دول الجوار ومع المكونات الاجتماعية المحلية التي لها امتدادات أو وشائج مع هذه الدول لتنعكس إيجابياً في علاقاته الخارجية.

وفي هذا الجانب نبهت الباحثة إجلال رأفت من خلال بعض الإشارات المرتبطة بأزمة دارفور إلى أن «هناك محوراً عربياً ـ أفريقياً في أزمة دارفور متجذراً في التركيب الاجتماعي للإقليم لا يهدد السودان فقط، بل يؤثر سلباً في سياسة التعاون العربي ـ الأفريقي . . . ، فالصراع العربي ـ الأفريقي في دارفور، وميل الحكومة السودانية والرأي العام الشمالي بشكل عام إلى القبائل العربية، يحيي في نفوس الأفارقة في الدول المجاورة ذكريات سلبية تضعف الثقة بين الجانبين، وتعطل استراتيجية التعاون، بوضع العراقيل النفسية والعملية في سبيل تفعيلها»[٢٨].

وكانت حقبة التسعينيات من القرن الماضي شاهداً على تخبط سياسة السودان الخارجية مع معظم جيرانه، مصر ترتاب في أنه يقدم الدعم والمأوى للجماعات الإسلامية المتطرفة، والقيادة الليبية قلقة بشأن ما يقدمه النظام السوداني من مساعدات لمواطنيها التابعين إلى جماعات متشددة تمارس العنف في شرق ليبيا، والسعودية قلقة جداً من التسهيلات المتوافرة إلى مواطنها أسامة بن لادن في السودان وللأفغان العرب

---

(٢٦) محمد الأمين عباس النحاس، «الأمن الجماعي ودوره في السلام العالمي،» (رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الزعيم الأزهري، الخرطوم، ٢٠٠٢)، ص ٢٦٨ ـ ٢٧٧.

(٢٧) للاطلاع على قرارات مجلس الأمن الدولي الصادرة عام ١٩٩٦، انظر: <http://www.un.org/arabic/docs/SCouncil/SCRes96.htm>.

(٢٨) إجلال رأفت، «أزمة دارفور: أبعادها السياسية والثقافية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣١٢ (شباط/ فبراير ٢٠٠٥)، ص ١٠٩. وهي متضمنة في هذا الكتاب ص ١٥٣.

الوافدين إليه، أما إثيوبيا وأوغندا وإريتريا فهم ساخطون على ما اعتبروه محاولات السودان للتدخل في شؤونهم الداخلية إضافة إلى تخوفهم من المخاطر الأمنية الناشئة عن الصراع الحاد بين الجيش السوداني وقوات المعارضة وبخاصة الجنوبية التي كان يقودها جون غارنغ في مناطق التّماس[٢٩]. ولم يختلف الأمر كثيراً بالنسبة إلى مجموعة الدول العربية، فقد تعرض السودان للمقاطعة من دول الخليج ودول الجوار العربي عندما أبدى نوعاً من التعاطف مع العراق في حرب الخليج الثانية. أما من **الناحية الثانية** وعلى المستوى الوطني، فإن نتائج هذا العجز تبدو جلية من خلال تعثر الوفاق السياسي والثقافي حول الهوية السودانية، فالسودان يعيش اليوم مواجهات بين مختلف مكوناته الاجتماعية لدرجة المواجهات والنزاعات المسلحة حتى بين العناصر المنسجمة ثقافياً[٣٠].

وفي الاتجاه ذاته يمضي الباحث العزاوي مؤكداً أهمية دراسة البعد الإقليمي في قضية جنوب السودان التي كانت ضمن المجال العام لموضوع بحثه، وذلك بالاستناد إلى أن تدخل بعض دول الجوار لم يعد متمحوراً فقط في إبقاء مسألة الجنوب رهن الاستخدام الذرائعي للضغط على الأنظمة السياسية السودانية مثلما كان في الأسبق، بل اتجه الاهتمام في الآونة الأخيرة نحو تسخير القضية للتدخل بهدف تحديد طبيعة الدولة السودانية ذاتها، وتحديد التوجهات السياسية والأيديولوجية لأنظمة حكمها. ويرى الباحث أن هذا التوجه الإقليمي حظي بالدعم بحكم تلاقي توجهات بعض دول الجوار مع القوى الوطنية المعارضة في الجنوب والشمال، فضلاً عن توجهات بعض القوى العظمى الساعية إلى احتواء السودان وعزله[٣١].

٤ ـ النيل من الهوية العربية

من المؤكد أن استمرار الحرب الأهلية في جنوب السودان أدى إلى مضاعفات مباشرة وغير مباشرة على الأوضاع العربية، وأهم المشاكل التي يتعرض لها العالم العربي من هذا الباب تتمثل في محاولات النيل من الهوية العربية أو التشكيك في المصادر التي تغذيها وتعطيها زخماً إضافياً، في ما يمكن تسميته بمعاداة العروبة. حيث يجري الآن الربط بين كل ما يعتبر سلبياً بالعرب بغرض حمل المصادر المغذية للهوية

---

(٢٩) تيم نبلوك، **العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط: العراق ـ ليبيا ـ السودان** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨.

(٣٠) محمد عثمان أبو ساق، «الهوية الثقافية السودانية خليط من الإسلامية والمسيحية والأفريقية،» **الرأي العام**، ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٤.

(٣١) العزاوي، **الأقليات والأمن القومي العربي**، ص ٣٠٣.

العربية على التنصل منها لتفادي نتائج التعميمات الناجمة عن هذه الحملة المتصاعدة ضد العروبة، وهناك الكثير من الشواهد الدالة على صدقية هذا الزعم، فعلى سبيل المثال أصبحنا نسمع الكثير مما يصب في اتجاه التقليل من شأن العرب والحركة القومية.

وهناك العديد من الباحثين يرون أن محاولات التشكيك في الهوية العربية ودعاوى فصلها عن مكوناتها، لا يمكن أن تكون عفوية أو سليمة النيات، من ذلك الدعوة إلى الفرعونية في مصر، والبربرية في شمال أفريقيا، والأفريقية أو الأفريقانية في الدول العربية الأفريقية، والفينيقية في الشام، وإبدال صراع الهويات في دول الخليج بتصوير مخاطر يمكن أن تترتب على تدفق وغزو الجراد القادم من الأماكن القاحلة (إشارة إلى العمالة الباحثة عن العمل في الأقطار النفطية) ما أدى إلى بروز قوانين الجنسية والهجرة على نحو لا يسمح للعربي بالدخول بيسر إلى هذه المجموعة من الدول وبالتالي إضعاف الاتصال بها[٣٢].

هكذا، وضمن الحملة التي يتعرض إليها العرب الآن صارت الحرب الأهلية في الجنوب من المحاور التي ينطلق منها البعض لترسيخ أن هذه الحرب يحركها التعالي العرقي كصفة ملازمة للجماعات العربية. ولم ينته هذا الأمر عند الحرب في الجنوب بل امتدت هذه الإسقاطات لتطال الأزمة التي تشهدها دارفور حالياً والتي تُصور على أنها نزاع بين العناصر الأفريقية الأصلية وبين القبائل العربية الوافدة. وفي السياق ذاته، نجد أن البعد العربي قد غيب تماماً عن التسوية الأخيرة، بل إن المبادرة الليبية المصرية المشتركة تم تجاهلها تماماً، وأهم ما ارتكزت عليه المبادرة المشتركة أن أكدت على وحدة السودان، ودعت إلى الحيلولة دون تعريض هذه الوحدة للتهديد. لكن هذه المبادرة وعلى الرغم من القبول العام الذي حظيت به من جانب معظم الفرقاء السودانيين لم يقدر لها أن تحقق نجاحات تستحق الذكر بالرغم من الجهود المبذولة.

٥ ـ تدخل مجلس الأمن الدولي

ومن بين نتائج الحرب الأهلية تدخل مجلس الأمن الدولي الذي قام خلال فترة وجيزة بإصدار ثلاثة قرارات منفصلة: القرار ١٥٩٠ الذي شُكِّلت بموجبه بعثة الأمم المتحدة في السودان في ٢٤ آذار/ مارس، والقرار ١٥٩١ الذي عزز حظر السلاح المفروض على السودان وفرض عقوبات على أفراد سودانيين، في ٢٩ آذار/ مارس، والقرار ١٥٩٣ الذي أحال المتهمين بارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية

(٣٢) محمد إبراهيم الشوش، «الهوية السودانية،» **الرأي العام**، ١٠/ ٩/ ٢٠٠٥.

في دارفور إلى النائب العام للمحكمة الجنائية الدولية في ٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٥[٣٣]. هذا، وينطوي قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٩٠ على إنشاء بعثة للأمم المتحدة في السودان (يونميس) التي تضم عدداً من الجنود يصل إلى ١٠٠٠٠، وعدداً من أفراد الشرطة المدنية يصل إلى ٧١٥ عنصراً مدنياً. وتتضمن صلاحيات بعثة الأمم المتحدة ليس فقط مجرد مراقبة انتهاكات اتفاقية وقف إطلاق النار، بل تتجاوز ذلك متضمنة العديد من المهام التي من الممكن أن تكون مفتوحة، من ذلك: مساعدة الأطراف على إعادة هيكلة قوات الشرطة بما يتماشى مع عمليات حفظ الأمن الديمقراطية، ومساعدة الأطراف على تعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان، وحماية المدنيين، وتسهيل وتنسيق العودة الطوعية للنازحين والمهجرين داخلياً، علاوة على أن البعثة مكلفة بالاتصال والتنسيق مع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان (أميس) بهدف تعزيز الجهود الرامية إلى ترسيخ السلام في دارفور.

رابعاً: قضيتا السلام والوحدة

ينظر إلى السلام في السودان كمطمح وطني وهدف استراتيجي، وأن الوحدة لا تقل أهمية عن السلام، وكثيراً ما يتم الربط بينهما وكأنهما قضية واحدة، ذلك أن الوحدة لا يمكن أن تتحقق إلا عبر بوابة السلام وانتفاء مسببات الحرب، والسلام في السودان وفي بعض جوانبه ينطوي على التوافق بين عناصر المجتمع بتنوعاته المختلفة بما يعني الوحدة. ومن الملاحظ أن جميع الأنظمة المتعاقبة على السلطة ـ التعددية والشمولية ـ منذ الاستقلال اعتبرت السلام والوحدة كلاً لا يمكن اجتزاؤه وحرصت على التمسك به كثابت وطني لا يقبل المساومة، فاكتسب هذا الكل شيئاً من القداسة بمرور الوقت. لقد سعت الأنظمة الوطنية إلى الإبقاء على الجنوب ضمن الحدود الموروثة منذ أيام الحكم التركي المصري التي بقيت كما هي عليه مع القليل من التعديلات أيام الاستعمار البريطاني، وذلك بالرغم من بروز الدعوات الأولى إلى الجنوبيين لتمييز أوضاعهم تحت لافتات مختلفة منذ عام ١٩٥٥ أي قبل الاستقلال، وتفاوتت درجة حدة هذه اللافتات بحسب درجة اهتمام النظام المركزي الحاكم بموضوع الجنوب، فراوحت دعوات الجنوبيين ما بين الحكم الذاتي والفدرالية والكونفدرالية وحق تقرير المصير. لكن أياً من الأنظمة الوطنية لم يتصدَّ لتحمل المسؤولية التاريخية لإخضاع موضوع الجنوب للدراسة المعمقة التي قد يترتب عليها الخروج بوصفات علاجية ربما تكون مرة المذاق على المزاج الوطني العام، فالكل

(٣٣) للاطلاع على قرارات مجلس الأمن الدولي، انظر: <http://www.un.org/arabic/sc/SCRes05.htm>.

يتهيب أن يكون سبباً في فقدان هذا الجزء من الحدود الموروثة بشكل من الأشكال. إن الواقع الذي أفضى إليه الصراع في الجنوب على السودان كله لشديد الخطورة، بحيث إنّ السلام والوحدة صارا مدخلاً للمزايدات والضغوط بأجندات مختلفة تتستر خلف واجهات أخلاقية زائفة، ما يهدد الاستقرار في أنحاء البلاد الأخرى. وتدهور الأوضاع في دارفور في غرب السودان وفي مناطق شرق السودان ما هو إلا مخاض طبيعي يعكس الواقع الذي آلت إليه الأوضاع جراء الصراع في الجنوب. وهكذا نجد أن هناك اتفاقاً كبيراً على أن «. . . التعددية كحقيقة اجتماعية لا يمكن أن تترتب عليها نتائج سياسية إلا في ضوء المنهج السياسي الذي يطوره المجتمع للتعامل معها. فكلما كان المجتمع أكثر انفتاحاً وتعقلاً في معالجة مشكلات التعددية على قاعدة المساواة والديمقراطية واحترام الغير وبناء المؤسسات القادرة على التغيير الاجتماعي المستمر، كان ذلك أدعى للاستقرار وأكثر تحصيناً للوحدة الوطنية، وعلى العكس من ذلك كلما افتقد المجتمع السياسي القدرة على الحركة والتغيير واتجه نحو الانغلاق والانعزالية والتعصب وتعثّر في بناء الأطر الرضائية الجامعة، صعب عليه استيعاب الآثار السياسية السلبية المترتبة على التعددية المجتمعية»[٣٤].

هذا ويلاحظ في الآونة الأخيرة، تحديداً في أواخر العام ٢٠٠٤، تنامي نوع من الحوار الهادئ في مجالس المثقفين الخاصة بمختلف توجهاتهم وانتماءاتهم حول جدل السلام والوحدة والانفصال، ثم اتسعت دائرة هذا الحوار لتشمل المحافل والمنابر العامة والمساجلات المفتوحة في الصحف بين المفكرين والكتاب. ومن النتائج الإيجابية لهذا الحوار أنه قد أبرز أن السلام هو هدف أولي وفي كل الأحوال، وأن الوحدة ربما تكون وسيلة مثلها مثل الانفصال لتحقيق السلام، على اعتبار إمكانية التضحية بالوحدة من أجل السلام ولكن ليس العكس[٣٥]. كما أبرز هذا الحوار أن المناداة بفصل الجنوب[٣٦] كمخرج من نفق الصراع وجدت في الشمال منذ أمد بعيد ولكن الأمر كان على

---

(٣٤) العزاوي، **الأقليات والأمن القومي العربي**، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٣٥) فائزة حسن طه، «في بيتنا انفصاليون،» **الرأي العام**، ١٥/ ٨/ ٢٠٠٥. والمقالة عبارة عن مساجلة هادئة مع الكاتب حسن ساتي حول سلسلة من المقالات كتبها في الصحيفة نفسها وتحمل العنوان نفسه بتواريخ ٧/ ٨/ ٢٠٠٥، ٨/ ٨/ ٢٠٠٥ و١٠/ ٨/ ٢٠٠٥.

(٣٦) استخدام اصطلاح الجنوب ينطوي على تمييز هذا الجزء من السودان على أساس خصائصه الاجتماعية والثقافية والسياسية ـ في بعض الأحيان ـ عن الأجزاء الأخرى التي درج السودانيون على إجمالها جميعاً في اصطلاح الشمال كمقابل للجنوب. والشمال على هذا النحو يشير ضمنياً إلى الشرق والغرب والوسط والشمال الممتد حتى جنوب مصر، واستخدام الاصطلاحين يتجاوز التوصيف الجغرافي ليحمل دلالات ثقافية في المقام الأول ثم دلالات أخرى ذات مضامين دينية واجتماعية وإثنية وسياسية. والعديد من الدراسات سارت في الاتجاه ذاته، وعلى سبيل المثال، انظر: صالح، **أزمة الجنوب السوداني: الخلفية والتطورات**، ص ١٣ـ ٢٩.

المستوى الفردي ولم يتبلور كتيار علني خوفاً من الوصم بالخيانة الوطنية والإدانات المحتملة الناشئة عن القداسة التي اكتسبتها الوحدة، ما أدى بالتالي إلى تأخير ظهور تيار في الشمال ينافح عن هذا التوجه. وقد نشأ في الآونة الأخيرة منبر السلام العادل الذي بدأ نشاطه العلني في العام ٢٠٠٤، ويلاحظ أن قياداته البارزة في الأصل من المحسوبين على الحزب الحاكم أو من المسؤولين السابقين، إلا أن هذا المنبر لا يمكن اعتباره تياراً لعدم انتشاره على نطاق واسع ومحدودية عضويته.

ويرى البعض أن مسألة القداسة التي اكتسبتها الوحدة ما هي إلا حالة مرضية تحتاج إلى علاج نفسي أكثر مما تحتاج إلى إقناع عقلي. ولذلك يُعتقد أن هذه الحالة وقفت في سبيل تطوير حلول عادلة لقضية جنوب السودان، حيث إن الحوار بين دعاة الانفصال ودعاة الوحدة بات مفقوداً وتحول إلى نوع من الحوار مع الذات، فصار الأمر مجرد حشد للعواطف. وفي جانب آخر وضح أن الانفصاليين ـ من الشمال والجنوب ـ ليس بالضرورة أن تنبني مواقفهم على نوع من الاستعلاء العرقي أو المذهبي أو الثقافي أو الجهوي، فالعديد من دعاة الانفصال يستند إلى منطلقات أخلاقية وواقعية، من ذلك: الدعوة إلى إصلاح الموازين وترتيب الأولويات في العلاقات الإنسانية بما يعلي من السلام والعدل كقيم أسمى من الوحدة على العكس من كثير من الوحدويين[٣٧].

خامساً: اتفاق السلام وإمكانية إيغاد تسوية نهائية

أثار توقيع اتفاق السلام الشامل الكثير من الجدل حوله، فبينما جذب إليه الكثير من المباركين تشكلت جبهة عريضة من المتحفظين على بعض الجوانب التي شملها الاتفاق، وأخرى من الرافضين للاتفاق برمته. لكن وبشكل عام فإن غالبية القوى السياسية لم تعترض على هذا الاتفاق بل تعهد معظمها بدعمه. وفي هذا الجانب من الدراسة، وفي سبيل استيفائها، سنتعرض بإيجاز لأهم ملامح الاتفاق ثم ننتقل بعد ذلك للخروج بتعميمات تحليلية عن الاتفاق من خلال مدى ملامسته أو اقترابه من معالجة النتائج التي أفرزتها قضية الصراع في الجنوب وتداعياتها على مجمل الأوضاع في البلاد والتي حاولنا إبرازها في ما سبق.

١ ـ أهم ملامح اتفاق السلام

اجتمعت الحكومة والحركة الشعبية في مفاوضات متواصلة في الفترة ما بين أيار/ مايو ٢٠٠٢ إلى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤ في كل من: كارن، ماشاكوس، نيروبي،

(٣٧) طه، المصدر نفسه.

ناكورو، نانيوكي، نيفاشا في كينيا برعاية الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (إيغاد) وجمهورية كينيا. توصل الطرفان إلى سلسلة من المفاهمات جرى تضمينها بروتوكول ماشاكوس المؤرخ في ٢٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٢ الوارد في الفصل الأول من اتفاقية السلام الشامل، الاتفاق علي الترتيبات الأمنية المؤرخ في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ الوارد في الفصل السادس من الاتفاقية، اتفاقية تقاسم الثروة المؤرخة في ٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤ الواردة في الفصل الثالث من الاتفاقية، بروتوكول تقاسم السلطة المؤرخ في ٢٦ أيار/ مايو ٢٠٠٤ والوارد في الفصل الثاني من الاتفاقية، بروتوكول حسم النزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق المؤرخ في ٢٦ أيار/ مايو ٢٠٠٤ والوارد في الفصل الخامس من الاتفاقية، وبروتوكول حسم نزاع منطقة أبيي المؤرخ في ٢٦ أيار/ مايو ٢٠٠٤ الوارد في الفصل الرابع من الاتفاقية[٣٨]. وتتمثل أبرز السمات الواردة في البروتوكولات ذات الصلة بموضوع الدراسة في النقاط التالية:

٢ ـ بروتوكول ماشاكوس[٣٩]

ـ توصل الطرفان إلى أن وحدة السودان، التي تقوم على أساس الإرادة الحرة لشعبه والحكم الديمقراطي، والمساءلة، والمساواة، والاحترام، والعدالة لجميع مواطني السودان، ستظل هي الأولوية بالنسبة إلى الطرفين، وأنه من الممكن رد مظالم شعب جنوب السودان وتلبية طموحاته ضمن هذا الإطار.

ـ مواطنو جنوب السودان لهم الحق في تقرير المصير عن طريق استفتاء تحت رقابة دولية حول ما إذا كانوا يريدون الانفصال أو الوحدة مستقبلاً.

ـ إقامة نظام ديمقراطي للحكم يأخذ في الحسبان التنوع الثقافي والعرقي والديني واللغوي، والمساواة بين الجنسين.

٣ ـ اقتسام السلطة[٤٠]

ـ إقامة نظام لا مركزي يوزع السلطة في السودان خلال الفترة الانتقالية على أربعة مستويات:

---

(٣٨) اتفاقية السلام الشامل الموقعة في ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ متوافرة على الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية السودانية: <http://www.sudanmfa.com/agree_mof2/start.htm>.

(٣٩) انظر الفصل الأول من بروتوكول ماشاكوس، كينيا بتاريخ ٢٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٢ على موقع: <http://www.sudanmfa.com/agree_mof2/index.htm>.

(٤٠) انظر الفصل الثاني من اقتسام السلطة، نيفاشا، كينيا بتاريخ ٢٦ أيار/ مايو ٢٠٠٤ على موقع: <http://www.sudanmfa.com/agree_mof2/index.htm>.

أ ـ الحكومة على المستوى القومي وتمارس السلطة لحماية وتعزيز سيادة السودان الوطنية ورفاه شعبه.

ب ـ الحكومة على مستوى جنوب السودان وتمارس السلطة في ولايات الجنوب.

ج ـ الحكومات على مستوى الولايات في أرجاء السودان وتمارس السلطة على المستوى الولائي وتقدم الخدمات العامة من خلال المستوى الحكومي القريب من الشعب.

د ـ مستوى الحكم المحلي في أرجاء السودان.

ـ تتكون السلطة التشريعية القومية من مجلسين: المجلس الوطني ومجلس الولايات، تخصص المقاعد في المجلس الوطني لحين إجراء الانتخابات البرلمانية على النحو التالي: المؤتمر الوطني يمثل بنسبة ٥٢ في المئة، الحركة الشعبية لتحرير السودان تمثل نسبة ٢٨ في المئة، القوى السياسية من الشمال تمثل نسبة ١٤ في المئة، ثم القوى السياسية من الجنوب تمثل نسبة ٦ في المئة.

ـ إلى حين عقد الانتخابات سيكون الرئيس الحالي أو خلفه هو رئيس البلاد والقائد الأعلى للقوات المسلحة السودانية. ويكون الرئيس الحالي للحركة الشعبية لتحرير السودان أو خلفه هو النائب الأول لرئيس البلاد فضلاً عن تقلده منصب رئيس حكومة جنوب السودان ومنصب القائد الأعلى للجيش الشعبي لتحرير السودان. وأيضاً إذا كان الرئيس المنتخب من الشمال فإن منصب النائب الأول للرئيس سيشغله الشخص الذي تم انتخابه لمنصب رئيس حكومة جنوب السودان باعتباره معيناً من الرئيس لهذا المنصب. وفي حالة ما إذا فاز شخص من الجنوب بالانتخابات الرئاسية، فإن الرئيس المنتخب يعين نائباً له من الشمال.

ـ تعتبر جميع اللغات المحلية لغات قومية يجب احترامها وتنميتها وتعزيزها. اللغة العربية هي اللغة المنطوق بها على أوسع نطاق في السودان. تكون اللغة العربية باعتبارها اللغة الرئيسية، واللغة الإنكليزية، اللغتين لأداء أعمال الحكومة القومية ولغتي التدريس في التعليم العالي. إضافة إلى العربية والإنكليزية يجوز لهيئة التشريع في أي مستوى من مستويات الحكم اعتماد أية لغات وطنية أخرى كلغات عمل رسمية على مستواها.

٣ ـ اقتسام الثروة[٤١]

ـ اتفق الطرفان على تخصيص نسبة لا تقل عن ٢ في المئة من إيرادات البترول

(٤١) انظر الفصل الثالث من اقتسام الثروة، نيفاشا، كينيا بتاريخ ٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤ على موقع: < http://www.sudanmfa.com/agree_mof2/index.htm >.

للمناطق المنتجة للنفط بحسب الكمية المنتجة فيها بعد الدفع لحساب تثبيت إيرادات البترول للولايات المنتجة له. يخصص من بداية الفترة قبل الانتقالية ٥٠ في المئة من صافي إيرادات البترول المستخرج من آبار البترول في جنوب السودان لحكومة جنوب السودان وتخصص الـ ٥٠ في المئة المتبقية للحكومة القومية وولايات شمال السودان.

ـ اتفق الطرفان على إعادة هيكلة بنك السودان المركزي، في أثناء الفترة قبل الانتقالية، وعلى بنك السودان استخدام وتطوير نظامين مصرفيين أحدهما إسلامي والآخر تقليدي لضبط تنفيذ سياسة نقدية واحدة والإشراف عليها من طريق: **أولاً** نافذة تمويل إسلامية في شمال السودان يديرها نائب محافظ بنك السودان المركزي ويستخدم فيها أُسلوب التمويل الإسلامي لتطبيق السياسة النقدية القومية في شمال السودان. و**ثانياً** بنك جنوب السودان برئاسة نائب لمحافظ بنك السودان المركزي ليدير النافذة التقليدية التي تستخدم أسلوب التمويل التقليدي في تنفيذ السياسة النقدية القومية نفسها في جنوب السودان.

٤ ـ حسم النزاع حول منطقة أبيي[٤٢]

ـ إنشاء جهاز لرئاسة مفوضية استفتاء أبيي لإجراء الاستفتاء بالتزامن مع استفتاء جنوب السودان، وتُحدد الرئاسة تكوين المفوضية.

ـ يدلي سكان أبيي بأصواتهم في اقتراع منفصل.

ـ والمقترح الذي يجري التصويت عليه في الاقتراع المنفصل، يعطي سكان أبيي بصرف النظر عن نتائج استفتاء جنوب السودان الاختيارات التالية: أن تحتفظ أبيي بوضعها الإداري الخاص في الشمال. أن تكون أبيي جزءاً من بحر الغزال، أي ضمن حدود الجنوب.

٥ ـ حسم النزاع في منطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان[٤٣]

ـ يدرك الطرفان أن التوصل للتسوية السلمية التي يتوق إليها شعب السودان يتطلب حل المشاكل في ولايتي جنوب كردفان/ جبال النوبة والنيل الأزرق كنموذج يحتذى به في حل المشاكل في كل أرجاء القطر.

---

(٤٢) انظر الفصل الرابع من حسم نزاع أبيي، نيفاشا، كينيا بتاريخ ٢٦ أيار/ مايو ٢٠٠٤ على موقع: < http://www.sudanmfa.com/agree_mof2/index.htm >.

(٤٣) انظر الفصل الخامس من حسم النزاع في ولايتي جنوب كردفان/ جبال النوبة والنيل الأزرق على موقع: < http://www.sudanmfa.com/agree_mof2/index.htm >.

ـ عُرفت المنطقتان على نحو أن حدود ولاية جنوب كردفان/ جبال النوبة هي نفسها الحدود السابقة لمديرية جنوب كردفان عند تقسيم كردفان الكبرى إلى مديريتين.

ـ لأغراض هذا البروتوكول تُعرّف ولاية النيل الأزرق على أنها تعني ولاية النيل الأزرق الراهنة.

٦ ـ الترتيبات الأمنية

ـ اتفق الطرفان علي تكوين الجيش السوداني في المستقبل في إطار سودان موحد إذا جاءت نتيجة الاستفتاء حول تقرير المصير بالوحدة، الذي سوف يتشكل من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان.

ـ كجزء من اتفاقية السلام وبهدف إنهاء الحرب يتفق الطرفان على أن تظل القوتان منفصلتين خلال الفترة الانتقالية. ويتفقان أيضاً على أن كلتا القوتين تعتبران وتعاملان بالتساوي بحسبانهما قوات السودان المسلحة الوطنية خلال الفترة الانتقالية.

ـ يتفق الطرفان على مبادئ التخفيض النسبي لقواتهما في وقت مناسب بعد إتمام ترتيبات وقف إطلاق النار الشامل.

ـ لا يكون للقوات المسلحة الوطنية صلاحيات فرض القانون في الداخل إلا في حالات طارئة محددة دستورياً.

سادساً: تعميمات تحليلية حول الاتفاق

إن اتفاق السلام الشامل الذي جرى توقيعه في العاصمة الكينية نيروبي في ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ وبحضور دولي كثيف، لا بد أن ينظر إليه في سياق الظروف الدولية والإقليمية والمحلية السائدة. فنجد أن الحكومة السودانية دخلت إلى جولات التفاوض النهائية وهي في حال لا تحسد عليها، فقد كان الكونغرس الأمريكي قد أجاز قانون سلام السودان في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢، الذي أقر عقوبات اقتصادية وسياسية ودبلوماسية، إلى جانب حظر بيع الأسلحة لحكومة الخرطوم، إن الهدف من هذا القانون حمل الخرطوم والضغط عليها من أجل الجلوس إلى طاولة المفاوضات على أساس المعادلات التي أعدتها منظمة الإيغاد في مشروع إعلان المبادئ، حيث يشير قانون سلام السودان إلي أن أفضل حل للنزاع السوداني يأتي عبر إعلان مبادئ الإيغاد الذي تم التوصل إليه في نيروبي بكينيا بتاريخ ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٩٤.

كما كان لانشقاق تيار الترابي عن النظام الحاكم في ١٩٩٩ أثره البالغ من ناحية تراجع تأثير الخطاب التعبوي الذي اعتمدت عليه السلطة الحاكمة في الماضي في الحشد

والتعبئة لمواجهة الحملات الدولية المعادية لخطها وطموحاتها، بجانب أن هذا الانشقاق أدى بتيار الترابي ومجموعات من المحسوبين عليه إلى نقل نشاطهم إلى منطقة دارفور في إطار التصعيد بين التيارين والتوجه المحموم نحو الاستقطاب، ما اضطر التيار الحاكم إلى تحويل جزء مقدر من مجهوداته إلى الساحة الجديدة، بما يعني انفتاح جبهة مواجهة جديدة إلى جانب الجبهات المفتوحة سلفاً، وقد كانت أزمة دارفور في حد ذاتها كفيلة بأن تتسبب في فتح أبواب التدخلات والضغوط الدولية على مصاريعها، الأمر الذي أدى إلى إضعاف الموقف التفاوضي للحكومة، فدخلت الجولات النهائية والحاسمة في كينيا وهامش المناورة أمامها أضعف مما يتيح لها الخروج بنتائج أفضل من التي تحققت. إن الضغوط الدولية والتهديدات الأمريكية بإنفاذ قانون سلام السودان جعل الحكومة في أحايين كثيرة الطرف المطالب بمزيد من المرونة.

ومن المفيد الإشارة إلى أن الضغوط التي أحاطت بالمفاوضات كانت ضرورية من ناحية أنها حملت الطرفين على التوصل إلى حل ينهي هذه الحرب التي أثقلت كاهل السودانيين عموماً وأهل الجنوب بوجه أخص. وأهم الملاحظات حول هذا الاتفاق تتمثل في:

١ ـ ثنائية متناهية

اشتملت الاتفاقية على عدد من النصوص تؤكد أن الاتفاق ينطوي على صفقة بين طرفين، وذلك بالاستناد **أولاً** إلى تكوين جهاز الرئاسة (الرئيس والنائب الثاني من المؤتمر الوطني، والنائب الأول من الحركة الشعبية). ثم نسب المشاركة في لجنة إعداد الدستور الانتقالي ثم نسب توزيع الحقائب الوزارية والمناصب الحكومية العليا، وتوزيع المقاعد في المجلس الوطني ومجلس الولايات. وهكذا يبدو بجلاء استحواذ المؤتمر الوطني والحركة الشعبية على نسبة عالية في اقتسام السلطة ٨٠ في المئة بحسب الاتفاق، وهذه النسبة العالية تبين أن السلطة وبصورة عملية اقتسمت رأسياً، مع الأخذ في الاعتبار أن لا الحكومة تمثل الشمال كله ولا الحركة الشعبية هي الأخرى تمثل الجنوب كله، ومع ذلك فإن الاتفاق تضمّن العديد من التسويات التي تهم كل القطاعات الوطنية الأخرى التي جرى استبعادها، وها هي مطالبة بمباركة المعادلة التي لم تكن طرفاً فيها.

٢ ـ مظاهر انعدام الثقة

يتجلى في الاتفاق عدد من الشواهد التي إنما توحي بانعدام الثقة بين طرفيها الأساسيين، من ذلك إصرار الحركة الشعبية على الإبقاء على قواتها المسلحة بدل أن يتم نزع متصاعد للسلاح فور التوصل إلى صيغة الترتيبات الأمنية.

٣ ـ قضية الوحدة

إن قضية الوحدة من القضايا المهمة التي تناولها الاتفاق، إلا أن النصوص التي تناولتها تثير عدداً من التساؤلات، فبموجبها سيكون للجنوب نظامه السياسي والمصرفي الخاص به، والذي يعطيه درجة أكبر من الاستقلالية عن السلطة المركزية. ونجد أن الاتفاق وإن أقر العمل على جعل الوحدة خياراً جاذباً، لم يذكر أو يحدد المقاصد والمطلوبات المنطقية التي تجعل الوحدة في نظر أهل الجنوب جاذبة، وقد ترتب على ذلك أن أصبح القادة الجنوبيون يلقون بتبعات هذه المسؤولية على كاهل الشماليين وحدهم وكأنهم غير معنيين بالأمر. صحيح أن من حق أهل الجنوب أن يقرروا مستقبلهم، إما بالبقاء أو الانفصال. لكن الصحيح أيضاً أن الجنوبيين لا يمكنهم ابتزاز الآخرين سياسياً باسم الوحدة.

٤ ـ هيكل اقتصادي شاذ

إن الهيكل الاقتصادي الغريب الذي أقرته الاتفاقية، من الملاحظات الجوهرية التي تعد خصماً عليها، ونجده في ذات الوقت يمتّ بصلة وثيقة إلى قضية الوحدة، ذلك أن قسمة الثروة وضمن الترتيبات الاقتصادية أقرت بوجود نظامين مصرفيين، أحدهما إسلامي يُعمل به في الشمال وآخر تقليدي يُعمل به في الجنوب، ما يتيح استقلالية مالية نسبية للجنوب. وهذا الوضع ربما يفسر إصرار قادة الحركة الشعبية على التمسك بالاتفاق المبدئي المبرم مع شركة النيل الأبيض البريطانية للتنقيب عن البترول، وإصرارهم على عقد المزيد من الصفقات الأخرى حتى قبل أن تتشكل حكومة الجنوب التي نص عليها الاتفاق. يذكر أن امتياز التنقيب عن البترول في هذا الحقل تملكه شركة توتال الفرنسية منذ العام ١٩٨٠[٤٤].

٥ ـ اعتراف منقوص

أقر الاتفاق بالمظالم التي وقعت على أهل الجنوب من دون غيرهم من سكان مناطق السودان الأخرى. وهذه حقيقة إلا أنها ليست كل الحقيقة، فمشكلة الجنوب تُرد بشكل أساسي إلى اعتبارات سياسية، وغياب التنمية، وهذه المسائل ليست موقوفة حصرياً على الجنوب وحده، وإنما يمكن تعميمها على أغلب مناطق السودان الأخرى بما في ذلك أنحاء واسعة من الشمال ذاته التي يعتبر الجنوب أفضل منها بكثير بحكم الهبات الطبيعية التي يزخر بها من ظروف تيسر ممارسة أنواع مختلفة من أنماط النشاطات الاقتصادية التقليدية.

---

(٤٤) **الرأي العام**، ٥/ ٣/ ٢٠٠٥.

٦ ـ اختلال توازن الرعاية

أشرفت منظمة الإيغاد على رعاية عمليات السلام في السودان، وعمليات الرعاية انطوت على العديد من الأدوار والمهام، كتقديم مقترحات بشأن بعض نقاط التفاوض، والنظر في المواقف التفاوضية للطرفين، واللجوء إلى الترغيب وممارسة الضغوط على الطرفين من أجل دفع عملية السلام إلى الأمام. والمعروف أن السودان من ناحية الانتماء الجغرافي ينتمي إلى العالمين العربي والأفريقي، ولذلك، كان لابد من حضور البعدين في عمليات الرعاية حتى يتحقق التوازن المطلوب. «وربما يعيد التعثر المتكرر للمفاوضات وكذلك الشكوك التي تحيط بالطريقة التي سيتم بها مراقبة التزام طرفي ماشاكوس بأي اتفاق يتوصلان إليه يعيد الاعتبار مرة أخرى إلى فكرة التنسيق الحقيقي بين الدور العربي والدور الأفريقي. وحتى لا تظل المفاوضات في عيون الكثير من العرب مجرد عملية أفريقية أمريكية لتقسيم السودان، أو إعادة تشكيله على نحو أو آخر من جانب، وابتزاز العرب من جانب آخر»[٤٥].

من الصعوبة بمكان التكهن بشكل حاسم بمآلات هذا الاتفاق وما سيتمخض عنه، فالنواقص التي تعتريه متعددة، والظروف الآنية المحيطة به تهدد استمراره، وأهمها على الإطلاق وجود عدد من المجموعات والعناصر التي لم يستوعبها الاتفاق ضمن ترتيبات اقتسام السلطة والثروة، وبخاصة الحركات والعناصر المسلحة التي لها مطالب في هذا الجانب كحركات التمرد في دارفور، والفصائل الجنوبية المسلحة خارج نطاق الحركة الشعبية، وبعض الأحزاب الكبرى التي لم تنخرط في العمليات التحولية الجارية الآن، هذا فضلاً عن وجود جيش الرب اليوغندي المتمرد على نظام الرئيس موسيفيني والموجود داخل حدود السودان الجنوبية. وعلى أية حال فالاتفاق مثله مثل التجارب الإنسانية الأخرى بعيد عن الكمال، وهذه الحقيقة إذا استوعبها اللاعبان الأساسيان في الاتفاق يمكن أن تكون بادرة طيبة تبشر بإمكانية الإصلاح والتعديل والتقويم.

لكن إذا مضت الأمور على النحو السائد الآن في إطار النسب المحددة والشراكة الثنائية، فمن غير المتصور أن يتحقق السلام الذي يتطلع إليه السودانيون، فمجرد انتهاء الحرب أو توقف العمليات العسكرية لا يكفل السلام الحقيقي بصورة تلقائية، فضلاً عن أن الوحدة نفسها لا يمكن أن تتحقق بصياغات مفتعلة ومترهلة لا تخاطب الواقع السائد.

---

(٤٥) أبو طالب، «السلام ومستقبل الوحدة الوطنية في السودان: ملف السلام (١) جنوب السودان،» ص ٣٥ ـ ٣٦.

خلاصـة

إن هشاشة تكوين الدولة في السودان ظل يلقي بتبعاته ويؤثر في حاضر البلاد السياسي والاجتماعي، ومشكلة الجنوب والحرب الأهلية المدمرة التي تمخضت عنها تعكس هذه الهشاشة، حيث إنه لم تُتح الظروف الملائمة أمام جنوب السودان للتفاعل مع الأجزاء الأخرى من البلاد، فقد ظل في وضع أشبه بالانكفاء على الذات، ولم يمتد إليه تأثير سلطان الممالك المسيحية ولا الإسلامية التي نشأت في منطقة السودان القديم. وفي أواسط القرن التاسع عشر بدأت بعثات التبشير بالتقاطر نحوه، وراحت تشكل حائلاً يعوق انتشار الثقافة العربية الإسلامية وامتدادها ليس في الجنوب وحده بل في عموم القرن الأفريقي ومنطقة البحيرات، وبالتالي تقلصت التداخلات الأهلية بين المجموعات السكانية التي يمكن أن تتطور إلى روابط يتطلبها نشوء الدولة. جاء الاحتلال البريطاني ولم تتغير المعادلة، وأقر بقاء الجنوب ضمن الحدود التي بلورها الحكم التركي المصري، ولما نالت البلاد استقلالها لم تتمكن الأنظمة الوطنية من التعاطي الإيجابي مع مشكلة الجنوب لانشغالها بقضايا أخرى.

ومما لا شك فيه أن خلل المعادلات التي يقوم عليها الحكم في الأقطار العربية عموماً والسودان على وجه التحديد ـ سواء تلك الموروثة من المستعمر أو تلك التي تحمل صفة المصنوع محلياً بأيدٍ وطنية ـ تعتبر المسؤول الأول عن الاحتقانات السياسية والاجتماعية التي بدأ البعض منها ينفجر مشكلاً تهديداً ينذر بالتشرزم والتشظي إلى دول مجهرية في الأطراف.

الفصل الثالث

اتفاقيـة ماشاكـوس:
هـل يشهـد الجنـوب السودانـي انفراجـاً؟(*)

محمود وهيب السيد(**)

حفلت الساحة السياسية الإقليمية بأنباء مفاجئة عن توصل حكومة الإنقاذ في السودان بزعامة الفريق عمر البشير وجيش تحرير السودان يوم ٢٠ تموز/ يوليو عام ٢٠٠٢ إلى ما عرف بمذكرة التفاهم التي سميت بعد ذلك باتفاقية ماشاكوس في كينيا، بمساعدة ورعاية الولايات المتحدة بصفة خاصة وبريطانيا وإيطاليا والنرويج والسويد ودول منظمة الإيغاد، وذلك لوضع أسس التوصل إلى حلّ ينهي مشكلة أو أزمة جنوب السودان، تلك المشكلة التي طالما شكلت نزيفاً يعكر صفو الأمن والأمان ليس فقط في السودان ولكن في المنطقة العربية وشمال ووسط أفريقيا.

فمنذ استقلال السودان عام ١٩٥٦ ومشكلة جنوبه ومحاولات بعض من أهلها إثارة المشكلات للحكومة المركزية في الخرطوم لم تتوقف، فقد تهدأ قليلاً إلا أنها سرعان ما تشتعل مرة أخرى، مطالبين مرة بتقرير بعض الحقوق والمساواة في المعاملة مع أهل الشمال، ومرة أخرى يطالبون بالحكم الذاتي وفق صيغة يتم الاتفاق بشأنها مع الشماليين، وتارة أخرى وهي الغالبة في هذه المرحلة من الأزمة يطالبون بالاستقلال التام والانفصال عن الشمال وتكوين دولة مستقلة ذات سيادة.

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٥، العدد ٢٨٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢)، ص ٤٨ ـ ٨٢.

(**) باحث في العلوم السياسية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، فرع بورسعيد.

وقد بذلت محاولات عدة لحل المشكلة، منها ما كان داخلياً ومنها أيضاً ما تم بمساعدة ودعم من أطراف إقليميين أو دوليين، إلا أن جميعها باءت بالفشل حيث استمر نزيف الدم والموارد في الجنوب السوداني، ولكن حدث أن توصلت أطرافها هذه الأيام إلى مذكرة التفاهم المشار إليها آنفاً، فهل تنجح هذه الاتفاقية في ما فشلت كل تلك المحاولات السابقة؟

يحاول هذا البحث إماطة اللثام عن أبعاد هذه المشكلة وبيئتها وظروفها وأيضاً السيناريوهات السابقة لمحاولة حلها، ثم التطرق لعرض مذكرة، أو بروتوكول، التفاهم الأخيرة وما قيل من آراء وتحليلات بخصوصها. . وذلك بغرض محاولة الإجابة عن السؤال التالي. . هل حقاً اقتربت الأزمة من الانفراج؟

أولاً: اتفاقية ماشاكوس بين حكومة السودان وحركة تحرير شعب السودان

من المناسب أن نعرض لنص وثيقة، أو بروتوكول، اتفاقية ماشاكوس بين حكومة الإنقاذ في السودان وحركة تحرير شعب السودان بزعامة العقيد جون غارنغ، وذلك كما نشر في الصحف المصرية نقلاً عن مصادر وزارة الخارجية السودانية[1].

١ ـ الديباجة

● حيث إن حكومة جمهورية السودان وحركة تحرير شعب السودان (جيش تحرير شعب السودان) «الطرفان» قد اجتمعا في ماشاكوس بكينيا في ١٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢، وحتى ٢٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٢ تحت رعاية عملية إيغاد للسلام، وحيث إنّ الطرفين قد أكدا التزامهما بحل سلمي وعادل عبر التفاوض في قضية الصراع في السودان في إطار وحدة السودان، وحيث إن الطرفين ناقشا مطولاً واتفقا على إطار عريض يحدد مقدماً مبادئ الحكم والإجراءات العامة التي ستتبع خلال الفترة الانتقالية وهياكل الحكومة التي ستقام تحت ترتيبات قانونية ودستورية ليتم تأسيسها.

● ويجدر ذكر أن الطرفين اتفقا على التفاوض بتفصيل أكبر حول الشروط المحددة لإطار العمل متضمنة البنود التي لم تغط في هذه المرحلة من المفاوضات كجزء من اتفاق السلام الشامل.

● كما يجدر ذكر أنه في إطار ما سبق فإن الطرفين قد توصلا إلى اتفاق محدد

(١) **الوفد**، ٦/ ٨/ ٢٠٠٢.

حول حق تحديد المصير لشعب جنوب السودان والدولة والدين وأيضاً المبادئ والفترة الانتقالية من مسودة إطار العمل والنصوص المرفقة التي ستنفذ بالتتابع.

● وتم الاتفاق والتأكيد على أن الطرفين سيستأنفان المفاوضات في آب/ أغسطس ٢٠٠٢ بهدف حل القضايا العالقة والتوصل إلى سلام عادل في السودان.

د. غازي صلاح الدين (عن الحكومة السودانية)، سلفاكير مايارديت (عن جيش حركة تحرير شعب السودان)، الشاهد الجنرال لازاروك. سامبييو (المبعوث الخاص لعملية سلام السودان إيغاد ممثلاً لمبعوثي إيغاد).

٢ ـ النص المتفق عليه بشأن المبادئ والفترة الانتقالية بين حكومة جمهورية السودان وحركة تحرير شعب السودان (جيش تحرير شعب السودان)

حيث إنّ (حكومة جمهورية السودان) (وجيش تحرير شعب السودان) «يشار إليهما أدناه بالطرفين» قد اجتمعا في ماشاكوس، كينيا، خلال الفترة من ١٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ وحتى ٢٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٢، وحيث إنّ الطرفين أكدا حرصهما على حل النزاع السوداني بما يكفل العدالة والاستمرارية بمخاطبة جذور أسباب النزاع وبتأسيس إطار للحكم يضمن التوزيع المتساوي للسلطة والثروة وكفالة حقوق الإنسان.

وإقراراً بأن النزاع في السودان هو أطول نزاع في أفريقيا حصد أرواح أكثر من مليوني إنسان ودمار البنية التحتية للبلاد واستنزف الموارد الاقتصادية وتسبب في فظائع ومعاناة لا توصف، خاصة في أوساط سكان جنوب السودان، وواضعين في الاعتبار المظالم التاريخية وعدم المساواة في مشروعات التنمية بين مختلف المناطق السودانية التي يجب معالجتها. واعترافاً بأن اللحظة الراهنة هي فرصة نادرة لوضع نهاية للحرب، واقتناعاً منا بأن الطبيعة الحيوية لجهود السلام تقودها الإيغاد برئاسة فخامة الرئيس دانيال آراب موي رئيس كينيا توفر الوسائل لتحقيق سلام عادل ومتواصل، والتزاماً بحل سلمي للنزاع عبر التفاوض اعتماداً على إعلان مبادئ لما فيه مصلحة جميع سكان السودان.

وانطلاقاً من كل ذلك اتفق الطرفان على ما يلي:

أ ـ الجزء «أ» مبادئ متفق عليها:

● ١ ـ ١ إن وحدة السودان القائمة على الحكم الديمقراطي والمساءلة والمساواة والاحترام والعدالة لجميع سكان السودان هي أولوية الطرفين. ويمكن رفع

الظلم عن شعب جنوب السودان والاستجابة لطموحاتهم في هذا الإطار.

- ١ ـ ٢ شعب جنوب السودان لهم حق السيطرة وحكم شؤونهم في منطقتهم والمشاركة بمساواة في الحكومة القومية.
- ١ ـ ٣ لشعب جنوب السودان حق تقرير المصير وأشياء أخرى من خلال استفتاء لتحديد وضعهم المستقبلي.
- ١ ـ ٤ الدين والعادات والتقاليد مصادر القوة الروحية والإلهام لشعب السودان.
- ١ ـ ٥ شعب السودان يمتلك ميراثاً مشتركاً وتطلعات مشتركة وطبقاً لذلك اتفقا على العمل سوياً لتحقيق الآتي:
- ١ ـ ٦ إقامة نظام حكم ديمقراطي يأخذ في حسبانه التنوع الثقافي والعرقي والقبلي والديني واللغوي والمساواة العرقية لشعب السودان.
- ١ ـ ٧ التوصل إلى حل عادل يواجه التدهور الاقتصادي والاجتماعي في السودان ويستبدل الحرب ليس فقط بالسلام وإنما أيضاً بالعدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تحترم حقوق الإنسان الأساسية والسياسية لكل شعب السودان.
- ١ ـ ٨ التفاوض وتنفيذ وقف عادل لإطلاق النار لإنهاء معاناة وعمليات قتل شعب السودان.
- ١ ـ ٩ وضع أسس إصلاح وإعادة توطين وإعادة تأهيل وإعادة بناء وخطة تنمية لمواجهة احتياجات المناطق التي تأثرت بالحرب ومعالجة عدم التوازن التاريخي في التنمية وتوزيع الموارد.
- ١ ـ ١٠ وضع وتنفيذ اتفاق سلام يجعل من وحدة السودان خياراً جذاباً خاصة لشعب جنوب السودان.
- ١ ـ ١١ مواجهة التحدي عن طريق التوصل لإطار عمل يمكن من خلاله أن تكون هذه الأهداف المشتركة في آن محققة ومعبرة عنه لمصلحة كل السودانيين.

ب ـ الجزء «ب» ترتيبات الفترة الانتقالية:

كي يتسنى إنهاء النزاع ولضمان مستقبل يسوده السلام والازدهار لكل شعب السودان ومن أجل التعاون في مهمة حكم البلاد لحين تبنّي شكل نهائي، اتفق

الطرفان على تنفيذ اتفاقية السلام بموجب التسلسل والفترات الزمنية الموضحة في ما يلي:

- ٢ ـ ١ ـ ١ أن تكون هناك مرحلة تسبق الفترة الانتقالية مدتها ستة أشهر.
- ٢ ـ ١ ـ ٢ خلال المرحلة ما قبل الانتقالية:

أ ـ إقامة المؤسسات والآلية الضرورية التي نصت عليها اتفاقية السلام.

ب ـ إن لم تكن سارية بالفعل، يتم وقف الأعمال العدوانية وتأسيس آلية مراقبة مناسبة.

ج ـ إقامة آلية لتنفيذ ومراقبة اتفاق السلام.

د ـ اتخاذ الإجراءات لتنفيذ وقف إطلاق نار عادل في أسرع وقت ممكن.

هـ ـ البحث عن مساعدات دولية.

و ـ وضع إطار دستوري لاتفاق السلام وللمؤسسات المشار إليها في ٢ ـ ١.

- ٢ ـ ٢ تبدأ المرحلة الانتقالية بنهاية فترة المرحلة ما قبل الانتقالية وتستمر لمدة ٦ سنوات.
- ٢ ـ ٣ خلال المرحلة الانتقالية:

أ ـ تعمل المؤسسات والآلية التي تم تأسيسها في المرحلة ما قبل الانتقالية طبقاً للترتيبات والمبادئ التي تضمنها اتفاق السلام.

ب ـ إن لم يكن قد تحقق بالفعل، يتم تنفيذ وقف إطلاق النار العادل الذي تم التفاوض حوله، ويتم تأسيس وتفعيل آلية المراقبة الدولية.

- ٢ ـ ٤ تشكل لجنة تقييم ومراقبة مستقلة خلال الفترة ما قبل الانتقالية لمراقبة تنفيذ اتفاق السلام، وتتولى إجراء تقييم في منتصف المدة لترتيبات الوحدة التي أقيمت طبقاً لاتفاق السلام.
- ٢ ـ ٤ ـ ١ تشكيل لجنة التقييم يتضمن عدداً متساوياً من الممثلين لكل من حكومة السودان وجيش تحرير شعب السودان، وممثلين على الأكثر، بالترتيب، من كل من الفئات التالية:

١ ـ الدول الأعضاء في اللجنة الفرعية حول السودان من دول الإيغاد: (جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا وأوغندا).

٢ ـ الدول المراقبة (إيطاليا والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة).

٣ ـ أي دول أخرى أو هيئات إقليمية أو دولية يتفق عليها الطرفان.

- ٢ ـ ٤ ـ ٢ يعمل الطرفان مع اللجنة خلال الفترة الانتقالية لتحسين المؤسسات والإجراءات التي تم إقرارها طبقاً للاتفاق وجعل وحدة السودان جذابة لشعب جنوب السودان.

- ٢ ـ ٥ في نهاية فترة ٦ سنوات للفترة الانتقالية، يتم إجراء استفتاء عام تحت مراقبة دولية، تنظمه سوياً حكومة السودان وجبهة تحرير شعب السودان (جيش تحرير شعب السودان) لمواطني جنوب السودان للتصويت على:

- تأكيد وحدة السودان بالتصويت على تبنّي نظام الحكم الذي تم تأسيسه في ظل اتفاق السلام.

- أو التصويت لصالح الانفصال..

- ٢ ـ ٦ يمتنع الطرفان عن أي شكل من أشكال إلغاء أو تعديل اتفاق السلام بشكل منفرد.

ج ـ الجزء «ج» (هياكل الحكم):

لأجل تفعيل المبادئ المتفق عليها في الجزء «أ» يوافق الطرفان، في إطار سودان موحد يعترف بحق سكان جنوب السودان في تقرير المصير، على أنه وفي ما يتصل بتوزيع السلطات والأجهزة ونشاطات كل مؤسسات الحكومة، يكون نظام الحكم في السودان على النحو التالي:

- ٣ ـ ١ ـ ١ القانون الأعلى: يكون للسودان دستور وطني يشكل المرجعية القانونية العليا في البلاد. ويجب أن تتفق كل القوانين مع الدستور الوطني، وهذا الدستور ينظم العلاقات ويحدد توزيع السلطات والعلاقات بين مختلف مستويات الحكومة، كما يحدد إجراءات مشاركة الثروات بين المتماثلين. ويضمن الدستور الوطني حرية الاعتقاد والعبادة وممارسة العبادات بالكامل لكل المواطنين السودانيين.

- ٣ ـ ١ ـ ٢ يتم تأسيس لجنة مراجعة دستورية وطنية خلال الفترة ما قبل الانتقالية تكون مهمتها الأولى، وضع مسودة إطار دستوري وقانوني للحكم في المرحلة الانتقالية وتدعم اتفاق السلام.

- ٣ ـ ١ ـ ٣ الإطار المذكور أعلاه يتم تبنّيه بالطريقة التي يتفق عليها الطرفان.

● ٣ ـ ١ ـ ٤ يتم خلال الفترة الانتقالية، عملية مراجعة دستورية شاملة.

● ٣ ـ ١ ـ ٥ لا يتم تعديل أو إلغاء الدستور إلا عن طريق إجراءات محددة وبأغلبية مؤهلة بهدف حماية اتفاق السلام.

● ٣ ـ ٢ الحكومة القومية:

● ٣ ـ ٢ ـ ١ تقوم بممارسة عملها وتجيز القوانين التي بالضرورة تمارسها الدولة المستقلة على المستوى القومي. وتأخذ الحكومة القومية في حسبانها، في كل قوانينها التعدد الديني والثقافي للشعب السوداني.

● ٣ ـ ٢ ـ ٢ التشريعات التي تسن على المستوى القومي، وتسري على الولايات خارج جنوب السودان، تستمد مصدرها التشريعي من الشريعة وإجماع الشعب.

● ٣ ـ ٢ ـ ٣ التشريعات التي تسن على المستوى القومي، وتطبق على الولايات الجنوبية أو الإقليم الجنوبي تستمد مصدرها التشريعي من الإجماع الشعبي والقيم والعادات لشعب السودان متضمنة عاداته ومعتقداته الدينية، مع الأخذ في الاعتبار التعددية السودانية.

● ٣ ـ ٢ ـ ٤ في حالة وجود تشريع قومي حالي أو يجري سنّه ومصدره قانون ديني أو عرفي، يمكن ولاية أو إقليم، غالبية السكان بها لا يتبعون هذه الديانة أو التقاليد اتخاذ الآتي:

أ ـ تقديم تشريع يسمح أو يؤسس مؤسسات أو ممارسات تتفق مع ممارساتهم الدينية أو العرفية.

ب ـ إحالة القانون إلى مجلس الولايات لإقراره بأغلبية ثلثي الأعضاء، أو إصدار تشريع وطني يقترح المؤسسات البديلة بالشكل المناسب.

● ● النص المتفق عليه حول حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان ● ●

● ٣ ـ ٤ يتضمن تشكيل لجنة التقييم عدداً متساوياً من الممثلين لكل من حكومة السودان وجيش تحرير شعب السودان وممثلين على الأكثر، من كل من الفئات التالية:

١ ـ الدول الأعضاء في اللجنة الفرعية حول السودان من دول إيغاد (جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا وأوغندا).

٢ ـ الدول المراقبة (إيطاليا والنرويج وبريطانيا والولايات المتحدة).

٣ ـ أي دول أخرى أو هيئات إقليمية أو دولية يتفق عليها الطرفان.

● تضمن الاتفاق ملحوظة ذكرت بالنص:

ملحوظة: الجزءان الرابع والخامس ما زالا في إطار المفاوضات حولهما.

وفي ما يلي نص البنود التي ما زال التفاوض يجري بشأنها كما وردت في المسودة:

تقاسم الثروة:

يتفق الطرفان على أن قواعد ومبادئ الحكومة وأهدافها يجب أن يتم تعزيزها بترتيبات مالية واقتصادية وتقاسم للثروة. وعليه تم الاتفاق على ما يلي:

● ٤ ـ ١ التوزيع المتساوي للموارد بين الولايات ـ الإقليم: يضمن الدستور الوطني ـ النظام السياسي ـ التوزيع المناسب والمتساوي للدخل، كما بين كل ولاية، أو بينها معاً.

● ٤ ـ ٢ الموارد الطبيعية.

● ٤ ـ ٢ ـ ١ تتولى الحكومة القومية نيابة عن الأمة استلام الموارد المالية الناتجة عن استغلال الموارد التي يتفق على أنها موارد طبيعية.

● ٤ ـ ٢ ـ ٢ تخصص الحكومة القومية نسبة مئوية، كما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين، من هذه الموارد للولاية أو الإقليم الذي تضم أراضيه تلك الموارد الطبيعية.

● ٤ ـ ٣ الهيئة المالية لضمان الشفافية والعدالة: سواء في ما يتصل بتخصيص العائدات التي يتم تحصيلها قومياً للولاية، وفي تحديد حجم عائدات الموارد الطبيعية، يتم تأسيس هيئة مالية. وتتشكل الهيئة من خبراء ترشحهم مختلف الولايات والحكومة القومية للسودان.

● ٤ ـ ٤ التجارة بين الولايات: لا تكون هناك عقبات أو معوقات أمام تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة بين الولايات.

● ٤ ـ ٥ الجمارك وعائدات الضرائب: أن يتم جمع العائدات المالية من الرسوم الجمركية والضرائب، سواء بالمطارات أو الممرات المائية أو الموانئ أو الطرق أو أي منافذ دخول أخرى وتوزيعها على الولايات أو الإقليم بالتساوي، وكما تحدده الهيئة المالية.

● ٤ ـ ٦ التزامات الحكومة:

● ٤ ـ ٦ ـ ١ أية ديون أو التزامات لأي مستوى من مستويات الحكومة يكون من مسؤولية ذلك المستوى من الحكومة.

- ٤ ـ ٦ ـ ٢ يمكن الولايات والحكومة الإقليمية لجنوب السودان أن تستدين أموالاً، ولكن في نطاق إطار اقتصادي كلي قومي يتحدد على المستوى القومي ويصادق عليه مجلس هيئة الدولة المذكور في هذه الاتفاقية.

- ٤ ـ ٧ تقسيم الأصول الحكومية: أن يكون هناك توزيع متساو وعادل للأصول الحكومية، والأصل الذي يتم تخصيصه أولاً للمستوى الحكومي المسؤول عن النشاط الذي يتصل به الأصل (مثلاً مبنى مدرسي للمستوى الحكومي المسؤول عن التعليم) وفي حالة أي نزاع، يتفق الطرفان على إحالة النزاع إلى لجنة تضم ممثلين عن كل طرف من الأطراف المتنازعة إضافة إلى خبير يوافق عليه الطرفان.

- ٤ ـ ٨ المعايير المحاسبية وإجراءات المساءلة المالية: تلتزم كل مستويات الحكومة بمعايير وإجراءات المحاسبة العامة المقبولة. أن يكون هناك وفي كل من المستويات الولائية والإقليمية والقومية مؤسسات تضمن توزيع الموارد بموجب الميزانية الحكومية المتفق عليها وإنفاق هذه الموارد بما يكفل القيمة الحقيقية للأموال.

- ٤ ـ ٩ صندوق إعادة التعمير والتنمية: أن يتم تأسيس صندوق لجمع وتوزيع الموارد لإعادة تعمير وتأهيل البنية التحتية في الجنوب، وإعادة توطين وإدماج اللاجئين والنازحين بالداخل ومعالجة الخلل وعدم التوازن في التنمية الإقليمية.

حقوق الإنسان والقضاء:

اعترافاً بضرورة احترام حقوق الإنسان لجميع أفراد الشعب السوداني، وتأكيداً للمساواة بين جميع مواطنيه، وإدراكاً لأهمية إقامة نظام قضائي يشمل الجميع، ووعياً بأن حقوق الإنسان قد وقعت ضحية للنزاع، اتفق الطرفان على ما يلي:

- ٥ ـ ١ إعمال المعايير المقبولة دولياً وعالمياً لحقوق الإنسان: أن يتم تضمين كل حقوق الإنسان المعترف بها دولياً في الدستور القومي.

- ٥ ـ ٢ المساواة أمام القانون، سلامة وفرض القانون:

- ٥ ـ ٢ ـ ١ لضمان أن جميع المواطنين السودانيين، مهما كان مكان وجودهم فيه، يتمتعون بحماية حقوقهم، بما في ذلك الحقوق الثقافية والدينية واللغوية، يوافق الطرفان على أن يكفل النظام القضائي ضمان مساواة الجميع أمام القانون.

● ٥ ـ ٢ ـ ٢ أن يحترم النظام القضائي ويدعم ويطور حكم القانون.

● ٥ ـ ٣ حماية الحقوق الدستورية بقضاء مستقل: أن يقوم نظام قضائي مؤهل ومستقل ويخضع لمساءلة الهيئة القضائية بإعمال القوانين التي تجيزها الأجهزة التشريعية في السودان سواء على المستوى القومي أو الإقليمي أو الولائي، وبينما يمكن المحاكم أن تعتمد على القوانين العادية والتقليدية، إلا أن مثل هذه الأحكام يجب أن تنسجم مع مبادئ المساواة وأن تضمن مراعاة الحقوق الدستورية.

● ٥ ـ ٤ المحكمة الدستورية: يتفق الطرفان على تأسيس محكمة دستورية قومية تصدر أحكاماً نهائية في النزاعات بين الأجهزة والمستويات الحكومية وأي قوانين مخالفة للدساتير.

● ٥ ـ ٥ الهيئة القضائية: مهمة الهيئة القضائية هي المصادقة على التعيينات القضائية، الاستماع إلى الشكاوى ضد القضاة والموافقة على فصلهم إن أساءوا السلطات القضائية أو لعدم أهليتهم، تتشكل الهيئة من ممثلين لمهنة القانون والقضاء ومرشحين على المستويات القومية والإقليمية والولائية.

●● النص المتفق عليه حول الدولة والدين ●●

أخذاً في الاعتبار، أن السودان هو دولة متعددة الثقافات ومتعددة العرقيات ومتعددة الديانات ومتعددة اللغات، وتأكيداً على أن الدين لن يستخدم كعامل تفريق، اتفق الطرفان على ما يلي:

● ٦ ـ ١ الأديان والعادات والمعتقدات مصدر قوة روحية وإلهام للشعب السوداني.

● ٦ ـ ٢ سيكون هناك حرية الاعتقاد والعبادة والضمير لأتباع كل الأديان أو المعتقدات أو العادات، ولن يتعرض أي شخص للتمييز ضده على هذه الأسس.

● ٦ ـ ٣ تولي المناصب العامة، ومن بينها الرئاسة والمناصب العامة، والتمتع بكل الحقوق والواجبات تقوم على أساس المواطنة وليس على أساس الدين أو المعتقدات أو العادات.

● ٦ ـ ٤ كل الأحوال الشخصية وشؤون الأسرة متضمنة الزواج والطلاق والمواريث والخلافة والتنصيب يمكن أن تحكم بالقوانين الشخصية متضمنة الشريعة أو أي قوانين دينية والعادات أو التقاليد لمن يخصهم الأمر.

● ٦ ـ ٥ اتفق الطرفان على احترام الحقوق التالية:

أ ـ حرية العبادة والتجمع لممارسة الشعائر الخاصة بديانة أو معتقد وتأسيس وصيانة أماكن العبادة.

ب ـ إقامة، والحفاظ، على المؤسسات الخيرية والمعونات الإنسانية.

ج ـ تصنيع وحيازة واستخدام، إلى حد معقول، كل المواد الضرورية المرتبطة بالشعائر أو العادات الخاصة بدين أو معتقد.

د ـ كتابة وإصدار وتوزيع المطبوعات الضرورية في هذه المجالات.

هـ ـ تدريس الأديان أو المعتقدات في الأماكن الملائمة لهذه الأغراض.

و ـ الحصول على معونات مالية أو غيرها تطوعية من الأشخاص والمؤسسات.

ز ـ تدريب وتعيين وانتخاب وانتداب أو تحديد الخليفة المناسب للزعماء بالطريقة التي تستوجبها متطلبات ومعايير أي دين أو معتقد.

ح ـ الالتزام بأيام الإجازات والاحتفال بالأعياد والمناسبات بما يتفق مع كل شخص ومعتقداته الدينية.

طـ ـ إقامة وحماية الاتصالات مع الأفراد والمجتمعات في ما يخص الأديان والمعتقدات وعلى المستوى القومي والدولي.

ي ـ لتجنب الشكوك، لن يتعرض أي شخص للتمييز عن طريق الحكومة القومية والدولة والمؤسسات وجماعات الأشخاص أو من فرد على أساس معتقداته أو دينه.

● ٦ ـ ٦ يشار إلى المبادئ الواردة في الجزء السابق من ٦ ـ ١ إلى ٦ ـ ٥ في الدستور.

ـ الجزء «د» الأمن:

يقر الطرفان بالآثار التدميرية للحرب، ويقدران الحجم الهائل للنازحين من أفراد الشعب السوداني ويدركان النتائج المأساوية للحرب سواء الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية وتأثيراتها على السودان والمنطقة، ويلاحظان الآثار المدمرة للحرب والضحايا وعدم الاستقرار وما أفرزته من معاناة وضياع، ويؤكدان تعطش الشعب السوداني للسلام والعدالة، ويقران بضرورة التفاوض لإيغاد وقف شامل لإطلاق النار لجلب السلام لشعب السودان، ووضع صيغة تضمن الأمن والسلام وتطمئن المقاتلين في الجانبين، واتفقا على ما يلي:

● ٧ ـ ١ وقف شامل لإطلاق النار: سيتم التفاوض حول وقف شامل لإطلاق النار كجزء لا يتجزأ من هذه المفاوضات وستبدأ المفاوضات الفنية حول آليات وقف إطلاق النار في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى تنفيذ وقف إطلاق النار بعد التوصل للتسوية السياسية مباشرة. وستتناول اتفاقية وقف إطلاق النار القيود والنشاطات المسموح بها وواجبات والتزامات الأفراد في كل من

الجيشين المعنيين (بمن في ذلك الأفراد غير النظاميين وأفراد الميليشيات تحت إمرتهما) إضافة إلى جداول زمنية، ومواقع جغرافية وأسئلة ذات علاقة بالمسألة. كما اتفق الطرفان على الاستعانة بإدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام في تنفيذ الاتفاق.

كما وافق الطرفان أيضاً على أن يخضع وقف إطلاق النار لمراقبة دولية.

- ٧ ـ ٢ وقف الأعمال العدوانية حتى يتم الاتفاق على وقف شامل لإطلاق النار، وسيتم الاتفاق بشأن تعليق الأعمال العدوانية في المرحلة المناسبة من المفاوضات.

- ٧ ـ ٣ مبادئ الفصل بين القوات: سيتم فصل القوات التابعة للطرفين أو أي قوات أخرى تحت إمرتهما، بما في ذلك الأفراد غير النظاميين والميليشيات ووضعها في قواعد منفصلة خلال الفترة الانتقالية. وسيتفق الطرفان على مناطق هذه القواعد وحجم القوات التي سيتم وضعها فيها خلال التفاوض حول الوقف الشامل لإطلاق النار المشار إليه أعلاه.

- ٧ ـ ٤ مجلس التنسيق العسكري المشترك: يقوم الطرفان خلال الفترة الانتقالية بتشكيل مجلس تنسيق عسكري مشترك يتولى المهام المتعلقة بالسيطرة والتدريب والتجنيد والإمدادات والأوضاع العامة ويحدد النشاطات المسموح بها للقوات والتي سبقت الإشارة إليها.

- ٧ ـ ٥ أسس إنشاء جيش قومي بعد الفترة الانتقالية/ الاستفتاء: يوافق الطرفان على بذل الجهد بنهاية الفترة الانتقالية لإنشاء قوات مسلحة قومية موحدة بعد الأخذ في الاعتبار احتياجات التجنيد والمواقع بالقواعد الإقليمية.

- ٧ ـ ٦ التطمينات ومعاملة المقاتلين: أن يتم إخطار القوات العسكرية المعنية بكل ما يتصل بالبرنامج، والتكامل، وإعادة الانتشار وأن يؤكد تطمينها بكل ما يتصل بذلك وبتلقي أفرادها معاملة كريمة.

- ٧ ـ ٧ المساواة في معاملة المقاتلين: اتفق الطرفان بأن تكون هناك مساواة في التعامل بين أفراد كل من القوتين العسكريتين في ما يتصل بالمخصصات والرعاية الطبية والتعويض عن الإصابة.

وسيتفق الطرفان على عدد ومواقع المقاتلين، بما في ذلك القوات غير النظامية والميليشيات تحت إمرة كل من الطرفين.

- ٧ ـ ٨ نزع الألغام: أن تتعاون قوات الطرفين تعاوناً تاماً خلال عمليات نزع الألغام.

أسباب مشكلة جنوب السودان

بعد أن استعرضنا نص اتفاقية التفاهم بين حكومة الإنقاذ الوطني والجبهة الشعبية لتحرير السودان، ولكي نتمكن من الحكم عليها وعلى الآراء والتحليلات التي تعرضت لها، يجب أولاً أن نقف على واقع وبيئة وظروف ومعطيات تلك الأزمة، وذلك حتى يكون حكمنا غير بعيد عن الأزمة ويتصف بالواقعية قدر الإمكان.

١ ـ الجذور التاريخية للأزمة

السودان كيان حديث جداً ساهم محمد علي باشا في تكوينه وتجميعه من كيانات متناثرة ثم أوصلها وربطها ببلاد النوبة ومملكة سنّار ودولة الفتح وسلطنة دارفور وكردفان غرباً، وأليما شرقاً، ثم قبائل مبعثرة ونيلية وأفريقية زنجية متداخلة مع دول الجوار الثماني، إن السودان حتى القرن التاسع عشر ما كان يمثل قطراً بل كان اسماً يطلق على الحرم الأفريقي الذي امتد جنوب بلاد الساحل للبحر الأبيض المتوسط[٢].

ويبدأ تاريخ أزمة جنوب السودان منذ أن أولت مصر مسألة كشف الأقاليم السودانية ومنابع النيل عنايتها، ففي سنة ١٨٣٧ في عهد الوالي محمد علي باشا كلفت الحكومة المصرية فرنسياً يدعى «لينيان دي بلفون» بالعمل على كشف منابع النيل، فوصل إلى إقليم الشيلوك خط عرض ١١ شمالاً عند جزيرة أبا، وأعقبه «ابراهيم كاشف» المصري الذي استطاع أن يقوم برحلة في بلاد الشيلوك على جانبي النيل الأبيض وتوغل في بلاد الدنكا جنوباً[٣].

وقد تابع الخديوي إسماعيل محاولات والده لاكتشاف منابع النيل، وكان أشهرها رحلة السير «صموئيل بيكر»، وقد طلب منه إسماعيل أن يبسط نفوذ مصر في الأصقاع الكائنة جنوبي غندكرو، والعمل أيضاً على نشر التجارة المشروعة ومطاردة الاتجار في الرقيق، ولا نبالغ إذا قلنا إن بداية كراهية الجنوب للشمال بدأت مع هذه الحملات، وذلك أن «بيكر» الذي فوض بسلطات كاملة من الخديوي إسماعيل عمل على اضطهاد الأهالي واحتقارهم وتعذيبهم، وفي الوقت نفسه بدأ يلفت أنظار الأوروبيين إلى تلك المناطق، ولم ينفذ أياً من أهداف إسماعيل سواء في فتح الملاحة في النيل الأبيض من غندكرو حتى البحيرات الاستوائية أو في تأصيل الحضارة والمدنية في هذه المناطق، ذلك أنه اعتبر أن مهمته عسكرية محضة، ومن ثم شن حرباً شعواء على أهالي وادي النيل

---

(٢) ميلاد حنا، «الوحدة السودانية الطوعية بالمودة وقبول الآخر،» **الأهرام**، ١٣/ ٨/ ٢٠٠٢، ص ١٠.

(٣) Margery Perham and J. Simmons, *African Discovery* (London: Clarendon Press, 1942), p. 39.

جنوب غندكرو بشكل نفّر هؤلاء السكان من الحكومة المصرية[٤].

وقد أقنع بيكر الخديوي إسماعيل بضرورة القضاء على الاتجار في الرقيق نيابة عن مصر، وقد ارتضى إسماعيل ذلك منه أملاً في أن تساعده إنكلترا في تعزيز استقلاله في مواجهة السلطان العثماني[٥]. لقد كانت حملة بيكر هي البداية الحقيقية لما يمكن أن نسميه انفصال الجنوب عن الشمال نفسياً، فقد كان مخولاً سلطة الإعدام واستخدمها بغزارة ضد الأهالي، ومن هنا فإن بيكر يعد هو المسؤول بصفته قائداً للحملة عن العداء الذي حدث والكراهية التي بدأت وتكرست في نفوس الأهالي[٦]. كما قام أيضاً بإثقال كاهلهم بمطالبه الكثيرة وبالاستيلاء على أموالهم وأبقارهم، فتحالفت القبائل في الجنوب (قبائل الباري والبلنيال واللوند) ضده وهاجمت معسكراً لحملته، فعاقبهم بأن شتتهم في الغابات واستولى على أبقارهم وأضرم النار في قراهم، ولكن القبائل لم تسكت ووجدت في شخصية «أبو السعود» صهر محمد أحمد العقاد تاجر العاج والرقيق ووريثه ملاذاً لهم، فنصّب نفسه زعيماً وأقام في غندكرو وأعلن عدم رضائه وعدم تقبله لسياسة بيكر واتجاهاته، مما شجع الكثير من القبائل على الاستمرار في المقاومة[٧].

عقب احتلال بريطانيا مصر عام ١٨٨٢ حدث أن أجبرتها على الجلاء عن السودان عام ١٨٨٥، وإذا كانت قد قدرت لقواتها أن تستمر في احتلال مصر إلى أجل غير مسمى، فقد كان عليها ربط مصر ببقية مستعمراتها في وسط وجنوب أفريقيا وما سبيلها إلى ذلك إلا باحتلال السودان أيضاً[٨]. من ذلك يتبين أن احتلال السودان كان أداة من أدوات استراتيجية ضمان استمرار مصر جزءاً من الإمبراطورية البريطانية ولو بصفة غير رسمية، فالتحكم في منابع النيل ـ من وجهة نظر القائمين على تلك الاستراتيجية ـ من شأنه أن يفضي تلقائياً إلى إحكام القبضة على مصر[٩]،

---

(٤) عبد الرحمن الرافعي، **عصر إسماعيل**، ٢ ج (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٣٢ ـ ١٩٤٨)، ج ١: **عهد عباس وسعيد وأوائل عهد إسماعيل**، ص ١٠٨.

(٥) J. C. Moccoan, *Egypt under Ismail* (London: Faber and Limited Co., 1948), pp. 97 and 99.

(٦) جميل عبيد، **المديرية الاستوائية**، المكتبة العربية، التأليف (القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧)، ص ٤١.

(٧) عمر طوسن، **تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية من فتحها إلى ضياعها، ١٨٦٩ ـ ١٨٨٩**، ٣ ج (الاسكندرية: مكتبة العدل، ١٩٣٧)، ص ٤٣.

(٨) ابراهيم شحاتة حسن، «السياسة البريطانية في السودان وأثرها على العلاقات المصرية السودانية،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٦٨)، ص ٨.

(٩) George Neville Sanderson, *England, Europe and the Upper Nile, 1882-1899* (Edinburgh: Edinburgh University Press, [1965]), p. 12.

ولما كان الوجود المصري مسلّماً ومعترفاً به في السودان فقد عمدت بريطانيا إلى تقليص هذا الوجود في الجنوب وجعله قاصراً على الشمال فقط[١٠]، وذلك من خلال اتباع سياسات تكرس انفصال الشمال عن الجنوب وضم الأخير إلى منطقة وسط أفريقيا، وذلك كله على رغم استغلالها حقيقة حق مصر في الجنوب السوداني ودفاعها عنه للتصدي للمحاولات الفرنسية والألمانية والبلجيكية للوجود هناك والحصول على مناطق نفوذ به[١١]، ثم عملت على انسحاب القوات المصرية، بضغط منها، عن كل السودان والانفراد به، إلا أنّه حدث عام ١٨٨٢ أن قامت الثورة المهدية في السودان بزعامة محمد أحمد بن عبد الله الملقب بالمهدي. ولما كانت تلك الثورة قد استندت إلى مفاهيم ودعاوى تستمد أساسها من الدين الإسلامي، لذلك فقد رأت بريطانيا أن يتم التصدي لها بقوات إسلامية لها حق الوجود في السودان، ولم يكن ذلك يعني غير القوات المصرية، فقامت عام ١٨٩٦ بإمداد الحكومة المصرية بزعامة نوبار باشا بمنحة مالية مناسبة مقدارها ٧٩,٨٨٠ جنيهاً إسترلينياً واتفقت معها على تسيير حملة عسكرية مصرية قوامها ١٦,٦٨٣ مقاتلاً للقضاء على الثورة المهدية واسترجاع السودان[١٢].

وقد نجحت القوات المصرية بالفعل بالقضاء على تلك الثورة واستعادة السودان (لقد شكلت تلك الحملة العسكرية المصرية بداية إحساس النخبة بالسودان بأن الوجود المصري في السودان هو وجود مستعمِر له، وقد أسهمت تلك الحقيقة في تشكيل تاريخ علاقة السودان بمصر حتى يومنا هذا). لذلك لم يكن هناك بد من حتمية الاعتراف البريطاني بالوجود المصري بالسودان وذلك من خلال صيغة اتفاقية الحكم الثنائي المصري ـ البريطاني له[١٣]، التي اعترفت فيها بريطانيا لمصر بسيادتها على السودان إلا أنها كانت سيادة شكلية حيث بقيت كل الأمور في يد بريطانياً عملياً[١٤]، ولما كانت ممارسات البريطانيين مع أهل الجنوب تختلف عن معاملاتهم لأهل الشمال السوداني، حيث تميزت مع الجنوبيين بالعنف والقسوة وعدم الاهتمام بالشؤون التنموية

---

(١٠) Foreign Office 631, vol. 711. Letter 240 from Paring (Lord Cromer) to Cranville. 22, November 1883.

(١١) Central Record Office: Cairint, 31/5/243. Intelligence Diary Fashoda. Sub District, p. 2.

(١٢) علي محمد بركات، **السياسة البريطانية واسترداد السودان، ١٨٨٩ ـ ١٨٩٩** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧)، ص ١٣٩.

(١٣) انظر: يونان لبيب رزق، **السودان في عهد الحكم الثنائي الأول، ١٨٩٩ ـ ١٩٢٤** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٦).

(١٤) علي فهمي كامل، **مصطفى كامل: سيرته وأعماله من خطب وأحاديث ورسائل سياسية** (القاهرة: مطبعة اللواء، ١٩٠٨)، ص ٩٥.

فيه، ولما كان السلاح موجوداً هناك بكثرة، فقد كان من الطبيعي أن يثور أهل الجنوب وأن يقاوموا القوات البريطانية هناك ويوقعوا بهم بعض الإصابات والخسائر، التي كانت تقابل بمزيد من البطش والتنكيل البريطاني وفرض ضرائب جديدة عليهم أكثر مما يتحمله الشماليون، وهو الأمر الذي عزز انفصال الجنوب عن الشمال[١٥].

استمرت فترة الحكم الثنائي منذ عام ١٨٩٩ حتى عام ١٩٢٤ ولم يكن لمصر فيها أي دور ملموس، وقد حرصت فيها بريطانيا على فصل الجنوب عن الشمال تدريجياً وخاصة أنها كانت تدرك أن الشماليين متعاطفين مع مصر، وأنه يضم جماعات قبلية عربية يدين معظمها بالدين الإسلامي. ومن هنا كان حرص الإنكليز على العمل لإبعاد اللغة العربية عن الجنوب حتى لا تمارس فيه أي شعائر إسلامية، بينما سمحت في الوقت نفسه، مضطرة، تحت ضغط الجمعيات التبشيرية ببريطانيا إلى السماح لفروع تلك الجمعيات بالسودان بممارسة نشاطها في جنوب السودان بحجة زائفة وهي رفع مستوى الأهالي هناك[١٦]، وتثبيط همة التجار الشماليين في دخول الجنوب وتيسير دخول التجار اليونانيين، وإذا تعذر ذلك بأعداد كافية يُشجَّع الشوام ذوو الأصول المسيحية[١٧]. ثم أصدرت عام ١٩١٨ قانوناً يقضي باعتبار الأحد عطلة رسمية بدلاً من الجمعة واعتماد الإنكليزية اللغة الرسمية في الجنوب بدلاً من اللغة العربية[١٨]، وزيادة الاعتماد على الموظفين غير المسلمين في الوظائف الحكومية، كما أصدرت لائحة جوازات السفر وتصاريح المرور، وقد نصت على حق الحاكم العام في اعتبار أي جزء من السودان منطقة مغلقة. ثم أصدرت عام ١٩٢٢ مرسوم المناطق المغلقة ليحد من حرية دخول جميع الأفراد إلى هذه المناطق، أعقبته عام ١٩٢٥ بإصدار مرسوم تصاريح التجارة الذي يمنع أي شخص من غير أبناء الجنوب من ممارسة التجارة من دون تصريح.

وبعد توقيع اتفاقية عام ١٩٣٦ بين بريطانيا ومصر دخل السودان مرحلة جديدة، إذ انسحب الجيش المصري من السودان، واعتبرت حكومة السودان

---

(١٥) **التقرير السنوي عن الحالة المالية والإدارية في مصر وعموم السودان**، مرفوع من اللورد كتشنر إلى سير ادوارد غراي (القاهرة: المقطم، ١٩١٢)، ص ١١٣.

(١٦) محمد عمر البشير، **جنوب السودان: دراسة لأسباب النزاع**، ترجمة أسعد حليم (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧١)، ص ٦٥ و٧٢.

(١٧) محمد عبد الرحمن صالح، «أزمة السودان لم تبدأ مع حكومة الإنقاذ،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٦، العدد ١٤١ (تموز/يوليو ٢٠٠٠)، ص ١٠٠.

(١٨) محمد عبد الرحمن صالح، **مشكلة جنوب السودان: خلفية النزاع من الحرب الداخلية إلى السلام** (بيروت: دار الجيل، ١٩٣٨)، ص ٩٢ ـ ٩٣.

مديريات الجنوب الثلاث (الاستوائية وبحر الغزال وأعالي النيل) مناطق مقفلة أمام المصريين وبررت ذلك باعتبارات صحية، بل منعت السودانيين أيضاً من أهل الشمال من دخول المديريات الجنوبية إلا بإذن خاص تحدد فيه مدة الإقامة وغرض الرحلة[١٩]. فأنشئ بذلك خط حرام بين المنطقتين امتد بطول نهر العرب، عززته بنصح زعماء القبائل الجنوبية بالتخلي عن أسمائهم وأزيائهم العربية مع منع بيع الأخيرة بالأسواق، كما منعت العادات العربية وروعي منع إرسال فنيي وإداريي الشمال للعمل في الجنوب، واستبعد ضباط الشمال العاملون بالفرقة الاستوائية[٢٠]، وهي الفرقة التي تمردت بعد ذلك بزعامة جون غارنغ وسببت صداع الشمال حتى الآن، كما أنها منعت الشماليين الذين يستوطنون الجنوب من حق العبادة علانية ومنعتهم أيضاً من إنشاء المدارس، وقد عرفت هذه السياسة باسم محاربة الاستعراب «Anti Arabication»، كما كانت ترسل من يتفوق من أبناء الجنوب في دراسته بالمعاهد التبشيرية إلى المدارس التبشيرية العليا في أوغندا ولا تسمح له باستكمال تعليمه في الخرطوم أو القاهرة حتى لا يختلط هناك بالمسلمين[٢١]، سعياً منها ليكون الجنوب جزءاً من دول الدومينيون، أي الدول الواقعة تحت السيطرة البريطانية أو ما عرف في ما بعد بدول الكومنولث[٢٢].

مؤتمر جوبا ١٩٤٧[٢٣]: وهو أول اجتماع رسمي بين الشمال والجنوب لتبادل وجهات النظر، ووضع ركائز علاقاتهم المستقبلية. وكان المؤتمر معنياً ببحث ما إذا كان جنوب السودان سوف يرسل ممثليه للاشتراك في جهاز تشريعي جديد في الخرطوم، يجتمع فيه الشمال والجنوب للتداول وسن القوانين كشعب لدولة واحدة موحدة، أو سيقيم جهازين تشريعيين يختص كل منهما بأحد جزأي الدولة. وفي الواقع كانت القضية محل البحث في مؤتمر جوبا هي ما إذا كانت الوحدة بين الشمال والجنوب... سوف يقرها الجنوب بوجود أو في غياب ضمانات لشعب جنوب السودان، وقد شملت الضمانات التي طالب بها الجنوبيون المجالات التالية:

(١) احترام الثقافات الجنوبية (اللغات والمعتقدات والعادات الموروثة) والحفاظ عليها وتشجيعها.

---

(١٩) محمود كامل، **مصر في السودان** (القاهرة: مطبعة الاعتماد، [د. ت.])، ص ٣٣.

(٢٠) البشير، **جنوب السودان: دراسة لأسباب النزاع**، ص ٧٥ و٧٧.

(٢١) وفد السودان، **مآسي الإنجليز في السودان** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٤٦)، ص ٢٥ و٢٩.

(٢٢) صالح، «أزمة السودان لم تبدأ مع حكومة الإنقاذ،» ص ١٠١.

(٢٣) بونا مالوال، «حول جذور النزاع الراهن في جنوب السودان،» ورقة قدمت إلى: ندوة عقدت بمعهد وودرو ويلسون للدراسات السياسية، واشنطن، دي سي في ١٧ ـ ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٧.

(٢) المصالحة بعد فترة طويلة من النزاعات بين الإقليمين، والالتزام بالمساواة بين المواطنين في الدولة السودانية الموحدة المزمع إقامتها.

(٣) المساواة العرقية.

(٤) دفع التنمية الاقتصادية والتعليمية العاجلة للجنوب.

(٥) إشراك الجنوبيين في إدارة البلاد على المستوى القومي مع الحكم الذاتي للجنوب.

وافق ممثلو شمال السودان على هذه الضمانات في إطار التعددية، كما وافق الحاكم العام للسودان على هذه الضمانات التي كان من المفترض أن تشكل جزءاً من الإطار القانوني والدستوري للمجلس التشريعي والتنفيذي الذي تم تأسيسه عام ١٩٤٨، وقد بدا واضحاً ـ من خلال التطورات التي حدثت في الفترة من ١٩٤٧ حتى ١٩٥٥ ـ أن الضمانات السابقة والتعهد بتنمية اقتصادية اجتماعية عاجلة قد حظي باهتمام قليل، بل ربما لم يحظ باهتمام على الإطلاق، ومن ثم فقد أثيرت هذه القضايا مرة أخرى عام ١٩٥٥ حينما أدرج اقتراح استقلال البلاد على جدول أعمال البرلمان للمناقشة.

عقب إلغاء مصر عام ١٩٥١ معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٩ كانون الثاني/ يناير و١٠ تموز/ يوليو ١٨٩٩ مع بريطانيا، أقر البرلمان المصري تعديل المادتين رقمَيْ ١٥٩ و١٦٠ من الدستور لتحديد الوضع الدستوري للسودان والنص على أن مصر والسودان وطن واحد وعلى أن يقرر نظام الحكم في السودان بقانون خاص ويلقب الملك فاروق بملك مصر والسودان[٢٤]. وقد رحب السودانيون بإلغاء مصر المعاهدة إلا أنهم لم يوافقوا على تعديل الدستور المصري واعتبروا أنه منذ إلغاء اتفاقية ١٩٣٦ ومعاهدة ١٨٩٩ أصبح السودان وطناً مستقلاً، إلا أنه يعاني فراغاً سياسياً حيث لم يعد تابعاً لأي دولة أخرى، لذلك اقترحوا تعيين لجنة دولية بواسطة الأمم المتحدة للإعداد لتقرير المصير مع نهاية عام ١٩٥٣[٢٥]. وبناءً عليه تشكلت لجنة تأسيسية لوضع دستور للسودان مثل فيه عضو عن الجنوب، إلا أن الجنوبيين تخوفوا من أن يستأثر الشماليون بكل شيء ويهدروا آمال الجنوبيين في الحكم الذاتي، ولم تَدَع

(٢٤) جمهورية مصر، رئاسة مجلس الوزراء، «السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١/ ١٩٥٣،» ص ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

(٢٥) محمد عمر البشير، **تاريخ الحركة الوطنية في السودان، ١٩٠٠ ـ ١٩٦٩**، نقله من الإنكليزية هنري رياض، وليم رياض، الجنيد علي عمر؛ راجعه نور الدين ساتي (الخرطوم: دار السلام، ١٩٨٠)، ص ٢٣٠ ـ ٢٣١.

بريطانيا تلك الفرصة تفوتها بالطبع فأججت مخاوف الجنوب ضاغطة على القبائل فيه حاضّة إياهم على المطالبة باستمرار الأوضاع القائمة في جنوب السودان[٢٦]، إلا أن حكومة الثورة في مصر أرسلت مذكرة لبريطانيا تبدي رأيها في حتمية أن يتولى شعب السودان كله أمر تقرير مصيره إثر فترة انتقالية تحدده بصفة قاطعة، يتولى الأمور فيها الحاكم العام السوداني بمعاونة لجنة مكونة من خمسة أعضاء[٢٧]، وهو ما رفضته بريطانيا بدعوى عدم أهلية الجنوبيين بعد للدخول في مرحلة تقرير المصير[٢٨]، ثم أعقب ذلك أن جدد الحاكم العام للسودان قانون المناطق المقفلة، وهو القانون الذي يحظر على غير الجنوبيين الدخول إلى جنوب السودان إلا بموجب تصريح مسبق من الحاكم العام للسودان[٢٩].

تشكلت حكومة للسودان في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤ برئاسة إسماعيل الأزهري، وفي إطار الفترة الانتقالية والإجراءات المتخذة لسودنة السودان، أعلن عن تشكيل لجنة لتقرير الوظائف الحكومية التي يجب أن يتولاها أبناء البلاد وإبعاد العناصر التي تؤثر في الجو الحر المحايد. وكان من الطبيعي أن ينتهز الموظفون البريطانيون فرصة تشكيل تلك اللجنة ليشيعوا في الجنوب أن أبناء الشمال هم الذين سيستأثرون بكل الوظائف، حيث إنهم ليسوا سوى مستعمرين للجنوب. وقد أصاب البريطانيون مقصدهم إذ بدأت العلاقات بين أبناء الوطن الواحد تتدهور، ولم ترسل الحكومة السودانية من يقنع أهل الجنوب بكذب تلك الشائعات[٣٠]، بل أعلنت لجنة السودنة أن التعيينات ستتم على أساس الكفاءة والأقدمية وهما ما يفتقده أهل الجنوب، فتأكدوا من صدق شائعات الموظفين البريطانيين، فعمت الاضطرابات مدينة جوبا على يد قبائل الباري، إلى أن تطور الأمر لإحداث أزمة آذار/ مارس ١٩٥٤ الشهيرة.

وقد ازداد الأمر تأزماً حين نفذت الحكومة ما أعلنته بمناسبة السودنة، حيث

---

(٢٦) **السياسة**، ١٥/ ١١/ ١٩٥١.

(٢٧) مصطفى ابراهيم جاويش، «العلاقات المصرية البريطانية وأثرها على الحياة السياسية في مصر منذ معاهدة ١٩٣٦ حتى اتفاقية الجلاء ١٩٥٤،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أسيوط، كلية الآداب، ١٩٧٦)، ص ٣٣٠.

(٢٨) عبد العظيم رمضان، **أكذوبة الاستعمار المصري للسودان: (رؤية تاريخية)**، تاريخ المصريين؛ ١٣ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨)، ص ١٣٩.

(٢٩) «American Foreign Policy, 1950-1955,» *Documents* (Washington), vol. 1 (1979), pp. 2304 - 2305.

(٣٠) Bona Malwal, *People and Power in Sudan: The Struggle for National Stability* (London: Macmillan and Co. Limited, 1981), pp. 44 - 45.

قصرت الوظائف على الشماليين فقط، كما لم تفتح سوى مدرسة واحدة في الجنوب طوال هذه الفترة[٣١]، لذلك طرح الوزراء الجنوبيون في الحكومة السودانية وكذا أعضاء البرلمان من الجنوبيين مطالب الجنوب على النحو التالي[٣٢]:

١ ـ تمكين أبناء الجنوب من المثقفين من دون الشماليين من الوظائف الرئيسية بالجنوب.

٢ ـ أن يكون مديرو المديريات الجنوبية في وظائف الإدارة والشرطة والجيش من الجنوبيين.

لم تنفذ تلك المطالب رغم وعود الحكومة السودانية، الأمر الذي أورث الغضب نفوس الجنوبيين وحضّر الأجواء لتمرد أهله وجيشه بناءً على الشائعات، وبصورة دفعت كلاً من مصر وبريطانيا وأوغندا للتفكير في إرسال قوات للمساعدة على قمع هذا التمرد، وقد جرت بعد ذلك محاكمات عسكرية لبعض من المتمردين وأصدرت بعض الأحكام المتسرعة بالإعدام.. وهو ما أجج إحساس الجنوبيين بالظلم[٣٣]، زادت المطالبة برفعه بعد إعلان الاستقلال في عام ١٩٥٦ وزوال العدو الخارجي والانشغال به. فقد طفت على السطح الخلافات الداخلية واستفحلت وهددت الوحدة الوطنية، حيث توقع الجنوبيون أن تنفذ الحكومة وعودها لهم بتكوين الفدرالية وأن تهتم بالجنوب وشعبه، لذلك أعلنوا تأييدهم وفرحتهم بالاستقلال.. إلا أن آمالهم ذهبت سدى، حيث تراجع الشماليون عن وعودهم الفدرالية وأساء موظفو الشمال الذين يتولون إدارة الجنوب معاملة أهله، فشعر الجنوبيون أنهم ما استبدلوا الاستعمار البريطاني إلا بآخر سوداني شمالي انصرف رجال الإدارة فيه من أصحاب الانتماءات الحزبية لاستغلال وظائفهم في الدعاية الحزبية وتحقيق المكاسب الشخصية[٣٤].

زد على ذلك ان الحكومة السودانية في سبيل سعيها لتوحيد البلاد، واستجابة منها لرأي اللجنة المشكّلة لبحث تطوير التعليم، قامت بالاستيلاء على جميع المدارس التابعة للإرساليات التبشيرية في الجنوب بحجة رغبتها في تحمل أعباء تعليم المواطنين

---

(٣١) مالوال، «حول جذور النزاع الراهن في جنوب السودان».

(٣٢) Malwal, Ibid., pp. 48 - 49.

(٣٣) Royal Institute of International Affairs, *Survey of International Affairs* ([n. p.: The Institute], 1955-1956), part v - 1, p. 92.

(٣٤) Oliver Albino, *The Sudan: A Southern View Point* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1960), p. 36.

من جانبها على اعتبار أنه من حق كل دولة ذات سيادة أن تقوم بتعليم أبنائها[٣٥]، الأمر الذي لاقى معارضة جنوبية وخاصة من كنيسة الروم الكاثوليك هناك، وهي الأزمة التي استدعت قضية التعريب وانتشار الإسلام على سطح الأحداث بوصفه مرتبطاً به والمناداة بجعل الدين المسيحي على قدم المساواة رسمياً في الدولة مع الدين الإسلامي وبقية قضايا الجنوبيين الأخرى[٣٦].

استيلاء الجيش على السلطة في ١٩٥٨: وقد أعلن أن من أسبابه تفاقم مشكلة جنوب السودان، وعوامل أخرى إن دلت على شيء فإنما تدل على عجز المؤسسات السياسية عن معالجة مشكلات المجتمع السوداني المتفاقمة وعلى رأسها مشكلة الجنوب[٣٧]. وقد أخذ الجيش من ذلك ذريعة لإلغاء الأحزاب وبقية المؤسسات السياسية الأخرى في البلاد، وهو ما رجّح كفة دعاة استخدام القوة لإدماج الشمال والجنوب[٣٨]، في وحدة واحدة باتباع جميع الوسائل الممكنة التي من بينها الإكراه المادي والمعنوي. لذلك عملت الحكومة على سرعة إدخال ونشر اللغة العربية والدين الإسلامي في أرجاء الجنوب عن طريق فتح الكتاتيب وتعيين الوعاظ لتحفيظ القرآن الكريم في مختلف المراكز، الأمر الذي زاد من معاداة رجال التبشير في الجنوب للثورة والشماليين عموماً، كما أصدرت قراراً بتغيير العطلة الأسبوعية هناك لتصبح الجمعة بدلاً من الأحد، وتقييد نشاط الإرساليات المسيحية فيها بصورة أكبر مما كانت، وأعقبه طرد جميع المبشرين المسيحيين من جنوب السودان والبالغ عددهم وقتئذٍ ٣٣٥ فرداً[٣٩].

زادت أعمال العنف في الجنوب التي أفضت إلى هروب آلاف من الجنوبيين إلى خارج السودان خاصة إلى أوغندا وكينيا وإثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى[٤٠]، وهؤلاء هم الذين تجمعوا بعد ذلك للعمل ضد الحكومة السودانية وكونوا منظمة «الاتحاد الوطني السوداني الأفريقي للمناطق المغلقة» أو «بسكادنو» ثم «سانو» التي سعت لإقامة حكومة سياسية لفصل الجنوب عن الشمال[٤١]، وفي عام ١٩٦٣

---

(٣٥) وثائق الشؤون الدينية بالسودان، رقم ٤٦/ ١/ ٦٧٦١. الملف ود./ سرى. وزارة الداخلية السودانية، الخرطوم.

(٣٦) البشير، **جنوب السودان: دراسة لأسباب النزاع**، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

(٣٧) ابراهيم محمد حاج موسى، **التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٠)، ص ٢٥٤.

(٣٨) Robert O. Collins, *The Southern Sudan, 1883-1898* (London: Hashit House, 1964), p. 51.

(٣٩) البشير، **جنوب السودان: دراسة لأسباب النزاع**، ص ١٤٤.

(٤٠) K. D. D. Henderson, *Sudan Republic* (London: Macmillan and Co. Limited, 1956), p. 186.

(٤١) محمد المعتصم سيد، **جنوب السودان في مائة عام**، ملامح سودانية؛ ١ (القاهرة: مطبعة نهضة مصر، ١٩٥١)، ص ١٥٢ ـ ١٥٣.

تشكلت حركة أخرى باسم «الأنيانيا» (أي السم الزعاف) الإرهابية، وهي بداية التنظيم العسكري الحقيقي للعناصر المتمردة في جنوب السودان، فقد باشرت عملياتها الإرهابية ضد أهداف حكومية، وهو ما حدا الحكومة على وضع حد لنشاط الجمعيات الإرسالية المتهمة بالتعاون مع المتمردين وذلك عندما أصدرت قرارها في ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٦٤ بإبعاد القساوسة والمبشرين الأجانب من الجنوب[٤٢]، وتعسفت في إجراءاتها القمعية ضد المتمردين وهو ما أوجد تعاطفاً جنوبياً شعبياً مع حركة «الأنيانيا».

ثورة ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤: وهي الثورة الشعبية التي تمكنت من تغيير نظام الحكم العسكري بآخر مدني على رأسه سر الختم خليفة رئيساً للوزراء ووزيراً من الجنوب للداخلية لكل عموم السودان، الأمر الذي شجع حركة سانو على السعي لبدء حوارٍ مع الحكومة وفق شروط بدت معقولة كإعلان العفو عن الفارين إلى الخارج من أبناء الجنوب والاعتراف به كحزب سياسي، مع عقد مؤتمر طاولة مستديرة يجمع أحزاب الشمال والجنوب في السودان وتكون مهمته مناقشة العلاقة الدستورية بين الشمال والجنوب داخل اتحاد فدرالي[٤٣]، إلا أن فترة الإعداد لانعقاد المؤتمر طالت فظهرت انقسامات في وحدة حزب سانو وحدثت اضطرابات خطيرة في إقليم الدنكا ونشبت معارك بين القبائل حول التعاون مع الشمال.

في ظل هذه الأجواء انعقد المؤتمر في الخرطوم، إلا أن انقسام الجنوب أدى إلى عدم اتفاقهم على نقاط التفاوض مع الحكومة والاستهانة بالجهود المخلصة التي بذلها الشمال بغية الوصول إلى حل مشرّف يحقق الجانب الأكبر من آمالهم[٤٤]، فانفض المؤتمر دون التوصل إلى حل حتى قامت ثورة أيار/ مايو ١٩٦٩.

ثورة أيار/ مايو ١٩٦٩: وهي ثورة الجيش بزعامة اللواء جعفر النميري، معلناً أن من أسبابها الرئيسية فشل الحكومات السابقة في إيغاد حل لمشكلة جنوب السودان، وقد نظرت تلك الحكومة إلى الحكم الذاتي الإقليمي على أنه أحد المفاتيح الأساسية لتسوية أوضاع الجنوب، لذلك اتخذت العديد من السياسات والإجراءات التي أعادت الثقة في الحكومة لدى أهل الجنوب، وهو ما دفع العديد من الفارين

---

(٤٢) دار الوثائق المركزية بالخرطوم، South: 11/9/76.

(٤٣) أحمد عامر، **الحضارة الإسلامية والمشكلات السياسية المعاصرة** (القاهرة: مطبعة معهد الدراسات الإسلامية، ١٩٨٧)، ص ١٥٤.

(٤٤) إن العناوين سلمت من قبل مجموعة من الاختصاصيين أثناء عقد اجتماع الطاولة المستديرة لحل مشكلة جنوب السودان، دار الوثائق المركزية بالخرطوم، South: 1/19/220.

منهم إلى الخارج للعودة إلى موطنه وبدء حوار مع الحكومة من أجل إيغاد حل لتلك المشكلة، وهو ما أدى إلى توقيع اتفاقية أديس أبابا.

اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢: التي صدر بها قانون في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٧٢ باسم قانون الحكم الذاتي الإقليمي لمديريات الجنوب، وقد اعترف القانون باللغة العربية كلغة رسمية للسودان، واللغة الإنكليزية هي اللغة الرئيسية للجنوب، وذلك من دون المساس باستخدام اللغات واللهجات المحلية الأخرى. كما حدد قانون الحكم الذاتي الأمور التي تقع ضمن اختصاص الحكومة المركزية وحدها وهي تحديداً مسائل الدفاع القومي والشؤون الخارجية والعملة والنقد والنقل بأنواعه والرسوم الجمركية والتجارة العامة والهجرة والجنسية والتخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليم، مع تفويض مجلس الشعب الإقليمي المنتخب حق سن القوانين الخاصة للحفاظ على النظام العام والأمن الداخلي والإدارة وتطوير منطقة الجنوب في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وكذا سن القوانين التي تستند إلى العرف والقانون التقليدي في إطار القانون القومي.

وقد أعطي الحق لمجلس الشعب الإقليمي في فرض رسوم وضرائب إقليمية، وانخرط الجنوبيون في الجيش السوداني بحسب عددهم، وضمان حقوق الجنوبيين السياسية ومساواتهم أمام القانون، وحرية العقيدة الدينية، ووقف إطلاق النار في المنطقة الجنوبية، ووضع نهاية لجميع العمليات العسكرية في جنوب السودان وذلك من توقيت وتاريخ وقف إطلاق النار. وضمت الوزارة الجديدة ثلاثة وزراء جنوبيين، وخصصت الحكومة ميزانية خاصة للجنوب، وشكلت لجنة لإعادة وإغاثة اللاجئين. وعندما صدر الدستور الدائم للسودان في نيسان/ أبريل من عام ١٩٧٣ الذي ساهم في وضعه ممثلون عن الجنوب، اعتبر قانون الحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية جزءاً لا يتجزأ منه.

حظي الاتفاق بتأييد شعبي ودولي كبيرين، وباعتباره بداية طريق الإصلاح السياسي لمشكلة الجنوب السوداني، إلا أنه عند التطبيق لم تتعد أعمال الحكومة السودانية شِقّ الاتفاقية السياسي، فبقي الجنوب على حاله من التخلف والفقر، الذي كان بيئة مناسبة لعودة أعمال التمرد والشغب من جديد في الجنوب والذي يدفع إلى حمل السلاح لتحقيق المطالب، فضلاً عن تصاعد مشاعر السخط لدى الجنوبيين الذين طردهم النميري من الخرطوم عام ١٩٨٢[٤٥] حتى حدث تمرد عام

(٤٥) أحمد حسين الصاوي، **الأقليات التاريخية في الوطن العربي** (القاهرة: مركز الحضارة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٠٤.

١٩٨٣، حظي بتأييد إثيوبيا التي أقامت قواعد للمتمردين داخل أراضيها توافد إليها أعداد كبيرة من الشباب الفارين، وتشكل منهم جيش التحرير الشعبي السوداني عام ١٩٨٣ بقيادة العقيد جون غارنغ[٤٦]، وبذلك فشلت اتفاقية أديس أبابا وبات النظام السوداني يتعرض لمحاولات انقلاب عديدة، ثم تحركت التظاهرات نتيجة زيادة المعاناة وفتح المجال لأعمال العنف والشغب إلى أن تمت الإطاحة بنظام الرئيس النميري في نيسان/ أبريل من عام ١٩٨٥[٤٧].

إعلان كوكادام: عقب إطاحة الرئيس النميري، أعلن الفريق أول سوار الذهب نفسه رئيساً لمجلس عسكري انتقالي لفترة قوامها سنة واحدة[٤٨] وتولى فيه منصب وزير الدفاع. وقد رحبت معظم التيارات الشعبية في السودان بالثورة، وأصدرت الحكومة قراراً بوقف قرارات حكومة النميري بفرض الشريعة الإسلامية على الجنوب وعودة سريان اتفاقية أديس أبابا. وفي شهر نيسان/ أبريل عام ١٩٨٦ عقد لقاء بين الجبهة الوطنية للإنقاذ ـ وهي تحالف يضم النقابات المهنية والأحزاب السياسية والاتحادات العمالية التي كان لها دور أساسي في إطاحة الرئيس النميري ـ وبين حركة تحرير شعب السودان في كوكادام بإثيوبيا، وذلك بهدف محاولة التوصل إلى تصور مشترك حول كيفية حل مشكلة جنوب السودان، انتهى بالمطالبة بعقد مؤتمر قومي دستوري لمناقشة مشكلات السودان ككل وليس فقط الوضع بالنسبة إلى الجنوب. إلا أن بنود هذا الإعلان لم تر النور فتعقدت الأمور وطالبت بعض الأصوات في الحكومة بالعودة إلى الحل العسكري، واستمرت الحرب بين الجيش السوداني وجيش حركة تحرير الشعب السوداني الذي كان ينطلق في بعض هجماته من الأراضي الإثيوبية، حتى تمكن من تحقيق بعض النجاحات التي أحرج بها الحكومة التي أعلنت استعدادها للسير مرة أخرى في طريق الحل السلمي مع محاولة تحييد دور إثيوبيا[٤٩].

---

(٤٦) صلاح كردوس، «السودان ومشكلة الجنوب،» **الباحث العربي**، العدد ٨ (تموز/ يوليو ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦)، ص ٤٦.

(٤٧) مدحت أيوب، «التجربة الديمقراطية في السودان ومشكلة الجنوب،» **السياسة الدولية**، العدد ٨٧ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧)، ص ١٥٤.

(٤٨) عبد التواب مصطفى، **ملحمة الجنوب لقصة الديمقراطية في السودان إبان ثورة مارس/ افريل ١٩٨٥** (القاهرة: مؤسسة أخبار اليوم، ١٩٨٩)، ص ٥٦.

(٤٩) «مشكلة جنوب السودان كصراع إقليمي،» في: **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٨** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٩)، ص ١٧٤ ـ ١٧٥؛ فتحي علي حسن، «حكومة الإنقاذ الوطني والتطورات الأخيرة في السودان،» **السياسة الدولية**، العدد ٩٦ (نيسان/ أبريل ١٩٨٩)، ص ١٦٠؛ جمال عنقرة، **السودان بين قهر السلطة وعنف المقاومة** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٩١)، ص ٢٤، ومحمد أبو الفضل، «مذكرة التفاهم.. والملفات الشائكة،» **الأهرام**، ٢٤/ ٧/ ٢٠٠٢.

لم يحدث تقدم في أوضاع الجنوب، إذ اعترضت الجبهة الإسلامية بزعامة حسن الترابي على أي اتفاق يكون من شأنه المساس بقوانين الشريعة الإسلامية، مع عجز الحكومة عن توفير طلبات الجيش الملحّة من السلاح والعتاد لمواجهة المتمردين في الجنوب[٥٠].

حكومة البشير وأزمة السودان: استولى الجيش على السلطة في السودان في حزيران/ يونيو ١٩٨٩، إلا أنه نظراً لحقيقة كون رجال تلك الثورة هم الجناح العسكري للجبهة الإسلامية بزعامة حسن الترابي[٥١]، سرعان ما أعلنت عن وجهها الحقيقي لتوجهاتها الإسلامية وطرحها الحل الإسلامي وأن تطبيق الشريعة الإسلامية وأحكامها على الجنوب هو أمر أساسي بالنسبة إلى توجهات الحكومة العسكرية والجبهة الإسلامية، وهو ما رفضته الحركات الشعبية في الجنوب فاستمرت الأزمة على حالها، بل ازدادت عنفاً ودموية وشراسة من قبل المتمردين، فتدخلت جهات وشخصيات دولية عدة لمحاولة التوسط لاحتواء هذا النزاع من دون جدوى، منها المسعيان المصري والليبي ومحاولات منظمة الإيغاد. . ثم أخيراً التدخل الأمريكي في عهد الرئيس بيل كلينتون، وكلها محاولات باءت بالفشل، إلا أن الأمر اختلف بعد الانقلاب السلمي الذي قام به الرئيس البشير ضد رفيقه في الحكم حسن الترابي زعيم الجبهة الإسلامية في عام ٢٠٠٠ وأودعه السجن وانفرد بالحكم نافضاً عن نفسه وصاية الإسلاميين وجبهتهم، حيث مال أكثر صوب العمل على إيغاد حل لمشكلة الجنوب كي يدعم استقرار الحكم في السودان، فسمح للمسعى الدولي بأن يكون أكثر إيجابية. فسمعنا عن المبادرة المصرية ـ الليبية لحل مشكلة الجنوب وهي المبادرة التي تميل أكثر صوب وحدة السودان مع السماح بوضع ذاتي للجنوب يحفظ هويتهم وحقوقهم ضمن إطار كونفدرالي، ومبادرة منظمة الإيغاد التي خيرت الجنوبيين بين الاستفتاء على تقرير المصير أو دولة علمانية موحدة، ثم التدخل الأمريكي عن طريق مبعوث منها في عهد الرئيس بوش الابن وهو المبعوث جون دانفوث، وتفضيل هذا الاتجاه لخيار الوحدة مع الشمال والتقسيم العادل للثروات. وكانت أمريكا قد نجحت من قبل بالعمل على وقف إطلاق النار في جبال النوبة في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢ وتجديده لمدة ستة أشهر أخرى من دون حدوث أية خروقات، وهو المسعى الذي تكلل بعقد ما سمي بمذكرة التفاهم في العشرين من تموز/ يوليو من عام ٢٠٠٢، بمدينة ماشاكوس في كينيا[٥٢].

---

(٥٠) حسن، المصدر نفسه، ص ١٦٠.

(٥١) عنقرة، المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٥٢) أبو الفضل، «مذكرة التفاهم. . والملفات الشائكة،» ص ٣٥.

٢ ـ الطبيعة الجغرافية للجنوب السوداني

أدّت جغرافية السودان ـ أرضها وبحارها وطقسها وأنهارها المتعددة والغنية بالمياه وثرواتها المعدنية والطبيعة المتنوعة وخصوبة أراضيها الشاسعة وظهور البترول حديثاً في الجنوب ـ الدور الكبير في ماضيه وحاضره. ويبدو ذلك الأثر والدور جلياً في السودان بأكثر مما نراه في أي دولة أخرى، كذلك كان للطبيعة الخاصة للجنوب بمديرياتها الثلاث: بحر الغزال والاستوائية وأعالي النيل، التي تشكل حوالى ربع المساحة الكلية للسودان، الدور الأكبر في وجود ثم تفاقم مشكلة الجنوب واستمرارها حتى الآن عصية على كل محاولات الحل.

والسودان هو أكبر أقطار القارة الأفريقية حيث تبلغ مساحته ٢,٥٠٥,٨٠٥ كيلومترات مربعة، فمساحته تعادل مرتين ونصف مساحة مصر أو ربع مساحة أوروبا تقريباً[٥٣]، ويشترك في حدود صناعية روعيت فيها مصالح الدول الاستعمارية فقط، مع كل من مصر وإثيوبيا وكينيا وأوغندا وزائير وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وليبيا، وهو ما أدى إلى اختلال في الأوضاع السكانية وإلى عدم قدرة أي حكومة مركزية في الخرطوم على التحكم في أوضاع الجنوب.

يتصف خط الحدود بين السودان والكونغو بالتعرج الشديد وذلك بسبب اتباعه خط تقسيم المياه بين فروع بحر الغزال وروافد نهر الكونغو، وذلك الخط يقسم مجموعة قبائل الباقا والكاكوا واللاتوكا والمندو بين السودان والكونغو، ولقد أدّت حدود السودان مع زائير (الكونغو) دوراً مهماً في تعقيد قضية جنوب السودان حتى بعد الاستقلال، إذ فسر بعض المراقبين ذلك بأن مساعدات مصر والجزائر التي كانت تتدفق عبر السودان الجنوبي إلى ثوار الكونغو أثارت غضب «تشومبي»، فتولى حركة الأنيانيا المتمردة بالمساعدة مغدقاً عليها العون المادي والتأييد المعنوي بشكل غير مسبق. وبفضل الأسلحة التي كانت تحصل عليها الأنيانيا من حكومة تشومبي فإنها كانت تعاون جيشه في مطاردة الثوار الكونغوليين المدعومين من حكومة السودان، ولكن بدأ الخلاف بين السودان وزائير الناتج من الاختلافات المذهبية الأيديولوجية يعرف طريقه للحل بعد ثورة ١٩٦٩، ذلك أن نجاح «موبوتو» في توحيد بلاده، فضلاً عن إمكانيات زائير الاقتصادية والسياسية، واتجاهه نحو سياسة أفريقية معتدلة، كل هذا كان له اعتباره المشجع لدى السياسيين السودانيين، وبناءً عليه زار الرئيس «موبوتو» الخرطوم في شباط/ فبراير ١٩٧١، ثم تم توقيع اتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢ الذي رجع على أثره

(٥٣) عبد الغني سعودي، يونان لبيب ومحمد الطابعي، معدون، **مشكلة جنوب السودان**، سلسلة دراسات الشرق الأوسط؛ ٢ (القاهرة: جامعة عين شمس، مركز بحوث الشرق الأوسط، ١٩٧٨)، ص ٣١.

نحو ٦٠,٠٠٠ من اللاجئين السودانيين من زائير، كما عاد نحو ٧,٠٠٠ زائيري كانوا في السودان.

وقد زادت قسوة الظروف الطبيعية من تقطيع العلاقات بين الجنوب والحكومة في الخرطوم، وبذلك ساعدت في خلق قضية الجنوب، حتى ليمكن القول إن جنوب السودان يمثل الأراضي الممتدة من حدود أوغندا إلى خط عرض ١٢ درجة شمالاً، وهو عبارة عن منطقة واسعة من الأراضي مستوية السطح يجري فيها نهر النيل وروافده المتعددة، وأهمها بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وبحر العرب ونهر السوباط وعشرات من المجاري المائية التي تجعل هذه المنطقة من أكبر مناطق الزراعة في العالم، هذا إلى جانب الأمطار الغزيرة التي تسقط عليها في معظم شهور السنة والتي تساعد على نمو الغابات. لذلك تعاظمت الأطماع البريطانية فيه، وعز عليها أن ترى السودان ذلك القطر المترامي الأطراف وحدة واحدة وخاصة أنه لو أدمج مع مصر في وحدة سياسية لتكونت منهما معاً دولة تصل مساحتها إلى مساحة الاتحاد السوفياتي أكبر دول أوروبا وآسيا مساحة. ومن ثم لا نستغرب أن نجد الإنكليز يعملون على إيجاد عمل سودان جنوبي وآخر شمالي ويعزلون القسمين احدهما عن الآخر، بل زادوا على ذلك بأن اقتطعوا من أراضي جنوب السودان وألحقوها بأوغندا وكينيا، وما كل ذلك إلا صميم حلم بريطاني هدفه بناء امبراطورية أفريقية تشبه الهند في آسيا وتتألف من كينيا وأوغندا وجنوب السودان(٥٤).

وقد أثّرت الجغرافيا واتساع رقعة السودان على التنوع اللغوي فيه، فالمجموعة اللغوية الرئيسية في جنوب السودان هي اللغات النيلية واللهجات المتفرعة منها ومن بينها لهجات الدنكا والنوير والشيلوك والأتشولي والبورون، ومجموعة اللغات النيلية الحامية كالباريا واللاتوكا، ومجموعة لغات الديدنجا والتوبوسا والمادي والمورو، فضلاً عن مجموعة اللغات السودانية الغربية وأشهرها لغة الزاندي والموندي والكريش(٥٥). وفي سنة ١٩٥٦ بلغ عدد اللغات المستخدمة في جنوب السودان ١٢ لغة يتحدث بكل منها في المتوسط نحو ثلاثين ألفاً على الأقل، فضلاً عن أكثر من مائتين وخمسين لهجة، ولم يظهر من بينها لغة لها صفة السيادة. وبالرغم مما فرضه الإنكليز من حظر على اللغة العربية الدارجة إلا أنها من أكثر اللغات انتشاراً في الجنوب.

---

(٥٤) سيد، **جنوب السودان في مائة عام**، ص ٥.

(٥٥) حكومة السودان، تقرير لغة الرجال بتاريخ ٩ ـ ١٤ نيسان/ أبريل ١٩٢٨، دار الوثائق المركزية بالخرطوم، South: 1/14/134.

وإذا كانت اللغة عاملاً مهماً من عوامل تعميق قضية الجنوب السوداني، فإن الدين لم يكن بأقل من اللغة أثراً في تعقيد هذه القضية، وهو الدور الذي ساعد عليه انتشار الإرساليات التبشيرية في الجنوب، والواقع أن الإرساليات قد قامت بدورها في تنفيذ سياسة الانفصال، بل إن المطلع على طريقة توزيع الإرساليات التبشيرية يجد أن جنوب السودان قد وزع بينهم في هيئة مناطق نفوذ لكل إرسالية وكان هذا في حد ذاته إمعاناً في تفتيت جنوب السودان(٥٦).

٣ ـ الطبيعة الديمغرافية للجنوب السوداني

كثافة السودان السكانية منخفضة جداً حيث تمثل نحو أربعة أشخاص للكيلومتر المربع فقط، كما إنّ الطبيعة الديمغرافية للسودان عموماً تفرض مشكلة أزمة هوية، فيمكن النظر إلى الصراع الشمالي ـ الجنوبي في وجه منه كأزمة هوية وطنية، وهي مشكلة ثقافية تخص كل السودانيين من كل الأقاليم، وحتى الآن لا يوجد توافق آراء عام بين السودانيين في الجنوب حول الشعب الذي ينتمون إليه، هل هم عرب؟ أم أفارقة؟ أم الاثنان معاً؟ وما هو السودان؟ وما معنى أن يكون المرء سودانياً؟

هناك في السودان من يعتبرون أنفسهم عرباً كالسوريين والعراقيين.. بينما باقي المجتمع، أي الذين لا ينتمون إلى العرب، يعاملون كأقليات على رغم أن هؤلاء الموسومين بالأقليات اتخذوا فيما بينهم من اللغة العربية لغة مشتركة، وهناك آخرون يعتبرون أنفسهم أفارقة مثل باقي الأفارقة جنوبي الصحراء، وأن الآخرين ليسوا سوى غزاة أجانب على رغم حقيقة أن السودانيين عرب. وأياً كان ما يعتقده بعضهم في بعض فهم نتاج لتفاعل عنصري فيما بين العرب الساميين والحاميين، مثل أهل النوبة والبجا والشعب الزنجي، مما يجعل السودانيين عالماً مصغراً من الشعوب الأفريقية.

ويختلف سكان شمال السودان عن جنوبه، فلا يجمع سكان الجنوب حضارة واحدة متجانسة، وبالنظر إلى اللغة المستخدمة في الجنوب والتكوين الجسماني والجسدي والأصل التاريخي، فقد قام علماء الأجناس بتقسيم سكان الجنوب إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهم:

النيليون: وتحتوي هذه المجموعة على أربعة أعراق وهم الدنكا والنوير والشيلوك والأنواك، وهم يعيشون في الأغلب في مديريتي بحر الغزال وأعالي النيل، ويعتمدون على الزراعة وتربية الماشية التي تمدهم بالألبان ومواد الوقود والجلود التي تستخدم أيضاً كفراش للنوم، وهي الأداة التي تيسر لهم الزواج، وتعتبر

(٥٦) H. A. MacMichael, *The Sudan* (London: Cambridge University Press, 1956), p. 149.

الدنكا أكثر المجموعات النيلية تحضراً، بينما نجد أن الجانب الأكبر من الأتواك يقيمون في إثيوبيا.

اعتاد العلماء إطلاق كلمة النيليين على من يعيشون دائماً بالقرب من نهر النيل[٥٧]، ومن القبائل النيلية التي تعيش داخل حدود السودان قبائل الدنكا والشيلوك والأتواك والبورون والبلاند والجوروللو والأتشولي واللانجو، وهاتان القبيلتان الأخيرتان تعيشان على حدود السودان مع أوغندا، ويعتبر النيليون من الناحية العددية أهم مجموعات السودان الجنوبي. ويبدو التناسق كبيراً بين هذه القبائل من الناحية الجسدية.

النيليون الحاميون: ويطلق عليهم الإنكليز «Nelotes»، وهم المورلي والديدنغا والبويا والتوبوسا واللاششوكا، ويقيم معظمهم في المديرية الاستوائية، وهم لا يعيشون في السودان وحده بل تعيش أقسام منهم في أوغندا وكينيا.

القبائل السودانية: وتتألف من القبائل الجديدة الصغيرة الحجم التي تسكن المناطق الغربية والجنوبية من جنوب السودان، وأهم قبائل هذه المجموعة هي الزاندي.

وهناك قبائل أخرى مثل بالي ومنداري وأيناجورا وفاجولو ومورو ولوليا وهي خليط من المجموعات الثلاث السابقة النيلية والنيلية الحامية والسودانية، وليس بينها قبيلة لها من القوة ما يجعلها نواة تتجمع حولها القبائل الأخرى، أو يمكّنها من السيطرة عليهم أو احتوائهم، وكان لفوارق السلالة بين القبائل أثره الواضح في استخدام لغات متعددة، مما أثر في الوضع السياسي في جنوب السودان[٥٨].

وللحقيقة نذكر أن الجنس الزنجي أقدم في أفريقيا، وبالتالي في السودان، وخاصة من العناصر القوقازية، وقد ظل حوض النيل زمناً طويلاً مفتوحاً أمام الجنس الزنجي من دون غيره من السلالات والأجناس. ولم يبدأ انتشار الجنس الزنجي في حوض النيل إلا في مرحلة متأخرة من تاريخ هجرته داخل القارة الأفريقية، ومن غير المبالغة أن نقرر أن جميع الهجرات الأولى للجنس الزنجي على مدى عشرات الآلاف من السنين قد اتجهت كلها أو معظمها صوب الجنوب وعمرت القارة في هذا الاتجاه،

---

(٥٧) محمد عوض محمد، **الشعوب والسلالات الأفريقية**، سلسلة دراسات أفريقية (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، [١٩٦٥])، ص ١٤٧.

(٥٨) لمزيد من المعلومات حول قبائل السودان، انظر: يوسف أبو قرون، **قبائل السودان الكبرى** (أم درمان: دار المريخ، ١٩٦٩)، ص ١٥ و٣٥، وعبد القادر الأمين، **مرشد السودان الحديث** (القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٥١)، ص ٢٠ و٢٣.

ودليلنا أن انتشار البانتو الذين تتمثل منهم آخر الهجرات الزنجية لم يؤثر في السودان مطلقاً مع أنه قد أثر بشدة في سائر القارة جنوب خط الاستواء[٥٩].

أجري أول تعداد في السودان عام ١٩٥٦ وكانت نتيجته وقتئذٍ ١٠,٢٦٢,٥٣٦ نسمة، منهم ٢,٧٩٢,٠٠٠ نسمة يعيشون في المديريات الجنوبية الثلاث وهو رقم يوازي ربع تعداد السكان[٦٠]، وقد ثبت أن ٣٩ في المئة من سكان جنوب السودان يتحدرون من أصل عربي طبقاً لما ورد في إحصاء ١٩٥٦، إلا أنه تبين أن من يتكلمون العربية يتجاوزون ٥٠ في المئة من تعداد السكان، بينما يستخدم الآخرون لغات صنّفها الإحصاء إلى اللغات النيلية والنيلية الحامية والفورادية والأفريقية. وفي ما يتعلق بالعقيدة الدينية فإن المسلمين من أبناء الجنوب هم الأقلية في عدد السكان بينما البروتستانت يزيدون قليلاً على عدد المسلمين في الجنوب، ولكن هناك الروم الكاثوليك الذين يصل تعدادهم إلى عشرة أمثال المسلمين، ويمكن أن يقال إن المسلمين لا يشكلون سوى أقلية من سكان جنوب السودان إذا ما قارنا ذلك بعدد السكان الوثنيين[٦١].

تقييم اتفاقية ماشاكوس

بعد أن تسنى لنا استعراض نص مذكرة التفاهم بين حكومة الإنقاذ السودانية بزعامة الفريق عمر البشير والعقيد جون غارنغ زعيم ما يسمى جيش السودان الجنوبي وحركة تحرير السودان، وهي المذكرة التي يطلق عليها وزير الدولة السوداني للشؤون الخارجية وممثل حكومة جبهة الإنقاذ السوداني في المباحثات المؤدية إلى التوصل إلى تلك المذكرة ببروتوكول التفاهم[٦٢]، وبعد أن استعرضنا بيئة وواقع وتاريخ تلك الأزمة، يحق لنا هنا أن نتعرض بالنقد المنهجي لتلك المذكرة أو البروتوكول أو الاتفاقية لبيان فرص نجاحها وبقائها على ساحة الأحداث السياسية عند التطبيق على أرض الواقع وبيئة الأزمة، عارضين أولاً لبعض ما قيل بخصوصها من العديد من الكتاب والمحللين السياسيين، ثم ما نراه نحن بخصوص تلك الاتفاقية.

---

(٥٩) محمد عوض محمد، **السودان الشمالي: سكانه وقبائله** (القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٥١)، ص هـ.

(٦٠) Yusuf Fadl Hassan, *The Arabs and the Sudan: From the Seventh to the Early Sixteenth Century* (Edinburgh: Edinburgh University Press, [1967]), p. 135.

(٦١) البشير، **جنوب السودان: دراسة لأسباب النزاع**، ص ٢٣.

(٦٢) بث الحديث مساء السبت ١٠/ ٨/ ٢٠٠٢ في برنامج «وراء الأحداث» الذي يبثه التلفزيون المصري، القناة الأولى.

وعموماً فإن البعض يرى في هذه الجولة بأنها تميزت من غيرها من الجولات السابقة بثلاث خصال رئيسية: **الأولى** أن هناك اتفاقاً ضمنياً ساد بشأن أهمية أن تتمخض عن نتائج إيجابية لأن فشلها كان كفيلاً بأن يفرض على بعض الدوائر الدولية إعادة قراءة المسألة السودانية بما يتماشى مع صعوبة تجسير الفجوة بين طرفي المفاوضات وبالتالي البحث عن خيارات جديدة، و**الثانية** فترتها الزمنية الطويلة نسبياً، إذ إنه من المرات القليلة التي تستمر فيها المفاوضات من دون انقطاع لمدة خمسة أسابيع ابتداءً من الثامن عشر من حزيران/ يونيو حتى العشرين من تموز/ يوليو ٢٠٠٢، وتم اختيار ماشاكوس بكينيا لتوفير مناخ ملائم للمناقشات بعيداً عن نيروبي وضجيجها السياسي، حيث تعج بالآلاف من المعارضين السودانيين، و**الثالثة** حضور مجموعة من المراقبين الدوليين من الولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا والنرويج فضلاً عن كينيا الدولة المضيفة، وبدا اتجاههم عازماً على الخروج بمؤشرات محددة. فقد انغمسوا في المفاوضات وتردد أن ضغوط واشنطن على الجانبين دفعت في اللحظات الأخيرة إلى تخطي عقبات كادت تهدد المفاوضات، مما يؤكد أن البعد الخارجي بدأ يقوم بدور مؤثر في السودان[٦٣].

١ ـ آراء بعض الكتاب والمحللين السياسيين

بعد تفحّص تلك التحليلات السياسية والآراء الفكرية حول مذكرة التفاهم تلك يتبين لنا أنها تدور حول المحاور أو الأفكار التي لا تخرج عن: آراء تؤيد مذكرة التفاهم وترى فيها بداية العمل الجدي للتخلص من مشكلة طالما أدمت شعب السودان، أو التخوف من أن يكون مصيره الفشل لوجود صعوبات من شأنها أن تؤدي إلى مشكلات عند التطبيق أو إلى انفصال الجنوب، وذلك على البيان التالي:

أ ـ منطق المؤيدين للاتفاق

يرى المشايعون لهذا الاتجاه أن هذه المذكرة هي أفضل ما يمكن التوصل إليه من اتفاقيات بالنظر إلى ظروف النزاع وطبيعته وبيئته وتاريخه، فهو نزاع قد طال أمده وأنتج أعداداً كبيرة من القتلى والجرحى تعدت المليوني نسمة والكثير من الدمار، فهو بذلك يعد اختراقاً حقيقياً لحالة الحرب الأهلية التي أغرقت السودان كله في دوامة العنف والفقر والجوع. لقد أراد البشير إنهاء عزلة السودان الدبلوماسية وإنقاذ اقتصادها المتعثر وبالتالي إنقاذ نظام حكمه، وينهج بذلك السبيل أسلوباً براغماتياً صرفاً[٦٤]، كما إنّ

(٦٣) أبو الفضل، «مذكرة التفاهم.. والملفات الشائكة،» ص ٣٥.

(٦٤) حسين عبد الرازق، «السودان.. صراع الوحدة والانفصال،» **الوفد**، ٩/ ٨/ ٢٠٠٢، ص ١٤.

هذا الاتفاق قد تم في ظل مناخ سياسي عالمي تستعد فيه القوى العظمى الحالية وهي الولايات المتحدة الأمريكية لضرب العراق ثم تقسيمه، وهي القوى التي رعت اتفاقية ماشاكوس وضغطت من أجل التوصل إليها وتريد الآن احتواء السودان بعد تفتيته[٦٥]، وهو المنطق الذي يؤيده عدلان حردلو أستاذ العلوم السياسية بجامعة الخرطوم، حيث يرى أن الحرب أتعبت الجانبين اللذين يواجهان ضغوطاً قوية من الخارج. ويعتبر باتريك سيل أنه لا بد من أن نذكر أن التعب من استمرار الحرب والذي ظهر عند كل الأطراف المعنية بالصراع ساهم في تحقيق الاختراق المهم في اتجاه السلام. فنظام عمر البشير في السودان ضعيف، والحركة الشعبية لتحرير السودان متعبة، وحزب الأمة السوداني يعاني انشقاقات، وأحزاب المعارضة اليسارية في الشمال توقفت عن النشاط ولم تعد قوة لها تأثير في الساحة[٦٦].

وقد رأى البعض أن الاتفاق متوازن، من حيث الشكل، وذلك بالنص على تعديل دستور السودان ليكون هناك دستور للشمال يستمد أحكامه من الشريعة الإسلامية، حيث إنّ الدين الإسلامي غالب هناك، ودستور للجنوب علماني الأحكام[٦٧]. ومن حيث الموضوع فإن القراءة الأولية لمذكرة التفاهم تشير إلى أن الطرفين قدّما تنازلات متبادلة وحقق كل منهما بعض الانتصارات السياسية الظاهرة بالنسبة إلى ثوابتهما المعلنة، فالحكومة حققت ثلاثة مكاسب: **الأول** تخلي الحركة الشعبية عن إدراج ما أسمته بالمناطق المهمشة مثل النوبة وجبال الأنفسنا ضمن الأقاليم التي يشملها تقرير المصير، و**الثاني** مدة الفترة الانتقالية التي حددت بست سنوات بعد أن كان جون غارنغ يريد حصرها في مدة تتراوح بين عامين وأربعة، و**الثالث** عدم تمسك غارنغ بالقوى التي تحالفت معه سواء في شكل ثنائي، قبائل البجا وقوات التحالف السودانية، أو جماعي، مثل التجمع الوطني للمعارضة بالمشاركة في الحكومة خلال الفترة الانتقالية. فلم تشر المذكرة إلى أي قوى خلاف حرّكته. وفي المقابل حقق جون غارنغ ثلاثة مكاسب رئيسية واضحة: **أولها** حق الجنوبيين في إقرار قوانينهم الخاصة بما يعفيهم من تطبيق الشريعة الإسلامية حرفياً وإدخال تعديلات على الدستور السوداني، و**ثانيها** إقرار حق تقرير المصير بوضوح ومن دون قيود مع تمتع الجنوب بحكم ذاتي خلال الفترة الانتقالية أي إعطاؤه حرية إدارة مناطقه، و**ثالثها** الاعتراف بقيادة غارنغ للجنوب حيث تجاهلت مذكرة التفاهم جميع الفصائل الجنوبية

---

(٦٥) سيد فليفل، «انفصال جنوب السودان مؤامرة،» حديث منشور أجراه لطفي ناصف، **الجمهورية**، ٢٠٠٢/٨/١٧، ص ٥.

(٦٦) عبد الرازق، المصدر نفسه.

(٦٧) فليفل، المصدر نفسه.

الأخرى التي على خلاف معه[٦٨]. كما رأى فيه أيضاً إيجابيات تتمثل في أنه لامس قضايا دقيقة وحقق فيها اختراقاً لافتاً من نوعية الإقرار صراحة بحق تقرير المصير والفصل بين الدين والدولة وتحديد مدة الفترة الانتقالية، وهو الوضع الذي يفتح المجال أمام إمكانية التوصل إلى اتفاق نهائي يحسم الملفات الخلافية العميقة بين الجانبين خلال جولة المفاوضات التالية[٦٩].

وفي سبيل دفاع وزير الإعلام السوداني مهدي ابراهيم عن الاتفاقية قال إن جون غارنغ كان قد بدأ إجراءات عملية الانفصال على أرض الواقع في المناطق التي يسيطر عليها، وكان مفترضاً أن تصدر عملة جديدة للجنوب خلال شهر آب/ اغسطس الجاري وأن يقوم البنك المركزي بذلك، وأن تأتي أموال من الكونغرس لبدء تشييد المجتمع المدني بدءاً من الطرق والمدن الحديثة، وباختصار كان هناك واقع ملموس لتحقيق انفصال. ولو تركنا الأمور كذلك كان سيتم هذا الانفصال وربما تعترف به بعض الجهات والكنائس، أما الآن فقد ألغت الاتفاقية أي واقع على الأرض يمثل هيكل الانفصال، وحددت مدة ستة أشهر وست سنوات للعمل في ظل الوحدة وفي ظل تعزيزها حتى تعطي الفرصة كاملة لنجاح هذه الوحدة. . بناء هياكل الدولة وقواعد متينة للوحدة وسحب الشحنة العدائية التي ترسبت بسبب الحرب والتخريب والقتل، وعندما تضع الحرب أوزارها وتتوقف أصوات المدافع وصور الأشلاء وتعود التنمية التي توقفت وتبنى المدارس وتقام المشروعات وتبنى الطرق والجسور ويتحقق التواصل بين الشمال والجنوب ويرى الناس أن إخوانهم في مصر وليبيا والجامعة العربية مهتمون بهم، لدينا يقين بأن الجنوبيين سيختارون الوحدة طوعاً لا كرهاً على مرأى ومسمع من العالم كله وتسقط كل الاتهامات الموجهة إلى السودان والعرب[٧٠]، وهو المنطق نفسه الذي يرى فيه البعض أن البشير نجح بأن يعطي لنفسه ولحكومته مهلة طويلة وهي ست سنوات ونصف على الأقل ستكون أمور كثيرة قد تغيرت خلالها ـ سلبياً أو إيجابياً ـ ليس في السودان بل في المنطقة العربية وعلى مستوى العالم[٧١]، وهي بالطبع مهلة حصل عليها بالمثل جون غارنغ تمكّنه من تنفيذ سياسات تحقق هدفه الأساسي، أي إنها مهلة ليست للحكومة وحدها.

ويرى البعض أن هذا الاتفاق يحقق للحكومة السودانية المزايا التالية[٧٢]:

---

(٦٨) أبو الفضل، «مذكرة التفاهم. . والملفات الشائكة».

(٦٩) المصدر نفسه.

(٧٠) مهدي ابراهيم، «الاتفاق جمد إجراءات الانفصال،» **الأهرام**، ٩/٨/ ٢٠٠٢، ص ١١.

(٧١) حنا، «الوحدة السودانية الطوعية بالمودة وقبول الآخر».

(٧٢) نبيل عبد الفتاح، «ما وراء اتفاق ماشاكوس: خطوة نحو المجهول السياسي،» **الأهرام**، ١٣/٨/ ٢٠٠٢، ص ٧.

١ ـ الاستجابة للضغوط الأمريكية والغربية السياسية ولا سيما بعد ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، والرغبة في الاستفادة من الدعم السياسي الأمريكي ورفع السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، والرغبة في الحصول على المساعدات الاقتصادية من الدول الغربية وصناديق التمويل الدولية ووعد بعضها كبريطانيا بإسقاط الديون الخارجية مع دعم من النرويج وإيطاليا وكندا وألمانيا لانتشال الاقتصاد من عثرته والحد من ارتفاع معدلات التضخم والفقر وتدهور سعر صرف الجنيه السوداني.

٢ ـ إن الاتفاق وظروف توقيعه ودلالات الدور الأمريكي والبريطاني والنرويجي والإيطالي سيسهم في توسيع مدى الخلافات الداخلية في التجمع الوطني للمعارضة السودانية والأطر الناظمة لها بين حزبي الأمة الاتحادي والجيش الشعبي لتحرير السودان، وهو ما ظهر بعد الاتفاق من حيث استبعاده أطراف المعارضة الشمالية ثم الجنوبية وانحصاره في طرفيه: الحكومة وجون غارنغ.

٣ ـ إضعاف الأطراف ذات الثقل الطائفي والتاريخي بين القوى السياسية الشمالية في توازنات السياسة بين طائفة الأنصار وحزب الأمة في ظل تعميق الفجوة بين الصادق المهدي وابن عمه الفاضل المهدي الذي سيشارك في السلطة والانسلاخ من الحزب تحت دعاوى تجديد شباب حزب الأمة وقيادة الطائفة، وتحفيز الاتحاديين على المرونة السياسية تجاه الحكومة لأن ظروف عقد الاتفاق والمفاجأة التي انطوى عليها لأطراف إقليمية عديدة ـ كمصر وليبيا مثلاً ـ تحمل رسالة مفادها أن المتغيرات الجديدة ستؤثر في قوة علاقتهم التاريخية مع مصر والسعودية، في حين أن قدرات ليبيا على المناورة محدودة في الإطار الأفريقي والدولي لاعتبارات تتعلق بسياسة العقيد القذافي ومواريثها وتقلباتها.

٤ ـ تهميش دور حسن الترابي المعتقل حالياً وذلك عبر تحقيق نجاح ما من الاتفاق يتجاوز ما تم الاتفاق بينه وبين جون غارنغ، وحقن الدماء الشمّالية في الحرب الأهلية، ومن ثم محاولة بناء شرعية سياسية جديدة للنظام ـ تحالف الإسلام السني والعسكريتاريا ـ يوظف السلام خلال ست سنوات ويوطد فيها النظام أركانه وقواعده الأساسية إزاء القوى المعارضة حتى ولو جاء الانفصال مع تقرير المصير، فإن شكل قادة المنطقة وتوازناتها ونظمها الحاكمة من المرجّح تغييرها خلال السنوات الست المقبلة. خلال هذه المرحلة يؤسس النظام شرعيته على السلام والتنمية وكسر العزلة الدولية بديلاً من الشرعية الانقلابية المؤسسة على ايديولوجية الإسلام السياسي الوضعية.

٥ ـ تعميق العلاقات السودانية مع دول الجوار الأفريقي ـ في إطار منظمة

الإيغاد ـ في إطار المناورة مع مصر أو دفعها إلى توازن في علاقاتها مع القوى الشمالية أو التلويح بإمكانية إسهام الحكومة السودانية في تهميش الدور المصري في نظام حوض النيل من خلال توظيف الوضع القلق وغير المستقر في المنطقة ولا سيما ضربة العراق المتوقعة واحتقان النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي مجدداً واهتمامات مصر وتركيزها على محاولة منع انفجار الأوضاع في المنطقة والحفاظ على الحقوق الفلسطينية ومحاولة تطويق النزق السياسي لبعض الأطراف العربية.

ب ـ محاذير ومخاوف من الاتفاق

يرى البعض، بحق، أنه على رغم أن حركة تحرير الجنوب هي في جوهرها ثورة سكان الجنوب (٦٥ في المئة وثنيون و١٨ في المئة مسلمون و١٧ في المئة مسيحيون)، فهناك من قيادتها عناصر بارزة تنتمي إلى الشمال، وبالتالي فقد غابت قوى أساسية في السودان عن الاتفاق وخاصة القوى السياسية التقليدية والحديثة في الشمال (التجمع الوطني الديمقراطي) وحزب المؤتمر الشعبي بزعامة حسن الترابي المعتقل في الخرطوم بتهمة التوقيع على مذكرة تفاهم مع الحركة الشعبية، وحزب الأمة بزعامة الصادق المهدي، وزعامات جنوبية منشقة أو معارضة للحركة الشعبية. كما يدور اتفاق ماشاكوس حول قضيتين فقط من قضايا الخلاف والصراع في السودان، وهما قضية القوانين الخاصة بالشريعة وقضية حق تقرير المصير للجنوب، فالاتفاق ينص على عدم تطبيق قوانين الشريعة في الجنوب ويعطي الولاية أو الإقليم الذي لا يمارس غالبية سكانه ذلك الدين أو العرف الذي يكون مصدراً للقانون، الحق في إصدار قانون يتماشى مع دينه أو أعراف سكانه، بل إن استمرار القوانين الحالية في الشمال والمسماة بقوانين الشريعة ـ التي تعارضها الأحزاب الرئيسية في الشمال باستثناء حزب الترابي وحزب البشير ـ تصبح محل نظر طبقاً للاتفاق الذي نص على أن الحكومة القومية تضع في اعتبارها التعدد الديني والثقافي للسودانيين في كل قوانينها، ويعطي الاتفاق للجنوبيين بعد ٦ سنوات حق التصويت في استثناء ما تشرف عليه المؤسسات الدولية ليختار السكان بين الوحدة والانفصال[٧٣].

وعلى رغم أهمية القضيتين، فهناك قضايا أخرى مهمة غائبة عن الاتفاق، وهناك غموض في بعض نصوصه قد تفتح الباب لمزيد من الخلاف، مثلاً: هناك خلاف حول تحديد الحدود الجغرافية للجنوب الذي سيشارك في الاستفتاء حول الوحدة أو الانفصال، فحكومة البشير تتمسك بأن يتم حق تقرير المصير في الجنوب طبقاً

(٧٣) عبد الرازق، «السودان.. صراع الوحدة والانفصال».

لحدوده عند الاستقلال عام ١٩٥٦ كما قررته القوانين الصادرة في عهد الاحتلال البريطاني، بينما تمد الحركة الشعبية حق تقرير المصير من الجنوب إلى النيل الأزرق وجبال النوبة ومنطقة أبين[٧٤]. كما يحتاج الاستفتاء لتقرير المصير إلى مسح سكاني شامل دقيق للقبائل والفصائل في الجنوب بحيث لا يكون الحد الأدنى المطلوب لتحقيق الوحدة أو الانفصال مما يمكن أن تفي به قبيلة واحدة فيكون قرارها ملزماً للآخرين، مما يفتح الباب بالضرورة لصدام قبلي مروع. كما يحتاج الأمر إلى إحصاء النازحين من أبناء الجنوب في الشمال وتحديد وضعهم المسبق في حالة الانفصال حتى يكونوا على بينة من أمرهم ومصيرهم إذا ما صوتوا لصالحه، إذ لا يجوز أن يصوت أحد على قرار لا يتحمل مسؤوليته[٧٥]. وعلى هذا النهج يرى البعض أنه كان يجب أن يتضمن الاتفاق إجراء انتخابات نيابية في الجنوب، وذلك حتى تكون هناك قيادات شرعية تتولى إصدار الحكم على مدى نجاح التجربة وتوجيه الجماهير في تقويم الموقف، وتتولى تجسيد السلطة والنظام قبل وبعد استفتاء تقرير المصير، إذ إنه ليس من المعقول أن تطالب سواد الناس من البسطاء بأن يقرروا في أمر مصيري كهذا من دون أن تكون لهم قيادات برلمانية شرعية يحاورونها في الأمر، وهو الخطأ الذي سبق أن وقع فيه التجمع الوطني حين قرر في وثيقة أسمرة إجراء الاستفتاء على تقرير المصير قبل إجراء انتخابات نيابية في الجنوب[٧٦].

كما يمتد الخلاف إلى قضية وجود جيشين، جيش الحركة الشعبية في الجنوب والجيش القومي، فالحركة لا ترى في الجيش السوداني الحالي جيشاً قومياً وخصوصاً في عهد حكومة الإنقاذ (حكومة البشير) وتعتبره جيشاً حزبياً يمثل جناحاً من الجبهة الإسلامية هو حزب المؤتمر الوطني الحاكم، كما تطالب الحركة بحكومة قومية ذات قاعدة عريضة تضم كل القوى السياسية وتضمن التحول الديمقراطي والإجماع الوطني الشامل حول الاتفاق، ومؤتمر دستوري يضمن توسيع المشاركة ومراجعة الترتيبات الدستورية[٧٧]. كما يرى البعض أن الاتفاقية يعيبها تجاهل وقف إطلاق النار في جميع ولايات الجنوب وعدم تحديد آلية لترتيبات الفترة الانتقالية وشكل الحكومة خلال الفترة وطبيعة العلاقة بين الشمال والجنوب، أي على أساس فدرالي أو كونفدرالي[٧٨].

ويرى البعض أن قبول مبدإ الاستفتاء يعني بالضرورة التسليم باحتمال

---

(٧٤) المصدر نفسه.

(٧٥) محمد ابراهيم الشوش، «انتهى وقت الجدل،» **الأهرام**، ٦/ ٨/ ٢٠٠٢، ص ٩.

(٧٦) علي أبو سن، «رؤيتان مصرية وسودانية حول اتفاق نيروبي،» **الأهرام**، ١١/ ٨/ ٢٠٠٢، ص ١٠.

(٧٧) عبد الرازق، «السودان.. صراع الوحدة والانفصال».

(٧٨) أبو الفضل، «مذكرة التفاهم.. والملفات الشائكة».

الانفصال، والإصرار عليه من قبل حركة غارنغ يشكّك في جدية التزامه بوحدة السودان، ومهما كان الاحتمال ضئيلاً فإن المسؤولية تحتم الاستعداد له[٧٩]، في حين يرى البعض أن حكومة البشير ذهبت للتفاوض وهي مهيأة للقبول بالانفصال لأنها حكومة تستند في شرعية وجودها إلى الشريعة الإسلامية، فإذا لم يقبل الجنوب ذلك فيمكن أن ينفصل لأن بقاءه ضمن إطار الدولة السودانية وهو رافض لتطبيق الشريعة الإسلامية، من شأنه أن يهدد وجودها بالحكم[٨٠].

هذا الانفصال إذا حدث ومآله إنشاء دولة في الجنوب سيؤدي إلى التالي[٨١]:

١ ـ إن تكوين دولة في الجنوب قد يؤدي إلى انفصالات أخرى على أسس عرقية ودينية.

٢ ـ تهميش الدور الإفريقي للسودان وحصره في إطار دولة سنية متشددة ذات تاريخ سلبي وفاشل في التكامل الداخلي فضلاً عن تجسيم مقولة إن الشماليين لهم تاريخ طويل، ولا يزال، في تجارة الرقيق الأفريقي من الجنوب.

٣ ـ إضعاف وزن السودان العربي الأفريقي جيوبوليتيكياً، وسيؤدي ذلك إلى إضعاف إمكانات المناورة السودانية وتغدو رهينة دول منابع النيل ثم علاقاتها مع مصر. إن السودان وتركيبته الفريدة ثقافياً وعرقياً ولغوياً ودينياً هي مصدر تميزه وأهميته ومكانته عربياً وأفريقياً، أما المناورات والمزايدات فهي التي تضع مصير هذا البلد المهم رهينة مصائر لا تسيطر عليها صفوته الحاكمة والمعارضة معاً.

كما إنّ هناك قضايا أخرى أغفلتها الاتفاقية مثل تقاسم السلطة والثروة، وخاصة البترولية التي تتعاظم قيمتها في الجنوب السوداني كل يوم، حيث تطالب الحركة الشعبية بنسبة ٥٠ في المئة من عائدات النفط، في حين تتحدث حكومة البشير عن نسبة لا تتجاوز ٣٠ في المئة، وإنشاء هياكل للحكم والترتيبات الأمنية والعسكرية. كما تطالب الحركة بالاشتراك في الحكومة القومية في الخرطوم وتولّي وزارات رئيسية مثل الدفاع والمال والخارجية، وتخفيض عدد أفراد القوات المسلحة الحكومية الموجودة في الجنوب إلى الوضع الذي كانت عليه قبل عام ١٩٨٥، وهو ما يعني سحب ٧٠ في المئة من الجيش في الجنوب[٨٢].

---

(٧٩) الشوش، «انتهى وقت الجدل».

(٨٠) فليفل، «انفصال جنوب السودان مؤامرة».

(٨١) عبد الفتاح، «ما وراء اتفاق ماشاكوس: خطوة نحو المجهول السياسي».

(٨٢) عبد الرازق، «السودان.. صراع الوحدة والانفصال».

٢ ـ تقييمنا لاتفاقية ماشاكوس

بعد الاطلاع على نص اتفاقية ماشاكوس. . وبالنظر إلى خلفية الأزمة وأسبابها وحقيقة اختلاف الجنوب عرقياً ودينياً وثقافياً واجتماعياً فيما بينه، وبين الشمال أيضاً، إضافة إلى طول أمد الصراع وعدد الضحايا وحجم الدمار الناتج والمتخلف من جرائه، وبالنظر إلى نتائج الحرب الدائرة الآن سجالاً بين قوات الشمال والجنوب وعدم قدرة أي طرفٍ على حسم نتائجها له أو عليه، وأيضاً آخذين في الاعتبار مدى قوة وسيطرة حكومة الإنقاذ الوطني الحاكمة في الخرطوم، وبالنظر إلى طبيعة النظام السياسي الإقليمي العربي والأفريقي الحاكم للصراع في هذا الزمان، إضافة إلى طبيعة النظام السياسي الدولي وحقيقة القوى الفاعلة فيه وحجم اهتماماتها ودوافعها ومحركاتها في تلك الأزمة ومدى ما تشكله المنطقة من مصالح اقتصادية قد تكون نافعة لها ومحفزة لتدخلها ووجودها في المنطقة، بالنظر إلى كل ذلك يمكننا القول بأن تلك الاتفاقية بوصفها إطاراً عاماً يحوي مبادئ شاملة هو أفضل ما يمكن أن يتم التوصل إليه حالياً ويحقق العدل وطموحات ومطالب كلا الطرفين.

ومن خلال استعراض نصوص اتفاقية ماشاكوس، نجد أن المفاوضين قد تناولوا بالبحث جوانب المشكلة المختلفة واتفقوا على البعض منها وأجّلوا الاتفاق على الآخر إلى الجولة القادمة، حيث نص بالاتفاقية على كل ما يمكن أن يتطرق إليه ذهن مفاوض ملمّ بمشكلة عند الجلوس للتفاوض بشأنها مع نظيره، كما حوت أيضاً نصوصاً تشمل الاتفاق على إجراء ترتيبات بخصوص المستقبل في السودان شماله وجنوبه، وشمل الاتفاق أيضاً التباحث حول كل الأمور التي كانت سبباً للمشكلة وظلت محلاً للخلاف مثل العادات والتقاليد والدين وتطبيق الشريعة الإسلامية واللغة وتوزيع الثروة وحق تقرير المصير لأبناء الجنوب. . إلخ، لذلك فقد كانت متوازنة شاملة وعامة أيضاً.

كما حوت الاتفاقية، وخاصة في المادة الأولى منها، مبادئ عامة شاملة تثبت أن أطرافها كانوا حيث تباحثوا بشأنها بعيدي النظر في كل أمور السودان شماله وجنوبه، بالإضافة إلى توافر حسن النية في العمل على التوصل إلى اتفاقية يكتب لها النجاح، حيث اتفقوا على اتخاذ اللازم للخروج من حالة التدهور الاقتصادي التي تعانيها البلاد، وأقروا الوضع المتميز للدين والعادات والتقاليد للشطرين، والتفاوض حول وقف إطلاق النار، ووضع أسس إصلاح وإعادة توطين وتأهيل وإعادة بناء خطة تنمية لمواجهة احتياجات المناطق التي تأثرت بالحرب ومعالجة عدم التوازن بين الشمال والجنوب، ووضع وتنفيذ اتفاقية سلام تغري أطرافها بالعمل على إنجاحها.

ولا ينال من تقديرنا هذا للاتفاقية كونها قد وضعت حركة تحرير شعب السودان على قدم المساواة مع الحكومة القومية في الخرطوم، فقد كان من الممكن إذا ما بقيت الأزمة بلا حل أن نرى بالفعل دولتين كاملتي السيادة وعلى قدم المساواة قانوناً، وهي حقيقة كانت واردة الحدوث والتحقيق بالفعل، كما إنّ الاتفاقية كما نصت على حق تقرير المصير للجنوبيين نصت أيضاً في مادتها الأولى فقرة «أ» (أن وحدة السودان القائمة على الحكم الديمقراطي والمساءلة والمساواة والاحترام والعدالة لجميع سكان السودان هي أولوية الطرفين)، وبالتالي فقد كانت أولوية الوحدة مقدمة على حق تقرير المصير. كما لا ينال منه أيضاً أن الاتفاقية قد احتكمت إلى أطراف من خارجها لتقدير مدى ما تحقق من بنودها والحكم على الإجراءات التي تباشرها حكومة الخرطوم على الأرض تطبيقاً لبنود الاتفاقية، فهذه سمة عامة وغالبة في معظم الاتفاقيات الإقليمية التي يتم التوصل إليها بعد طول نزاع، كما إنّ حكومة الخرطوم ذات سجلّ حافل بنقض ما أمكن التوصل إليه من قبل من اتفاقيات كان من الممكن لو خلصت النية في تطبيقها حينئذٍ لحسمت الأزمة منذ أمد طويل وارتاحت أطرافها والمنطقة من تداعياتها.

كما إنّ كون الاتفاقية قد تم النص فيها على حق تقرير المصير في صلب الاتفاقية وبصورة يرى فيها البعض المبالغة والتركيز اللذين يجعلان من الانفصال أولوية للجنوبيين، لا ينال أيضاً من تلك الاتفاقية. فالانفصال أمر وارد الحدوث إذا ما اختاره الجنوبيون، ورأوا فيه مصلحتهم بالفعل، ومثّل لهم بالتالي مطلباً أساسياً وأصروا عليه. لذلك لم يكن غريباً أن ينص عليه وما يمكن أن يحدث بعد أن يختاره الجنوبيون، وإلا تكون الاتفاقية قد أغفلت مطلباً جوهرياً للجنوبيين سيكون من شأن إغفاله فشلها الأكيد عند أول محكّ عملي لها على أرض الواقع.

وقد تميزت هذه الاتفاقية بأنها وعت ظروف مشكلة جنوب السودان وتاريخها وما مرت بها من مراحل لمحاولات الحل، وخاصة اتفاقية أديس أبابا التي عقدت عام ١٩٧٢ وكانت بذاتها كفيلة بإحداث انفراج ملموس وجوهري في تلك المشكلة لو وجدت طريقها بأمانة للتطبيق، الأمر الذي حدا أطرافها على أن يذهبوا للتفاوض في ظل انعدام كامل للثقة فيما بينهم كان انعكاساً طبيعياً لانتماءاتهم وظروفهم. لذلك فقد نص في الاتفاقية على عدم إمكانيتها للإلغاء بالإرادة المنفردة لأي من أطرافها (م ٢/ ٦) وكذلك المادة رقم (٣/ ١/ ٥) التي تمنع تعديل الدستور الذي يتم التوصل إليه تنفيذاً للاتفاقية إلا بإجراءات محددة، وأيضاً وجود لجنة دولية للتقييم والمراقبة من خارج أطراف الاتفاقية، كما فعل الفريق النميري رئيس حكومة السودان من قبل حين ألغى بإرادته المنفردة اتفاقية أديس أبابا وفرض تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية

على كل الجنوبيين من دون إرادتهم أو موافقتهم، وأيضاً الاتفاق في المادة رقم (٧) على أن تتولى منظمة الأمم المتحدة مراقبة وقف إطلاق النار بين الجانبين طوال الفترة الانتقالية.

إلا أنه يبقى أن الاتفاق مغرق في العموميات ويحتاج بشدة إلى التفاصيل الجوهرية التي يمكن في حالة غيابها أن تؤدي إلى إفشالها، من حيث تحديد دقيق وإحصائي للأفراد الجنوبيين الذين سيشملهم حق تقرير المصير بالضبط، والاتفاق على توزيع الموارد الطبيعية وحقائب السلطات والمسؤوليات السياسية والتنفيذية والتشريعية بين الشماليين والجنوبيين، وأيضاً الاتفاق على شكل الحكم وطبيعته التي سيخضع لها الجنوب بأقاليمه الثلاثة طوال الفترة الانتقالية، فجون غارنغ لا يحظى بتأييد ومبايعة من كل الجنوبيين، ويخشى من أن يكون عدم رضاء بعض الجنوبيين عنه سبباً في أن يعملوا على إفشال الاتفاق أو تكريس الانفصال بأكثر مما يريده بقية الجنوبيين، لذلك يجب الإعداد لانتخابات برلمانية تجري في الجنوب السوداني ليختار شعبه ممثليه ونوابه القادرين على بلورة القضايا القومية والتعبير عن مطالب ممثليهم، وهي المرحلة التي يجب أن تسبق مرحلة تقرير المصير.

في المقابل، يجب العمل على تدعيم الحكومة السودانية في الخرطوم حتى تكون بالقوة اللازمة للعمل على حفظ الاستقرار في السودان واستقطاب بقية الأحزاب والاتجاهات السياسية للدخول في حوار حول الاتفاقية لبلورة الآراء بخصوصها، حتى تتوحد الاختلافات ويتم تنفيذ الاتفاقية.

القسم الثاني

أزمـــة دارفـــور..
التداعيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية

الفصل الرابع

أزمة دارفور: السودنة والعروبة والتدويل والأفرقة(*)

كاظم هاشم نعمة(**)

مقدمة

في الوقت الذي حسب فيه كثير من المحللين والمراقبين أن التغلب على أزمة جنوب السودان، التي طال أمدها لأكثر من عشرين سنة وأفضت إلى خسائر بشرية ومادية جسيمة للطرفين، وأربكت الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدول المجاورة، وعكّرت صفو العلاقات البينية بين السودان وجيرانها، قد وضعت نهاية لمرحلة من النزاعات الداخلية بشأن صيغة النظام السياسي الذي يمكن أن يتفق عليه المواطنون، جاءت أزمة دارفور لتفجر نزاعات جديدة لا تختلف في جذورها وتطوراتها والآفاق التي من المحتمل أن تذهب إليها سودانياً وأفريقياً ودولياً عن تلك التي ألفتها السياسة الأفريقية في الجملة، والسودان على وجه الخصوص(١).

إن أفريقيا بيئة لم تستكن يوماً من نزاعات وصدامات وتمردات وخلافات ومواجهات مسلحة يمتد أفقها من مستوىً واطئ إلى مستوىً عالٍ من حيث طبيعة

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى: «ندوة دارفور: «الأزمة والأبعاد»،» في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ـ ١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤. وقد نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣١٤ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٥)، ص ٨٩ ـ ١١٠.

(**) أكاديمية الدراسات العليا ـ طرابلس، ليبيا.

(١) Francis M. Deng, «Sudan: An African Dilemma,» in: Ricardo René Laremont, ed., *The Causes of War and the Consequences of Peacekeeping in Africa* (Portsmouth, NH: Heinmenn, 2002), and M. B. Hamid, «Confrontation and Reconciliation within an African Context: The Case of Sudan,» *Third World Quarterly*, vol. 5, no. 2 (April 1983).

الاشتباكات وميادينها والأسلحة المستخدمة وأطرافها وحجم ضحاياها البشرية والمادية. وثمة أسباب وراء ذلك. **أولاً**، إن الحرب الباردة كانت من بين أسباب النزاعات البينية أكثر مما هي النزاعات الداخلية. فعدد النزاعات الداخلية يكاد يتلاشى في أفريقيا بعد الحرب الباردة في الوقت الذي ازداد عدد النزاعات الداخلية. **ثانياً**، إن هيكل توزيع القوة في النظام الدولي أفضى إلى هيمنة قوة واحدة تسعى إلى بسط نمط حياتها السياسية على مناطق واسعة من العالم كانت خارج أولوياتها واهتماماتها. **ثالثاً**، إن التكون والصيرورة لإعادة هيكلة النظام الدولي استدعت من القوى الأساسية تبنّي مناظير جديدة لاستراتيجيات الأمن. فجاءت الولايات المتحدة بمبدإ الضربة الاستباقية، وشرع الاتحاد الأوروبي في بلورة مبدإ الأمن الأوروبي وبناء قوته العسكرية وتحديد الأولويات والميادين المرشحة لتكون مصادر تهديد للأمن ومسرحاً لعمليات عسكرية محتملة. **رابعاً**، أملت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ثقافة أمن تقوم على تنظير سياسي يكاد يحاكي ذاك الذي كان شائعاً في أجواء المواجهة بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي: ثقافة نحن ـ هم، الشر ـ الخير، الخاسر ـ الكاسب، الحق ـ الباطل، الشيطان ـ الملاك. **خامساً**، انخراط المجتمع الدولي ومنظماته والأمم المتحدة والمصالح فوق القومية كما نمت في الاقتصاد السياسي للعولمة في السياسة الدولية بصورة أكثر إيجابية، واستفحال العواقب السلبية للعولمة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً على الدول النامية، فاختنقت الدولة أو أصابها الشلل في أداء وظائفها المرجوة منها. فضعفت السلطة المركزية، وتآكلت الشرعية، ووهنت العلاقة بين المجتمع والدولة، وتباعدت المسافة بين الأمن الاجتماعي وأمن النظام السياسي، وتعمقت الهوة بين الفئات الاجتماعية، وتحوّل الولاء لغير الدولة، وتحصنت الفئات خلف الدفاعات الاجتماعية والعرقية والقبلية والدينية، وأغفلت هويتها الوطنية لصالح رموز جديدة، فجاء التعبير عنها برفع الاحتجاج في وجه السلطة بوسائل نزاعية بصور مختلفة. بيد أن السمة السائدة هي اللجوء إلى النزاعات المسلحة. ومن بين دول العالم الثالث تنفرد دول أفريقيا بما يطلق عليه «مشكلة الدولة الأفريقية»[٢].

من هنا، فمن غير الصائب إرجاع أسباب أزمة دارفور إلى علة واحدة. فشأنها كشأن أغلب النزاعات الأفريقية يتداخل فيها الماضي بالحاضر، والسياسي والاجتماعي والاقتصادي، والداخلي والإقليمي والخارجي. وإن أي مقترب لا يتحلى بالنظرة الشاملة كي يستوعب هذا الخلط الهائل من العوامل لن يعين على الإتيان بمعالجة شافية بعيداً عن نهج العمليات الجراحية. إن الأمر يستدعي الحذر من أن تذهب التطورات إلى ترجيح معالجة على أخرى. وبين أيدينا أربعة بدائل واضحة

(٢) Martin Doornbos, «The African State in Academic Debate: Retrospect and Prospect,» *Journal of Modern African Studies*, vol. 28, no. 2 (June 1990), p. 179.

هي: التدويل والأفرقة والعروبة والسودنة. وخيار خامس أكثر شمولاً من أي من الخيارات الأربعة الأخرى يؤلف بينها جميعاً في إطار واسع يستبعد منه العناصر الباعثة على الخلافات ويناغم بين المتوائم منها ونراه الأوفر حظاً في التصدي إلى الأزمة وفي الوقت نفسه الأكثر تحدياً للدبلوماسية السودانية والعربية والأفريقية والدولية.

إننا أمام أزمة تتداخل فيها تطورات تاريخية، فالمنطقة ليس بغريب عليها التوترات والمصادمات. فواقعها الاقتصادي المبني على النشاطات الرعوية والزراعية يفضي إلى خصومات واشتباكات بين القبائل وتحالفاتها ذات صلة بالكلإ والأراضي الخصبة والماء وبطبيعة الحياة الاجتماعية المستقرة على الزراعة أو المعتمدة على الرعي. ومع تطور الواقع الاقتصادي السوداني، حيث أصبح الاعتماد على الثروة الحيوانية أكثر أهمية من المحاصيل الزراعية لأسباب ليست ذات طابع سوداني أو أفريقي وحسب، بل إلى أن الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية أثرت في الورادات من التصدير الزراعي لصالح الموارد الحيوانية والاستخراجية. وهكذا تعمقت الخلافات. ومن الناحية الاجتماعية فإن البنية القبلية لإقليم دارفور يتولد منها نزاعات ومشاحنات وعداءات وولاءات وانحيازات إلى السلطة أو ضدها. كما إنّ الانقسامات العرقية تضفي على الوعي قدراً من الهوية الاجتماعية والسياسية، فتختزن طموحات قد تأخذ صبغة الحكم الذاتي أو حتى الانفصال والاستقلال. وليست أفريقيا بمنأى عما وقع في الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا بعد الحرب الباردة لولا تعلق السياسة الأفريقية بمبدإ حرمة وحدة التراب الوطني عند الاستقلال. «أما مسألة إريتريا فهي وضع مميز ولم تكن انفصالاً عن الحبشة». ومما يجعل مثل هذا الواقع التنافسي والصراعي في السياسة الداخلية للدول الأفريقية هي السياسة التي نهجتها أغلبية الدول الأفريقية بعد الاستقلال إذ سرعان ما عزفت الأنظمة السياسية عن التعددية والمؤسسية وتعزيز الحريات العامة، وجنحت نحو ضرب من المركزية ونظام الحزب الواحد والتغيير السياسي عبر الانقلابات العسكرية والتمحور على قطب القبلية أو الإثنية[٣]. ويقع على الحكومة المركزية في السودان قدر كبير من المسؤولية في دفع الواقع الاجتماعي والسياسي في دارفور إلى الحالة التي آلت إليها. فقد عمدت الحكومات المتعاقبة على تجنيد الولاءات لسياساتها ضد معارضيها ولمواجهة تحديات الحرب الأهلية في الجنوب، كما إنّ الأحزاب والتيارات السياسية هي الأخرى نشطت بين الفئات الاجتماعية في الإقليم. وهو الأمر الذي عمّق الخلافات في بيئة لم يكن للسياسات التنموية فرص للتغلب على المشاكل الاقتصادية. وفي الدولة الضعيفة والعسكرية أو الفاشلة تتفاقم الصراعات،

(٣) Donald M. Snow, *Distant Thunder: Third World Conflict and the New International Order* (New York: St. Martin's Press, 1993).

فلا سلطان للسلطة لضبط الأوضاع، عندها تتهاوى مؤسساتها لتنشط عوضاً عنها المؤسسات الاجتماعية مثل القبيلة والتقاليد والاحتكام إلى الجماعات المسلحة ليس لوأد الخلافات بل لتصعيدها[٤]. ومثلما دأبت السلطة على تمكين وتسليح جماعاتها في تنظيمات شبه عسكرية كتلك التي عرفت بالدفاع الشعبي والشرطة الشعبية وقوات الفزع، فإن الفئات الاجتماعية الأخرى تلوذ إلى وسائلها لحماية نفسها والدفاع عن مصالحها. وليس ثمة صعوبة على الجماعات المتناحرة في اقتناء الأسلحة الخفيفة في منطقة مثل دارفور أو غيرها من المناطق في بقية أفريقيا، حيث تقع النزاعات فلقد أصبحت عمليات إيصال السلاح إلى المتقاتلين ظاهرة من الظواهر السياسية في أفريقيا يتحمل مسؤوليتها جهات عديدة محلية كالحكومات ودول الجوار والمصالح الدولية التي اختارت حماية مصالحها بوسائلها الخاصة من خلال خصخصة الأمن. إن دارفور كانت منطقة مجاورة لساحة قتال لسنوات بين تشاد وليبيا فغدت مخزناً للسلاح بين القبائل.

لا جرم أن تسويات النزاع في الجنوب بين الحكومة في الخرطوم وبين الحركات المسلحة، التي كانت قد أفضت إليها اعتبارات محلية وإقليمية ودولية شجعت الأطراف المعارضة للحكومة لتجرؤ على تحديها عسكرياً للمطالبة بحقوق سياسية ورفع بعض المظالم عنهم والتي أصبحت أكثر تفاقماً بسبب الجفاف والتصحر. لقد اتسمت السياسات الداخلية الأفريقية ذات الطابع النزاعي بتخطي البدائل السياسية السلمية والذهاب إلى البديل المسلح من دون استنفاد الوسائل الشرعية والدستورية. وأمام عجز الحكومات المركزية عن التعامل مع النزاعات عسكرياً من دون دعم من الخارج، فإن العديد من الخلافات الداخلية سيذهب إلى الخيار المسلح، ذلك لأن الأطراف غير الحكومية ستلجأ إلى القوى الخارجية لتصحيح ميزان القوى.

إن إغفال دور القوى الخارجية في تأجيج الأزمات الأفريقية لا يعني أننا نبحث عن تفسير الظاهرة بنظرية المؤامرة[٥]. لقد كثر الحديث عن حالة التهميش التي

---

(٤) V. Azarya, «Reordering State-Society Relations: Incorperation and Disengagement,» in: Donald Rothchild and Naomi Chazan, eds., *The Precarious Balance: State and Society in Africa* (Boulder, CO: Westview Press, 1988); Robert Jackson and Carl G. Rosberg, «Why Africa's Weak States Persist: The Emperical and the Juridical in Statehood,» *World Politics*, no. 35 (October 1982), pp. 1-24, and M. Bratton and D. Rothchild, «The Institutional Bases of Government in Africa,» in: Gran Hydén and Michael Bratton, eds., *Governance and Politics in Africa* (Boulder, CO: L. Rienner, 1992).

(٥) J. F. Bayart, «Africa in the World: A History of Extraversion,» *African Affairs* (1999); Christopher Clapham, *Africa and the International System: The Politics of State Survival*, Cambridge Studies in International Relations; 50 (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1996), and Naomi Chazan [et al.], *Politics and Society in Contemporary Africa* (Boulder, CO: L. Rienner, 1988).

أصابت السياسة الأفريقية من قبل القوى الكبرى في السياسة الدولية، لكن فحصاً دقيقاً لا يصدق هذا الرأي. إن أفريقيا ما انفكت تجذب إليها اهتمامات الدول الكبرى. وتأتي الولايات المتحدة في صدارة المنشغلين في أفريقيا. فالبيئة الأمنية الدولية الجديدة تستدعي منها أن تكون في مناطق من أفريقيا لكونها منصات للقفز إلى مناطق التهديد الفعلية والكامنة، كما إنّ الطلب الأمريكي على النفط سيكون عالياً في العقد القادم، وليس من الحكمة أن تبقى الولايات المتحدة مرتبطة بنفط الشرق الأوسط، ثم هناك التنافس الأمريكي الفرنسي على مناطق النفوذ. ويمثل إقليم دارفور مسرحاً لهذا التنافس الذي يبسط ظلاله على أفريقيا الوسطى، وكذلك إلى الغرب منه نحو غرب أفريقيا. كما إنّ الاتحاد الأوروبي، بنظرته الجديدة إلى المناطق المتاخمة والقريبة من حرمه الأمني وفي إطار البحث عن هوية استراتيجية وسياسية خارجية، لا يمكن أن يغفل أفريقيا ويبقى حبيس الاهتمامات الأوروبية.

وهكذا، فإن أزمة دارفور تجسد الأبعاد المحلية التي يمكن أن تكون هي الإطار لتسويتها أي بتبني خيار السودنة، وإنها إقليمية وذات صلة بالسياسة العربية لكون السودان عضواً في الجامعة العربية من جهة، ولأن الأزمة تصيب في عواقبها بلدين عربيين مجاورين للسودان هما ليبيا ومصر، وأن الحكومة السودانية قد تستعين بآليات جامعة الدول العربية أو بدبلوماسية بلد عربي جار في إدارتها للأزمة، من هنا من الممكن أن تعثر لها على تسوية في إطار العروبة، وكذلك فهي أفريقية من حيث إن السودان بلد أفريقي وعضو في الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأفريقية، فضلاً عن أن الطرفين الآخرين في النزاع ينتميان اجتماعياً إلى الإثنية الأفريقية، وعليه، تقع إدارتها وتسويتها في إطار الأفرقة. وأخيراً، تتخذ الأزمة أبعاداً دولية بدفع من جبهة من المتنازعين أو بتقديرات دولية من طرف قوة كبرى أو منظمة دولية أو تنظيمات دولية، وبالتالي تأتي إدارة الأزمة وتسويتها في سياق التدويل.

يفترض هذا البحث أن تسوية الأزمة يحبذ له أن يتم في إطار نهج دبلوماسية المسارات المتعددة على أن تعتمد الأفرقة مع توظيف كل ما يمكن أن ينتفع منه من الآليات المتاحة في أطر السودنة والعروبة والتدويل. ولنفرغ أولاً من إطار السودنة والعروبة.

أولاً: السودنــة والعروبــة

إن تجربة تسوية النزاع بين الخرطوم والجنوب لم تترك أمام الحكومة السودانية من هوامش عديدة وواسعة للمناورة كي تخرج بصيغة تسوية تتجاوب مع مواقفها من قضايا تلازمت مع السودان منذ الاستقلال، وتمثلت في الإخفاق في تحقيق توافق بين

القوى السياسية المتوزعة على أسس مختلفة الولاءات والمصالح والبنية السكانية والدين والأيديولوجيا والعرق والثقافات. وعلى الرغم من أن اتجاهات سياسية قد تولت السلطة إلا أن مسألة الوفاق على أسلوب الحكم وتوزيع الثروة لم تخرج إلى الوجود، وهو الأمر الذي جعل السودان تولد وفي رحمها أزمة. وقد تعاملت الحكومات السودانية مع هذا التحدي بأسلوب المناورة والإرجاء والتصدير إلى دول الجوار مما أفضى إلى توكيد حقيقة واضحة هو أن فن سودنة الأزمات السودانية عصيّ على الخرطوم سياسياً، ولذلك ذهبت إلى البديل العسكري. فقد وثقت بأنه الأجدى والأسرع والأقل كلفة سياسياً لأنه يحول دون تقطّع البلاد إلى أجزاء ينعدم فيها حضور السلطة المركزية أو تسود فيها الفوضى وحالة عدم الاستقرار. بيد أن البديل العسكري ما كان يوماً في مستطاعها لغياب أسباب الحسم العسكري.

فمن جهة، إن الحكومة تعتمد على التسلح من الخارج، وإن مواردها لا قدرة لها على وزر حروب أهلية ذات كلفة عالية، وتهبّ في هذه الجهة من البلاد أو تلك، وإن العمليات العسكرية تفضي إلى انتشار ميدانها ليطال دول الجوار فتلجأ حكوماتها إلى التورط في النزاعات الداخلية، إما من أجل تحسين فرصها في المساومة مع الأطراف المناهضة التي يؤويها جيرانها بقطع أسباب التزود بالدعم السياسي والمادي أو لتحقيق مكاسب اقتصادية. ولا تحسد السودان على موقعها جغرافياً فهي تجاور العديد من الدول، ولكل جار امتدادات سكانية ومصلحية في، ومن، السودان. وإذا كان الخيار العسكري لسودنة تسوية الأزمات قد أطال عمرها لكنه لم يكن من بين الأسباب في تقوية عضد الخرطوم داخلياً وإقليمياً وخارجياً. وكان لزاماً عليها أن تتفاوض مع الأطراف الإقليمية والدولية بغية كسب التأييد لمواقفها وتأمين دعمها، وأن تقدم الكثير من التنازلات من موقف الضعف أمام الضغوط من كل ناحية. فعندما كانت السودان في معادلة التصدي للنفوذ السوفياتي في القرن الأفريقي في عهد نميري أعانت واشنطن الخرطوم في التغلب على محنتها مع الجنوب، وضمنت لها تأييد مصر في مواجهة ليبيا وأحداث التشاد[٦]. وحين أصبح الجنوب مصدراً للتنافس الدولي على الطاقة عمدت الخرطوم إلى المساومة مع القوى ذات المصلحة بغية تمكين نفسها من إدارة الأزمة عسكرياً.

بعبارة أخرى، إن تعذر التعويل على القدرات الذاتية السياسية والموردية لإدارة

---

(٦) Adebayo Adebeji, ed., *and Mastering African Conflicts: The Search for Sustainable Peace and Good Governance* (London; New York: Zed Books, 1999); Raymond W. Copson, *Africa's Wars and Prospects for Peace* (Armonk, NY: M. E. Sharpe, 1994), and J. Millard Burr and Robert O. Collins, *Africa's Thirty Years War: Libya, Chad, and the Sudan, 1963-1993*, (Boulder, CO: Westview Press, 1999).

الأزمة يدفع بالسودان إلى محاولة سودنة أزماتها من الخارج مما يمهد السبيل إلى تدويلها عندما تتغير الموازنات الدولية والمصالح. ولكن السودنة عسكرياً لا تنفع سوى في تأجيل المواجهة مع العواقب الحتمية للأزمة، وهو التحدي الأكثر صعوبة على القرار السياسي، أي التوصل إلى تسوية ترضي جميع الأطراف، في الوقت الذي يراد من الخيار العسكري أن يخلق شروط تفاوض أكثر إيجابية وأقل كلفة. بيد أن عواقب التسوية في الجنوب لم تبتعد كثيراً عن المطالب التي رفعتها الجهات المناهضة والتي تتمثل في اقتسام السلطة السياسية وصيغة وسطية لتوزيع الثروة، فضلاً عن التعهد بحق تقرير المصير عبر الوسائل السياسية، وهو أمر ليس من الصعب التكهن بنتيجته في الواقع الأفريقي والدولي لما بعد الحرب الباردة. وربما ثمة من يرى أن السودنة عسكرياً ليست سوى ضرب من إدارة الأزمة بغية أن تخرج الحكومة السودانية بأفضل النتائج من طاولة المفاوضات. فطالما أن الميدان لم يأت للخصوم بما يريدون، فإن طاولة المفاوضات لن تأتي لهم به، وعليهم أن يرضوا بما هو دون ذلك.

أما **الطريق الثاني** لسودنة أزمة دارفور فهي الأسرع للإفادة من درس نيفاشا الذي تمخض عنه تسوية مسألة الجنوب. ومما لاريب فيه أن دارفور ليست من حيث الأهمية في السياسة الإقليمية والدولية كقضية الجنوب، ومع ذلك فإنها أزمة سرعان ما اتسعت أبعادها على صعد عديدة، وبخاصة الدولية. إن الحوار بين الفصائل المتمردة والحكومة السودانية سيعفي السودان من عواقب سياسية واقتصادية فادحة الخطورة، بل سيقطع الطريق على محاولات التدويل الذي ستجنح إليه الحركتان. وستعثر الحكومة على تأييد من القوى السياسية الداخلية فتعضد ساعدها في المفاوضات حيث إن أحداث الأزمة تهيئ لكثير من القوى السياسية الفرص للضغط على الحكومة واستغلال أجواء الأزمة لصالحها.

ومما لا شك فيه أن وحدة الجبهة الداخلية شرط أساسي لإنجاح أي حوار. ثم إن الحوار الذي اتبع في معالجة قضية الجنوب قد خلق قدراً من الثقة بالحلول السلمية من حيث إنه من الممكن تقريب وجهات النظر بين الطرفين المتنازعين وذلك على الرغم من فداحة الخسائر وعمق الجراح وتباعد المواقف والمطالب. وإن اتفاقاً يتم التوصل إليه بالرضا الداخلي لن يكون به حاجة إلى أن تتكفله قوى خارجية أو منظمة دولية، بل إنه سيوفّر آليات ذاتية ومسارات لتنفيذه والتقيد بالتزاماته. والأكثر من هذا، أن البيئة الاجتماعية في دارفور ليست بذات التفاوت كالذي بين الشمال والجنوب. ففي دارفور قبائل عربية تختلط بأخرى غير عربية وبينها علاقات اجتماعية واقتصادية بسبب طبيعة النشاطات الاقتصادية في الإقليم حيث ثمة اعتمادية بين الحياة الرعوية والزراعية. وبالمقارنة مع الجنوب، فلا تنافر دينياً حيث إن الإسلام هو

السائد. بل تعد المنطقة مصدر تأييد سياسي للحركة المهدية ولحزب الأمة الذي يتزعمه الصادق المهدي. وقد استطاعت الحكومة الراهنة تجنيد أبناء الإقليم في عملياتها ضد الجنوب. ولحسن الحظ أن التجانس الديني والاعتمادية الاقتصادية، على الرغم مما سبّبا مؤخراً من تنافس على أفضلية النشاط الزراعي أو الرعوي وتربية الماشية كمصدر للموارد وترجيح النشاط الاقتصادي الحيواني لم يتأثر كثيراً بالخلافات والنزاعات المسلحة وهو الأمر الذي يمكن رأبه من خلال الحلول السياسية وتفعيل الممارسات التقليدية الاجتماعية لفض النزاعات بين القبائل. وكما يبدو من مطالب الحركتين السياسيتين في دارفور فإنهما لا تختزنان وعياً سياسياً يذهب بهما إلى التعلق الشديد بالانفصال كذاك الذي يروَّج له في الجنوب، وهذا وجه إيجابي يعين على التسوية سودانياً في حالة العثور على صيغة وطنية تحفظ للسودان وحدته وتعزز الروابط بين إثنياته وأديانه وقبائله وأقاليمه.

إن إبقاء التدويل بعيداً عن أزمة دارفور ليس حقيقة ختامية، بل الغالب في الأمر هو أن الحكومة السودانية لن تفلح في آخر المطاف في المناورة على حرمان خصومها من إمكانية تدويل القضية أو تحييد القوى الإقليمية في النزاع، أو إقناع أو إغراء القوى الكبرى بالقبول بالتسوية السودانية ما لم تنفض يدها من الحل العسكري، وتطرح بديلاً سياسياً يحظى برضا الحركتين المقاتلتين، وتبذل جهداً دبلوماسياً عربياً وأفريقياً وعالمياً يدفع الأطراف الخارجية إلى إعطاء الخرطوم فرصة ترتيب البيت داخلياً باعتبار أن القضية شأن داخلي وفي إطار السيادة القومية، ولا مفر لها من أن تكون صادقة وجادّة في طرحها. ولم تألُ الحكومة السودانية جهداً في الشروع بتهيئة الساحة الداخلية لاحتواء الأزمة سياسياً.

فقد صدر بيان ينطوي على الدعوة إلى نزع سلاح الأطراف كافة والعفو عنهم ومعالجة مشاكل اللاجئين وتوطينهم، ووضع الترتيبات لتحقيق تنمية ومشاريع خدمية، وتشكيل لجنة قومية لإعادة الوفاق الاجتماعي، والأكثر من هذا كله، الدعوة إلى عقد مؤتمر قومي شامل للنظر في صياغة حلول للقضية. ودعت الحكومة المعارضة وفصائل اجتماعية وسياسية من دارفور إلى مؤتمر قومي جامع، لكن وقعت خلافات بين الحكومة وأطراف من المعارضة، وسعت الفصائل المسلحة إلى توطين نفسها في صفوف القوى السياسية بغية إكساء مطالبها صبغة سياسية وشرعية في وجه زعم الحكومة أن هذه الأطراف تقوم بعصيان مسلح تستغل فيه الحالة التي تعاني منها الحكومة في الجنوب. ولم تفلح مساعي الحكومة في ترجمة خطوتها السياسية القومية، فقد قاطعتها الحركتان المعارضتان. وهكذا باءت بالفشل محاولة سودنة الأزمة بحسم عسكري مثلما تعثرت جهود التسوية السياسية سودانياً في الوقت الذي كانت فيه

الأوضاع في الإقليم تسير نحو الأسوإ إنسانياً وتتصاعد فيه العمليات القتالية، وهو الأمر الذي كان يقرّب الأزمة من التدويل والأفرقة. وهكذا، فإن سودنة الأزمة لن تتحقق من غير خيار السير في دبلوماسية تعدد المسارات. فحتى في حالة عدم رجحان هذا الخيار في الخرطوم، فإن أطراف النزاع سيدفعون في اتجاه أفرقته أو تدويله، ولن يكون في وسع الخرطوم مواجهة هذه الجبهة بجهد ذاتي، بل ينبغي عليها أن تخاطب جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي.

وفي سياق حركتها الدبلوماسية للإبقاء على الأزمة في إطارها القومي وتعطيل خطى السير بها إلى التدويل توجهت الخرطوم إلى جامعة الدول العربية للحصول على دعم سياسي وأخلاقي منها. وتوخّت أن تفضي محاولة العروبة إلى حشد الرأي العام العربي والرسمي في الوقت الذي تعيش السياسة العربية أزمات ناجمة عن تدويل قد أفضى إلى الاحتلال كما هو الحال في العراق. ولكن من جهة أخرى لم تتقدم القوى الكبرى، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية نحو تدويل القضية الفلسطينية، وهو ما يعني أن التدويل فيه ضرب من الازدواجية. ولا شك أن المواقف الشعبية العربية تخشى من محاولات القوى الخارجية بلقنة الوطن العربي، وترى أن السودان مستهدف إلى التقطيع، وأن مصالح دولية، بما فيها إسرائيل، لن تكف عن خلق الفتن الداخلية في الأقطار العربية لتحقيق أهداف الهيمنة أو المصالح الاقتصادية. وقد رأت صحيفة **الرأي** الأردنية أن التدخل قادم حتماً إلى السودان بغض النظر عما تبذله الخرطوم من محاولات لتسوية الأزمة سودانياً، وأشارت **البيان** الإماراتية إلى أن الأزمة مدخل إلى الاستعمار الأمريكي. وفي آب/ أغسطس ناقش وزراء خارجية الدول العربية موضوع دارفور وأيدوا الموقف السوداني. وحسبت السودان أن موقف الجامعة العربية سيحدّ من تداعيات محاولتها لسودنة القضية، وستحث الاتحاد الأفريقي على أخذ المبادرة والتقدم كبديل للتدويل.

وكذلك سيكون الصف الأفريقي ـ العربي مانعاً لتسليط الضغوط على الخرطوم من الخارج. ومما لاشك فيه أن مصر وليبيا هما الأكثر تأثراً بقضية دارفور. فمصر معنية بوحدة السودان التي هي ظهيرها الاستراتيجي والطرف العربي في مسألة النيل والأمن المائي، كما يقع على مصر مسؤولية دورها الدبلوماسي العربي في أفريقيا بصفتها الرائدة في العلاقات العربية الأفريقية والأكبر ثقلاً. أما ليبيا، فإنها بحكم الجوار لا يمكن أن تغضّ الطرف عما يجري عند تخومها، كما أنها ستقع تحت ضغط دولي في حالة التدويل أو العمليات الإنسانية كممر للمساعدات. وفوق هذا وذاك إن الدبلوماسية الليبية برهنت فاعليتها في التوسط، وقامت بدور الطرف الثالث وجنت صدقية في السياسة الأفريقية حين بادرت إلى إخراج الاتحاد الأفريقي. ولليبيا

مواقف في تسوية أزمة السودان في الجنوب من خلال مبادرتها المشتركة مع مصر التي عطلتها القوى الداعية إلى التدويل. وكان لليبيا تصوّر قومي لإقامة حزام يعزز توجهها في دعم حركات التحرر الأفريقي ومقارعة الوجود الأجنبي والتغلغل الإسرائيلي في أفريقيا. وكانت ليبيا قد أثارت ثلاث مسائل ذات أهمية في تحقيق تسوية سلمية من جهة، واحتواء عواقب التدويل من جهة أخرى، فضلاً عن تعزيز دور الاتحاد الأفريقي، وهو ضمان وصول الإمدادات إلى السكان النازحين واللاجئين في دارفور، وأن ليبيا تصلح أن تكون ممراً آمناً لتنفيذ ذلك، وإعادة الأمن إلى الإقليم، والبحث عن تسوية عالمية تنقذ السودان من العقوبات الدولية المهددة بها. وأوضحت طرابلس أنها لن تقبل وجود قوات غير تلك التي يخصصها الاتحاد الأفريقي في السودان. وقد حسبت الخرطوم أن ليبيا ربما تجند جهدها في الضغط على الحركتين، وبذلك تعزز من محاولتها لسودنة الأزمة بفضل دور مصري وليبي. وكانت مصر قد أبدت تعاطفاً مع الخرطوم. فقد اتهم سفيرها في الخرطوم أمريكا وبريطانيا باستغلال الأزمة في دارفور. وأعربت القاهرة عن عدم موافقتها على الضغط على السودان إذ إن مثل هذه المحاولات سوف تفاقم الوضع وتصلّب من مواقف المتمردين.

كما إنها لم ترحب بقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة الذي كان قد أمهل السودان ٣٠ يوماً لتنفيذ متطلبات قراره. فقد قال وزير خارجية مصر «لا أستطيع أن أتصور أن أي بلد حتى لو كان الولايات المتحدة يتمكن من حل هذه الأزمة في غضون ثلاثين يوماً»(٧).

وحشدت الدبلوماسية الليبية جهدها في مضمار قمة مصغرة جمعت مصر وليبيا والسودان والتشاد ونيجيريا في طرابلس في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر في محاولة لتوجيه العمل العربي الأفريقي في تسوية الأزمة ولإعفاء السودان من مواجهة فرض العقوبات أو اللجوء إلى التدخل الدولي أكثر مما هي خطوة دبلوماسية لتعريب الأزمة. فالجامعة العربية ليس بين يديها، منذ تجربة حرب الخليج الثانية، ما يمكنها من درء التدويل. فقد كانت هشة المواقف في وجه الضغط الأمريكي، بل أصبحت طرفاً ميدانياً في التدويل العسكري. والأكثر من هذا أن بعثتها لتقصّي الحقائق لم تكن في بيانها بعيدة كثيراً عن الاتجاه الذي ساد في الإعلام الغربي بشأن طبيعة العمليات العسكرية في الإقليم والأوضاع الإنسانية. ففي نهاية أيار/ مايو أصدرت سكرتارية جامعة الدول العربية تعليقاً صحافياً جاء فيه أن خروقات لحقوق الإنسان قد وقعت

(٧) «Arab Urge Patience to Resolve Darfur Crisis,» *US Today*, 8/8/2004.

كجزء من صراعات بين القبائل في بيئة غابت عنها الإجراءات الأمنية ورأت أن من الضروري إرسال لجنة مستقلة لتقصّي الحقائق وأن تعمد الحكومة السودانية إلى تأمين وسائل لمنع حدوث مثل هذه الاختراقات. وقد توترت العلاقات بين الجامعة والخرطوم، الأمر الذي قد يكون وراء غياب الرئيس البشير عن مؤتمر القمة العربية[٨].

ومع ذلك فقد نشطت الجامعة في محاولاتها للإسهام في تجنيب السودان احتمال تعرضها إلى عقوبات اقتصادية. كما أنها كانت تخشى من أن تبلقن السودان، وبخاصة بعدما أفضت محاولات إدارة أزمة الجنوب إلى خيارات لا تستبعد تقسيم السودان. ولم تقتصر مواقف جامعة الدول العربية على الدعم الخطابي للسودان ورفضها فرض العقوبات على السودان أو لجوء المجتمع الدولي إلى التدخل وحسب، بل أبدت استعدادها للمشاركة في عملية البحث عن حل سياسي سلمي للأزمة.

فقد اتفق الأمين العام للجامعة ووزير خارجية السودان وممثل الأمين العام للأمم المتحدة أن تشارك الجامعة في تقييم التقدم الحاصل في تنفيذ الاتفاق الذي تم بين الأمين العام للأمم المتحدة وحكومة السودان في ٣ تموز/ يوليو. وأظهرت الجامعة استعدادها لإرسال قوات تشارك قوات الاتحاد الأفريقي لمراقبة تطبيق الاتفاق، وتعاطفت مع مساعي الحكومة السودانية في بحثها عن حلول سياسية للأزمة، وأكدت أن الأمر يتطلب الروية وإمهال الخرطوم المدة اللازمة لترتيب الأوضاع، وأن ليس من الحكمة أن تُمطر السودان بالإنذارات الدولية والتلويح بإجراءات عقابية اقتصادية وعسكرية للامتثال إلى المطالب، بل من الأجدى أن تمد يد العون إلى السودان لينهض بالتنمية في الإقليم وتقديم المساعدات له لتخفف المعاناة التي يعيشها سكانه. فالوسائل السلمية لم تستنفد بعد، وعلى الرغم من المصاعب الإنسانية التي تصيب سكان الإقليم، فليس في الأمر ما يرقى إلى الإبادة الجماعية التي تستوجب التدخل الدولي أو فرض العقوبات على السودان، والجامعة العربية شديدة الحرص على وحدة أراضي السودان التي لا يمكن التفريط بها لإنها إذا قُيّض لها أن تنفرط فسوف يترتب عليها آثار سلبية جسيمة على الاستقرار في المنطقة على أوسع نطاق[٩]. وهكذا، فمن مصلحة السودان أن يعثر له على حلول سلمية. إن اصطفاف الجامعة العربية إلى جنب الجهد الأفريقي سيدعم سودنة الأزمة من جهة ويعطل الدعوة إلى التدويل من جهة أخرى، وبخاصة أن قرار أيلول/ سبتمبر لمجلس الأمن «قد دوّل القضية وأن الأمر يعود لنا وبخاصة الاتحاد الأفريقي لمحاولة احتواء

(٨) **الأهرام**، ٢٧/ ٤/ ٢٠٠٤.

(٩) «Arab League Calls for Extended Sudan Deadline,» ABC News, 9/8/2004.

هذه المشكلة بإعطاء الحكومة السودانية فرصة للتعامل معها بشكل عقلاني»[١٠].

ثانياً: التدويـــل

لقد أصبح التدويل ضرباً من إدارة الأزمات الدولية في بيئة ما بعد الحرب الباردة. وكنا نحسب أن دول العالم الثالث هي الهدف المرشح للتدويل وحسب، بيد أن أحداث يوغسلافيا أعادت إلى المسرح الدولي مسألة البلقنة بمساع من الخارج. ومع ذلك تبقى أفريقيا هي الهدف الحاضر للتدويل لأسباب نابعة من واقع السياسة الأفريقية البينية والداخلية من جهة، ولواقع المتغيرات في البيئة الدولية من جهة أخرى. فانهيار الحرب الباردة أفضى إلى أن تتبوأ قوة عظمى هيكل توزيع القوة عالمياً على الرغم من الزعم أن العالم بات متعدد الأطراف في إثر انهيار القطبية الثنائية. لكن السلوك السياسي للدولة العظمى ينمّ عن إصرار على أن لا تدع قوة أو مجموعة قوى أخرى أو حتى المجتمع الدولي، مهما كان عنف وحجم احتجاجه، أن تعطل خيارها الوطني في استخدام القوة، كما وقع في احتلال العراق، أو أن تجرها إلى التورط في التدويل ما لم تكن لها مصالح في ذلك، كما حصل في تلكؤ الولايات المتحدة في التدخل في يوغسلافيا في المرحلة الأولى أو في أعمال الإبادة التي وقعت في رواندا. وبهذا، فإن التدويل يمكن أن يقع من طرف واحد طالما أن له من القدرات ما يعفيه من الاعتماد على الآخرين سوى لأغراض إكساء أعماله التدخلية ضرباً من الشرعية الدولية المحدودة. ومثلما أنه يهبّ إلى التدخل فإن في وسعه وضع العصا في محاولة تدويل، لأن القوى الكبرى الأخرى لم تظهر استعداداً لتدويل الأزمات. فروسيا لا طاقة لها على التدخل أبعد من مناطق الجوار حيث المصالح الحيوية، كما أنها تخشى أن تصبح هدف التدويل بسبب سياستها في الشيشان. والصين من جهتها غير معنية بالتدويل سوى أنها لا تراه من المبادئ الخمسة التي تهتدي بها في سياستها الدولية، بل هي حريصة على أن تبعد التدويل عنها حيث مشاكل حقوق الانسان. وللصين مصالح نفطية في السودان حيث تستورد منها ٦ في المئة من نفطها أي ما يقارب ٦٠ في المئة من نفط السودان وأغلبه من المناطق الجنوبية حيث جنوب إقليم دارفور.

وقد نقلت الأنباء أن الصين تتولى حماية مناطق عملياتها النفطية بقوات صينية[١١]. أما أوروبا فهي لم تبلور حتى الآن استراتيجية واضحة في التدخل،

---

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) Jasper Becker, «China Fights UN Sanctions on Sudan to Safeguard Oil,» *Independent*, 15/ 10/2004.

وتشدد على حرمها الأمني والجوار القريب، ولكي تتحرك بإرادة واحدة يستدعي الأمر منها أن تحقق إجماعاً، من هنا تذهب بريطانيا إلى التدخل من حيث تقديرات القضايا المحورية لسياستها في أفريقيا واختيارها السير في الدرب الأمريكي في السياسة الدولية بقدر من المباعدة عن الدرب الذي تريده فرنسا وألمانيا. ويقتصر القلق والحماس الفرنسي إلى التدخل على مناطق النفوذ الفرنكفونية كما هو حاصل في ساحل العاج، في حين تظهر عدم استعداد وجاهزية للتجاوب مع واشنطن.

لقد أفضى زوال الحرب الباردة إلى تنامي شعور دولي وآمال كبيرة بأن دور الأمم المتحدة سوف يرقى إلى مضامين ميثاقها، وستصبح طرفاً فاعلاً في صياغة السياسة الدولية وتحديد مساراتها، ولكن تبين أن المنظمة الدولية طاوعت القوة العظمى الوحيدة التي تمكنت من تجنيدها في خدمة سياسات تدخلية أو منعها عن ذلك، بل الأكثر من هذا تجرأت على تخطيها. ومع ذلك فلا تزال الأمم المتحدة مسلحة بميثاقها للدفع في اتجاه التدويل. وكلما اكتسى التدويل وشاح الأمم المتحدة أسبغ عليه شرعية دولية وأجاز بوصاية عريضة اللجوء إلى بدائل لا حصر لها تبدأ من حشد الضغط إلى العقوبات والعمل العسكري.

ويميل الفكر السياسي في العلاقات الدولية إلى التوكيد على المستجدات في مقومات السياسة الدولية. فقد دُرست المعالم الفارقة بين ما هو شأن داخلي محض وقضية دولية، وانثلمت السيادة التقليدية، وأخذت المواطنة بعداً إنسانياً أبعد من الجنسية، وأصبحت الأفعال الجنائية جريمة دولية، وبذلك تزود دعاة التدويل بحجج إضافية للترويج إلى أن تقوم الأمم المتحدة أو غيرها من التنظيمات الدولية والإقليمية بأدوار فيها معالم التدويل.

واخترق الاقتصاد السياسي الدولي المتمثل في العولمة اقتصادات الدول فعمّق الاعتمادية المتبادلة من جهة ولكن أفضى إلى أن تصبح اقتصادات الدول النامية لاجئاً إلى اقتصادات عالمية الهوية لا يمكن وصفها بسمات الاقتصاد الدولي في القرنين التاسع عشر والعشرين حيث سادت النزعة القومية والعسكرية. ومع ذلك فليس من الصائب تنزيه هذه الاقتصادات عن النزعة التدخلية بل والعسكرة عندما يكون التنافس شديداً ومصيرياً. وصحيح أن كلاً من الفضائين الأوروبي والأمريكي معفى من التنافس الاقتصادي القومي والعسكري، إلا أنه من الصعوبة بمكان عد بقية المناطق ذات القيمة الاقتصادية الاستراتيجية غير مرشحة لمثل هذا التنافس. إن بسط الهيمنة الأمريكية على الحوض النفطي العالمي من الخليج العربي إلى آسيا الوسطى فشمال أفريقيا لن يتحقق ما لم يتخذ النزعة القومية والعسكرية.

إن المجتمع الدولي والرأي العام الذي كان قد تخندق في متاريس الحرب الباردة الأيديولوجية والإعلامية أصبح أكثر تحرراً من أغطية التعتيم والتضليل والتوجيه في المشاكل الدولية، ولم يعد من الصعوبة بمكان أن تضع قناة الـ سي إن إن من خلال عدستها قضايا محلية على طاولة الدبلوماسية العالمية وحشد الرأي العالمي لصالح سياسات دولية، بل تشارك مثلما تفعل المنظمات الدولية غير الحكومية في تحديد المعالجات والأولويات وتكشف ما يجري على الأرض من أحداث، وترفع أصواتها عالية داعية إلى العمل الدولي، وتعوّض عن تلكّؤ بعض الأطراف الدولية من الذهاب إلى التدويل بالحث عليه وتوضيح المصالح وتبيان الأبعاد الخطيرة للأزمات(١٢). ويتعذر على مراكز القرار الأساسية إغفال مطالب مثل هذه المنظمات ومراكز صنع الرأي العام. ولن تتوانى بعض الجهات عن التهويل والتضليل بغية خلق مناخ داخل الرأي العام المحلي والدولي يتعاطف مع الدعوة إلى التدخل، بل روجت إدارة الولايات المتحدة مزاعم أن الكوارث التي تقع في دارفور لا يمكن أن توصف بغير التطهير العرقي والإبادة. فقد قال أندريو نتيسيوز، رئيس دائرة المساعدات الأمريكية، «إننا نتوقع أن نفقد ثلث مليون فرد في حالة استلامنا للمعونات الآن، وإذا لم نستلمها فسنفقد مليون شخص تقريباً»(١٣).

إن بيئة ما بعد الحرب الباردة حررت الأمم المتحدة وأمينها العام من قيود كانت قد جعلت من المنظمة امتداداً لسياسات خارجية للقوتين العظميين. ومع أن الشكوى من القيود الجديدة التي تضعها الولايات المتحدة على الأمم المتحدة، وبخاصة في الجنوح إلى الخيار القومي على حساب الغطاء الدولي، فإن للمنظمة الدولية من الأدوار التي يمكن أن تمارسها في تسوية النزاعات. فقد ذهب الأمين العام للأمم المتحدة إلى تحذير للمجتمع الدولي من (الحالة المخيفة) التي عليها الأوضاع في دارفور، ونعتها بأنها ربما مقدمة لكارثة إنسانية(١٤). وجاء في توصيته إلى مجلس الأمن أن يكون هناك حضور دولي أوسع وأنشط في دارفور مسوغاً إياه بما لم تفلح الحكومة السودانية في تحقيقه، ألا هو وسيلة لمراقبة تنفيذ الأطراف في الأزمة لتعهداتها إلى المجتمع الدولي وإيجاد أوضاع لبناء الثقة بغية التعجيل بالعملية السلمية وتخفيف أجواء التوتر والغضب بين السكان، الأمر الذي سيتيح لهم التصالح الاجتماعي. وقد أشار إلى «أن الحكومة السودانية لم تكن قادرة

(١٢) *Sudan Tribune*, 12/7/2004.

(١٣) Peter Beaumont, «US «Hyping» Darfur Genocide Fears,» *Observer* (3 October 2004).

(١٤) Report of the Secretary General Pursuant to Par.6 and 13 to 16 of the Security Council Resolution 1556 (2004), 30 August 2004.

على تسوية النزاع، ولم ترقَ إلى تلبية بعض الالتزامات الجوهرية التي أعطتها[١٥].

وقد يأتي الدفع في اتجاه التدويل من أطراف جارة إلى موطن الأزمة أو من الإقليم الأوسع. ولعل أفريقيا ذات الطبيعة الحدودية الفريدة في العالم هي الأكثر شيوعاً في أن تصبح أزماتها الداخلية ذات أبعاد تصيب دول الجوار والإقليم. فالتداخل العرقي والثقافي والديني والقبلي يحول دون احتواء النزاعات في حدود الدولة الواحدة، والسودان من بين أكثر الدول استعداداً لنشر أزماتها إلى دول الجوار حيث تحفّ بها دول عديدة. ويعثر الجار على مسوغات متنوعة ليتورط في الأزمة بطريقة أو أخرى، فقد يتعاطف مع بعض الحركات المسلحة المقاتلة والمتمردة لأسباب عرقية أو قبلية أو لمطامع اقتصادية أو لدرء انتشار النزاع إلى دولته، أو ليبعد عنه آثار النزوح الجماعي الذي يرافق اندلاع القتال، أو ليصبح أفضل موقعاً في التساوم، ولذلك تتعثر الحركات والجماعات الخائضة في نزاعات مع الحكومة الدعم المادي والسياسي واللوجستي من الجيران. وبهذه الحالة سرعان ما تأخذ الأزمات الأفريقية أبعاداً إقليمية وتصبح أشد تعقيداً وتضارباً في المصالح وأعتى على الإدارة من الداخل، وتوجد أوضاعاً إقليمية إضافية تدفع في اتجاه التدويل أو الأفرقة.

ومن منطق إدارة النزاعات أن يلجأ الطرف الأضعف إلى التدويل لتحسين موقفه التفاوضي في مقابل الحكومة. فالتدويل أقوى ضاغط خارجي على الحكومة، وفي البيئة الدولية من الأطراف والمصالح العديدة مثل الرأي العام العالمي والجماعات الإنسانية والمنظمات الدولية والقوى الكبرى التي تبدي تفهماً وتعاطفاً واستعداداً للتحرك في اتجاه التدويل. وكما يبدو من النزاعات الداخلية في السودان فإن دعاة التدويل من الداخل ومن الإقليم والخارج لن يواجهوا صعوبات في العثور على مسوغات للدعوة إلى التدويل. فالمصالح الاقتصادية الدولية قد تنامت في السودان بعدما أصبحت من مصادر الطاقة في أفريقيا، واستثمرت فيها دول مثل الصين. وتطمع الولايات المتحدة إلى الاقتراب من مستقبل الطاقة في أفريقيا حيث الفرص الواعدة، وتسعى أطراف أفريقية إلى التأثير في مستقبل مياه النيل، وترى إسرائيل في ذلك مناسبة للضغط على مصر بصورة خاصة وتشتيت وحدة السودان والتأثير في البحر الأحمر. ثم إن التركيبة السكانية للسودان تبعث على التدويل، فهناك أطراف عديدة تتضادّ عرقياً وثقافياً ودينياً، الأمر الذي يدعوها إلى الاستنجاد بالتدويل أو الأفرقة لتحقيق مصالح إثنية أو قومية. ومما يفاقم هذه البيئة الباعثة على اندلاع

(١٥) «Annan Warns African Union on Darfur Crisis, Urges Democracy across Continent,» UN News Center, 6/7/2004.

النزاعات وانتشار الجماعات والفرق والتيارات والحركات السياسية والاجتماعية التي تمكنت من تسليح أنفسها بمستويات عالية وبأسلحة متطورة. فقد لاحظ مراقبو الأمم المتحدة «أن المتمردين لديهم أسلحة أجود من تلك التي بحوزة القوات السودانية في الإقليم»[١٦]. ونظمت صفوفها فراحت تبحث عن داعم خارجي لها يعطيها الشرعية السياسية. وقد اتهمت الحكومة السودانية أطرافاً دولية، بل جلب وزير خارجية السودان انتباه نظيره الألماني إلى أن المتمردين يتزودون بالسلاح من الخارج، وأن جهات دولية تعينهم في هذا المجال[١٧].

إن التدويل يمنّ بالشرعية على دعاة التدخل الخارجي سواء من الأطراف المحليين أو الإقليميين أو الدوليين بغرض تسوية النزاع من خلال إدارته دولياً بما يتجاوب مع المصالح. وقد أصبحت الشرعية الدولية أكثر تحرراً من التقيد باعتبارات القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ففي وسع القوى الكبرى تخطّي عقبة الشرعية والقانونية، كما وقع في العراق باعتراف الأمين العام للأمم المتحدة. والأمر الواضح اليوم هو أن الخط الفاصل بين قانون الشرعية وشرعية القوة أصبح أكثر مسخاً وأعتم ضبابية. وكما يبدو فإن القوة هي ظهير الشرعية وليس القانون.

وفي حالة اعتراض سبيل الشرعية للتدويل في نطاق القانون الدولي والأمم المتحدة، كما وقع في قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٦ في ٣٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٤ عندما أخفقت مساعي الولايات المتحدة وبريطانيا حمل مجلس الأمن على تبنّي مشروع قرار ينعت الأحداث في دارفور أنها(إبادة جماعية) بسبب امتناع الصين وروسيا والباكستان والجزائر عن مجاراة هذا المشروع، وتلكؤ فرنسا وكذلك تردد الاتحاد الأفريقي في وسم أزمة دارفور بأنها إبادة جماعية، فإن الأطراف المنادية بالتدويل في وسعها أن تبحث عن شرعية مجزأة كتلك التي أرادها الكونغرس الأمريكي في قراره في١٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٤ حين أعلن «أن انتهاكات حقوق الإنسان في السودان ترقى إلى إبادة جماعية». ثم أشار إلى الخيارات المتاحة للولايات المتحدة الأمريكية للتعامل مع هذه الحالة، إذ دعا الكونغرس بالإجماع الرئيس الأمريكي إلى (النظر في التدخل المتعدد الأطراف أو حتى من طرف واحد لمنع الإبادة الجماعية في حالة إخفاق مجلس الأمن للأمم المتحدة في التحرك) ولربما أن واشنطن أرادت استباق موقف مجلس الأمن لتلزمه بهذا الرأي في ضوء ما لها من قابلية على الضغط على أعضاء مجلس الأمن، لكن الموقف الأمريكي لا يبعث على الظن بأن واشنطن سوف تحجم عن أخذ

---

(١٦) *Crescent International* (October 2004).

(١٧) من وثائق الاتحاد الأفريقي.

الأمور إلى نفسها وتدفعها إلى التدويل. ففي البيئة الدولية الجديدة وفي هدى النهج السائد عند اليمين المسيحي ثمة حجج عديدة تسوغ لواشنطن التدويل إما عبر أمم متحدة صامتة أو من دونها. وقد اتضح أن الإدارة الأمريكية ليس من مصلحتها أن يُعطِّل خيارَها طرف خارجي من خلال سياسته أو عبر الأمم المتحدة.

ومن جهته، فإن الاتحاد الأوروبي لديه ما يحثه على الدفع باتجاه التدويل عندما يقتنع أن لا سبيل إلى التعامل مع القضية إلا عبر التدويل، فالمفهوم الجديد للاستراتيجية الأوروبية قد انطوى على أدوار لأعمال أمنية عسكرية الطابع في المناطق القريبة من الحرم الأمني الأوروبي. فالتلويح بالتدويل لا يقتصر على الخطاب السياسي، وقد أشار وزير خارجية هولندا، الذي ترأست بلاده الفترة الراهنة للاتحاد الأوروبي إلى «أن السودان يجب أن تشعر بالضغط المسلط عليها من أكبر عدد من الجهات الدولية الممكنة»[١٨]. وفي هذا السياق يصبّ السيل من الملاحظات والشكاوى من جانب المنظمات الدولية مثل منظمة الصحة الدولية التي زعمت أن ٧٠,٠٠٠ من المدنيين قد ماتوا جراء الأوبئة وسوء التغذية منذ آذار/ مارس. كما صدر عن ست وكالات دولية إنسانية تعمل في السودان نداءات تطالب مجلس الأمن باتخاذ إجراءات صريحة وصارمة ضد جميع الأطراف في النزاع إن هم واصلوا نكث وعودهم في التقيد بالالتزامات «ووضع إجراءات محددة يرتبط تنفيذها بجدول زمني متفق على تطبيقه إذا لم يتحقق تقدم»[١٩] في المفاوضات بين الأطراف. ومع أن فرنسا ترى أن مقتربها إلى الأزمة «هو مواصلة العمل على المستوى السياسي، وهذه هي الفكرة التي تنطوي عليها عملية أبوجا التي نساندها. ولكن يجب مواصلة الضغط على الأطراف اللازمة في إطار أبوجا»[٢٠]، بيد أن ليس من مصلحتها أيضاً أن تقف حجر عثرة في وجه الدفع إلى التدويل عندما تحين ساعته. فهي ليست من بين الذين يذهبون إلى النقض في مجلس الأمن لقرارات ترجح عند واشنطن. ولن تفعل ألمانيا ما لا تفعله فرنسا، فهي أعربت عن «أنها تساند جميع الجهود للعثور على تسوية سياسية للمشاكل الأساسية للأزمة»[٢١]. ومع

(١٨) Norm Dixon, «Oil Profits Behind West Tear for Darfur,» *Counterpunch*, 19/8/2004.

(١٩) «CARE and other Organizations Call on UN to Take Strong Action in Sudan,» CARE Newsroom, 15/11/2004, and Human Rights Watch, «Sudan: UN Must Impose Extended Arms Embargo,» Letter to UN Security Council, 10/9/2004.

(٢٠) Michèle Alliot-Marie, «When Darfur is Safer, Seek a Political Solution,» *International Herald Tribune*, 2/9/2004.

(٢١) Embassy of France in US Standpoint, no. 86, 10/9/2004.

ذلك فهي لم تغلق الباب على خيارها، فكما قال وكيل وزارة الخارجية الألماني كيرستن موللر «إننا نرجّح الانتظار مدة ثلاثين يوماً لقرار مجلس الأمن ثم نقوم بمراجعة ما سيكون قرارنا بشأن الأفعال والعقوبات التي يجب اتخاذها»[٢٢]. والاتحاد الأوروبي لا يمثل موقفاً واحداً بل مواقف فردية في كثير من القضايا الدولية. وهناك العديد من بين الخمس والعشرين دولة سيستجيب إلى داعي التدويل في حالة تبنّيه من قبل واشنطن. وأخيراً إن الرأي السائد في الاتحاد الأوروبي هو أن ينهض الاتحاد الأفريقي بهذه المهمة. فمن ناحية، ليس من الحكمة السياسية أن ينوب الاتحاد الأوروبي عن الوليد الجديد وينهض بأدواره.

كما إن المجالات التي سيجد فيها الاتحاد الأوروبي نفسه فيها على غرار تلك التي في السودان لن تكون نادرة، بل إن التكهن الصحيح هو أن أفريقيا ستبقى مرتعاً لنزاعات من هذه الطينة أو تلك، وبالتالي سيكون الاتحاد الأوروبي مستغرقاً في نزاعات في المناطق المحيطة لأمنه على حساب تلك التي محتمل أن تتولد في الجوار القريب وبخاصة البحر الأبيض المتوسط أو في جنوب شرق أوروبا. ولذلك سوف يحرص الاتحاد الأوروبي على أن يمارس الضغط الدبلوماسي، من دون إسقاط خيار التدويل كلياً، على الخرطوم وعلى الاتحاد الأفريقي من جهة، كما أنه سوف يقدم إليه الدعم السياسي والمادي واللوجستي، من جهة أخرى. ومن الناحية الأخرى، سيقدم المساعدة إلى السودان ليحثها على الرضا بالخيار السلمي الذي قد لا ترغب في بعض شروطه، أو يحجبها عنها إن هي تلكأت في الإيفاء بتعهداتها التي أعطتها إلى المجتمع الدولي. فقد اتفق وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي على تصعيد الضغط على الخرطوم من بقية الأطراف وطلبوا منها تسوية الأمر قبل منحها مساعدات.

إن الاتجاه نحو التدويل لا يبدو عليه أنه قد خسر زخمه الذي انطلق مع إعلان الكونغرس الأمريكي، وإن خطى السودنة لا تحقق تقدماً يرضي جميع الأطراف الداخلية والأفريقية والخارجية، كما إنّ مساعي جامعة الدول العربية اقتصرت على الدعم السياسي والمعنوي. من هنا فإننا نرى أن الأفرقة هي المقترب الأوفر حظاً في احتواء الأزمة وإدارتها بغية الوصول إلى تسوية سلمية. فهناك الطلب من السودان لإيغاد تسوية في إطار الأفرقة سواء بسبب قلة الحيلة الدبلوماسية أو لصدق النيات، وكذلك تأييد الجامعة العربية للجهد الأفريقي في هذا المجال السلمي لعجزها عن تحمل هذه المهمة. بعبارة أخرى، يمكننا القول إن الخرطوم قد أفلحت في سودنة

(٢٢) «Germany's Efforts to Resolve the Darfur Crisis,» Letter by Kerstin Mueller, Federal Minister of State for Foreign Affairs, to the *Washington Post*, 2/8/2004.

القضية من خلال جهد دبلوماسي وميداني بسيرها في درب الدبلوماسية المتعددة المسارات. بيد أن العاصم الوحيد من التدويل هو إيداع الأزمة في رحاب الأفرقة.

ثالثاً: الأفرقــة

في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤، قال جاك سترو، وزير خارجية بريطانيا، في زيارته لجنوب أفريقيا «إن الأزمة في دارفور في غرب السودان هي أكبر تحد مباشر واختبار لقابلية الاتحاد الأفريقي لتقدم السلم عبر الحوار»[٢٣].

وفي حقيقة الأمر أن هذا التحدي ورثه الاتحاد الأفريقي من منظمة الوحدة الأفريقية التي لم تبخل في مساعيها، وكذلك المنظمات الإقليمية مثل إيكواس (ECOWAS) للتصدي إلى النزاعات الأفريقية الداخلية والبينية[٢٤]. ومع أن الإرادة والرغبة لتسوية النزاعات حاضرتان في الوجدان والسياسة الأفريقية، بيد أن اليد قصيرة. وإن فحصاً لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والبروتوكولات ذات الصلة بالأمن والسلم والمنظمات الإقليمية يشير إلى أنها راعت الشروط المؤسسية السياسية والاقتصادية والفنية والعسكرية للتعامل مع الأزمات، وحرصت على أن تنقذ أفريقيا من التدويل بعدما أصبح التدويليون أكثر استعداداً للجوء إلى الخيار العسكري الفردي والمحفلي. وقد أدركت القيادات الأفريقية العواقب المترتبة على التدويل عندما كان ضرباً من إدارة الأزمة في مناطق الأطراف في مرحلة الحرب الباردة حيث أتيحت للتدويليين فرصة التصعيد المسيطر عليه من دون كلف عالية سياسياً ومادياً عليهم. ومن مفارقات السياسة الدولية لما بعد الحرب الباردة أن الأزمات في مجالات المحيط لم تجتذب الاهتمام طالما أن ليس فيها مصلحة حيوية، وهو الأمر الذي أفضى إلى التهميش وترك النزاع يستنفد طاقته على الديمومة حتى يبلغ نقطة النضج ليقوم التدويليون بالتدخل. فجفاف مصادر إدامة النزاع المسلح يدفع بأطرافه إلى السعي وراء حلول سلمية، بعد تعذر الحل العسكري على تحقيق الأهداف، على يد طرف ثالث أكانت حكومة أم منظمة دولية أم قوة كبرى أم أكثر[٢٥].

وليس من مصلحة الدول الأفريقية أن تدع مشاكلها ذات الأبعاد النزاعية المسلحة تجري بقدمها إلى التدويل، ولهذا تبنّى الاتحاد الأفريقي بروتوكولات تسوية

---

(٢٣) Jack Straw, «Darfur a Test for African Union,» CNN, 26/8/2004.

(٢٤) Thomas A. Imobighe, *The OAU (AU) and OAS in Regional Conflict Management: A Comparative Assessment* (Ibadan: Spectrum Books; Oxford: African Collective Books, 2003).

(٢٥) I. William Zartman, *Ripe For Resolution: Conflict and Intervention in Africa* (New York: Oxford University Press, 1989).

النزاعات بالطرق السلمية مثل الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية واستخدام المساعي الحميدة والوساطة والمصالحة والتوفيق وعمليات دعم السلام والتدخل، وجاءت فيها على الأبعاد المؤسسية والإجرائية للتعامل مع النزاعات. وقد أنيط بمجلس السلم والأمن مهمات تنطوي على نشاطات ذات صلة بإجراءات مراقبة الأوضاع المرشحة لاندلاع الأزمات وإحلال السلم في حالة حدوثها وإعادة التعمير في فترة ما بعد النزاعات والحيلولة دون تجدد أعمال العنف وتشجيع الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان من أجل منع النزاعات.

وحرصت اتفاقيات الاتحاد الأفريقي على احتواء الأزمات كي لا تفلت من السيطرة وتنتشر إلى ما حولها وبخاصة أن البيئة الأفريقية شديدة الاستجابة والجاهزية لاستقبال وتصدير النزاعات البينية والداخلية. وربط البروتوكول بين التنمية والأمن وأكد مبدأ احترام سيادة ووحدة التراب الوطني الموروثة عند الاستقلال، وكذلك الحق الثابت في الوجود المستقل «وحق الاتحاد في التدخل في أية دولة عضو في أعقاب مقرر صادر عن المؤتمر في ما يتعلق بظروف خطيرة مثل جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية»، كما يحق لأية دولة عضو أن تطلب التدخل من الاتحاد بغية استعادة السلام والأمن[٢٦].

في ٦-٨ تموز/ يوليو تصدى مؤتمر القمة للاتحاد الأفريقي في دورته الثالثة في أديس أبابا إلى الأوضاع في دارفور وانشغل أول ما انشغل بالأبعاد الإنسانية السائدة في المنطقة ووسمها «بالأزمة الإنسانية»[٢٧] ولاحظ وقوع «انتهاكات حقوق الإنسان» جراء هجمات ميليشيات مسلحة، وعلى الرغم من وصفه للحالة بأنها «من الخطورة بمكان» إلا أنه عدل عن نعتها بأنها «إبادة جماعية». وبهذا الموقف كان الاتحاد الأفريقي قد قطع الطريق على الأصوات المنادية بالتدويل، وأودع الأزمة في رحابه. فمن ناحية، أسبغ على دوره المرتقب شرعية أفريقية. وهذه مسألة بالغة الأهمية والخطورة. فمن **الناحية الأولى**، استبق الاتحاد الأفريقي المنظمات الدولية في أخذ حق التعلق بالشرعية والتمظهر بأنها المصدر الوحيد لها وأنها ذات السيادة في تطبيقها. ومن **الناحية الثانية**، أكد القرار أن ثمة مصدراً آخر للشرعية وهو لا ينافي تلك التي يراها القانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة. كما أنه رسخ مبدأ أن الحكم على الأوضاع ينبع من منظور أفريقي، قبل كل شيء، وأن المصلحة الأفريقية لها الأولوية

(٢٦) من وثائق الاتحاد الأوروبي، ٣١/ ٧/ ٢٠٠٤.

(٢٧) «Decission on Darfur,» Assembly of the African Union, Third Ordinary Session 6-8 July 2004, Addis Ababa, Ethiopia.

والأفضلية لأنها ذات مساس مباشر بالدول الأفريقية وبأمنها وتنميتها ووحدة أراضيها أكثر مما هي ذات صلة بمصالح قومية ضيقة ترافق سياسات القوى الكبرى. ويشهد سجل التدخل الدولي في أفريقيا أنه يحدوه حادي المصالح التي ما انفكت تتغير من مرحلة إلى أخرى. فقد كان في فترة الحرب الباردة يتفيأ في مزاعم الدفاع عن الأنظمة الديمقراطية والمعتدلة ويطارد التوغل السوفياتي والأنظمة الثورية. واليوم هو يدافع عن إرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكأن لم تكن هناك مصالح استراتيجية تحث على التدخل. كما أظهر الاتحاد الأفريقي استعداداً للتعامل مع الأزمة ولكن من دون أن يجعل دوره خالصاً له وحده. فثمة التزامات تقع على الدول الأفريقية وعلى الاتحاد الأفريقي أمام المجتمع الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وأنه يمتلك أسباب الذود عن المصالح الأفريقية في هذه المحافل. فالاتحاد الأفريقي لديه ثقله التصويتي في مجلس الأمن وهامش للحركة الدبلوماسية في اتجاه الدول الدائمة العضوية وغيرها للدفع في صالح الأفرقة من جهة ولكسب الدعم السياسي والأخلاقي، وعلى الأخص المساعدات اللوجستية والمادية، للنهوض بتبعات الأفرقة.

كما شخّص بيان مؤتمر أديس أبابا جوهر الأزمة وحدد أبعادها وأوضح أن هناك «الأبعاد الإنسانية والاختراقات المستمرة لحقوق الإنسان بما فيها الهجمات التي ترتكبها ميليشيات الجنجويد والجماعات غير النظامية المسلحة الأخرى». وطالب المؤتمر «بمقاضاة جميع المسؤولين عن اختراقات حقوق الإنسان في دارفور»[٢٨].

وكان قد سبق قرارات أديس أبابا بيان لمجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي في ٢٥ أيار/ مايو، أعرب فيه عن الأفكار ذاتها وعن «قلقه من الحالة السائدة في دارفور، وبخاصة استمرار الأزمة الإنسانية، وتواصل التقارير عن انتهاك حقوق الإنسان». وقد اتخذ المجلس إجراءات سياسية وعملية لاحتواء الأزمة. ففي البداية كان الاهتمام منصبّاً على احتواء الأزمة والتوكيد على أنها تخضع للسيطرة في مسألتين أساسيتين هما الحد من تفاقم البعد الإنساني من جهة، والحد من العمليات القتالية من جهة أخرى. فالمسألتان متلازمتان بشكل وثيق. ففي حالة اتساع نطاق العمليات القتالية ميدانياً وتصعيد مستواها من حيث نظام الأسلحة والأطراف المشاركة، فإن ذلك يفضي إلى زيادة عدد السكان الذين تصيبهم أضرار القتال مباشرة واتساع نطاق النزوح إلى الدول المجاورة أو ترك مناطق السكنى والتجمع في مناطق يصعب تأمين الأمن فيها، الأمر الذي يجعل من هولاء اللاجئين والنازحين أهدافاً في عمليات القتال وانتهاك حقوق الإنسان. ولذلك كان من الأهمية بمكان أن يتم عقد اتفاق

(٢٨) المصدر نفسه.

لوقف إطلاق النار بين الأطراف المسلحة المناهضة، والقوات السودانية والجماعات المسلحة التي تدعمها. ثم ترتيب اتفاقية لمناقشة نزع السلاح وإيصال المساعدات إلى اللاجئين والنازحين وتأمين الأوضاع الأمنية اللازمة في الإقليم لتحقيق ذلك مع إرسال فرق مراقبة من دول الاتحاد الأفريقي.

وجاء قرار أديس أبابا صريحاً في هذه المسألة. فقد أشار البيان إلى أنه يجب على الاتحاد الأفريقي أن يواصل قيادة الجهود في التعامل مع أزمة دارفور[٢٩]، كما ناشد المجتمع الدولي بوجوب مواصلة المساندة لهذه الجهود. ومن هنا اكتست الشرعية الأفريقية رداء الشرعية الدولية. بيد أن هذا الربط لا يحول دون مواجهة مشكلة تحقيق توازن بين التدويل والأفرقة وأحياناً تغليب الطابع الأفريقي على الطابع التدويلي أو بالعكس.

ويفهم من هذا الموقف أن الاتحاد الأفريقي يدرك حق الإدراك أن وسائله لأفرقة إدارة أزماته لا يمكن أن تنهض بالمهام الملقاة عليها. إن نقطة الوهن في تنفيذ إجراءات الأفرقة، كما صاغها البروتوكول، هي أن الإمكانات الأفريقية فرادى وإقليمياً وقارياً لا قدرة لها على حمل وزر أعباء وكلف عمليات تسوية النزاعات حتى وإن كانت في دولة واحدة، فما بالك حين تتفجر جبهات الأزمات كما هو عليه الحال الآن في ساحل العاج وفي السودان والبحيرات الكبرى، وهو الأمر الذي سيلحّ على جهد الأفارقة ويرهقه وقد يستنزفه، ولذلك يبدو أن لا مفر من الاستعانة بالقوى والجهات المانحة للمساعدات. ومما لا ريب فيه أن هذا الحال سيوهن موقف المساومة للداعين إلى الأفرقة في وجه الأطراف التدويلية. وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي في الميادين الإجرائية والعملياتية والإنسانية والدبلوماسية، فقد ارتفعت أصوات تقزّم هذه المواقف وتتهمه بأنه لم يرق إلى التحدي المطلوب منه، في حين أن المراقبين المحايدين يشيرون إلى أن الأمر لا ينمّ عن وقوع كارثة وأنه تحت السيطرة بل ويجري بعض التقدم. فقد أشار مراسل **الأوبزرفر** إلى أن ما من أحد ممن قابلهم لم يعتقد أن الأمر أصبح محط تضخيم في الوقت الذي فيه أزمات أخرى في شمال أوغندا وشرق الكونغو مشابهة لتلك التي في دارفور[٣٠]. ومن جهته، فإن الاتحاد الأفريقي «يعمل كل ما هو ممكن وما تمكنّا عليه مواردنا. كما أننا نعمل مع كل طرف بما فيهم الأمم المتحدة، لأن المهمة تستدعي عملاً جماعياً»[٣١].

(٢٩) المصدر نفسه.
(٣٠) المصدر نفسه.
(٣١) من وثائق الاتحاد الأفريقي حول أزمة دارفور.

إن البروتوكول لا يضمن يسر ولادة تضامن أفريقي قاري في تبني خيار الأفرقة. فهناك مسألة الإرادة السياسية وكذلك تحقيق الإجماع. ثم إن هشاشة مواقف الدول الأفريقية، سواء في وجه الضغوط ذات الأبعاد العقابية كالحرمان من الهبات والمساعدات أو الضغوط الإغرائية، يضعف محاولات رص الصفوف من أجل الأفرقة. فقد أخبر وكيل وزارة الخارجية الكينية نظيره الفرنسي موسيليه بأن السودان ضالع في أزمة دارفور بغية جرف الأنظار وتغيير سير عربة الاتفاق مع الجنوب عن طريقها، وأن الرأي في نيروبي هو أن تفرض فرنسا عقوبات على السودان ما لم تحل الأزمة.

وكما يبدو، فإن نيروبي تتمظهر بدور الرائد في تجمع إيغاد حيث قد تكون الخرطوم هي الند الإقليمي لها، كما أنها بصفتها الحاضنة لعملية المفاوضات بين الخرطوم والجنوبيين فإنها تمارس ضرباً من دبلوماسية الضغط غير المباشر على الخرطوم[٣٢]. مما لا ريب فيه أن مواقف المساومة بين الدول الأفريقية في المسائل الأفريقية غير متكافئة. فهناك الدول الإقليمية مثل مصر ونيجيريا وجنوب أفريقيا التي يقع عليها النهوض بأدوار قد لا تجد نفسها على استعداد للوفاء بها لاعتبارات الإمكانيات والمصالح الوطنية، وبخاصة أن الدول الأفريقية ذات مصالح متداخلة بسبب التوزيع السكاني والقبلي والثقافي والإثني. وكلما تعاظم دور الدول المحورية الأفريقية في السياسة الأفريقية علا صوت هواجس ثنائية أو إقليمية، بل ربطها بطموحات سياسية أو اقتصادية قد تفضي إلى تعثير دورها. فالدور النيجيري في أزمات غرب أفريقيا قد يثير هواجس السعي إلى الهيمنة الإقليمية، بل ربما ترى دول المجموعة الفرنكفونية في الدور النيجيري علو قدم النفوذ البريطاني، فكما هو معلوم أن فرنسا كانت قد تعاطفت مع انفصاليّ بيافرا لإضعاف النفوذ البريطاني. كما يخشى أن تبعث هذه الأدوار على التخندق الأفريقي والانحيازات كتلك التي عرفتها أزمة الكونغو. ولربما يتشجع طرف تدويلي على تسخير الدور الإقليمي والتستر خلفه.

كما توجد دول لها دورها الحساس من حيث القرب الجغرافي من بؤر الأزمات أو تداخل المصالح في النزاع التي إذا لم تنخرط في عملية الأفرقة، فإن العمليات قد تتعثر[٣٣]، ولعل موقف مصر وليبيا والتشاد من أزمة دارفور خير

(٣٢) *Nation* (Nairobi) (26 October 2004).

(٣٣) Olivier Furley and Roy May, eds., *African Interventionist States* (Aldershot, Hants; Burlington: Ashgate, 2001).

مثال عند مقارنته بدول الجوار للكونغو. ففي الحالة الأخيرة لم تقف دول الجوار في صف واحد، بل تحزبت إلى أطراف النزاع الداخلي كل بحسب مصالحه، وغدت على استعداد للاستجابة مع أطراف دولية خارجية إلى الضد من اعتبارات الأفرقة. في الوقت الذي نعثر في موقف كل من مصر وليبيا والتشاد على صيغة تديم عملية السودنة والأفرقة. فقد التقى الرئيسان السوداني والتشادي في ١٠ حزيران/يونيو عند الحدود، واتفقا على مراقبة الأمن في المناطق الحدودية من خلال عمليات مشتركة، كما احتضنت التشاد جلسات المفاوضات بين أطراف النزاع، ويسّرت الإيواء للاجئين ومكّنتهم من العودة إلى مناطق سكناهم بعد أن تعهدت الحكومة السودانية بالإيفاء بالتزاماتها التي تم الاتفاق عليها مع الأمين العام للأمم المتحدة التي تطالبها بها الدول الكبرى وكذلك الاتحاد الأفريقي. وفي الوقت نفسه، أتاحت التشاد فرصة الإفادة من المساعدات اللوجستية التي تقدمت بها فرنسا من داخل أراضيها. وكذا الحال بالنسبة إلى ليبيا. فقد هبّت إلى عقد قمة مصغرة أفريقية ـ عربية في نطاق الدبلوماسية المتوازية.

أولاً، بصفتها من دول الجوار ويترتب عليها تقديم يد العون في الجوانب الإنسانية.

و**ثانياً**، إن قيادتها لها تأثير في علاقات الدبلوماسية الرئاسية على الخرطوم حيث إن ليبيا كانت صاحبة مبادرة مشتركة مع مصر في تسوية أزمة جنوب السودان رمت بها إلى أفرقة النزاع وحله أفريقياً، لكن قوى التدويل حالت دون ذلك.

و**ثالثاً**، لقد جنت ليبيا صدقية إقليمية ودولية بعد الانفراج في علاقاتها الدولية، الأمر الذي يجعل منها طرفاً ثالثاً قادراً على تذليل الصعاب في وجه الوصول إلى تسوية، حتى إن أجنحة من المتمردين زعموا أن القمة يراد منها تسليط الضغط عليها لترضى باتفاقية لا ترقى إلى طموحاتها.

و**رابعاً**، إن الجهات الدولية التي تريد ممارسة أكبر ضغط على الخرطوم ستعثر لها في الدور الليبي على جهة ذات ثقل في ترجيح خيارات قد لا ترحب بها السودان[٣٤].

إن الاتحاد الأفريقي لم يألُ جهداً من أجل أفرقة أزمة دارفور. ففي الجانب السياسي الدبلوماسي أعطى الأولوية إلى الحل السلمي، كما أنه توخى من هذا الحل أن لا يكون مؤقتاً، بل يتصدى إلى القضايا الأساسية فيه من دون التفريط بوحدة السودان، ثم إنه أكد مجال اختصاصه في معالجة هذه القضية من دون الوقوف عند

(٣٤) «Mini-Summit,» *Middle East News* (17 October 2004).

وسائله وحسب، بل أن يستنجد بالدعم الدولي والمساعدات المادية والمالية واللوجستية للتغلب على قصور إمكانياته الذاتية.

ومع أن البروتوكول بشأن الأمن والسلم في أفريقيا جاء على الوسائل التي يجب تأمينها أفريقياً، إلا أن ترجمة ذلك مرهونة بالقرار السياسي والإمكانيات الفعلية للدول الأفريقية التي هي في مجملها غير كافية للنهوض بمثل هذه المهمات ذات الأبعاد الإنسانية. وعلى الصعيد الدبلوماسي فقد رعى الاتحاد المباحثات الثنائية بين الحكومة السودانية والحركتين المسلحتين في نجامينا، وبارك الاتفاق الذي تم للسيطرة على تدهور الأوضاع. كما رعى مباحثات أبوجا في ٢٣ آب/ أغسطس ـ ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤ من أجل التوصل إلى اتفاق يرضي الطرفين. وقد شاركت فيه كل الجهات التي يمكن أن يكون لها صوت أو تأثير في عملية التسوية من أجل الضغط على الأطراف المتنازعة. فحضر المباحثات الرئيس النيجيري بصفته الرئيس الحالي للاتحاد، ورئيس جمهورية الكونغو بصفته رئيساً للجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى، ورئيس مفوضية الاتحاد، وممثلون عن التشاد وإريتريا وأوغندا وليبيا، والأمين العام لجامعة الدول العربية، وممثل الأمين العام للأمم المتحدة، فضلاً عن ممثلين للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا.

أما على الصعيد الميداني فقد سارع الاتحاد إلى نشر مراقبين أفريقيين في مناطق القتال، ولتمكين مهمتهم عزز وجودهم بقوات لحفظ الأمن. ومع أن عمليات التحقق من اختراقات من جهة جميع الأطراف لبنود الاتفاقات، وبخاصة تلك التي لها صلة بحماية السكان النازحين والمهاجرين، عملية لم تكن من غير هفوات وإخفاقات شكت منها أوساط دولية. بيد أن هذه الأمور تقع في نطاق تحسين آليات تنفيذ الاتفاقيات بتبني إجراءات أكثر كفاءة، وبتيسير الموارد سواء من الجانب السوداني أو من خلال المساعدات الدولية عبر الأقنية الأفريقية، وليس الارتكاز إليها كعذر للتدويل[٣٥].

إن أفرقة تسوية النزاعات الأفريقية هي السبيل الأنجع في التعامل معها. فمن جهة، إنها تعوض عن قصور الوسائل الوطنية في احتوائها وتسويتها وتحجيم آثارها البشرية والمادية في أوضاع تلتهب بسرعة وتنتشر وتتعقد سياسياً، وتطال أكثر من طرف محلي ومن الجوار وينخرط فيها لاعبون خارجيون تحدوهم دوافع شتى منها المصلحة الضيقة ومنها الإنسانية. ومن جهة أخرى، إن الأفرقة تعني التعويل على

(٣٥) «Second Round of the Inter-Sudanese Peace Talks on Darfur,» Abuja, Nigeria, 23 August-17 September 2004.

المنظمات الإقليمية في الحفاظ على السلم والأمن العالميين، وهذا ما جاء عليه ميثاق الأمم المتحدة. ولا يراد بالأفرقة العزلة أو اقتصار الجهد السياسي والدبلوماسي على الأفارقة وحسب، بل إنه ضرب من إدارة الأزمة من منطلقات ومبادىء وبوسائل أفريقية أولاً، ولكن ليس آخراً. بيد أن السياسة الأفريقية، في ميدان النزاعات، يغلب عليها الإسراع في عملية التدويل من هذه الجهة أو تلك. ومما يؤسف له أن عدد الجهات ومصالحها وأدوارها لا تترك فرصة لانطلاق عملية أفرقة بالمعنى الدقيق.

إن التدويل سيبقى مخيّماً على القارة الأفريقية طالما أن الأزمات ملازمة لسياساتها، وأن فن إداراتها وطنياً ليس عملياً. وهذا هو التحدي الحقيقي الذي يواجهه أنصار الأفرقة، وقبول التحدي كما انطوى عليه روح ومنطوق ميثاق الاتحاد الأفريقي لن يستقيم بتدوين المبادئ وتسطير الإجراءات وبالخطاب السياسي وحسب، بل لا مفر من إصلاح السياسة والحكم في أفريقيا والتزود بالإرادة السياسية القارية، والرضا بالدور الأفريقي، وتجنيد الإمكانات الأفريقية والاستعانة بالدبلوماسية الدولية.

الفصل الخامس

أزمة دارفور: بداياتها وتطوراتها(*)

محمد الأمين عباس النحّاس

مقدمــة

فجأة تصاعدت الأحداث في دارفور، وأضحت الشغل الشاغل للمجتمع الدولي والهمّ الأول الذي يؤرق الضمير العالمي بفعل التغطية الإعلامية الواسعة التي حظيت بها من قبل الوسائل المسموعة والمقروءة والمرئية بمختلف توجهاتها ومنطلقاتها. فلقد صارت أحداث دارفور الخبر الرئيسي الذي يتصدر النشرات الإخبارية، والمانشيت الأبرز لكبريات الصحف العالمية. ولم يكن في مخيلة السودانيين عامة، ولا حتى أهالي دارفور على وجه الخصوص، أن يتحرك المجتمع الدولي للتعاطي مع هذه الأحداث من دون غيرها بهذه الهمة التي تثير الحيرة والتوجسات حول مآلاتها ومستقبل البلاد.

لقد جرى نقاش مستفيض حول أحداث دارفور في قمة الاتحاد الأفريقي الثالثة التي انعقدت في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في ٦حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، أمكن التوصل فيها إلى سلسلة تفاهمات لحلحلتها في إطارها الإقليمي[١]. وأعقب ذلك زيارتان تاريخيتان لوزير الخارجية الأمريكي كولن باول والأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في تموز/ يوليو ٢٠٠٤، زارا فيها دارفور بشكل منفصل، وذلك بغرض

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣١٢ (شباط/ فبراير ٢٠٠٥)، ص ٧٠ ـ ٨٧.

(١) الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الذي خصص للترتيبات الإقليمية: من أقدار وجودها، وحدود صلاحياتها، وتشجيع الاستكثار منها، ثم اللجوء إليها.

الوقوف على الأوضاع بأنفسهم، ومن ثم أجريا مشاورات مع الحكومة السودانية لاحتواء الأحداث. ثم أعقب ذلك زيارات متعددة للغرض نفسه قام بها عدد من الشخصيات والوفود الأجنبية التي تقاطرت على السودان. وما لبث أن أصدر مجلس الأمن الدولي في ٣٠ تموز/ يوليو عام ٢٠٠٤ القرار ١٥٥٦ والقرار ١٥٦٤ في ١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤ بالاستناد إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[٢].

وقد اعتبر تدخل مجلس الأمن الدولي في أحداث دارفور بمثابة تغوّل واختطاف للقضية من نطاقها الإقليمي، إذ إنها لا تزال قيد النظر في أروقة الاتحاد الأفريقي، ومحل اهتمام الجامعة العربية والزعامات الإقليمية أفريقياً وعربياً[٣] في إطار المساعي الحميدة[٤]. ويلاحظ أن تهافت وسائل الإعلام المختلفة لتقديم هذه الأحداث اكتنفته جملة من المغالطات وتهويل الأحداث. وحتى الإعلام العربي لم ينجُ من هذا الأمر في كثير من الأحيان. وقد ألقت هذه المغالطات والتهويلات بظلال من التناقض على مواقف الفاعلين الرئيسيين في الأحداث؛ أي الحكومة والحركات المتمردة المناوئة لها، ثم الأطراف الفاعلة الأخرى على المستوى الدولي من المعنيين بهذه الأحداث في ذلك الإقليم. ففي حين يصر فريق عريض على وجود إبادة جماعية (Genocide)، يرى فريق آخر أن الأحداث ما هي إلا نزاع محلي محدود تسببت فيه بعض العناصر المنفلتة[٥]. وكذلك في الإشارات الخاطئة التي جرى تضمينها في ما ينطوي عليه اصطلاح «الجنجويد» الذي صور خطأً ورُوِّج على أنه يشير إلى مجموعة من المقاتلين

---

(٢) الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهو الفصل الخاص بالإجراءات والتدابير التي تتخذ في حالة تهديد السلم، والإخلال به، ووقوع العدوان.

(٣) اتصل الرئيس المصري مبارك بنظيره السوداني البشير للتفاكر حول احتواء الأحداث في مطلع آب/ أغسطس ٢٠٠٤، وسبق ذلك زيارة وزير الخارجية أبو الغيط للخرطوم في إطار إسهام الجانب المصري لاحتواء الأحداث، كما وافق الزعيم الليبي على طلب الرئيس النيجيري أوبا سانجو بتحريك المفاوضات بين الخرطوم وحركتي التمرد. وكذلك التأم مجلس وزراء خارجية الدول العربية في اجتماع طارئ في ٧ آب/ أغسطس ٢٠٠٤ بطلب من السودان بخصوص تداعيات أحداث دارفور، وخرج المجلس بنتائج إيجابية في هذا الصدد تمخض عنها قرار المجلس الذي صيغ في ١٥ بنداً.

(٤) المادة ٣٣/ ١ من ميثاق الأمم المتحدة، وقد أقرت هذه المادة إمكانية اللجوء إلى الترتيبات الإقليمية كواحدة من بين مجموعة من السبل لالتماس الحلول السلمية للنزاعات في دائرة الاختصاص الجغرافي.

(٥) تعرّف الإبادة الجماعية بأنها الإفناء الجماعي المقصود أو القتل المنظم لمجموعة متماثلة في الأصول القومية والعرقية. ونجد أن هناك عدداً من الجهات نفت وبشكل صريح وجود جريمة الإبادة الجماعية في دارفور، وهي جريمة دولية تستوجب تقديم الضالعين فيها إلى محاكمات دولية. وقد نفى كل من الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة أطباء بلا حدود، وبعض وكالات الأمم المتحدة وجود هذه الجريمة إلى جانب الاتحاد الأوروبي في الآونة الأخيرة على وجه الخصوص، والولايات المتحدة في بداية الأمر حتى خلال زيارة باول للسودان، إلى أن وصف الكونغرس تلك الأحداث بالإبادة الجماعية عقب صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٦.

المتحدرين من أصول عربية[٦]، وتتجلى أيضاً المغالطات عندما يأتي الحديث عن الإحصاءات المرتبطة بهذه الأحداث. فعلى سبيل المثال تشير بعض الإحصائيات المعلنة من قبل العديد من المنظمات الدولية إلى أن عدد الضحايا بلغ ٥٠ ألف قتيل، في حين تصرّ الحكومة على أن العدد الكلي للضحايا لم يتجاوز ٥ آلاف قتيل على أسوإ التقديرات. وكذلك تتجلى المغالطات من خلال إدانة الحكومة السودانية واتهامها بقتل المدنيين وتهجيرهم واغتصابهم وانتهاك حقوق الإنسان.

ومن المهم التأكيد على أن الاختزالات المخلة بطبيعة أحداث دارفور من قبل جميع الأطراف من دون استثناء أيٍّ منها، التي صورت الأحداث الجارية على أنها صراع إثني بين القبائل العربية والقبائل الأفريقية من شأنه أن يعمقها ويجعل حلها عصياً مثلما كانت عليه الحال أثناء الحرب في جنوب السودان التي استمرت لأكثر من عقدين حتى أمكن التوصل إلى اتفاق نيفاشا في ٢٦ أيار/ مايو ٢٠٠٤، والتي يعود طول أمدها للتصويرات التي روّجتها الجهات المستفيدة من إطالتها وتعميقها، فقدمتها إلى الرأي العام العالمي على أنها صراع بين الشمال العربي المسلم وبين الجنوب الأفريقي المسيحي.

أما إذا جاز لنا استنباط توصيف إجمالي كمدخل أولي لأحداث دارفور في أصلها الحقيقي، فيمكن أن نعتبرها قضية تنمية في أبعادها المختلفة (سياسية، اقتصادية واجتماعية)، شأنها في ذلك شأن كل المشكلات والأزمات القائمة وحتى الاحتقانات الكامنة المرشحة للانفجار ليس في السودان وحده ولكن في معظم دول العالم الثالث التي لم تنجح في النهوض ببرامج تنموية فاعلة. ولذلك نجد أن من الأوفق عند بحث الأسباب الحقيقية التي تقف من وراء أحداث دارفور أن نذهب في هذا الاتجاه، مع التسليم بضرورة الاهتمام بالعوامل والأسباب الأخرى المتصلة بانفجار هذه الأحداث، انطلاقاً من أن تفسير الظواهر السياسية لا بد أن يستند إلى استقصاء العديد من العوامل والمسببات.

إن الأحداث التي شهدتها دارفور والتداعيات التي استتبعتها داخلياً وخارجياً تجعل من الممكن وصف الحالة العامة والأوضاع السائدة بالأزمة، وذلك بالرجوع إلى

---

(٦) انظر ذلك وعلى سبيل المثال: عماد عواد، «أزمة دارفور: تعدد الأبعاد وتنوع الإشكاليات،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٨ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤)، ص ٥٤. وفي حقيقة الأمر ينطوي اصطلاح الجنجويد على الجماعات المسلحة التي تتجول في أنحاء دارفور على ظهور الخيل والجمال وتنتمي إلى القبائل العربية وأيضاً القبائل الأفريقية. وأصل الكلمة: «جن جاء على جواد»، والجنجويد هم جماعات تمارس النهب والقتل، وليس لها تنظيم معروف أو قائد يقودها أو قبيلة تحتضنها.

تعريف الأزمة الذي يحدد كنهها على أنها حالة يمكن أن توصف بالاقتراب من خروج الأمور عن نطاق التحكم والسيطرة[٧].

أصل الأزمة

من المهم ـ ونحن بصدد التعرف على أصل أزمة دارفور ومسبباتها ـ الإشارة إلى أن الصراعات والنزاعات في إقليم دارفور ليست طارئاً جديداً، فهي ظاهرة تكاد تكون ملازمة لتاريخ هذا الإقليم منذ القدم. إلا أن الصراع في هذه المرة ارتقى إلى مستوى الأزمة لأسباب سنحاول استجلاءها من خلال تناولنا مجموعة من العوامل المختلفة والمتداخلة في الوقت ذاته، التي تسهم بطرق مختلفة وبدرجات متفاوتة في إيجاد البيئة المتوترة الصالحة لنشوء الصراعات والنزاعات وتسمح بتفاقمها إلى أن خرجت المشكلة عن نطاق السيطرة كما هو الحال الآن. والعوامل التي سنتناولها هي عوامل جغرافية وبشرية، وعوامل طبيعية ومناخية، وعوامل أمنية، وعوامل سياسية، وأخيراً عوامل خارجية.

أولاً: العوامل الجغرافية والبشرية

من المسلّم به أن الأوضاع السياسية تتأثر إلى حدٍ ما وتتشكل وفقاً للظروف والعوامل الجغرافية السائدة في محيط المنطقة، وهذا باب كبير وواسع للبحث في حقل الجيوبوليتيك. ونرى أن جزءاً من مكونات الصراع في إقليم دارفور يرتبط بجغرافية المنطقة. فنجد أن منطقة دارفور تقع في غرب السودان، وتمتد في مساحة واسعة تماثل مساحة فرنسا، إذ تبلغ مساحة دارفور ٥٤٩ ألف كيلو متر مربع. وهذه المساحة تجعل من العسير إحكام قبضة السلطة المركزية على أنحاء المنطقة كما هو مطلوب.

لقد تم التوصل إلى صيغة النظام الفدرالي كأساس لحكم السودان في عام ١٩٩١ بموجب المرسوم الدستوري الرابع، وفي العام ١٩٩٤، صدر المرسوم الدستوري العاشر، وعلى ذلك تم تقسيم السودان إلى ٢٦ ولاية تضم عدداً من المحافظات والمحليات التي تعد أصغر الوحدات الإدارية في هذا النظام[٨].

---

(٧) إدريس لكريني، «إدارة الأزمات الدولية في عالم متحوّل: مقاربة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٥، العدد ٢٨٧ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣)، ص ٣٣.

(٨) انظر: «علاقات السودان بالشرق الأوسط وأفريقيا،» في: **التقرير السنوي، ٢٠٠٢** (الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، ٢٠٠٢)، ص ٢٣.

تنقسم دارفور إلى ثلاث ولايات وهي: شمال دارفور وجنوب دارفور وغرب دارفور، تقطنها مجموعة كبيرة جداً من القبائل التي يربو عددها على المئة قبيلة، تنقسم إلى قبائل ذات أصول عربية وأخرى ذات أصول أفريقية. ومن أبرز قبائل ولايات دارفور: الفور، الزغاوة، الهلبة، المسيرية، المساليت، المعاليا، الرزيقات، التعايشة، الكبابيش، الداجو، التنجر، أولاد راشد، القِمر، الميما، العريقات، الفلاتة، الميدوب، التلس.. إلخ. يضاف إلى ذلك الوجود المحدود نسبياً لقبائل أخرى موجودة أساساً في مناطق أخرى من السودان التي قدم بعضاً من أفرادها لمزاولة التجارة أو الأعمال الأخرى. وتعتبر حرفتا الزراعة والرعي المصدرين الأساسيين اللذين تدور حولهما النشاطات الاقتصادية لمعظم السكان.

ونجد أن اتساع مساحة الإقليم وموقعه الطرفي أديا إلى أن تكون دارفور متاخمة لثلاث دول هي: ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى. والحدود مع هذه الدول منبسطة ومفتوحة، ولا توجد أي موانع طبيعية تعيق أو تقيد انسياب حركة الناس من وإلى دارفور. وعلى أساس هذه الحدود المنبسطة والمفتوحة يمكن تفسير ظاهرة وجود القبائل المشتركة، وهي تلك التي يوجد جزء منها داخل منطقة دارفور وجزء آخر في تلك الدول المتاخمة لهذا الإقليم. ومن المهم التنبيه إلى أن القبائل الدارفورية تدين بالإسلام بنسبة ١٠٠في المئة، وقد كان ذلك سبباً كافياً للتعايش والتفاعل الإيجابي بين هذا الكم الهائل من القبائل المتباينة من الناحية الثقافية ومن ناحية الأصول العرقية ومن ناحية النشاطات الاقتصادية. فقد كان للإسلام دور مقدر في تحقيق سمة التعايش المشترك التي تعمقت بفعل حركة اختلاط الأعراق عن طريق التزاوج والمصاهرة. ونتيجة لذلك يمكن القول إن مسألة الاعتداد بالأعراق أو الحساسية تجاه الآخر في المنطقة تكاد تكون ضئيلة أو في حدها الأدنى، على عكس ما هو سائد في المناطق الأخرى التي يغلب عليها طابع البداوة.

وعلى الرغم من ذلك فإن جغرافية إقليم دارفور من حيث ضخامة واتساع المساحة، ومن ناحية انفتاح الإقليم على حدود ثلاث دول، ومن حيث الطبيعة المتداخلة لأنماط النشاطات البشرية السائدة على امتداد الإقليم (الزراعة والرعي)، نجدها قد تسببت في تهيئة أجواء سياسية تتسم بعدم الاستقرار واستتباب النظام ورسوخه في هذه المنطقة منذ قديم الزمان[٩].

(٩) يلاحظ أن حديثنا عن العوامل الجغرافية والبشرية كمحفزات للتوتر والصراعات التي قادت إلى تفجر أزمة دارفور قد طال أبعاداً أخرى مختلفة فضّلنا إيرادها كما تقدم.

ثانياً: العوامل الطبيعية والمناخية

يقع إقليم دارفور بين خطي طول ٢٢ و٢٧ درجة شرقاً وخطي عرض١٠و١٦ درجة شمالاً[١٠]. ويقع جزء من هذا الإقليم في نطاق السافانا الغنية، وجزء في نطاق السافانا الفقيرة، وجزء آخر في نطاق المناخ الجاف. وقد تعمّقت حالة عدم استقرار دارفور بتضافر العوامل الجغرافية التي أشرنا إليها في ما سبق بالعوامل الطبيعية والمناخية التي سوف يأتي الحديث عنها. لقد كان إقليم دارفور عرضة لموجات الجفاف والتصحر المتعاقبة التي ضربت أنحاء واسعة من القارة الأفريقية. ونتج عن تلك الموجات اختلالات عميقة ألقت بآثارها على البيئة المحلية، فنجد أن الرعاة قد اضطُروا تحت وطأة موجات الجفاف والتصحر إلى الترحال بعيداً عن مناطقهم والمناطق الأخرى التي كانوا يرتادونها في الماضي إلى مناطق جديدة بحثاً عن الكلإ والماء. وأدى بهم هذا الترحال إلى دخول حدود القبائل الأخرى التي تزاول الزراعة، فترتب على ذلك وقوع العديد من الاحتكاكات التي ربما تطورت إلى عداوات ومعارك طاحنة أزهقت فيها الأرواح وأريقت فيها الدماء في بعض الأحيان. وكان أبرز هذه النزاعات:

ـ النزاع بين بني هلبة والرزيقات، عام ١٩٨٢م. في ولاية جنوب دارفور.

ـ النزاع بين البرتي والزيادية ضد الكبابيش، عام ١٩٨٣م. في ولاية شمال دارفور.

ـ النزاع بين الفلاتة والقِمر، عام ١٩٨٤م. في ولاية جنوب دارفور.

ـ النزاع بين الفلاتة والمراريت، عام ١٩٨٦م. في ولاية جنوب دارفور.

ـ النزاع بين الرزيقات والدينكا، عام ١٩٨٦م. في ولاية جنوب دارفور.

ـ النزاع بين الفور وبعض القبائل العربية، عام ١٩٨٧م. في جميع ولايات دارفور.

ـ النزاع بين الزغاوة والقِمر، عام ١٩٨٨م. في ولاية شمال وغرب دارفور.

ـ النزاع بين الزغاوة والمعاليا، عام ١٩٩٠م. في ولاية جنوب دارفور.

---

(١٠) أحمد آدم بوش، «جدلية العلاقة بين العوامل البيئية والنزعات في دارفور: ملف السلام (٢)،» **الملف الدوري** (مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا) (تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣)، ص ١٨.

ـ النزاع بين الزغاوة والرزيقات الشمالية، عام١٩٩٩م. في ولاية جنوب دارفور.

ـ النزاع بين التعايشة والقِمر، عام ١٩٩٠م. في ولاية جنوب دارفور.

ـ النزاع بين الزغاوة والمراريت، عام١٩٩١م. في ولاية جنوب دارفور.

ـ النزاع بين الميما والزغاوة، عام١٩٩١م. في ولاية جنوب دارفور.

ـ النزاع بين الزغاوة والبِرقد، عام١٩٩١م. في ولاية جنوب دارفور.

ـ النزاع بين الترجم والفور، عام١٩٩١م. في ولاية جنوب دارفور[١١].

من الملاحظات الجديرة بالاهتمام من خلال استعراض النزاعات القبلية في إقليم دارفور أن النزاعات والصراعات قد تقارب وقوعها وازدادت وتيرتها منذ أوائل الثمانينيات. وقد كانت ولاية جنوب دارفور أكثر أنحاء الإقليم عرضة للنزاعات.

وفي السياق ذاته وجد الباحث سليمان محمد من خلال دراسته النزاعات في إقليم دارفور أن هناك علاقة تبادلية بين معدلات هطول الأمطار وبين النزاعات القبلية، وتوصّل إلى أن النزاعات والصراعات تكثر وتزداد كلما كانت معدلات الأمطار متدنية أو دون المتوسط[١٢]. وهكذا نصل في إطار تعرضنا للعوامل الطبيعية والمناخية كمقدمة لانفجار الأوضاع في دارفور إلى أن موجات الجفاف والتصحر التي ضربت الإقليم وبخاصة تلك التي وقعت في أواخر سبعينيات القرن المنصرم أدت إلى إلحاق أضرار واسعة في ما يتصل بالمعاش اليومي للسكان المحليين الذين تردت أوضاعهم بصورة ملحوظة. فقد نفقت القطعان، ولم تعد الأراضي المحدودة التي لم تتضرر بتلك الموجات تفي باحتياجات الناس بعد أن أصاب الجدب والمَحلُ أجزاء واسعة من المناطق التي كانت تتركز فيها النشاطات الاقتصادية التقليدية. فترتب على ذلك أمران، **أولهما**: أن القبائل الرعوية هجرت مناطقها المتعارف عليها ظاعنة إلى مناطق أخرى أفضل من التي اضطرت إلى تركها من دون تنسيق مسبق مع القبائل التي تقيم وتعتاش على هذه الأراضي وهي صاحبة الحق عليها، وقد أدى ذلك إلى نزاعات بين المقيمين والقادمين.

أما **الأمر الثاني**: فإن فريقاً من الذين استسهلوا النهب تحت وطأة الحاجة وشظف

---

(١١) عثمان إبراهيم عبد الله، «النزاعات في دارفور والرؤية المستقبلية: ملف السلام (٢)،» **الملف الدوري** (تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣)، ص ٤.

(١٢) بوش، المصدر نفسه، ص ٢١.

العيش عمد إلى قطع الطرق على الشاحنات التجارية ومركبات المسافرين القادمة أو العابرة لدارفور. وقد تمخّض عن هذا الأمر ما عرف لاحقاً بظاهرة النهب المسلح التي شكلت صداعاً مستمراً للحكومة المركزية والحكومات الولائية، ولم تفلح في تحجيمها أو الحد منها.

وإذا ذهبنا إلى الاستئناس بآراء ابن خلدون في ما يتصل بظاهرة الصراع بين سكان البوادي نجده ينتهي إلى نتيجة تتطابق إلى حدٍ بعيد مع طبيعة النزاعات والصراعات في إقليم دارفور، فهو يؤكد أن العدوان الذي يجعل منه محفزاً يستنهض العصبية ويعلي من شأنها إنما يدور حول المعاش، بمعنى أن هذا النزاع ليس صراعاً بين الدماء المختلفة، ولا إلى مجرد الاعتداد بالأنساب، بل هو صراع من أجل البقاء والاستمرار. وإذا كان هذا الصراع بحسب رأي ابن خلدون لا يبدو بشكل صريح أنه حول الموارد الشحيحة (اقتصادي)، وإنما يبدو في شكل صراعات بين الجماعات التي تنتسب إلى نسب معينّ، فهذا يرجع إلى طبيعة الظروف الاجتماعية الاقتصادية السائدة في المجتمعات البدوية(١٣).

وبهذا يمكن القول إن العوامل الطبيعية والمناخية قد لعبت أيضاً دوراً واضحاً لا يمكن إغفاله في إشعال فتيل الأزمة في إقليم دارفور. ذلك أن خروج أعداد مقدرة من الرعاة والمزارعين من دائرة العمليات الإنتاجية بسبب ظروف الطبيعة والمناخية التي طرأت على الإقليم، وبشكل خاص في بداية الثمانينيات، قد أوجد المستحثات التي تثير الاضطرابات وعدم الاستقرار.

ثالثاً: العوامل الأمنية

تعدّ العوامل الأمنية من العوامل التي قامت بدورٍ لا خلاف عليه في تأجيج الأوضاع وانفلاتها في دارفور، ذلك أن إقليم دارفور قد تأثر وعانى كثيراً من الاضطرابات والمشاكل السياسية التي تحولت ضمن دورة تطورها إلى اختلالات أمنية كبيرة في الدول المجاورة لهذا الإقليم من الناحية الغربية. وكنا قد ذكرنا ضمن حديثنا عن العوامل الجغرافية أن إقليم دارفور متاخم لثلاث دول لا تفصلها عنه موانع طبيعية تضبط أو تساعد في السيطرة على تنظيم حركة الانتقال عبر الحدود.

ويعتبر السلاح المنتشر في دارفور ـ وبكميات كبيرة ـ الثمرة الطبيعية للحرب

(١٣) محمد عابد الجابري، **فكر ابن خلدون: العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**، ط ٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ١٧٤.

الأهلية في تشاد، وفي أفريقيا الوسطى، وفي الكونغو، والحرب الليبية/ التشادية حيث كان المحاربون يدخلون إلى دارفور للاحتماء أو الانطلاق منها، وراحوا يبيعون أسلحتهم للسكان المحليين في سبيل الحصول على احتياجاتهم الضرورية. وتبعاً لذلك بدأت تروج تجارة الأسلحة بمختلف أنواعها وأشكالها في غياب جهود الأجهزة الأمنية المختصة للتعامل مع هذه الظاهرة. وقد ترافق انتشار السلاح في دارفور مع بداية موجات الجفاف والتصحر التي ضربت المنطقة. وفي هذا الصدد يمكن القول إن استشراء ظاهرة النهب المسلح، وبروز الجماعات المسلحة المنفلتة من سيطرة القبائل والسلطات الحكومية التي تطور منها ما يعرف اليوم بـ «الجنجويد»، يرجع أولاً وقبل كل شيء إلى الاختلالات الأمنية التي وقعت في الجوار الإقليمي لدارفور.

وقد بدأت طلائع عصابات النهب المسلح في الظهور على خلفية فشل حركة تموز/ يوليو المسلحة ضد نظام النميري، التي قادها أتباع حزب الأمة من الذين تلقوا تدريباً في الخارج، وبعد فشل المحاولة هربت مجموعة منهم يقدر عددها بثلاثمائة فرد لتستقر في مدن دارفور، واتجهت نحو ممارسة النهب المسلح. وكان الهجوم على سوق كورو في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩ النشاط الأول للنهب المسلح(١٤).

كما إنّ الحكومة المركزية هي الأخرى أسهمت في إذكاء هذه الظاهرة بضخ السلاح إلى دارفور بقيامها بتسليح بعض القبائل بهدف منع تغلغل متمردي حركة تحرير السودان التي يتزعمها غارنغ في المنطقة ولحماية السكان ضد النهب والسرقات التي يتعرضون لها من وقت إلى آخر. ولا يفوتنا أن نشير إلى أن الحرب في جنوب السودان كانت مصدراً آخر لتدفق السلاح إلى مناطق دارفور القريبة من مسارح العمليات، يضاف إلى ذلك أن وجود دارفور بالقرب من هذه الحرب المستمرة لأكثر من عشرين عاماً كان في حد ذاته كفيلاً بأن يشيع التوتر والاضطراب في أنحاء الإقليم. إن تصاعد أحداث دارفور حتى بلوغها حد التأزم الراهن ومن خلال الشق الأمني الذي تطرقنا إليه كواحد من العوامل التي أدت إلى نشوء وتفاقم الأوضاع لم يكن وليد اليوم بالطبع، فقد امتدت ظاهرة النهب المسلح في إقليم دارفور لسنوات طويلة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى انتشار السلاح ورواج تجارته. وفي هذا دليل على تقصير الحكومات المركزية المتعاقبة على الحكم في السودان التي عاصرت هذه الظواهر ولم تبذل الجهود المطلوبة لتصحيح الأوضاع وتفادي المضاعفات المحتملة التي قد تنشأ عنها مستقبلاً. ومن الواضح أن ظاهرة النهب المسلح قد صارت كغطاء لممارسة نشاط

(١٤) محمود خالد الحاج [وآخرون]، **دارفور: الحقيقة الغائبة** (الخرطوم: المركز السوداني للخدمات الصحفية، ٢٠٠٤)، ص ٦٧.

سياسي خفي تمخض عنه بروز حركة «العدل والمساواة» و«تحرير السودان» اللتان استفادتا من الأوضاع الأمنية المضطربة في دارفور.

رابعاً: العوامل السياسية

تمثل العوامل السياسية بعداً آخر ضمن المكونات العامة لأزمة دارفور، وكمدخل لمناقشة هذه العوامل يجدر بنا الوقوف قليلاً أمام التاريخ السياسي لمنطقة دارفور، وذلك باعتبار أنه سيهيئ لنا إمكانية الخروج بتعميمات إجمالية تعين على تفسير الواقع وفهمه.

قام في دارفور مجتمع سياسي منظم منذ عهد بعيد، حيث نشأت مملكة مستقلة في القرن الثامن الميلادي الموافق للعام ١٤٤٠هـ، وكانت مملكة إسلامية عرفت بحرص أهلها على إرسال كساء الكعبة الشريفة كل عام، وبطرقها الآمنة لحجاج بيت الله القادمين من غرب أفريقيا، كما إنّ منطقة دارفُور كانت تعتبر مكاناً جاذباً للهجرات، إذ إنها ذات طبيعة سهلية منبسطة تتوافر فيها المقومات المثالية لممارسة حرفتي الزراعة والرعي، إلى جانب الازدهار التجاري الذي جعل أسواقها نشطة ومتحركة.

وكان نهج الحكم الناشئ في دارفور يعتمد على الأعراف المحلية السائدة بين القبائل والتعاليم الإسلامية في إقامة العدالة الاجتماعية وحماية الأفراد. وقد تطورت هذه المصادر إلى أن تبلور عنها قانون دالي الذي كان هدفه تنظيم علاقات المجتمع المحلي وشؤون الحكم. ومن أبرز سمات هذا القانون أنه سعى إلى تنظيم نسق الحكم بجعله وراثياً، كما أنه أقرّ القصاص والدِّية، والغرامة على السارق والزاني، والجلد لشاربي الخمر[١٥]. وأيضاً نجد أن مجتمع دارفور الذي سبق أن أشرنا إلى أن النزاعات تعد من الظواهر المتكررة فيه، قد أفلح في تطوير آلية «الجودية» التي يمكن تبسيط شرحها بمماثلتها في الاصطلاحات المعاصرة بالوسطاء، وهي كيان طوعي يقوم بالعمل على الحد من النزاعات واحتوائها قبل استفحالها وتحوّلها إلى حرب واسعة. وتتكون الجودية من زعماء القبائل ورجال الدين والشيوخ من أهل العقد والحل، فهم من الذين لهم القدرة على التأثير الإيجابي في نفوس العامة، وكلمتهم مسموعة ومطاعة من قبل المجتمع.

---

(١٥) فاطمة الأمين علي، «دور الآلية التقليدية والجهود الرسمية في حل النزاعات القبلية في دارفور: ملف السلام (٢)،» **الملف الدوري** (تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣)، ص ٢٧.

هذا، ويمكن القول إن دارفور قد تطورت إلى حد كبير خارج إطار الدولة السودانية التي بدأت تتبلور بعد الاحتلال التركي المصري (١٨٢١-١٨٨٥م). فكانت دارفور خلال هذه الفترة بعيدة عن الدولة الناشئة، وامتد ذلك حتى حل الاستعمار البريطاني الذي لم تخضع له دارفور إلا في عام ١٩١٦م.

إن النسق السياسي ـ الاجتماعي الذي عرفت به دارفور منذ قديم الزمان، والذي عرف لاحقاً بنظام الإدارة الأهلية كان النظام الذي عوّلت عليه الحكومات المركزية المتعاقبة على حكم السودان منذ عام ١٩١٦م حين خضعت دارفور لهيمنة الحكم الاستعماري تحت راية التاج البريطاني. وحتى بعد خروج الاستعمار من السودان عام ١٩٥٦م مضت الحكومة الوطنية في الاتجاه نفسه بالاعتماد على الإدارة الأهلية في تسيير الشؤون العامة في منطقة دارفور إلى أن جرى تقويض هذا النسق حين قامت حكومة أيار/ مايو بقيادة الرئيس جعفر نميري بحل الإدارة الأهلية في عام ١٩٧١م.

لقد كانت الإدارة الأهلية في دارفور الراعي الأول للقيم الأخلاقية والاجتماعية، للمجتمع[١٦]. ولذلك نجد أن هناك اتفاقاً كبيراً جداً على أن الإدارة الأهلية قامت بأدوار مهمة في عموم دارفور[١٧]، ذلك المجتمع الذي يتألف من أكثر من١٠٠ قبيلة بعضها يتحدر من أصول عربية والبعض الآخر من أصول أفريقية تنتشر في مساحة واسعة تتقاطع فيها دوائر النشاطات الاقتصادية ويتداخل بعضها مع بعض. فكانت الإدارة الأهلية أداة تنظيمية فاعلة أسهمت في الاستقرار. فكانت هي التي ترعى الاتصالات بين الزعامات لتنسيق هجرات القبائل المتأثرة بالظروف الطبيعية والقبائل الأخرى التي يمكن أن تستقبل وفادتهم[١٨]. وبذلك فقد كان قرار حل الإدارة الأهلية ضربة موجعة لنمط التنظيم السياسي والاجتماعي السائد في منطقة دارفور. وبخاصة، وكما ذكرنا، أن مساحة إقليم دارفور تماثل مساحة فرنسا، وهذه المساحة ـ زائداً بعدها عن مركز السلطة في الخرطوم ـ لم تكن لتتيح إمكانية بسط سلطة الدولة بالكامل في أنحاء المنطقة.

---

(١٦) فاروق جاتكوث، «دور النظم الأهلية في شمال وجنوب السودان في بناء السلام والوحدة والوطنية،» **الحياة**، ٢٥/ ٩/ ٢٠٠٤.

(١٧) إبراهيم الأمين، «القبيلة وأثرها على الاستقرار السياسي والمجتمعي في دارفور،» ورقة قدمت إلى: ندوة مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، قاعة الشهيد الزبير، الخرطوم، ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤، ص ٤.

(١٨) منى طه أيوب، «الدوافع السياسية للصراع في دارفور: ملف السلام (٢)،» **الملف الدوري** (تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣)، ص ١١.

وبعد أن قامت حكومة النميري بحل الإدارة الأهلية بدأت في تطبيق نظام الحكم الإقليمي الذي لازمت تطبيقاته عيوب كثيرة، ولذلك لم يكن الحكم الإقليمي البديل المناسب من جهة الاضطلاع بالأدوار نفسها التي كانت تقوم بها الإدارة الأهلية في الماضي بكفاءة عالية، بل إننا نجد أن الحكم الإقليمي استنهض المنافسة للحصول والهيمنة على المناصب القيادية وانتخابات مجلس الشعب الإقليمي على أساس قبلي محض. ولم تتغير الأمور كثيراً خلال عهد حركة الإنقاذ التي أعلنت نظام الحكم الفدرالي في عام ١٩٩٤م. وربما تدهورت الأوضاع أكثر بسبب تكوين القوات شبه النظامية في إطار الدفاع الشعبي أو الشرطة الشعبية التي حادت في ما بعد عن أهدافها وصارت جزءاً من الصراعات. وهكذا استشرت النزاعات القبلية وزادت وتيرتها بسبب الفراغ الذي أحدثه قرار حل الإدارة الأهلية، ثم بعد ذلك اهتُدي إلى نظام مؤتمرات الصلح كآلية مستحدثة هدفها احتواء النزاعات المحلية.

لقد شهدت دارفور منذ حل الإدارة الأهلية عدداً من مؤتمرات الصلح، إلا أن نسبة النجاحات التي حققتها هذه المؤتمرات كانت محدودة جداً. وفي مؤتمر الأمن الشامل والتعايش السلمي لولايات دارفور جرى نقاش مستفيض حول أسباب فشل مؤتمرات الصلح كآلية لحل النزاعات القبلية في المنطقة. وقد خلص المؤتمر إلى نتائج مهمة كان أبرزها: أن مقررات مؤتمرات الصلح التي انعقدت لم تكن متفقة مع الأعراف القبلية، كما إنّ هذه المقررات لا تصل في كثير من الأحيان إلى الأطراف المتنازعة على مستويات قواعدها(١٩).

ولا تفوتنا الإشارة أيضاً إلى حركة الاستقطاب الحزبي التي جرت خلال عهد الديمقراطية الثالثة في السودان (١٩٨٦ - ١٩٨٩م) إبان حكم الصادق المهدي، حيث عمد الحزبان الكبيران: حزب الأمة الذي يعتمد إلى حد كبير في عضويته على طائفة أنصار المهدي التي تعد منطقة غرب السودان عموماً قاعدته الأساسية، والحزب الاتحادي الديمقراطي الذي يمثل طائفة الختمية بزعامة محمد عثمان الميرغني إلى استقطاب قبائل دارفور كل إلى جانبه. ففي حين تركز نشاط حزب الأمة على القبائل العربية، تركز نشاط الحزب الاتحادي الديمقراطي في المقابل وسط القبائل الأفريقية. وهناك جدال كبير بين المنشغلين بالسياسة السودانية حول طبيعة الاستقطاب الذي تم في تلك الفترة نفضل تجاوزه مع تثبيت ملاحظة مهمة، وهي أن الحزبين الكبيرين أسهما في تأجيج النعرات بين قبائل دارفور التي كان

(١٩) مؤتمر الأمن الشامل والتعايش السلمي في ولايات دارفور، نيالا، السودان، ١٧ ـ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

من ضمن نتائجها زيادة حدة التوترات التي بدأت تتصاعد في الإقليم.

من السرد الوصفي السابق نخلص إلى أن ابتعاد منطقة دارفور عن دائرة السلطة المركزية جغرافياً وسياسياً، وبما أنها تطورت بمعزل عن الدولة السودانية الحديثة صارت منطقة ذات وضع خاص سواء من الناحية الاجتماعية أو من الناحية السياسية، وهو الأمر الذي لم تستوعبه الحكومات الوطنية التي تعاقبت على الحكم. ويتضح هذا الأمر من خلال محاولات دمج دارفور في مجتمع الدولة بقرارات غير مدروسة كقرار فض الإدارة الأهلية أو القرارات الأخرى المتصلة بإعادة تشكيل السلطة والنظام السياسي في عموم البلاد من دون مراعاة للأنساق القائمة منذ عهود طويلة كتلك الموجودة في دارفور.

وإذا انتقلنا إلى تسليط الضوء على الأحداث التي تشهدها دارفور حالياً والتي ارتقت إلى حد توصيفها بالأزمة، نجد أنها بدأت في وقت مبكر من العام ٢٠٠٣م، حيث قام متمردو دارفور بمهاجمة مطار الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور. وكانت محصلة هذا الهجوم قتل عدد كبير من أفراد القوات الحكومية وتدمير الطائرات الموجودة، إلى جانب العديد من الأضرار الأخرى. لقد اختلف الصراع هذه المرة عن الصراعات أو النزاعات السابقة من جهة اتساعه واستفحاله واتخاذه طابعاً شبه منظم ليس خارج سيطرة الحكومة المركزية والحكومات الولائية فحسب، بل متمرداً عليها. اتخذ من جبل مرة قاعدة تدار منها النشاطات المسلحة التي تقوم بها حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، يتزعم الأولى عبد الواحد محمد نور والثانية خليل إبراهيم الذي كان أحد معاوني الدكتور حسن الترابي. وقد اعتبرت حكومة الخرطوم أن حركة العدل والمساواة تمثل الجناح العسكري لحزب المؤتمر الشعبي الذي انشق من الحزب الحاكم ويقوده الترابي، وذلك بالاستناد إلى أن معظم قيادات هذه الحركة هم نشطاء في حزب الترابي المنشق[٢٠].

والجدير بالذكر أن الحزب الحاكم شهد خلافات داخلية حادة في ما يتعلق بحسم مسألة تعدد مرجعيات اتخاذ القرارات في الدولة، الذي حسمه البشير لصالحه في الرابع من رمضان ١٩٩٩م، وقد أفضى ذلك إلى انسلاخ الترابي، ومن ثم بدأ في ممارسة نشاط معارض للحكومة أدى به إلى الاعتقال. ونجد أن الجهات الرسمية في السودان تتهم حزب الترابي بالتورط في تأجيج أزمة دارفور، إضافة إلى تأكيد تورط حركة العدل والمساواة وحزب الترابي في المحاولتين التخريبيتين اللتين كشفتهما

(٢٠) انظر حوار علي عثمان محمد طه، النائب الأول لرئيس الجمهورية الذي أجراه معه الصحافي المصري محمود مراد في: **الرأي العام** (السودان)، ٤/ ١٠/ ٢٠٠٤.

الأجهزة الأمنية مؤخراً وضبطت على إثرهما كمية كبيرة من الأسلحة المختلفة التي أعلن أنها كانت ستستعمل في عمليات لتغيير النظام الحاكم. وفي السياق ذاته لم تنفِ حركة العدل والمساواة تورطها في ما يتعلق بالمحاولة التخريبية الأخيرة وارتباطها بحزب الترابي. فقد صرح خليل إبراهيم زعيم حركة العدل والمساواة أنه لا ينفي هذا الاتهام ولا يؤكده، وأعلن أن ما حدث هو مجرد بداية وأنهم قادرون على ضرب الحكومة داخل الخرطوم. واعتبر ذلك بمثابة إنذار أخير للحكومة لحملها على المضي في الحوار الجاد من أجل السلام الشامل[٢١]. وكان ذلك على خلفية انهيار المحادثات في إثيوبيا وأبوجا الأولى. وهكذا نخلص إلى أن الانشقاق الداخلي في التنظيم الحاكم الذي أدى إلى انسلاخ الترابي وجماعته، وفي إطار المكايدات السياسية الهادفة إلى إضعاف الحكومة، قد ألقى بآثاره على أوضاع دارفور.

ومن خلال مجريات أحداث دارفور وضح أن الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون غارنغ تسعى لاستثمار هذه الأزمة بتوظيفها لكسب مزيد من التنازلات قبل انطلاق جولة المفاوضات النهائية المرتقبة مع الحكومة السودانية قبل نهاية العام الحالي التي من المتوقع أن تنهي الحرب في جنوب السودان. وفي هذا الخصوص قام النائب الأول لرئيس الجمهورية علي عثمان محمد طه بتوجيه انتقادات شديدة اللهجة لغارنغ في بداية الجولة التفاوضية الأخيرة في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤م في ما يتعلق بمواقفه من الأحداث الجارية والمتمثلة في دعمه متمردي دارفور، وقيامه بجولات لعدد من الدول الأفريقية والغربية كرسها لتأليب قادة هذه الدول ضد السودان، وأيضاً دوره في إفشال المفاوضات بين الحكومة ومتمردي دارفور من خلال وجوده في أبوجا الذي خلق جواً غير مؤاتٍ أفضى إلى انهيار المحادثات[٢٢].

لقد بدأت مساعي حركة غارنغ (الحركة الشعبية لتحرير السودان) لإضعاف الحكومة من خلال توسيع نطاق العمليات العسكرية بالتحالف مع داود يحيى بولاد في عام ١٩٩١م أحد أبناء دارفور. وبعد مقتل بولاد تواصلت محاولات حركة غارنغ لعقد تحالفات مؤثرة مع أبناء المنطقة لتحقيق استراتيجية إضعاف الحكومة. كما أنه ساعد في إفساح منابر مهمة أمام خليل إبراهيم زعيم العدل والمساواة الموجود في ألمانيا لإسماع صوت حركته للعالم. يضاف إلى ذلك أن حركة غارنغ تقوم بدعم متمردي دارفور بالعتاد والسلاح، وقد رصدت طائرة تابعة للحركة في ٢١ آذار/ مارس ٢٠٠٤ تهبط في قمة جبل مرة حيث القاعدة

(٢١) **الحياة**، ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٤.

(٢٢) **الرأي العام**، ٩/ ١٠/ ٢٠٠٤.

الأساسية لتمردي دارفور قادمة من منطقة بحر الغزال[٢٣].

ومن خلال تعرضنا للعوامل السياسية كجزء من المكون العام لأزمة دارفور نجد أنفسنا أمام العديد من النتائج والعبر، أهمها أن بروز هذا التمرد ما هو إلا نتاج أو انعكاس مباشر للواقع السياسي العام في البلاد، ونشاطات هذا التمرد إنما هي نوع من الرفض لهذا الواقع الذي لا يلبي الطموحات أو يحقق المصالح. صحيح أن نشوء حركتيْ العدل والمساواة وتحرير السودان شابته الشوائب بالاستناد إلى عدم وجود أهداف واضحة ومعلنة لكلتا الحركتين، فضلاً عن ارتباطهما بأجهزة مخابرات أجنبية، ولكن الصحيح أيضاً أن التمرد سواء اتخذ واجهة إثنية أو جهوية أو طائفية وغير ذلك، لا يمكن أن ينمو ويترعرع إلا في ظل وجود مظالم اجتماعية أو دينية أو ثقافية أو سياسية تغذيه وتعطيه مبررات الاستمرار. ونعتقد أن غياب التنمية في جوانبها المختلفة يشكّل سبباً كافياً لوجود الاحتقانات ليس في دارفور فحسب، بل في مناطق السودان الأخرى التي لم تنل الحظ الكافي من التنمية.

خامساً: العوامل الخارجية

إن أزمة دارفور تعد من الأزمات المعقدة من جهة تشابك العوامل التي أسهمت في التمهيد لنشوئها من خلال تفاعلها بعضها مع بعض حتى أصبحت قيد الانفجار إلى أن جاءت العوامل الخارجية ودخلت في التفاعل مع العوامل الأخرى. وقد مثلت العوامل الخارجية البعد الأكثر خطورة في الأزمة على الإطلاق، وهي مرتبطة بجوانب جيوستراتيجية، وبأطماع القوى الكبرى، والصراع الدولي على النفوذ وبسط الهيمنة، ومصالح الولايات المتحدة واستراتيجيتها الجديدة نحو الشرق الأوسط.

وقبل التعرض إلى العوامل الخارجية يتوجب علينا الإشارة إلى المميزات التي تتمتع بها منطقة دارفور، وهي:

ـ سكان دارفور يدينون بالإسلام بنسبة ١٠٠في المئة، وهذا النسيج تتجلى فيه مظاهر قوة تأثير الثقافة العربية الإسلامية بوضوح. فعلى الرغم من اختلاف أصول السكان العرقية، وعلى الرغم من انتشارهم في مساحة واسعة، وعلى الرغم من ضعف وسائل الاتصال والمواصلات، فقد انتشرت هذه الثقافة وأصبحت هي السائدة في المنطقة. وبذلك فإن دارفور المعروفة بحفظة كتاب الله والمشايخ (والخلاوي)[٢٤]

(٢٣) الحاج [وآخرون]، **دارفور: الحقيقة الغائبة**، ص ٧٧ ـ ٧٩.

(٢٤) مفردها خلوة، وهي المكان الذي يجري فيه تحفيظ القرآن وتدريس العلوم الدينية.

تمثل جسراً للتواصل بين الجزء الغربي من القارة السمراء مع الوطن العربي.

ـ يتمتع إقليم دارفور بثروات طبيعية ضخمة ومتنوعة أهمها: الثروة الحيوانية، والصمغ العربي، والسمسم، والكركدي.. الخ. إضافة إلى ذلك فإن الإقليم يزخر بثروات معدنية هائلة متمثلة في جبال الحديد التي تصل درجة نقائها إلى ٨٠ في المئة، وأيضاً النحاس الذي يوجد في منطقة حفرة النحاس الواقعة بالقرب من حدود دولة أفريقيا الوسطى[٢٥]. ثم اليورانيوم الذي صار الحافز الأكبر للصراعات الدولية المعاصرة.

ـ يمثّل إقليم دارفور أهمية جيوستراتيجية كبيرة إذ إنه يعتبر منطقة عازلة بين النفوذ الفرنسي والأنكلوساكسوني. فالقارة الأفريقية عموماً منقسمة بين هذين النفوذين منذ أن عرفت هذه القارة الهجمات الاستعمارية المنظمة في القرن التاسع عشر، حيث صارت من المناطق التي تتسابق إليها الدول الاستعمارية للسيطرة عليها.

ـ يتمتع إقليم دارفور بمساحة شاسعة تبلغ ٥٤٩ ألف كلم مربع، وأرض الإقليم منبسطة وهذه المساحة الشاسعة تثير اهتمام العديد من الدول التي تطمع في توسيع حدودها.

وبسبب هذه الميزات فإن إقليم دارفور من المرجح أن يستمر مسرحاً للصراع والاهتمام الإقليمي والعالمي لما يمثله من عناصر جاذبة للدول الكبرى. ولذلك يجب أن لا نستغرب الهجمة الكبيرة والتدفق الهائل للمال والسلاح والاستنفار الإقليمي الدولي إعلامياً ودبلوماسياً بصورة لم يشهدها أي نزاع محلي في العالم من قبل[٢٦]. إن من الخطإ الاعتقاد أن الضغوط الدولية الحثيثة التي نشهدها الآن هدفها فقط احتواء الأوضاع الإنسانية الحرجة والمأسويّة في إقليم دارفور، فإذا كانت القوى الدولية التي تمارس هذه الضغوط مهتمة فعلاً باحتواء الأوضاع في دارفور لأغراض إنسانية صرفة، فأين كانت عندما وقعت المجازر في رواندا التي بلغ عدد الضحايا فيها ٨٠٠ ألف إنسان؟ وأين هذه القوى من الممارسات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني الذي تهدم بيوته وتجرف أراضيه ويحاصر زعيم سلطته الشرعية منذ ٢٠٠١م حتى وفاته في ٢٠٠٤م وتصفّى قياداته علناً وتمارس عليه جرائم الإبادة الجماعية على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي؟ وأين هذه القوى مما يدور حالياً في مدن العراق المختلفة؟ ثم أين هذه القوى من الالتزامات التي تعهدت بها كإسهامات لتخفيف معاناة المتأثرين بهذه الأزمة من أهالي دارفور؟

---

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) فاروق أحمد آدم، «أسباب ومآلات التدخل الدولي في دارفور،» ورقة قدمت إلى: ندوة مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، ص ١.

ومن الملاحظات المهمة التي يجب أن تثار ونحن بصدد تناول العوامل الخارجية التي ساهمت مع غيرها في إذكاء هذه الأزمة، أن الإدارة الأمريكية الحالية سعت إلى انتهاج سياسة مغايرة لتلك التي تبنتها إدارة كلينتون تجاه السودان، وبرز ذلك من خلال الدور الكبير في محادثات السلام بين الحكومة والمتمردين في جنوب السودان تحت مظلة الإيغاد التي كللت بالتوقيع على اتفاق نيفاشا. ولكن ما إن بدأت ملامح السلام تلوح في أفق السياسة السودانية، ومع انطلاق الشرارة الأولى لمشكلة دارفور، حتى تحولت سياسة إدارة بوش نحو السودان تحولاً كبيراً، أقل ما يمكن أن توصف به أنها تسعى لصبّ الزيت على النار. وقد بدأ فريق كبير من المتابعين للعلاقات السودانية ـ الأمريكية يعتقد أن هذه العلاقات ستزداد تطوراً بحسبان أن الجانب السوداني أوفى بما هو مطلوب منه في الحملة الدولية ضد الإرهاب، إلى جانب التحسن النسبي الذي طرأ على ملف الحريات العامة في الداخل، الذي رافقته جدية النظام في التفاوض مع جون غارنغ لوضع حد لحرب الجنوب[٢٧]. إلا أن تداعيات أزمة دارفور تشير إلى غير ذلك، حيث عملت الإدارة الأمريكية على تأليب المجتمع الدولي ضد السودان مستنفرة إمكاناتها الإعلامية والدبلوماسية لهذا الغرض، وراحت تشجع وتدعم المتمردين سياسياً ومعنوياً. وقد كانت تصريحات باول المتصلة بهذه الأزمة تنطوي على إشارات سالبة أثناء جولات التفاوض في أبوجا دفعت المتمردين إلى التعنت والتمسك بمواقف متصلبة تسببت في انهيار المفاوضات أخيراً. ويذهب البعض في محاولة تفسير هذا التحول في السياسة الأمريكية إلى أن حرب الجنوب قد بلغت مرحلة توازن القوة أو توازن الضعف، بحيث إن معطياتها ما عادت تؤهلها على الاستمرار أكثر من ذلك، وإلا نتجت عنها عواقب قد تؤدي إلى تفتيت المقومات التي تعتمد عليها. فكان لا بد من تسكين الأوضاع في الجنوب والانتقال إلى الغرب لتكون دارفور البديل في هذه المرحلة من خلال أدوات جديدة ومتطورة[٢٨].

إلا أننا نعتقد، وبشدة، أن تحول السياسة الأمريكية وميلها إلى ممارسة صنوف من الضغوطات على الخرطوم من خلال هذه الأزمة مرتبط بنوعين من الأهداف، الأولى بعيدة المدى والثانية قريبة المدى أو آنيّة. الأهداف البعيدة المدى تدخل ضمن سياسة التفكيك وإعادة التركيب في إطار استراتيجية الشرق الأوسط الجديد، كما تدخل أيضاً ضمن مصالح اقتصادية مرتبطة بالنفط. والمعلوم أن للولايات المتحدة أطماعاً في

(٢٧) كانت نتيجة هذا التفاوض اتفاق نيفاشا الموقع في ٢٦ أيار/ مايو ٢٠٠٤ بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية، ويحتوي على ثلاثة بروتوكولات متعلقة بتقسيم السلطة، والثروة، ووضعية مناطق جبال النوبة والنيل الأزرق وأبيي.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢.

الوصول إلى أي منطقة في العالم تنتج النفط، ولما بدأ النفط يظهر في منطقة غرب أفريقيا، وانضمت كل من السودان وتشاد إلى نادي المنتجين، وفي ظل استثمارات أمريكية في هذا القطاع تصل إلى خمسة مليار دولار في تشاد، وسعيها لإنشاء خط أنابيب (دوبا) التشادية الذي سيُربط بخطٍ آخر قادم من مدينة ينبع السعودية ويمر عبر دارفور، كان لابد للولايات المتحدة أن تعمل لإيغاد موطئ قدم في المنطقة، وبخاصة أن شركاتها خسرت فرصة الحصول على امتيازات في النفط السوداني متأثرة بالعقوبات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة الأمريكية في وقت سابق ضد السودان.

أما الأهداف القريبة المدى أو الآنيّة فهي ذات ارتباط وثيق بحمّى الانتخابات الأمريكية، وهذا الزعم تؤيده حالة الانفراج النسبي الحالية التي تشهدها الأزمة فور انتهاء الانتخابات وإعلان فوز بوش بفترة رئاسية ثانية، والتي في ظلها صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٧٤ الذي اعتُبِر إيجابياً لخلوّه من التهديدات والضغوط. فنجد أن الحزبين الجمهوري والديمقراطي خلال حملتهما حاولا استغلال أزمة دارفور وتوظيفها لكسب أصوات الأمريكيين السود الذين صُورت لهم أحداث هذه الأزمة على أنها صراع بين القبائل العربية المدعومة من الحكومة مع القبائل الأفريقية. وهذا هو الأساس الذي يمكن أن نستند إليه في تفسير دوافع صدور قرار الكونغرس الأمريكي الذي كان قد وصف أحداث دارفور بعمليات الإبادة الجماعية، وكذلك مطالبة كتلة السود في أروقة الكونغرس الرئيس بوش بالعمل على استصدار قرار قوي من مجلس الأمن الدولي يخول تكوين قوة متعددة الجنسيات لوقف ما اعتبروه فظاعات ترتكب ضد المدنيين الأفارقة.

وفي السياق ذاته قام وزير الخارجية الأمريكي كولن باول في تموز/ يوليو ٢٠٠٤ بزيارة إلى السودان استهلها بالتهديد والوعيد فور وصوله إلى مطار الخرطوم مطالباً الحكومة السودانية بوقف هجمات الجنجويد، ما يوحي بأن هدف زيارته لم يكن الوقوف على الأوضاع والتعرف على الواقع عن كثب كما هو مفترض، بقدر ما إنه جاء لطرح إملاءات وإضافة المزيد من الضغط. ثم جاء الدور للأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان الذي لم يختلف موقعه كثيراً عن موقف كولن باول، فعقب زيارته للسودان في تموز/ يوليو ٢٠٠٤م كرر ما ذكره باول نفسه باتهام ميليشيات الجنجويد التي قال إنها تقوم وبدعم من الحكومة بقتل آلاف الأفارقة من سكان الإقليم، وهدد بأن المجتمع الدولي لا يمكن أن يكتفي بمشاهدة ما يدور من أعمال في ظل تقاعس السلطة السودانية عن توفير الحماية والأمن.

ولم يَخِب ظن المتابعين للسياسة الدولية في توني بلير رئيس الوزراء البريطاني من ناحية اتساق مواقفه مع توجهات السياسة الأمريكية. فقد صرح في أنه سيمضي في

الضغط على الخرطوم من أجل منع أعمال الإبادة الجماعية في إقليم دارفور. وكان قائد الجيش البريطاني مايك جاكسون قد أعلن أن بلاده متأهبة لإرسال ٥٠٠٠ جندي إلى دارفور. وقام بلير بزيارة إلى السودان في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤ أعلن أنها من أجل إجراء محادثات مع السلطة السودانية. وكنا نتوقع أن تكون الزيارة بداية لحدوث اختراق إيجابي في الأزمة، وبخاصة أن للبريطانيين إلماماً كبيراً ومعرفة بالأجواء السياسية العامة في السودان أكثر من غيرهم، وذلك بحكم أن السودان خضع للاستعمار البريطاني لفترة امتدت حوالى ٦٠ عاماً عمل خلالها البريطانيون على تطوير أنماط إدارية وصيغ للحكم تعينهم على إحكام قبضتهم على جميع أنحاء السودان بما في ذلك منطقة دارفور التي أخضعوها لحكمهم بعد حوالى ٢٠ عاماً من دخولهم لاحتلال السودان. يضاف إلى ذلك توفر الدراسات والبحوث الميدانية والوثائق وسير وأخبار القبائل والأعراق المرتبطة بالسودان التي تزخر بها المكتبات البريطانية المختلفة. ولذلك كان من المنتظر أن تكون هذه الزيارة نقطة تحول في مسار هذه الأزمة من خلال دور بريطاني أكثر إيجابية، فهي لاعتبارات تاريخها الاستعماري في السودان صاحبة مسؤولية أخلاقية تجاه هذا البلد.

أما الاتحاد الأوروبي فلم يخرج عن دائرة المغالطات والتناقضات التي اكتنفت تناول معظم القوى الغربية لهذه الأزمة، فهو أيضاً هدد في غير مناسبة بفرض عقوبات على السودان على الرغم من تغافل السلطات السودانية عن الأوضاع الإنسانية الحرجة في الإقليم وتورطها في ما يتعرض له المدنيون من أعمال، وكان آخرها تصريحات خافير سولانا رئيس مجلس العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي. ثم جاءت زيارة الوفد الأوروبي برئاسة وزير الخارجية الهولندي برنارد بوت للخرطوم ولمنطقة دارفور. وقد صرح رئيس الوفد خلال اجتماعه مع وزير الخارجية السوداني أن الاتحاد الأوروبي لا يفكر بتوقيع عقوبات على السودان في الوقت الحالي أو أن يقوم بذلك من دون مبرر[٢٩].

هذا، ويتحول ملف أزمة دارفور إلى مجلس الأمن الدولي الذي قامت فيه الولايات المتحدة بدور كبير. أخذت الأمور تتعقد أكثر بالنسبة إلى الحكومة السودانية في جوّ التوجس والمخاوف من فرض عقوبات دولية عليها. لقد كان قرار مجلس الأمن الأول رقم ١٥٥٦ الصادر في ٣٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٤م في هذه الأزمة بمثابة الإعلان الرسمي لتدويل قضية دارفور على الرغم من التعاون الذي أبدته الخرطوم مع

(٢٩) محمد سعيد محمد حسن، «دارفور بين الحل السوداني والإقليمي والدولي،» **الرأي العام**، ١٣/ ١٠/ ٢٠٠٤.

الاتحاد الأفريقي في هذه القضية حرصاً منها على إبقائها في نطاقها الإقليمي الذي اضطرت إليه بعد فشلها في احتوائها محلياً. ثم جاء القرار الثاني من مجلس الأمن رقم ١٥٦٤ الصادر في ١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤م في هذه الأزمة بعد أن أدخلت على مسودته الأصلية التعديلات العديدة تماشياً مع المطالبات الأفريقية والعربية[٣٠] وموقف الصين التي أعلنت إمكانية استخدامها حق الفيتو ضد أي مشروع قرار يتضمن فرض عقوبات على السودان. وقد كان هناك اتجاه قوي داخل مجلس الأمن تقوده الولايات المتحدة لفرض عقوبات على السودان تستهدف قطاع النفط الذي يشكل ٤٠ في المئة من الميزانية العامة للبلاد. وكما هو معروف أن الصين تملك استثمارات ضخمة في هذا القطاع، ولذلك جاء هذا القرار ليلبي الحد الأدنى من الضغوط التي تعتزم الولايات المتحدة ممارستها على السودان. وقد امتنع عن التصويت لصالح هذا القرار أربعة أعضاء من بينهم عضوان من أصحاب المقاعد الخمسة الدائمة العضوية هما الصين وروسيا إلى جانب الجزائر وباكستان.

من بين النتائج المهمة التي يمكن الخروج بها من خلال عرض هذه الأزمة أنه قد وضح وبشكل جلي أن الإعلام بات الساحة الأولى التي تدار منها المعارك الشرسة ضد البلاد العربية. فقد أشرنا وبشكل صريح إلى أن النزاعات في إقليم دارفور ليست طارئاً جديداً بل هي ظاهرة متكررة في تاريخ المنطقة، إلا أن النزاع جرى تهويله وأخذ حجماً أكبر من حجمه بفعل الإعلام. ولما تضافرت العوامل الخارجية مع العوامل الأخرى تفجرت القضية ووصلت أزمة دارفور مرحلة خروج حلها عن الأيدي سواء على المستوى المحلي في إطار الأعراف المحلية والآليات التقليدية المعروفة لدى مجتمع دارفور، أو على المستوى الوطني، إما في إطار مؤتمرات الصلح كآلية بديلة حلت مكان الإدارة الأهلية في ما يتعلق بفض النزاعات، أو في إطار المبادرات الفردية والجماعية التي يقوم بها المخلصون من أبناء السودان.

وهناك جمهور عريض يرى لو أن أزمة دارفور جردت من كل الطبول والمزامير العالمية التي ضُربت حولها والتي لا صلة لها بها فإنها ليست عصية على الحل[٣١]. وهكذا فإن أزمة إقليم دارفور ما هي إلا نزاع محلي بدأ محدوداً كغيره من النزاعات السابقة، لكنه انفلت وخرج عن سيطرة السلطات الحكومية بسبب التدخلات

---

(٣٠) مقررات اجتماع وزراء الخارجية العرب في ٧ آب/ أغسطس ٢٠٠٤ حيث تبنى هذا الاجتماع الطارئ المنعقد بطلب من السودان قراراً من ١٥ بنداً، تمحورت حول رفض أي تلويح بتدخل قسري في دارفور وتقديم العون اللازم لضمان عودة النازحين إلى مساكنهم بعيداً عن أي ضغوط أو محاولات لفرض عقوبات على السودان، كما قرر المجلس بالإجماع دعم جهود الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الرامية إلى إنهاء الأزمة.

(٣١) محمد الحسن أحمد، «جولة حول أخطاء في دوائر متعددة،» **الرأي العام**، ١٢/ ١٠/ ٢٠٠٤.

الخارجية والتي أدت إلى تفاقمه حتى تطور إلى تمرد ضد الحكومة المركزية والحكومات الولائية في إقليم دارفور تقوده حركتان، قويت شوكة إحداهما (العدل والمساواة) في جوّ المكايدات السياسية وصراع الأجنحة داخل التيار الحاكم المهيمن على السلطة بين المؤتمر الوطني الذي يقوده الرئيس عمر البشير وحزب المؤتمر الشعبي المنشق عنه ويقوده الترابي.

إن أزمة دارفور الحقيقية تكمن في محاولات تصوير هذه الأزمة وكأنها حرب إبادة جماعية تقوم بها الميليشيات التابعة للقبائل العربية (الجنجويد) المدعومة من قبل الخرطوم ضد القبائل والمجموعات الأفريقية الموجودة في المنطقة، وهذا الأمر لا يتفق مع معطيات الواقع على الأرض. فلأهل دارفور قضية أخرى حقيقية وعادلة خلاف ذلك لا بد من الاعترف بها والسعي لحلها. ونعود لنؤكد أن مشكلة دارفور في الأساس هي التنمية، فجوهر التنمية ينطوي على إمكانية الوصول إلى الموارد واستغلالها لتحقيق مستوى معيشي لائق، إلى جانب العديد من المسائل الحيوية الأخرى كتوسيع الخيارات أمام أفراد المجتمع ليكونوا أكثر قدرة على المشاركة في الحياة العامة وغير ذلك من المسائل الأخرى التي تدخل ضمن التنمية في جوانبها المختلفة(٣٢).

وفي حقيقة الأمر إن ما يجري في إقليم دارفور الآن تقع مسؤوليته على عاتق جميع الأنظمة التي تعاقبت على السلطة في السودان، فهي لم تبذل الجهد المطلوب للنهوض بهذا الإقليم وبأهله. ولذلك نرى أن المحادثات بين الحكومة السودانية ومتمردي دارفور مهما انتهت إلى نتائج إيجابية، ومهما بلغ سخاء المانحين في تقديم المنح والإعانات العاجلة، ومهما حمل إلينا قرار مجلس الأمن الدولي الأخير رقم ١٥٧٤ الصادر في العاصمة الكينية نيروبي في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤م من آمال، فلن تستقر الأوضاع في دارفور في المدى المتوسط أو البعيد ما لم تتجه الجهود إلى إحداث تنمية حقيقية تقتلع مسببات التوتر التي جعلت دارفور منطقة قابلة للاشتعال، ومدخلاً لممارسة صنوف من الضغوطات تضيف عبئاً ثقيلاً على كاهل الدول العربية والتي تحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى لأن تكون أكثر قوة واستقراراً مع معطيات السياسة الدولية الراهنة، وذلك للصمود أمام استراتيجية كهذه تسعى إلى بلورة أنواع شتى من التناقضات المفتعلة داخل الأقطار العربية وإعلاء شأنها عبر الإعلام بهدف تفتيت قوة المنطقة وجعلها قابلة للتماشي مع التشكيل المزمع.

---

(٣٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١** (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠١). ص ٩.

خلاصــة

على الرغم من أن الصراعات والنزاعات المحدودة من الظواهر المتكررة في تاريخ دارفور، فقد كانت الأحداث الأخيرة التي بدأت تداعياتها في شباط/ فبراير ٢٠٠٣م تحدياً كبيراً لأهل السودان بمختلف توجهاتهم السياسية، حيث إنها تحولت إلى أزمة معقدة بفعل الهجمة الإعلامية الممنهجة والضغوط الدولية التي رافقتها. وكما رأينا، فإن عدداً من العوامل ـ سواء الجغرافية والبشرية والطبيعية والمناخية والأمنية والسياسية ـ ظلت تقوم بدور أساسي في تهيئة الظروف الملائمة لوقوع الاحتكاكات والصراعات المحدودة القابلة للاحتواء. وقد انفلتت الأحداث الأخيرة من نطاق السيطرة بسبب دخول عوامل جديدة متمثلة في التدخلات الخارجية، التي تفاعلت مع العوامل الأخرى فأنتجت هذه الأزمة.

الفصل السادس

أزمة دارفور: أبعادها السياسية والثقافية(*)

إجلال رأفت(**)

تصاعدت الأحداث الدامية في دارفور حتى طاولت طبيعة الأزمة وحجم انتشارها الجغرافي. فقد ولدت في أوائل الستينيات على شكل صحوة سياسية نتيجة لتهميش السلطة المركزية للإقليم، ثم تطورت إلى احتجاج مسلح سنة ١٩٩٠ سرعان ما قضي عليه، ثم فاجأت العالم في سنة ٢٠٠٣ بضربات عسكرية عنيفة ومتتالية ضد الجيش النظامي غطت الولايات الثلاث لإقليم دارفور. شجعت هذه المعارك حركات احتجاجية أخرى مناهضة للحكومة السودانية خارج الإقليم، بعضها سابق لأزمة الغرب، مثل مؤتمر البغا والأسود الحرة في الشرق، وحركة كوش في الشمال، والبعض الآخر ولد في أعقاب الأزمة مثل حركة الكرامة في كردفان.

على صعيد آخر، عصفت هذه المعارك الطاحنة بالمدنيين العزل في دارفور، فأضفت على الأزمة السياسية بعداً إنسانياً كشف بدوره تناقضات ثقافية عميقة تطول خطورتها كل السودان وتنعكس آثارها السلبية على القارة الأفريقية بشكل عام.

هذا الواقع السياسي والإنساني الخطير يدفع إلى التفكير الجادّ في احتمالات المستقبل في السودان. وتزداد أهمية التمعن في هذا الأمر بالنسبة إلى دول الجوار التي تتأثر سلباً وإيجاباً بمصير الدولة السودانية. من هذا المنطلق، جاء اهتمام مصر الرسمي

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣١٢ (شباط/ فبراير ٢٠٠٥)، ص ٨٨ ـ ١١١.

(**) أستاذة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

والشعبي بهذه الأزمة، ومن ثم حرص هذه الدراسة على تتبع ما يحدث على أرض الواقع بالقدر المتاح من الموضوعية في المنهج والسرعة في الملاحقة.

أولاً: تطور الأزمة

١ ـ بداية الصحوة السياسية المنظمة في دارفور

لم تنشأ الحركات العسكرية الأفريقية في دارفور من فراغ، فقد سبقتها إلى الاحتجاج إرهاصات سياسية كان أهمها تجمع سياسي منظم نشأ تحت اسم جبهة نهضة دارفور، وذلك في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٦٤. وقد ضمّ هذا التنظيم أحمد إبراهيم دريج (أحد أبناء سلطان الفور في جبل مرّة) وعلي الحاج محمد (من قبائل البرنو الأفريقية) اللذين كانا من أنشط أعضائها.

جاءت مطالب هذه الجبهة كردّ فعل على التخلف الذي يعانيه غرب السودان. فقد شهدت سنوات ما بعد الاستقلال نمطين من الحكم، أحدهما ديمقراطي متعدد الأحزاب، والآخر أوتوقراطي عسكري. وقد فشل كلاهما في تحقيق التنمية واستكمال بناء الهياكل الأساسية للدولة. وفي ما يخص دارفور، أثبتت الإحصاءات الواردة في **الكتاب الأسود**[1] أن الحكومتين: الأولى (١٩٥٦-١٩٥٨)، والثانية (١٩٥٨-١٩٦٤)، كانتا من أسوإ الأنظمة الوطنية التي حكمت السودان من حيث العدل المنشود في إشراك غرب السودان في السلطة والثروة. فعلى سبيل المثال، انخفض نصيب الغرب في حكومة الفريق عبود إلى صفر في المئة في هذا الشأن، على رغم أن نسبة سكانه إلى مجمل سكان السودان كانت ٣١,٧ في المئة.

من ثم ركّزت جبهة نهضة دارفور على المطالبة بالتنمية السياسية والاقتصادية والمشاركة في السلطة والثروة مع الحكومة المركزية. وكان منهجها في المعارضة سياسياً خالصاً.

في هذه الأثناء رشح أحمد إبراهيم دريج نفسه مستقلاً في الانتخابات التشريعية سنة ١٩٦٥، وفاز عن دائرة من دوائر دارفور. عندئذ سارع حزب الأمة (جناح الصادق المهدي) إلى ضمه إلى صفوفه واختاره رئيساً للمعارضة.

أما علي الحاج محمد، فقد ذهب مذهباً آخر، إذ انضم إلى الجبهة الإسلامية القومية بزعامة د. حسن الترابي. وبذلك تشتتت الجهود التي نشأت من أجل إنصاف

(١) جماعة طلاب الحق والعدالة، **الكتاب الأسود** (١٩٩٩).

إقليم دارفور في مسارات مختلفة، وتوقف نشاط جبهة نهضة دارفور وهي ما زالت في بدايتها.

غير أن أحمد إبراهيم دريج عاد إلى الحياة السياسية في عام ١٩٩٤ خارج إطار حزب الأمة، وأسس تنظيماً جديداً أسماه التحالف الفدرالي الديمقراطي السوداني، وأعلنه تنظيماً سلمياً وقومياً لكل السودان، ودخل به التجمع الوطني الديمقراطي المعارض. وقد حدّد دريج أهداف تنظيمه الجديد، ومن أهمها[٢]:

ـ إيقاف الحرب الأهلية.

ـ إقامة نظام فدرالي أو كونفدرالي في السودان.

ـ اعتماد مبدإ عدم التمييز بين المواطنين على أساس الدين أو العرق أو الجهة أو الجنس.

ـ فصل المؤسسات الدينية عن المؤسسات السياسية.

ويلاحظ أن هذه المبادئ والأهداف تكاد تتطابق مع الوثيقة الصادرة عن الإيغاد سنة ١٩٩٣ لحلّ مشكلة الجنوب، في ما عدا مبدأ حق تقرير المصير الذي يراه مشجعاً على تفتيت السودان. ويبدو ذلك جلياً في أحد بيانات التحالف الذي أكد فيه رئيسه أحمد دريج عدم جدوى العمل العسكري المسلح كحلّ لأزمة دارفور، وطالب بأن تعالج الأسباب الجذرية للنزاع بالمعيار نفسه الذي تمّت به معالجة مشكلة جبال النوبة وأبيي وجنوب النيل الأزرق في بروتوكولات ماشاكوس الستة[٣].

٢ ـ بداية التعبير العسكري للصحوة السياسية

في عام ١٩٩٠، أسّس المهندس داود يحيى بولاد (من قبيلة الداجو الأفريقية) حركته العسكرية المعارضة في دارفور. وقد كان هذا التأسيس تعبيراً عن فشل بولاد في تحقيق مطالب أهل دارفور من خلال الحركة الإسلامية التي كان عضواً نشطاً فيها. غير أن نقطة الضعف التي قضت على حركة بولاد كانت استعانته بشكل شبه كامل بجنود الحركة الشعبية لتحرير السودان التابعة لجون غارنغ في الجنوب. فقد كان الجنود يحاربون لقضية ليست قضيتهم المباشرة، كما افتقر بولاد إلى السند العسكري من داخل دارفور، فضلاً عن أن توازن القوى بين الشمال والجنوب في هذا التاريخ كان في صالح حكومة الإنقاذ، حيث كانت عقيدة

(٢) التحالف الفدرالي الديمقراطي السوداني ـ المنفستو الصادر عن التنظيم في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤.
(٣) أحمد إبراهيم دريج في لندن ٨/ ١٢/ ٢٠٠٣.

الجهاد لنصرة الإسلام في ذروتها. ومن ثم سهل على القوات الحكومية القضاء على الحركة وإعدام زعيمها.

٣ ـ ميلاد الحركتين العسكريتين الحاليتين في دارفور

أ ـ حركة تحرير السودان

نشأت هذه الحركة المسلحة في شباط/ فبراير ٢٠٠٣ من قبائل الزغاوة والفور والمساليت والبرتى بشكل أساسي، ومن بعض القبائل الأفريقية الأقل حجماً. تزعّم هذه الحركة المحامي عبد الواحد نور من قبائل الفور، بينما تولّى أمانتها العامة المقاتل مني أركوي مناوي من قبائل الزغاوة. وقد انحصرت مطالبها في البداية في وقف الميليشيات العربية المسلحة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمشاركة في السلطة. وعندما رفضت الحكومة السودانية التفاوض على هذه الأسس، تحولت المناوشات المسلحة إلى حركة عسكرية واسعة.

تتميز هذه الحركة بقوة فعاليتها العسكرية، بينما لا ترتفع أجندتها السياسية إلى المستوى نفسه. فهي لم تصدر منفستو أو تعلن برنامجاً سياسياً يمكن الاطلاع عليه، غير أن فرعها في كندا أصدر بياناً في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ يشير إلى هدفها: إما الكونفدرالية أو الانفصال. وتأتي تصريحات عبد الواحد نور بعد هذا التاريخ لتحدّد هدفاً آخر، وهو الحكم الذاتي لكل أقاليم السودان[٤].

هذا وقد قبلت حركة تحرير السودان مؤخراً في التجمع الوطني الديمقراطي المعارض، وأصبحت تنسّق رسمياً مع بقية الفصائل العسكرية المعارضة المنضوية تحت مظلته، ومن أهمها الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب، ومؤتمر البغا في الشرق.

ب ـ حركة العدل والمساواة

تشكّلت هذه الحركة بعد حركة تحرير السودان، ولكن في العام ٢٠٠٣ نفسه. وهي مكوّنة من قبائل الزغاوة والفور والمساليت، ويقود جناحها السياسي خليل إبراهيم من قبيلة الزغازة وأحد أتباع حسن الترابي، ويدير الحركة سياسياً من لندن. أما الجناح العسكري، فيتولى قيادته العميد التيجاني سالم درو.

---

(٤) إبراهيم علي إبراهيم، «جدل الهامش والمركز في الصراع على السلطة في السودان،» <http:// www.sudani.net/modules.php?name=News&file=article.

وتتميز هذه الحركة بقوة أجندتها السياسية التي تفوق عملها العسكري. ويتشكل الهيكل الإداري من قيادة تنفيذية ومؤتمر عام ومجلس للداخل ومجلس للخارج.

تهدف حركة العدل والمساواة إلى سودان موحّد في إطار الفدرالية، وتطرح رؤيتها لنظام الحكم، فتقول إن ولاية الرئيس المنتخب لا تزيد على أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. كما تدعو إلى تقسيم السودان إلى سبعة أقاليم فدرالية، هي الشمال والجنوب والشرق ودارفور وكردفان والوسط والخرطوم. وترى أن رئيس البلاد يأتي بالتناوب بين الأقاليم، كما تطالب بمجلس شيوخ إلى جانب مجلس النواب ليؤدي إلى توازن في السلطة التشريعية[٥].

ج ـ مليشيات عسكرية جديدة مجهولة الهوية

أعلن في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤[٦] عن دخول مليشيات مسلحة جديدة في القتال في دارفور، فهاجموا حركة تحرير السودان في جنوب مدينة الطينة. ويشتبه بأن تكون عناصرها قد تسللت من تشاد. وقد أعلنت الحكومة في حينه أن هذه الميليشيات منشقة عن حركة تحرير السودان، في حين صرح الناطق باسم جيش تحرير السودان محمد حامد «أن هذه الجماعة المسلحة هي عناصر تشادية سلحتها الخرطوم في إطار خطة دعائية تعلن فيها أن المتمردين انشقوا أو أن مجموعات منهم سلمت سلاحها إلى الحكومة».

ولم يُعرف حتى الآن الانتماء الحقيقي لتلك الجماعات. وعلى أية حال، مهما كانت طبيعتها، انشقاقاً من حركة تحرير السودان أو آلية من آليات الحكومة للتمويه على واقع الأحداث، فإن عدم ظهورها على مسرح الأحداث بعد ذلك يشير إلى انعدام أهميتها على أرض الواقع في دارفور، كما يبرز الوضع المضطرب الذي يفتقر إلى التنسيق، سواء كان ذلك من جانب المعارضة العسكرية أو من جانب الحكومة.

وعلى رغم أن حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة قد أثبتتا وجودهما على أرض المعركة العسكرية والسياسية، وذلك في مدة قصيرة جداً إذا قورنت بحرب الجنوب، فإن عوامل ضعف عديدة تقلل من فعاليتهما. ويمكن تلخيص هذه العوامل في النقاط التالية:

(١) عدم توحّد البرنامج السياسي والعسكري للحركتين.

---

(٥) خليل إبراهيم، في: **الحياة**، ٣/ ٦/ ٢٠٠٣.

(٦) **الحياة**، ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٤.

(٢) اختلاف أهداف كل من الحركتين:

ـ حركة تحرير السودان تهدف إلى كونفدرالية أو حكم ذاتي أو انفصال.

ـ حركة العدل والمساواة تهدف إلى سودان موحّد في إطار فدرالي.

(٣) اختلاف المنطق الفكري للحركتين:

ـ حركة تحرير السودان تؤمن بالنهج العلماني وتطالب بفصل الدين عن السياسة، وهي بذلك تقترب في منهجها من الحركة الشعبية لتحرير السودان (جون غارنغ).

ـ حركة العدل والمساواة تؤمن بالنهج الإسلامي، وبذلك تكون أقرب إلى حزب المؤتمر الشعبي (حسن الترابي).

(٤) المكان الجغرافي محل نشاط الحركتين:

ـ حركة تحرير السودان موجودة في الغرب وتنسّق الآن مع حاملي السلاح في شرق السودان (البغا والأسود الحرة)، وذلك من خلال عضويتها في التجمع الوطني الديمقراطي، وتضمّ في صفوفها أفراداً من الولاية الشمالية. غير أنها كما يبدو، تستخدم التنسيق مع أقاليم أخرى للضغط على الحكومة والحصول على مكاسب للغرب، وليس للحصول على إصلاحات قومية في كل السودان.

ـ حركة العدل والمساواة موجودة في الغرب، ولكنها تعلن عن نفسها حركة قومية وتلوّح بمدّ نشاطها في الشرق والوسط والعاصمة. ويبدو أنها بالتنسيق مع حزب المؤتمر الشعبي (د. حسن الترابي) تحاول تنفيذ ما تهدّد به. وتشير إلى ذلك محاولة الانقلاب التي أحبطت في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤ في الخرطوم، والتي اتهم فيها حزب المؤتمر الشعبي وبعض كوادر حركة العدل والمساواة. وانطلاقاً من الهدف العقائدي لحركة العدل والمساواة، ألا وهو إرساء الدولة الإسلامية في السودان، يصبح منطقياً أن تكون الحركة بالفعل تعمل على أساس قومي في كل السودان، ويصبح تنسيقها مع د. حسن الترابي من الأمور المطروحة.

(٥) الفروق في النضج السياسي:

ـ حركة تحرير السودان لديها أجندة سياسية ضعيفة وهيكل إداري غير ناضج.

ـ حركة العدل والمساواة لديها أجندة سياسية واضحة وهيكل إداري واضح ورؤية للحكم أيضاً واضحة: لجنة تنفيذية، مجلس داخلي وآخر خارجي، رؤية تفصيلية لتداول السلطة بين الأقاليم وولاية الرئيس.

٤ ـ المفاوضات بين الحكومة والمعارضة العسكرية

سبقت هذه المفاوضات سلسلة من المحادثات والاتفاقيات بين الطرفين بدأت في مدينة أبش الحدودية في تشاد في ٣/ ٩/ ٢٠٠٣. وقد أدت إلى عقد اتفاقية لوقف إطلاق النار تحت المظلة التشادية، وكان ذلك المرة الأولى التي تتعامل فيها الحكومة سياسياً مع الحركتين العسكريتين في دارفور، إذ إنها في بداية اندلاع الأزمة اعتبرت أن المتمردين عصابات سلب ونهب، ومن ثم تعاملت معهم على المستوى الأمني فقط. ولكن وقف إطلاق النار الذي اتفق عليه في تلك المحادثات لم ينفذ، إذ حدث خرق له من الجانبين، مما دعا المتمردين إلى طلب مراقبين دوليين.

بعد ذلك جرت محادثات في انجامينا في ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٣ طالب فيها المتمردون بالحكم الذاتي لدارفور، وحصة من عوائد البترول (١٣ في المئة)، والاحتفاظ بجيش تحرير السودان تابعاً لهم، مما أفشل المفاوضات، وتبعتها ضربات قاسية من جانب الحكومة، ظنت بعدها أنها قد قضت على التمرد. ثم طالبت الحكومة بعقد مؤتمر قومي جامع للتنمية والسلام والتعايش في دارفور، ولكن المتمردين رفضوا وأصرّوا على دخول الحكومة حواراً جاداً برعاية دولية وفي مكان محايد خارج السودان.

من ناحية أخرى، طعن حزب الأمة القومي في اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر ووصفها **أولاً** بأنها غير قومية، حيث يمثل ٩٠ في المئة من أعضائها الحزب الحاكم، و**ثانياً** بأنها استشارية لا تلزم الحكومة، مما دعا الصادق المهدي إلى الانسحاب منها.

تضاءل دور تشاد بعد ذلك في محادثات انجامينا (نيسان/ أبريل ٢٠٠٤) ليحلّ محله في الوساطة الاتحاد الأفريقي الذي أعطى مظلته الشرعية للتحرك الفعلي للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. في هذه المحادثات، أوكل المفاوضون للاتحاد الأفريقي مهمة إنشاء لجنة دولية لمراقبة وقف إطلاق النار. وبدأ الاتحاد الأفريقي منذ ذلك الحين يتحرك بجدية لتفعيل المحادثات بين الحكومة السودانية والمتمردين.

ففي أديس أبابا، حيث كانت تنعقد القمة الثالثة للاتحاد الأفريقي في تموز/ يوليو ٢٠٠٤، تشكّلت لجنة مصغرة لمتابعة أزمة دارفور برئاسة الرئيس أوباسانجو، وعضوية كل من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عمر كوناري ورؤساء كل من السنغال وجنوب أفريقيا والسودان. لكن المفاوضات انتهت من دون إحراز أي تقدم، وذلك بسبب رفض الحكومة الشروط التي قدمها المتمردون، ومن أهمها:

ـ نزع أسلحة مليشيات الجنجويد[٧].

ـ لجنة دولية لتقصّي الحقائق في شأن انتهاك حقوق الإنسان في دارفور.

ـ رفض المتمردين لأديس أبابا كمكان للتفاوض لتحيّزها للخرطوم، والمطالبة بدولة أخرى محايدة.

بعد فشل قمة أديس أبابا في إنجاح المحادثات بين الحكومة والمتمردين في دارفور، انتقلت المفاوضات إلى أبوجا عاصمة نيجيريا، حيث ظلت تتعثر حتى ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤، حين تمّ التوقيع بين الأطراف على بروتوكولين حول الأوضاع الأمنية والإنسانية وإعلان للمبادئ السياسية. هكذا يكون قرار مجلس الأمن رقم ١٥٦٤ الصادر في شأن دارفور في ١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤، الذي هدّد الحكومة السودانية بتطبيق العقوبات الاقتصادية إذا لم تساعد في تقدم المحادثات، قد جاء بنتائج إيجابية كبداية لحلّ الأزمة.

أ ـ نصوص اتفاق أبوجا[٨]

(١) البروتوكولان الإنساني والأمني: تتركز أهم بنودهما في النقاط التالية:

ـ تحسين الوضع الإنساني في إقليم دارفور وتعزيز الوضع الأمني فيه.

ـ منع طيران الحكومة المعادي فوق إقليم دارفور.

ـ على الجانبين أن يحددا أماكن وجود قواتهما لمراقبي وقف إطلاق النار.

ـ نزع أسلحة الجنجويد.

(٢) مشروع إعلان المبادئ السياسية:

بحسب التصريحات الصادرة عن فريق الوساطة في هذه المحادثات، وافقت الحكومة على المشروع بعد تعديل صياغته من دون أن تعترض على أي بند من بنوده:

---

(٧) هم أفراد من قبائل عربية تعيش على هامش الحياة وتعمل بالسلب والنهب وترزق من الإغارة على الآمنين من المدنيين وسلب أموالهم وماشيتهم. ويطلق أبناء الغرب تسمية الجنجويد على هؤلاء الأفراد بمعنى: جن جاء يركب جواداً ويحمل سلاحاً.

(٨) أعلن في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤، الناطق باسم حركة تحرير السودان محجوب حسين أن «الاتفاقيات الموقعة كافة في أبوجا وانجامينا باتت منتهية... لأن الحكومة لم تف بالتزاماتها فيها بعد تعرض مواقع حركته لقصف جوي مكثف». وتابع بأن حركته قررت استئناف العمل المسلح. وبذلك تكون اتفاقية أبوجا الأخيرة قد فشلت. انظر: **الحياة**، ٢٥/ ١١/ ٢٠٠٤.

ـ الالتزام بتنفيذ بروتوكولَيْ تحسين الوضع الإنساني وتعزيز الوضع الأمني في إقليم دارفور.

ـ التأكيد على أن المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات بما في ذلك حرية التعبير والعقيدة.

ـ اعتبار النظام الفدرالي للحكم أمراً أساسياً لضمان مشاركة محلية وفعلية منصفة للسودان.

ـ ضمان توزيع الثروات لضمان فعالية تفويض السلطة في إقليم دارفور.

ـ للاجئين والنازحين داخلياً الحق غير القابل للتصرف في العودة إلى أماكنهم الأصلية. ولهذا الغرض يجب تهيئة البيئة المؤاتية وتقديم المساعدة الضرورية.

ـ إن تعزيز المصالحة واستعادة التعايش السلمي التقليدي والمتسم بقداسة بين المجتمعات المحلية في إقليم دارفور على أساس مبدإ الاحترام المتبادل والالتزام بتفادي حدوث انقسامات مستقبلية، هي من الأمور الجوهرية لإعادة وتعزيز سلام واستقرار دائمين في إقليم دارفور.

ب ـ التعليق على الاتفاق

(١) يلاحظ أن الحكومة السودانية، تحت وطأة الضغوط الدولية المتزايدة، وبخاصة قرار مجلس الأمن رقم ١٥٦٤، ووصول بعثة الأمم المتحدة التي نصّ عليها القرار إلى إقليم دارفور للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في الإقليم، وافقت على أمور كانت ترفضها بقوة في الجولات السابقة من المفاوضات، وهي:

ـ كانت الحكومة ترفض رفضاً باتاً منع طيرانها فوق إقليم دارفور، مستندة في ذلك إلى ضرورة احترام السيادة الكاملة للسودان على أراضيه كافة.

ـ موافقة الحكومة على أن تكون حرية العقيدة أساساً من الأسس التي تبنى عليها حقوق المواطنة في إقليم دارفور أمر لافت للنظر. فسكان دارفور مسلمون بنسبة ١٠٠ في المئة، كما أنه يخضع لتطبيق الشريعة الإسلامية باعتباره إقليماً من أقاليم شمال السودان، وذلك بحسب إعلان المبادئ في ماشاكوس عام ٢٠٠٢. ويبدو أن هذا البند الخاص بالعقيدة قد جاء بديلاً بعد تعديل صياغته لمبدإ فصل الدين عن السياسة الذي كانت حركة تحرير السودان قد طالبت به في جولات تفاوضية سابقة.

ـ كانت الحكومة ترفض نزع أسلحة الجنجويد، تارة بحجة أن لهؤلاء الجنجاويد الحق في الدفاع عن أنفسهم ضد هجمات المتمردين، وتارة أخرى بحجة أنها لا تنسق

مع هذه المليشيات العربية، وبالتالي ليست قادرة على التحكم في سلوكها، وتارة ثالثة بحجة أن نزع أسلحة الجنجويد قد تفجّر حرباً أهلية في إقليم دارفور.

ويبدو أن حقيقة رفض الحكومة نزع أسلحة الجنجويد والقبض عليهم سببه أنها محتاجة إلى مساعدة هذه المليشيات. فقد خرج الجيش النظامي منهكاً من حرب الجنوب، فأصبح غير قادر وحده على مواجهة التمرد في الغرب. فلما استفحلت مشكلة الجنجويد ووصل صدى عنفها إلى المجتمع الدولي، كان الأمر قد أفلت من أيدي الحكومة، ولم تعد بالفعل قادرة على السيطرة على مليشياتهم بالكامل. هذا بالإضافة إلى خوف الحكومة من دخول القبائل العربية في الحرب ـ وهي لم تقحم نفسها فيها حتى الآن ـ تحزباً لمليشيات الجنجويد التي ينتمي بعض أفرادها إلى هذه القبائل. ونقدم مثلاً على ذلك انتماء موسى هلال المتهم بقيادة الجنجويد إلى قبيلة الرزيقات الأبّالة في شمال دارفور، وهي من أكبر وأغنى القبائل العربية في إقليم دارفور.

هذا النهج الحكومي في إدارة الأزمة في إقليم دارفور الذي يعتمد على إعلان موقف بشكل متسرع، ثمّ الرجوع فيه تحت الضغوط الدولية، لا يدخل في بند المناورة، بل لعله أقرب إلى الارتباك السياسي وغياب التقدير المدروس والبراغماتي لتوازنات القوى الدولية ومدى تأثيرها في الأحداث في السودان. وقد يكون هذا الارتباك راجعاً إلى انقسام لدى متخذي القرار.

(٢) يلاحظ أن المتمردين هم أيضاً تنازلوا عن نقطتين:

ـ وافق المتمردون على بند كانوا قد رفضوه من قبل، ألا وهو تحديد أماكن وجود قواتهم لمراقبي وقف إطلاق النار. ويبدو أن هذه الموافقة جاءت مقترنة بالتنازلات التي قدمتها الحكومة.

ـ وافق المتمردون على النظام الفدرالي كأساس للحكم، على رغم أن أهداف حركة تحرير السودان كانت تنحصر في ثلاث نقاط: الكونفدرالية، الحكم الذاتي، الانفصال. وربما جاء هذا التغيير لمزيد من التقارب والتنسيق مع حركة العدل والمساواة التي تطالب بسودان فدرالي. هذا فضلاً عن أن الاتجاه العام محلياً ودولياً أصبح يرجح الفدرالية كحلّ عملي وعادل للسودان المتعدد الثقافات.

على صعيد آخر، يلاحظ في كل الجولات التفاوضية السابقة أن جانب المتمردين كان الأقل حرصاً على إنجاح المفاوضات، وذلك لتصعيد الأزمة بغرض تدويلها، ظناً منهم أن تدخل المجتمع الدولي، وبخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، هو القادر على تقديم الحلول وضمان تنفيذها، كما حدث في مفاوضات السلام بين

الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب. علاوة على ذلك، فأوروبا والولايات المتحدة هما القادرتان على تقديم معونات مالية ولوجستية كبيرة لدفع التنمية في الإقليم.

لكن سرعان ما تغيّرت موازين القوى على أرض المعركة بعد القرار الأخير لمجلس الأمن رقم ١٥٧٤ الصادر في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤ في نيروبي. فقد جاء على عكس المتوقع، مشجعاً للحكومة السودانية، بمعنى أنه لم يطبق أي عقوبات عليها، بل وعدها بمساعدات مالية كبيرة وبإسقاط ديونها إذا أتمت التوقيع على اتفاق نيفاشا مع الحركة الشعبية لتحرير السودان قبل ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤. وقد اتخذ هذا القرار بإجماع أعضاء مجلس الأمن، وذلك على رغم التقرير السلبي عن الأوضاع الإنسانية في إقليم دارفور الذي قدمه الأمين العام للمنظمة الدولية كوفي أنان، والذي أكدته المنظمات الإنسانية التي تعمل في الإقليم. هذا التشجيع للحكومة السودانية أغضب حركتي التمرد في دارفور، على اعتبار أنه يؤدي إلى دعم الحكومة أدبياً ومادياً في الجولة التالية من مباحثات أبوجا.

وقد ألمت بالمعارضة الشمالية، سواء كانت ممثلة في التجمع أو خارجه، الصدمة نفسها. فقد توجهت وفود لهذه المعارضة (التجمع ـ حزب الأمة ـ حزب المؤتمر الشعبي) إلى نيروبي لتقديم مذكرات إلى مجلس الأمن تطالب فيها بمراجعة بعض بنود اتفاقية نيفاشا، وبرعاية مجلس الأمن لمؤتمر جامع لكل القوى السياسية السودانية، تناقش فيه المسائل الخلافية. ولكن تعهديْ جون غارنغ وعلي عثمان طه أمام مجلس الأمن بتوقيع الاتفاق النهائي للسلام في خلال أسابيع جاءا كاستباقين للأحداث بحيث يعرقلان المراجعة المطلوبة، ويضيفان إلى الصعوبات القانونية لهذا الأمر صعوبة أخرى، وهي دعم المجتمع الدولي لهذه الاتفاقية وتعهده بضمان تطبيقها.

لم يتأخر ردّ المعارضة الشمالية على فشل مسعاها في نيروبي، إذ هدد رئيس حزب الأمة في مؤتمر صحافي له في أم درمان «بحمل السلاح إذا أهمل رأيه». ويشير تغيير منهج الصادق المهدي في إدارة الأزمة في السودان، من سلمي إلى عسكري، إلى اشتعال حدّة التناقضات بين القوى السياسية في الداخل، وبينها وبين المجتمع الدولي. وإن دلّ ذلك على شيء، فهو يدل على أن الأزمة في السودان بلغت ذروتها[٩].

(٩) الحياة، ٢٥/ ١١/ ٢٠٠٤.

ثانياً: الأبعاد السياسية للأزمة

كما رأينا في القسم الأول من هذه الدراسة، ظلت أزمة دارفور تتصاعد حتى لفتت أنظار العالم على مستوى المجتمع المدني والمؤسسات السياسية الحاكمة. وقد أدى ذلك بالولايات المتحدة إلى طرح المشكلة في مجلس الأمن باعتبارها أزمة سياسية وكارثة إنسانية أصبحت تهدّد السلم والأمن الدوليين. وقد وقف الاتحاد الأوروبي بقوة إلى جانب الطرح الأمريكي للمشكلة.

هذا التصعيد الدولي السريع يقابله تصعيد مشابه في الداخل شمل المعارضة السودانية بأطيافها المختلفة، كما ارتفعت نبرته حتى وصلت إلى حدّ التهديد بثورة شاملة تسقط النظام وتؤمن الطريق لحكومة قومية تنفّذ مشروع السلام في البلاد.

من هذا وذاك، انقسمت الحكومة السودانية إلى ثلاثة اتجاهات متباينة: **أحدها** قابض على السلطة يؤمن بمنطق القوة والمناورة معاً حتى النهاية، و**الثاني** بات مقتنعاً بأن المخرج الوحيد للأزمة هو تمتين الجبهة الداخلية، وذلك بتوسيع المشاركة السياسية، و**الثالث** دائماً متعجل، يؤسس مواقفه على المكاسب الوقتية، ويرى مصلحته في الاستعداد للمرحلة القادمة بأن يفكك علناً الخيوط الواهية التي تربطه بالنظام.

أدى هذا الواقع الخطير إلى إبراز حقيقة مهمة، وهي أن أزمة دارفور التي تعاملت معها الحكومة السودانية في بداية الأمر على أنها أزمة أمنية محصورة في الإقليم ما هي إلا جزء من الأزمة السياسية العامة في السودان. وقد أدى ذلك إلى ردود أفعال من جانب الحكومة تمثلت في تحركات سياسية واسعة على الصعد الدولية والإقليمية والمحلية، أحياناً متناقضة، ومرات كثيرة متراجعة، ولكنها في الحالتين تجاهد لتحسين الأوضاع والبقاء في الحكم.

١ ـ تأثير الأزمة في العلاقات الدولية للسودان

تتشكل الأطراف الدولية المعنية بمشكلة دارفور من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة ووكالات المجتمع الدولي المتخصصة. وهي تضغط جميعها على الحكومة السودانية بإثارة الشبهات حول تهم عديدة ضد المسؤولين السودانيين بانتهاك حقوق الإنسان والإبادة الجماعية والتطهير العرقي. وعلى ذلك، طالبت مجموعة الأزمات الدولية الولايات المتحدة بتطبيق عقوبات على الخرطوم، كما طالبت الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان برفع تقرير إلى مجلس الأمن يعالج فيه موقف الإقليم السوداني المنكوب. وقد وصل التهديد الدولي للحكومة السودانية أقصاه حين هدّد الأمين العام للأمم المتحدة بالتدخل العسكري في إقليم دارفور

لوضع حدّ للمأساة الإنسانية هناك. إزاء ذلك، تحرّك المسؤولون السودانيون بغرض إقناع المجتمع الدولي بصدق مسعى الحكومة لحلّ أزمة دارفور، ومن ثم الإفلات من العقوبات والتدخل العسكري الدولي في البلاد.

غير أن قرار مجلس الأمن رقم ١٥٦٤ الصادر في ١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤ في شأن دارفور جاء صادماً لها، حيث عالج الأزمة في إطار الفصل السابع من الميثاق، مما يعتبر خطوة نحو التصعيد على عكس ما سعت إليه الحكومة السودانية في أروقة الأمم المتحدة.

وجدير بالذكر أن هذا الفصل يعطي مجلس الأمن سلطة تقديرية غير محدودة في التدخل لمعالجة الأزمة، ويتدرج هذا التدخل من تخفيض التمثيل الدبلوماسي في الدولة المعنية بالقرار إلى التدخل العسكري الدولي في تلك الدولة، وذلك مروراً بالعقوبات الاقتصادية بأنواعها، بما في ذلك مجال النفط.

هنا يبرز سؤال مهم هو: ما هو دور القوى الدولية في أزمة دارفور؟

تشير أغلب الدراسات التي تعالج الأزمات الدولية إلى أن الخارج لا يصنع الأزمة، ولكنه يستغل فرصة وجودها وفشل الجهود المحلية في حلها، ليدخل في حلبة الصراع بدعاوى مختلفة ويقدم الحلول. وعادة ما تتفق هذه الحلول مع توجهات بعض القوى الداخلية، وتختلف مع توجهات البعض الآخر، مما يعمّق الخلاف. ويظل الصراع قائماً بين الخارج والداخل، وبين الداخل والداخل، حتى ينتصر أحد الطرفين. وهناك شرط أساسي لإتمام هذا السيناريو الدولي للتدخل، ألا وهو وجود مصالح للقوى الكبرى تقودها إلى المنطقة المستهدفة بالتدخل.

إذا ما عدنا إلى أزمة دارفور نجد أنها لا تخرج عن هذا السيناريو العام. فما هي إذاً المصالح الأمريكية والأوروبية التي تقف وراء التحرك الدولي في غرب السودان؟

لا شك في أن الثروات الطبيعية في إقليم دارفور تشكل مطمعاً للقوى الدولية الكبرى، وأخص بالذكر الثروة النفطية. ففي عقد التسعينيات من القرن العشرين، أجريت أبحاث جيولوجية في جامعة برلين تحت إشراف البروفسور كليتش على الجزء الشمالي الغربي من السودان، وهو قريب من المنطقة الحدودية بين السودان ومصر وتشاد. وقد أكدت هذه الأبحاث أن أرض السودان تحمل في باطنها واحدة من أفضل المناطق البكر في العالم المحملة بالبترول المرتفع الجودة. وقد تركزت الاحتمالات القوية للنفط في ١٣ منطقة بترولية، يُعد إقليم دارفور أكثرها اتساعاً[١٠].

(١٠) عمرو كمال حمودة، في: **الأهرام**، ٢٩/ ١١/ ٢٠٠٤.

هذه الأبحاث أضافت إلى المجسّات التي كانت شركة البترول الأمريكية شيفرون قد قامت بها في جنوب السودان في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، وجاءت نتائجها مبشرة بوجود بترول عالي الجودة. من ثم جاءت هذه الدلائل العلمية لوجود البترول في الجنوب والشمال الغربي لتضع السودان على خارطة البترول الأفريقية التي تشكل أساساً للاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة المعلنة سنة ٢٠٠١. من هنا، تشتد المنافسة بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وبخاصة فرنسا التي استمر وجودها المؤثر في غرب القارة ووسطها تقريباً بلا منازع حتى بداية النظام العالمي الجديد.

هذه المنافسة على منابع البترول الإفريقية بين الولايات المتحدة وفرنسا امتدت لتشمل مجالات أخرى، سياسية وثقافية واستراتيجية، ومن أهمها القدرة على إدارة الأزمات الأفريقية بطريقة سلمية حتى يظل تأثير تلك الدول قائماً في القارة. هذا سبب من أسباب اهتمام الولايات المتحدة الكبير بحل الأزمة السودانية في دارفور، وبخاصة في الجنوب، حيث نضجت اتفاقية السلام بين الحكومة والحركة الشعبية، وأصبحت جاهزة للتطبيق. فإذا حدث أن تمكنت الولايات المتحدة من حلّ هذه الأزمة بالطرق السلمية، أصبحت نموذجاً يحتذى، ليس فقط في السودان، بل في كل النزاعات الأفريقية المشابهة لها[١١]. وهذا الوضع يفتح الباب واسعاً لنفوذ أمريكي سياسي كبير في القارة الأفريقية يمهّد لمكاسب اقتصادية واستراتيجية كبيرة، ومنها القضاء على النفوذ الفرنسي فيها، أو على أقل تقدير، وضعه في أدنى درجة ممكنة، بحيث لا يشكّل خطراً على المصالح الأمريكية. وجدير بالذكر أن فرنسا هي الدولة التي تقود المعارضة الأوروبية ضد الولايات الأمريكية في الأزمات الدولية، وبخاصة في السنوات الأخيرة، وفي عهد الرئيس جاك شيراك.

هذه في ما أعتقد أهم المصالح الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في إقليم دارفور والسودان بشكل عام. إلى جانب ذلك، هناك أهداف ثانوية تخدم هذه الاستراتيجية العامة، ويتلخص أهمها في التالي:

ـ الضغط الدولي على الحكومة السودانية في دارفور يزيد من ضعفها، ويجعل منها طرفاً طيّعاً في مفاوضات نيفاشا التكميلية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب. وهي الأهم بالنسبة إلى مصالح الولايات المتحدة.

ـ خضوع الحكومة لأغلب مطالب المتمردين في دارفور تقوي من موقف

(١١) تصريحات من مسؤولين أمريكيين جاءت في: **الأهرام**، ٢٧/ ١١/ ٢٠٠٤.

العنصر الأفريقي في السودان. ومن ثم يولد السودان الجديد بعد هذا المخاض الطويل والعسير بهوية أفريقية غالبة. وتناسب هذه النتيجة المصالح الأمريكية، حيث أصبحت الشعوب والبلدان العربية معبأة ضد الولايات المتحدة بشكل واسع وعميق.

ـ حصار مصر من الجنوب حيث يقع إقليم دارفور قريباً جداً من الحدود الجنوبية لمصر. فضلاً عن أن أي ترتيبات في السودان ككل تؤثر سلباً أو إيجابياً في الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في مصر.

ـ بالنسبة إلى ألمانيا، فالمصلحة الغالبة هي اقتصادية وثقافية. فكثير من الكوادر في دارفور تلقوا تعليمهم في ألمانيا، وتزوّجوا واستقروا هناك، وأصبحت لهم مصالح وتجارة متبادلة مع ألمانيا. هذا فضلاً عن أن ألمانيا قد دفعت أموالاً كثيرة في هذه الأزمة، سواء كان ذلك من خلال الجمعيات الطوعية الإنسانية التي تعمل في الإقليم، أو كان تمويلاً من الحكومة ذاتها للاتحاد الأفريقي الذي يلعب الآن دور الوسيط في الأزمة. ومن الطبيعي أن تنتظر ألمانيا، حكومة وشعباً، مردوداً إيجابياً لهذه المساعدات.

ـ لا يفوتنا أن نذكر أن البلدان الغربية تتخوف بشكل عام من امتداد التأثير الإسلامي في جنوب القارة، حيث تزدهر مصالحها، وبخاصة الإسلام السياسي، بمعنى انتشار نمط الدولة الإسلامية. ونذكر أن إقليم دارفور، فضلاً عن إسلامه الكامل، فهو منبع الخلاوي القرآنية والدعوة الإسلامية. هذا فضلاً على أن حكومة الإنقاذ تعتبر تجسيداً لمشروع الإسلام السياسي في المنطقة.

٢ ـ تأثير الأزمة في العلاقات الإقليمية للسودان

نشطت الحكومة السودانية في هذا المجال على مستويين:

أ ـ المنظمات الإقليمية، وهي الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي واتحاد علماء المسلمين والهيئة الإسلامية العالمية للدعوة والإغاثة:

فبالنسبة إلى جامعة الدول العربية حققت الدبلوماسية السودانية نجاحاً ملحوظاً. فقد استطاعت أن تقنع الأنظمة العربية بضرورة مساندتها للوقوف ضد الهجمة الأمريكية الصهيونية المسؤولة ـ بحسب رؤيتها ـ عن أزمة دارفور التي تدفع في النهاية إلى تغيير الهوية العربية الإسلامية للسودان. وقد سهّل مهمة الحكومة أن خطر التدخل الدولي بقيادة الولايات المتحدة أصبح يهدد كل الأنظمة في المنطقة العربية بدرجات وكيفية مختلفة.

جدير بالملاحظة أن الرأي العام العربي قد توحّد مع حكوماته في هذه الرؤية،

وذلك في موقف نادر الحدوث. وقد تعود هذه الظاهرة إلى أن كثيراً من المحللين السياسيين العرب يرون الأزمات الأفريقية من خلال الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وذلك على رغم اختلاف الظروف الداخلية واللاعبين الرئيسيين وأهدافهم من منطقة إلى أخرى. ويؤدي هذا المنهج الأحادي إلى ارتباك في فهم تلك الأزمات، ومن ثم اختيار حلول قد لا تكون دائماً هي الأفضل.

ظهر هذا الموقف العربي جلياً في القمة العربية التي عقدت في القاهرة في سنة ٢٠٠٤، وكان أهم ما جاء فيها هو دعم الحكومة السودانية ومدها بالوسائل اللوجستية والحراك الدبلوماسي لمساعدتها على اجتياز الأزمة.

وقد تأسس هذا القرار على التقرير المقدم إلى جامعة الدول العربية من البعثة التي أرسلتها إلى دارفور لاستطلاع الحقائق. فأقرت بوجود انتهاكات ضد حقوق الإنسان من قبل الجنجويد، وذلك من دون التصريح بفكرة التنسيق بين الحكومة والجنجويد. وبذلك توقف التقرير من دون تحميلها المسؤولية المباشرة عن هذه الأفعال.

على صعيد آخر، نجحت الحكومة السودانية باستقطاب الانتماء الإسلامي الغالب في المنطقة العربية وإيران، وذلك بحراك نشط لدى اتحاد علماء المسلمين والهيئة الإسلامية العالمية للدعوة والإغاثة، وغيرهما من المنظمات الإسلامية. ولأن أهالي دارفور مسلمون بنسبة ١٠٠ في المئة، لم تستنفر الدبلوماسية السودانية في مسعاها حمية الدفاع عن العقيدة الإسلامية في ذاتها كما فعلت في الجنوب، بل استنفرت الدفاع عن المشروع الإسلامي للحكم الذي تطرح نفسها حامية له من عدوى العلمانية التي صارت قانوناً معمولاً به في الجنوب، ويتطلع إليه كثير من النخب الفكرية والسياسية في الشمال. ولا ريب في أن هذا المشروع السياسي الإسلامي يصادف هوى لدى بعض التيارات الفكرية والاجتماعية في المنطقة العربية.

لقد برز هذا الاتجاه العربي الإسلامي الموالي لموقف الحكومة السودانية في الشهادات الشفوية التي أدلى بها بعضٌ علماء الدين الذين زاروا دارفور بدعوة من الحكومة السودانية، كذلك شهادات بعض أعضاء نقابة الأطباء المصريين، وجمعيات طبية أخرى.

غير أن هذا النجاح على مستوى المحور الإسلامي في المنطقة العربية لم يتمدّد في الفضاء الأفريقي. فقد انحاز المسؤولون والرأي العام في الدول الأفريقية جنوب الصحراء إلى العنصر الأفريقي في الأزمة السودانية، وذلك بغض النظر عن ديانته. لذا وقف الاتحاد الأفريقي موقفاً مختلفاً من الأزمة في دارفور؛ فهو يحافظ على شكل الوسيط المحايد بين طرفي المفاوضات، الحكومة والحركتين العسكريتين، وإن مال

المضمون نحو تعضيد مطالب القبائل الأفريقية. وهذا ما حدث في جولة المحادثات في أبوجا التي انتهت في الثامن من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤، كما أسلفنا في الجزء من البحث الخاص بسير المفاوضات.

على أن الملاحظ هو محدودية تأثير الاتحاد الأفريقي في الأزمة، على رغم الدعم المالي واللوجستي الكبير الذي يأتيه من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وقد يعود ذلك **أولاً** إلى عدم ارتياح الجانبين المفاوضين لوساطته، ذلك أن الحكومة تفضل الظهير العربي، في حين تدعو الحركتان العسكريتان إلى التدخل الدولي المباشر. ويعود **ثانياً** إلى أن الاتحاد الأفريقي في ذاته لا يملك العصا، كما أنه لا يملك الجزرة.

ب ـ دول الجوار العربية والأفريقية، وأهمها تشاد وليبيا ومصر وإثيوبيا واليمن:

لقد أسفر التحرك الدبلوماسي السوداني على المستوى الإقليمي الثنائي عما يلي:

(١) تشاد

يخضع الارتباط بين تشاد وأحداث دارفور إلى العلاقات المصلحية بين بعض المجموعات القبلية والحكومتين التشادية والسودانية. فبحكم موقعهما الجغرافي واتصال النسيج الاجتماعي على الجانبين، تلعب تشاد دوراً مهماً في التأثير والتأثر بأحداث دارفور، ولا سيما في الفترة الأولى من النزاع.

في بداية الأزمة طلبت الحكومة السودانية من الحكومة التشادية عدم تقديم أي دعم لوجستي إلى متمردي دارفور، ومنعهم من التسرب إلى الأراضي التشادية. وعلى رغم استجابة الرئيس إدريس دبي لهذا الطلب، تكرّرت شكوى الحكومة السودانية من أن بعض القيادات في الجيش والأجهزة الأمنية التشادية مستمرة في دعم المتمردين بالسلاح والمؤن، وذلك خضوعاً للولاءات القبلية القوية. هذا الوضع السياسي الاجتماعي المتشابك على الحدود بين السودان وتشاد فتح الباب لسيناريو الفعل وردّ الفعل الذي يهدّد بتصعيد النزاع، بل قد يهدّد أيضاً النظامين الحاكمين في كل من الدولتين الجارتين. في هذا الإطار، قبلت تشاد أن تلعب دور الوسيط في بداية الأزمة بين الحكومة السودانية والمتمردين في دارفور في مفاوضات أدت إلى اتفاق انجامينا في نيسان/ أبريل ٢٠٠٤. ويمثل هذا الاتفاق مرجعية من المرجعيات التي اعتمد عليها الاتحاد الأفريقي في إتمام اتفاق أبوجا الأخير في بداية تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤.

(٢) ليبيا

يغلب الغموض على الموقف الليبي نحو الأزمة في دارفور. فيستطيع المراقب أن يلتقط إشارات متناقضة سببها أن ليبيا مرتبطة ارتباطاً مؤثراً بجميع أطراف الأزمة،

وذلك على رغم الخلافات الواسعة التي تفرّق بينها. فتربطها بالحكومة السودانية روابط وثيقة تسمح لها باستثمارات واسعة في السودان، وفي الوقت نفسه تربطها بمليشيات الجنجويد علاقات قديمة منذ إنشاء ودعم الفيلق الإسلامي في الثمانينيات[١٢].

من ناحية أخرى، انحازت ليبيا في السنوات الأخيرة إلى هويتها الأفريقية، وأخذت تقوم بدور نشط في حلّ النزاعات الأفريقية بالطرق السلمية من خلال تنظيم الساحل والصحراء والاتحاد الأفريقي.

وعلى الصعيد الدولي، تنامت علاقات ليبيا بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بعد تسوية مسألة لوكيربي، مما فرض عليها البعد عن السياسات المضادة لمصالح الغرب في المنطقة.

لكل هذه الظروف تعاظم الدور الليبي في أزمة دارفور حتى استطاعت أن تستقطب في طرابلس قمة خماسية تهدف إلى تسوية النزاع بالطرق السياسية. ولم تعرف حتى الآن أي نتائج لهذه القمة.

(٣) مصر

نجح التحرك الدبلوماسي السوداني نحو مصر. فقد أعلنت وزارة الخارجية المصرية بوضوح تأييدها لموقف الحكومة السودانية، كما أخذت على عاتقها قيادة الخط العربي نحو دعمها، سياسياً وإنسانياً ودبلوماسياً، في المحافل الدولية. ودعت مصر المجتمع الدولي إلى رفع الضغوط عن الخرطوم ومساعدتها مالياً ولوجستياً لاجتياز الكارثة المتصاعدة في دارفور.

أسست مصر موقفها من الأزمة على أساس استراتيجي ثابت ألا وهو الحفاظ على وحدة السودان، حيث يهدّد تفكك السودان الأمن والاستقرار في المنطقة. وانطلاقاً من هذه الرؤية، رحّبت مصر بلقاء بين التجمع الوطني الديمقراطي المعارض برئاسة محمد عثمان الميرغني والحكومة السودانية، بغية الوصول إلى شكل من أشكال المصالحة تقوّي من موقف السلطة الرسمية في السودان، وتجعلها أكثر قدرة على مواجهة الأزمة في دارفور ونتائجها من تدويل واحتمالات شرذمة. غير أن الجولة الأولى من المحادثات بدأت في القاهرة في النصف الأخير من شهر تشرين الأول/أكتوبر واستمرت حوالى أسبوعين، ثم انفضّت من دون الوصول إلى

(١٢) الفيلق الإسلامي كان رأس الحربة في الاستراتيجية الليبية لنشر القومية العربية الإسلامية في أفريقيا، وكانت تدعمه بالمال والسلاح.

اتفاق على القضايا الأساسية التي أجّل البت فيها إلى الجولة التالية.

هناك بعض الملاحظات على دور مصر في هذه المحادثات، منها:

(أ) دعم الحكومة السودانية لمواجهة المعارضة المتصاعدة والضغوط الدولية ـ وهي الرؤية التي تأسس عليها التحرك المصري ـ هي فكرة خلافية بين السودانيين. فترى غالبيتهم أن الأفضل للمصلحة السودانية العامة أن تسعى مصر إلى إقناع الحكومة السودانية بتقديم التنازلات المطلوبة للتقارب مع المعارضة وليس الصراع معها. ذلك هو الأمر الذي يؤدي إلى تمتين الجبهة الداخلية والإسراع نحو حلّ الأزمة.

(ب) اتبع المسؤولون المصريون النهج التاريخي للسياسة المصرية في السودان، ألا وهو الاعتماد على الحزب الاتحادي من دون غيره من القوى السياسية السودانية. ومع كل التقدير لأهمية هذا الحزب في التاريخ السياسي للسودان وعلاقته بمصر، كان ينبغي الانتباه إلى المستجدات داخل الحزب وعلى الساحة السودانية:

ـ يعاني الحزب الاتحادي انقساماتٍ عديدة، بعضها تسببت فيه حكومة الإنقاذ، والبعض الآخر لأسباب حزبية داخلية. فهناك فصيل منه يشارك الآن في السلطة، والثاني يتزعمه ابن عم محمد عثمان الميرغني الذي ينتشر مريدوه انتشاراً واسعاً في شرق السودان، والثالث تسيطر عليه الكوادر الشابة التي تطالب بإصلاحات ديمقراطية تشمل رئاسة الحزب ذاتها.

هذه الانقسامات العديدة تقلل من قدرة محمد عثمان الميرغني في السيطرة على قواعد الحزب.

ـ هناك القوى الحديثة التي أصبحت لها تأثير مقدر في السياسة السودانية. وتتألف هذه القوى من الكوادر الشابة المثقفة التي تكونت خصماً من رصيد الحزبين الطائفيين التاريخيين، وبخاصة الحزب الاتحادي الذي كان يمثل الطبقة الوسطى المثقفة والواعية في السودان.

ـ التجمع الوطني الديمقراطي، وهو التنظيم الذي نشأ كتكتل للمعارضة السودانية ضد حكومة الإنقاذ، أصبح الآن يعاني ضعفاً سياسياً وعسكرياً ملموساً. فقد انسحب منه حزب الأمة سنة ٢٠٠٠، ثم انفردت الحركة الشعبية بالتفاوض مع الحكومة في كينيا سنة ٢٠٠٢، من دون مشاركة فصائل التجمع الأخرى، ثم تمرد مؤخراً مؤتمر البغا في شرق السودان على قيادة التجمع، وكذلك حركة تحرير السودان في دارفور، ومن ثم لم يعد ما تبقّى من هذا التنظيم يمثّل وحدة المعارضة السودانية.

(ج) نتيجة للثوابت المصرية السالفة الذكر يبدو أن المسؤولين المصريين لم يهتموا بدعوة حزب الأمة إلى المشاركة في مفاوضات القاهرة، وذلك على رغم الحقائق والمستجدات التالية:

ـ ما زال حزب الأمة يسيطر على طائفة الأنصار، وهي قاعدة شعبية كبيرة ربما تقارب ربع السودانيين.

ـ جلّ قواعد هذا الحزب موجودة في غرب السودان، وهو الإقليم الذي فجر الأزمة الكبرى التي تساهم الآن في تآكل استقرار السودان.

ـ ظل الصادق المهدي منذ عام ١٩٩٧ يدعو مصر إلى القيام بدور فاعل في الأزمة السودانية، كما دعاها منذ شهور إلى رعاية مؤتمر دستوري جامع لكل القوى السياسية في القاهرة. ولم تعط مصر الاهتمام الكافي لرسالة الصادق المهدي التي تدلّ على استراتيجية جديدة وإيجابية لحزب الأمة نحو العلاقات المصرية ـ السودانية.

هكذا، يمكن القول إن تجاهل مصر الرسمي للمستجدات المذكورة والواقع الآني في السودان أدى إلى أخطاء في حساب توازن القوى في الدولة الشقيقة، مما ساهم في هذه النتيجة السلبية للجولة الأولى لمفاوضات القاهرة.

(٤) إثيوبيا واليمن

منذ نحو عامين عقدت الحكومة السودانية تحالفاً اقتصادياً وسياسياً وأمنياً مع إثيوبيا واليمن. ويبدو أن رغبتها في الوقوف ضد إريتريا وحماية جبهتها الشرقية من الخروقات المتكررة كانت أحد الدوافع في تشكيل هذا التحالف. وقد سهّل هذا الواقع سعي الحكومة السودانية لكسب حياد أديس أبابا ـ مقر الاتحاد الأفريقي ـ في أزمة دارفور، والفوز بانحياز اليمن ضمن الإطار العربي.

٣ ـ تأثير الأزمة في نظام الحكم في السودان

تواجه الحكومة السودانية، كما يبدو من العرض السابق، معارضة متصاعدة في المركز والأطراف. وقد عالجت الحكومة هذا الموقف على المستويين، السياسي والأمني.

فعلى الصعيد السياسي حاولت الحكومة فتح حوار مع حزب الأمة القومي، لكنه فشل، ووقّعت المعارضة في الداخل على اتفاق الملازمين الذي يعتبر تصعيداً ضد الحكومة يقوده الصادق المهدي الذي صرح مراراً بعد ذلك بأن حزب الأمة لن يفاوض الحكومة إلا في إطار جامع لكل القوى السياسية السودانية.

من ناحية أخرى، التقت الحكومة والتجمع الوطني الديمقراطي في القاهرة، ولم يصلا كما أسلفنا إلى شيء يذكر.

وتمّ لقاء آخر بين الحكومة والمعارضة في نيروبي يتعلق بمفاوضات السلام في جنوب السودان. وقد توّج هذا اللقاء باجتماع مجلس الأمن في نيروبي يومي ١٨ و١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤ للنظر في أزمة السودان، إلى جانب الصومال والكوت ديفوار (شاطئ العاج)، مما شكل ضغطاً إيجابياً على طرفي المحادثات اللذين وقعا أمام مجلس الأمن على إعلان يلتزمان بموجبه بتوقيع اتفاق السلام النهائي في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر سنة ٢٠٠٤ على أكثر تقدير. ومن أهم أسباب اهتمام المجتمع الدولي بتوقيع هذه الاتفاقية أنها تمثل نموذجاً يمكن أن يطبق على إقليم دارفور. هنا لا بد من وقفة، حيث تبرز إشكالية يجب الالتفات إليها. فعلى رغم الإيجابيات الكثيرة التي وردت في اتفاقية السلام هذه، فإن تطبيق أحكامها على الأزمات الجهوية الأخرى في السودان قد تؤدي إلى تجاذب الأطراف للثروة والمصالح الأخرى بشكل يؤثر في تماسك السودان.

هذا السعي النشط للحكومة نحو المعارضة الذي يعتمد على المناورة أكثر من اعتماده على تغيير حقيقي في نهج الحكم تلقّى ضربة مفاجئة من كل من التجمع وحزب الأمة، وذلك عقب انتهاء الجولة الأولى لمحادثات القاهرة. فقد صدر بيان مشترك من الصادق المهدي ومحمد عثمان الميرغني يباركان فيه اجتماع مجلس الأمن في نيروبي ويدعوانه إلى رعاية المؤتمر الجامع لكل القوى السياسية السودانية. ويعتبر هذا البيان موافقة صريحة من الزعيمين السودانيين على تدويل أزمة الحكم في السودان، بل يعتبر اعترافاً منهما بإيجابية التحرك الدولي في الأزمة السودانية، وهو الذي يعتمد على الضغوط المستمرة على الحكومة السودانية.

هذا البيان يعتبر أيضاً اعترافاً صريحاً من محمد عثمان الميرغني بفشل محادثات القاهرة، وهو المهندس الأساسي لها، كما يبرز تغيير تكتيكي في سياسة حزب الأمة. فقد رجع عن تأييده الدؤوب للمظلة المصرية واستبدلها بالمظلة الدولية لمجلس الأمن التي ظل يرفضها حتى بداية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر. ويمكن استخلاص عوامل ثلاثة أدت إلى هذا التغيير التكتيكي لحزب الأمة:

ـ فشل مفاوضات القاهرة.

ـ نجاح الرئيس بوش في الانتخابات، مما يعني استمرار الولايات المتحدة في إدارة الأزمة في السودان، بالنهج الذي تراه لمدة أربع سنوات قادمة.

ـ رغبة حزب الأمة في عرض رأيه على مجلس الأمن في شأن مراجعة بنود

اتفاقية نيفاشا بما يصحح بعض الأوضاع في الشمال وبما ينقذ ـ من وجهة نظره ـ وحدة السودان. في هذا المسعى يحتاج حزب الأمة إلى تمهيد إيجابي نحو مجلس الأمن والمجتمع الدولي بشكل عام.

ـ رغبة حزب الأمة في تحفيز القاهرة على القيام بدور أكبر في القضية السودانية. وقد أثمرت هذه المناورة عن نتائج إيجابية، حيث صرّح وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط في مجلس الأمن في كينيا أن مصر توافق على عقد مؤتمر جامع لكل القوى السياسية السودانية ومستعدة لاستضافته في القاهرة.

أما التحرك الأمني، فقد خصّت به الحكومة حزب المؤتمر الشعبي بزعامة حسن الترابي. فقد أعلنت عن محاولة مسلحة لإسقاط نظام الحكم بالقوة، خطط لها الحزب بمساعدة لوجستية من إريتريا. فأعيد الترابي إلى سجن كوبر وقبض على حوالى ثمانين من كوادر حزبه، واستطاع آخرون أن يلحقوا بقياداتهم في الخارج. هذه المحاولة المسلحة لقلب نظام الحكم ـ إن صحّت ـ تشير إلى أن الخطورة الأمنية قد وصلت إلى العاصمة.

مع تقدم الأحداث يتأكد التنسيق السياسي والعسكري بين حزب المؤتمر الشعبي وحركة العدل والمساواة الناشطة في دارفور. لذا تعتبر الحكومة أن المواجهة الأمنية لحزب الترابي في العاصمة لا تنفصل عن الحرب الدائرة في دارفور بين الجيش والجنجويد من جهة، والحركات المسلحة من جهة أخرى.

غير أن الحكومة عادت وفتحت باب الحوار مع حزب المؤتمر الشعبي، مما يدل على ضعفها والارتباك الذي تعانيه. ولكن الحزب علّق موافقته على الحوار بشروط ثلاثة:

ـ الإفراج عن زعيم الحزب د. حسن الترابي وعن بقية أعضاء الحزب المعتقلين.

ـ تسليم الحزب مقراته المصادرة والسماح لصحيفته بالصدور.

ـ أن يكون الحوار بين الحزب والحكومة علناً، وأن يجري بين مؤسسات حزب المؤتمر ونظيرها في الحزب الحاكم.

لقد أبرز حصار حكومة الإنقاذ داخل هذه الدائرة الجهنمية على السطح الانقسامات الداخلية في حزب المؤتمر والمؤتلفين معه في الحكم. ففي المقام الأول من الأهمية يبرز جناح د. غازي صلاح الدين المستشار السابق لرئيس الجمهورية لشؤون السلام والعضو القيادي في الحزب الحاكم. ويرى هذا الفريق أن الأزمة عمّت كل السودان، مما يستدعي «اعتماد استراتيجية واضحة هدفها استرداد المبادرة». ويستلزم

تحقيق هذه الاستراتيجية «إعادة نظر جوهرية في معادلات السلطة في السودان، مما يقتضي قدراً كبيراً من التنازلات من جانب الحكومة».

تأتي في الدرجة التالية من الأهمية الأزمة التي نشبت بين الحكومة وجناح مبارك ـ المهدي (حزب الأمة ـ التجديد والإصلاح) المؤتلف معها منذ ما يقرب من عامين. ويبدو أن الاتصالات الجارية بين رئيس الحزب والسفارة الأمريكية خرجت عن الخط العام للحزب الحاكم، وكأن مبارك الفاضل يقدم نفسه للمجتمع الدولي في ثوب جديد يناسب المرحلة القادمة. أدى هذا الخلاف إلى إقالته من منصب نائب رئيس الجمهورية، وبات الائتلاف بينه وبين الحزب الحاكم على شفا الانهيار.

ثالثاً: الأبعاد الإنسانية والثقافية للأزمة

١ ـ الأبعاد الإنسانية

كانت الكارثة الإنسانية في دارفور إحدى النتائج الخطيرة للأزمة السياسية هناك. فقد أصبحت محوراً مهماً من محاور المحادثات بين الحكومة والمتمردين التي جرت تحت مظلة الاتحاد الأفريقي، وبمشاركة فاعلة من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. فقد اتفقت غالبية الأطراف الدولية الفاعلة في أزمة دارفور، وهي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والوكالات العالمية المتخصصة والجمعيات الأهلية التي تعمل في المجال الإنساني، على تحديد التهم الموجهة إلى الحكومة السودانية في المجالات التالية: انتهاك حقوق الإنسان، وحرق قرى المدنيين الأفارقة، واغتصاب نسائهم، والترحيل القسري للقبائل الأفريقية، وحفر المقابر الجماعية للمدنيين الأفارقة التي تحاول الحكومة الآن طمس معالمها.

نتج من ذلك أن طالبت الحركتان العسكريتان المعارضتان في دارفور في إحدى جولات مفاوضاتهما مع الحكومة السودانية بتشكيل لجنة دولية لتقصّي الحقائق في ما يخصّ تلك الانتهاكات الإنسانية المذكورة. وقد أرفق المتمردون طلبهم إلى الأمم المتحدة بوثائق وأفلام مسجلة تحدّد عدد القتلى في كل قرية ومعسكر، وأسماءهم وتاريخ استشهادهم، مما يدل على صحة ما يدّعون.

وجدير بالذكر أن الكونغرس الأمريكي وعموم المنظمات الطوعية الأوروبية والأمريكية، في ما عدا أطباء بلا حدود، تؤيد احتمال وجود التطهير العرقي في دارفور، في حين يشكك فيه الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وحتى الإدارة الأمريكية. أما الحكومة السودانية، ومعها كثير من القوى السياسية الشمالية المعارضة، فتنفي هذا التكييف لأحداث دارفور، وإن اعترفت بالكارثة الإنسانية بشكل عام.

بناء على ذلك، صدر القرار رقم ١٥٦٤ لمجلس الأمن في ١٨ أيلول/ سبتمبر سنة ٢٠٠٤ بتشكيل لجنة دولية لتقصّي الحقائق في الإقليم. وقد وصلت اللجنة بالفعل إلى السودان منذ ما يقرب من أسبوعين، وستبقى حوالى ثلاثة أشهر، تزور خلالها معسكرات النازحين في دارفور واللاجئين في تشاد، ثم تقدم تقريرها إلى الأمين العام.

بالرجوع إلى اتفاقية منع جريمة «الإبادة الجماعية» لسنة ١٩٤٨[١٣]، نجد أن تعريف هذه الجريمة، حسبما نصّت عليه المادة الثانية من هذه الاتفاقية، هو أن الإبادة الجماعية (Genocide) تعني قتل أو إلحاق الأذى الجسدي بمجموعة بشرية، وذلك بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو عرقية أو دينية. وإذا ثبتت هذه الجريمة على حكومة من الحكومات، يترتب على ذلك تطبيق العقوبات على الدولة المعنية يصل إلى حدّ التدخل العسكري الدولي لمنع هذه الجريمة، كما يؤدي إلى القبض على مسؤولي تلك المجازر ومحاكمتهم أمام محاكم دولية على أساس أنهم مجرمو حرب. وبالطبع، تلحق هذه الأحكام بعض كبار المسؤولين في النظام الحاكم. وقد يسهّل هذا الاحتمال أن قرار مجلس الأمن رقم ١٥٦٤ سار في الاتجاه نفسه، فعالج أزمة دارفور في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مما يعطي مجلس الأمن سلطة تقديرية غير محدودة في التدخل لمعالجة الأزمة. ويتدرج هذا التدخل حتى يصل إلى التدخل العسكري الدولي في البلد المعني بالمشكلة.

٢ ـ الأبعاد الثقافية

المقصود بذلك وجود المحور العربي الأفريقي باعتباره مقابلة بين ثقافتين مختلفتين في مجتمع دارفور، ولكن بعيداً عن أعمال العنف، مثل القتل والحرق والاغتصاب، كما رأيناه في الأبعاد الإنسانية للأزمة.

إذا عدنا إلى التركيب الاجتماعي لإقليم دارفور نجده يتكون من عنصرين رئيسيين: الأفارقة، وأغلبهم مزارعون، وهم السكان الأصليون للبلاد، والعرب وأغلبهم رعاة، وهم قبائل وافدة إلى الإقليم من عدة مئات من السنين، اكتسبت أراضي ومراعي (الحواكير) بالاتفاق مع القبائل الأفريقية المقيمة. وعلى رغم الاختلاط والتزاوج بين الأفارقة والعرب، ظل كل جانب متمسكاً إلى حدّ كبير بجذوره

(١٣) هاني رسلان، «أزمة دارفور: بين الأبعاد الداخلية والتصعيد الدولي،» في: **أبعاد الصراع في دارفور: الأزمة والأفق المستقبلي** ([القاهرة]: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٤)، ص ٩١ ـ ١٢٧.

وثقافته، ولكنهم يتعايشون في سلام، في ما عدا بعض الاحتكاكات بين الرعاة والمزارعين، وقد كانت الإدارة الأهلية تعالجها في حينها.

لقد أثر سلباً على هذا التعايش السلمي بين الأفارقة والعرب عدة عوامل:

أ ـ تدهور الظروف البيئية وتكرار موجات التصحر على دارفور، مما دفع قطعان الماشية لالتهام زراعات القبائل العربية المستقرة مثل الفور والمساليت.

ب ـ استخدام الحكومات الوطنية المتتالية لهذه الفروق الثقافية أثناء حرب الجنوب. فكانت تجنّد القبائل العربية وتسلحها لترفد الجيش النظامي للبلاد في حربه ضد الفصائل العسكرية الجنوبية التي كانت تقاتل من أجل مطالبها. ويذكر في هذا الشأن تجربة حزب الأمة سنة ١٩٨٦ مع قبائل المسيرية في جنوب كردفان والرزيقات في جنوب دارفور ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب، وتجربة حكومة الإنقاذ الحالية مع الجنجويد.

ج ـ نشوء الفيلق الإسلامي تحت المظلة الليبية في الثمانينيات. فقد تجمعت القبائل العربية في دول الساحل الأفريقي الصحراوي، ومنها غرب السودان، في تنظيم عسكري جامع، كان مخططاً له أن يكون رأس الحربة في نشر العروبة والإسلام جنوباً.

د ـ نشوء «التجمع العربي» في الستينيات في دارفور وكردفان في السودان، وهو يضم حوالى ٢٧ قبيلة عربية، وله أجندة عنصرية واضحة تؤكدها استراتيجية تفصيلية عن مستقبل المحور العربي الأفريقي، ليس فقط في دارفور، بل في كل السودان.

ويبدو أن نشوء هذا التجمع العربي جاء نتيجة ضيق الأحوال الاقتصادية والمعيشية في الإقليم، وبخاصة بعد التصحّر الذي ضرب غرب القارة الأفريقية في موجات متتالية، وأثر تأثيراً بالغاً في حياة المواطنين في غرب السودان.

وإذا عدنا إلى استراتيجية «التجمع العربي»، نجد أن المنشورات الصادرة عنه ـ قويش (١) و(٢) ـ التي تعبّر عن أهدافه وآليات الوصول إليها، تشير بوضوح إلى المنطلق الفكري والسياسي لهذا التنظيم. فيمكن تلخيص أهداف هذا التجمع العربي في:

أ ـ الهدف المرحلي: الاستيلاء على حكم ولايات الغرب الست في دارفور وكردفان.

ب ـ الهدف النهائي: الاستيلاء على حكم السودان في سنة ٢٠٢٠.

أما استراتيجية العمل لتمكين هذا التجمع من أهدافه، فهي عدة خطوات تفصيلية في السياسة الداخلية والخارجية، أذكر منها نقطة واحدة تهم هذا البحث لأنها معنية برؤية «التجمع العربي» الأفريقي في السودان، وهي كما وردت بالنصّ في الوثائق: «تشديد الخناق على أبناء جبال النوبة (جنوب كردفان) وقبائل الزرقة (الأفارقة) في دارفور، وذلك لتفريغ هذه المناطق من سكانها والاستيلاء عليها وإفساح المجال للعرب لامتلاكها»(١٤).

وبعيداً عن «التجمع العربي»، تقوم حكومة الإنقاذ بأفعال قد تفسر على أنها محاولة منها لتغيير التكوين الديمغرافي لشمال السودان:

أ ـ تمتنع الحكومة عن حفر آبار في شمال أبيي لاستخدام القبائل العربية البقارة (رعاة البقر)، مما يدفع هؤلاء في موسم الجفاف إلى التعمق في جنوب بحر الغزال في مناطق الدنكا أنجوك، مما يؤدي إلى الترحيل القصري للسكان الأصليين. وخوفاً من هذا المصير، استعان الدنكا بمنظمة دولية لتنفيذ مشروع الآبار(١٥).

ب ـ قبلت الحكومة بمشاركة الحركة الشعبية في إدارة منطقتي جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق أثناء الفترة الانتقالية، مقابل تنازل الحركة عن مطالبها بعاصمة قومية في الخرطوم تكفل فيها حرية جميع الأديان، ولقد فسّر كثير من السودانيين ذلك بأن الحكومة ترمي إلى الانفراد بحكم إسلامي عربي في شمال السودان.

ج ـ التكامل المصري السوداني مشروع يرنو إليه المصريون والسودانيون، حيث يمثل المخرج الآمن لانتعاش اقتصادي للبلدين. وتقع ضمن هذا الإطار فكرة نقل ملايين من الفلاحين المصريين لزراعة الأراضي الشاسعة في السودان. غير أن هذا الحراك المصري إلى جنوب الوادي يخدم أيضاً هدفاً اجتماعياً وسياسياً لدى الحكومة السودانية صاحبة هذه الفكرة، ألا وهو العمل على رفع نسبة السكان العرب المسلمين في شمال السودان، ذلك أن التعداد السكاني سيكون محدِّداً مهماً في المستقبل لبعض القوانين الاقتصادية والسياسية، ومن أهمها قانون الانتخابات.

د ـ ترحيل السكان الأفارقة من دارفور لا يقتصر على الأهداف السياسية

(١٤) للمزيد من التفاصيل، انظر: إجلال رأفت، «الأزمة في دارفور: الأسباب والتطورات والنتائج،» في: المصدر نفسه، ص ١٩ ـ ٤٨.

(١٥) مقابلة شخصية مع البروفسور أبو القاسم قوز، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مركز ثقافة السلام، في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤. وجدير بالذكر أن «أبو القاسم» من أب عربي من قبيلة المسيرية وأم أفريقية من قبائل الدنكا انجوك.

والاجتماعية، بل يصاحبه هدف اقتصادي يتمثل في مصلحة القبائل العربية والحكومة في اكتساب أراض زراعية واسعة على حساب القبائل الأفريقية.

هذه الإشارات المتعددة التي توضح أن هناك محوراً عربياً ـ أفريقياً في أزمة دارفور متجذراً في التركيب الاجتماعي للإقليم لا يهدد السودان فقط، بل يؤثر سلباً في سياسة التعاون العربي ـ الأفريقي التي يرعاها كل من الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، والتي نريد لها جميعاً، عرباً وأفارقة، النجاح، ولا سيما في هذا العصر الذي يتميز بالكيانات الكبيرة. فالصراع العربي ـ الأفريقي في دارفور، وميل الحكومة السودانية والرأي العام الشمالي بشكل عام إلى القبائل العربية، يحيي في نفوس الأفارقة في الدول المجاورة ذكريات سلبية تضعف الثقة بين الجانبين، وتعطل استراتيجية التعاون، بوضع العراقيل النفسية والعملية في سبيل تفعيلها.

على ذلك، تبرز الجدلية بين المركز (الحكومة والمثلث الذهبي في الوسط) والأطراف (الأقاليم المهمشة) عاملاً خطيراً يتعلق بالتكوين الاجتماعي والنفسي للشعب السوداني، وعلى وجه التحديد رؤية المواطنين بعضهم بعضاً. وتتمثل خطورة هذه الرؤية في أنها غالباً ما تكون محملة بتقييمات ثقافية ودينية سلبية، تهدد فكرة الاندماج القومي، وتضع علامة استفهام حول صدقية كلمة المواطنة لدى الفرد السوداني، على رغم أنها تشكل البديل الأرحب للانتماءات القبلية والأساس الموضوعي للحقوق والواجبات، وعلى ذلك يتوقع أن يكون تفعيل هذا المفهوم من المشكلات الحقيقية والمؤثرة التي سيواجهها السودان في مرحلة ما بعد السلام.

رابعاً: نظرة مستقبلية إلى الأزمة

هكذا تبدو الصورة قاتمة في السودان: حكومة تضعف ويتسرب من بين أيديها زمام الأمور؛ أحزاب معارضة لم تستطع حتى الآن، على رغم المحاولات الكثيرة الجادة، بناء جبهة قوية موحّدة تصلح بديلاً قوياً إذا تفاقمت الأمور؛ جبهات عسكرية تضرب في الغرب والشرق، تربط بينها مصالح جهوية مؤقتة لا ترقى إلى المستوى القومي الحافظ للوحدة؛ مشروع حكومة في الجنوب ما زال يحفر طريقه وسط مخاطر التجاذب في الجنوب والرفض في الشمال.

إزاء هذا الواقع الخطير، يبرز سؤال مهم: وماذا بعد؟ هناك سيناريوهان رئيسيان يمكن الباحث أن يضعهما في اعتباره وهو يفكر في مستقبل السودان:

١ ـ السيناريو الأول: سقوط الحكومة

إذا استمرت الحكومة مصرّة على انفرادها بالسلطة، سيؤدي ذلك إلى سقوطها، سواء كان بانقلاب أو بثورة شعبية، مما يفضي إلى فوضى عارمة، ذلك أن حكومة الإنقاذ استطاعت أن تتغلغل بعقيدتها الدينية ـ السياسية في مؤسسات الدولة كافة. فإذا أضفنا إلى ذلك سياسة إقصاء الآخر، نصبح أمام حقيقة واقعة، ألا وهي سيطرة كوادر الجبهة الإسلامية وشبابها على عموم مؤسسات الدولة وأجهزتها، بما في ذلك الجيش والشرطة.

لذلك، سيؤدي سقوط حكومة الإنقاذ، إما إلى انهيار هذه المؤسسات أو إلى خروجها الفوضوي إلى المجتمع، حاملة عقيدتها وفاقدة قيادتها. والحالتان تعرّضان السودان لمخاطر عظيمة:

أ ـ حرب أهلية بين الأقاليم والمركز، بل داخل الأقاليم ذاتها.

ب ـ انفصال الجنوب الذي يملك الآن بين يديه مشروع دولة مدوناً بتفاصيله الدقيقة، ويتمتع بحماية دولية من الوسطاء، بل بمباركة كاملة أيضاً من مجلس الأمن، أعلى هيئة دولية في العالم، أعلنها في جلسة اجتماعه الاستثنائي الأخير في نيروبي في ١٨ و١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤. والانفصال تحت هذه الظروف سيكون أفضل للجنوبيين من الفوضى التي يحتمل أن تعمّ البلاد.

ج ـ يمكن إقليم دارفور أن ينفصل، ولكنه لن يستقر على الأقل في المدى القصير، ذلك أن الحركتين العسكريتين اللتين تقودان المعركة ضد الحكومة، واللتين أصبحتا تسيطران على حوالى ٧٠ في المئة من أراضي دارفور، بحسب تصريحات حركة تحرير السودان، لا تملكان أي مشروع لدولة قائمة بذاتها، بل إن أجندتهما السياسية، وبخاصة حركة تحرير السودان، لم تنضج بعد. نضيف إلى هذه الصعوبة تعقيدات التركيب الاجتماعي والثقافي لسكان دارفور، هذا فضلاً عن غياب البنية التحتية. هذا التحليل ينطبق في خيوطه العامة على الشرق أيضاً.

د ـ إذا حدثت هذه الفوضى واستمرت قد تؤدي إلى تدخل عسكري دولي، فتتكرر مأساة العراق في قلب القارة الأفريقية وعلى الحدود الجنوبية للدولة المصرية.

٢ ـ السيناريو الثاني: استمرار الإنقاذ ضمن ديناميات الحكم

لتجنب الاحتمالات الخطيرة التي تنتج من السيناريو الأول، على الحكومة أن تدرك أن قبضتها على الحكم باتت مهدّدة من جميع القوى السياسية داخل السودان،

ومن المجتمعَيْن الدولي والإقليمي. ومن ثم، فإن الحلّ الوحيد لإنقاذ السودان من كارثة الشرذمة ومخاطر التدويل هو أن تقبل المشاركة الحقيقية لكل القوى السياسية الفاعلة على الساحة السودانية، وأن تستبدل سياسة التفاوض الثنائي بسياسة قومية شاملة تترجم في مؤتمر جامع يضمّ الحكومة وكل المعارضة، وتكون أجندته الرئيسية البحث عن حلّ شامل وقومي للأزمة السودانية العامة. ومما يدفع إلى نجاح هذا المؤتمر أن كل المعارضة الآن تؤمن بالفكرة وتدعو إليها.

من خلال نجاح هذه المعالجة السياسية الشاملة للأزمة يخرج السودان القومي بملامح جديدة، على الأقل من الناحية المؤسسية. أما على المستوى الثقافي، فيبدو أن المجتمع السوداني سيظل يلعق جراح الماضي سنين طويلة قادمة. من هنا أهمية دور المثقفين والسياسيين الذي ينبغي أن يؤسس على استراتيجية متكاملة تؤدي إلى نشر ثقافة السلام والوحدة الوطنية.

القسم الثالث

السياسة الأمريكية نحو السودان.. الاحتواء والعزل

الفصل السابع

دوافع السياسة الأمريكية نحو السودان.. ونتائجها

حمدي عبد العزيز(*)

اتجهت الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى وراثة النفوذ الغربي في أفريقيا وآسيا من خلال المعونات والعلاقات مع النخب السياسية، ولم يكن السودان بعيداً عن مثل هذا التوجه؛ حيث بدأ الأمريكيون إلى إقامة علاقات مع الخرطوم، ومنحها المعونات منذ منتصف الخمسينيات في إطار مساعيهم إلى بسط النفوذ على منطقة شرق أفريقيا والقرن الأفريقي.

وطوال مرحلة الاستقلال ظلت العلاقات الأمريكية ـ السودانية بين شد وجذب، وكانت مثالاً واضحاً على استخدام تكتيك «الخل والعسل» بمعنى استعمال الضغوط أو إعطاء المنح تبعاً لامتثال نظام الحكم في السودان للتوجهات الأمريكية، وكانت قضية الجنوب ورقة رابحة للأمريكيين في هذا الإطار.

ومن المعروف أن الولايات المتحدة كانت تقف خلف اتفاقية أديس أبابا بين الحكومة وحركة التمرد في جنوب السودان من خلف الكواليس من خلال مجلس الكنائس العالمي، الذي كان يتحرك بصورة قوية على مسرح المفاوضات، التي توطدت باتفاقية أديس أبابا في عام ١٩٧٢، وكان من نتائج توطيد هذه العلاقات هو وجود شركة شيفرون الأمريكية للاستثمار في مجال البترول، إضافة إلى تدفق المعونات الأمريكية، وصندوق النقد الدولي على السودان في تلك الفترة(١).

(*) باحث في مركز الإعلام العربي.

(١) انظر: «العلاقات السودانية ـ الأمريكية بين الترويع والتطبيع،» <http://www.smcsudan.net/files/3.html>.

وبعد مجيء حكم الإنقاذ بعد انقلاب عسكري عام ١٩٨٩ ظلت الولايات المتحدة ملتزمة موقفاً محدداً هو عزل النظام واحتواؤه حتى تغيرت هذه السياسة بعد مجيء الإدارة الجمهورية في واشنطن؛ حيث أصبح من الواضح أن هذه السياسة بحاجة إلى المراجعة خصوصاً مع الضعف الواضح للقوى السودانية السياسية المعارضة. وترافق مع ذلك حدوث تغير في الظروف الإقليمية المحيطة بالسودان بانفجار الحرب الإثيوبية ـ الإريترية والحروب الأوغندية ـ الكونغولية بما أثر في قدرة هذه الدول على تقديم الدعم المناسب للقوى المعارضة للنظام السوداني[٢].

وعلى مستوى آخر، كان نظام الإنقاذ نفسه قد شهد بعض التحولات بعد انفجار الخلافات الداخلية، وخروج الدكتور حسن الترابي وحزبه من الحكم، ومحاولة حكومة الرئيس عمر البشير التقارب مع الولايات المتحدة والغرب من خلال حزمة من السياسات والتوجهات الجديدة.

وبمجيء إدارة بوش الجمهورية انتهج الأمريكيون سياسة الـ (خطوة ـ خطوة) التي تتمثل في الحوار والتفاوض مع عدم التخلي عن التلويح بالعقوبات سعياً لبسط النفوذ الأمريكي على السودان بعد تغيير أيديولوجية النظام الحاكم في الخرطوم، وتبلورت هذه السياسة بدءاً من تموز/ يوليو ٢٠٠٠؛ حيث شرع مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية في واشنطن في دراسة ملف الحرب الأهلية، وفي شباط/ فبراير ٢٠٠١ أصدر تقريره الشهير الذي أوصى بسياسة أمريكية جديدة نحو السودان تقوم على التواصل الإيجابي، وتهدف إلى تحقيق السلام ضمن معادلة جديدة[٣]. وهو ما قامت به هذه الإدارة بعد نجاحها، فقام الرئيس الأمريكي بتنفيذ توصيات التقرير ـ ومن بينها تعيين مندوب خاص للسودان ـ فقرر تعيين السيناتور جون دانغورث مندوباً خاصاً للسودان في بداية أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

أولاً: تطور السياسة الأمريكية منذ بداية التسعينيات

١ ـ سياسة الاحتواء والعزل

قبل انقلاب ١٩٨٩ كان للإدارة الأمريكية مآخذ على حكومة الوفاق وأهمها أن الحكومة أوقفت جميع التسهيلات التي أعطاها نظام جعفر نميري للأمريكيين وهي:

---

(٢) للاطلاع على قضايا وأزمات عربية ساخنة، انظر: <http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/R2RB24.htm>.

(٣) انظر: «Sudan: Peace Process Update» <http://www.africaaction.org/docsoL/suda0102b.htm>.

ـ تحالف أمني في البحر الأحمر.

ـ تسهيلات تخزين معدات عسكرية في بورتسودان ومحطات تنصت.

ـ التعاون ضد الدول المعادية للولايات المتحدة مثل: ليبيا وإيران[٤].

ومنذ وصول نظام الإنقاذ إلى الحكم عام ١٩٨٩ كانت واشنطن تنتهج تجاهه سياسة الاحتواء والمواجهة نظراً إلى أنه اتخذ سياسة دولية عدائية، وكون المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي كبؤرة لتجمع الناقمين عبر العالم. وعلى الصعيد الإقليمي فقد اتخذ النظام نهجاً أيديولوجياً توسعياً، ودعم الحركات المعادية لدول الجوار[٥]. واستمرت هذه السياسة الأمريكية خلال فترتي إدارة كلينتون، وارتكزت على إيجاد إطار إقليمي معاد للحكومة السودانية، ووصلت هذه السياسة إلى ذروتها مع القصف الصاروخي الذي تعرض له مصنع الأدوية في الخرطوم عام ١٩٩٨[٦].

كذلك اتجهت إلى تأييد التجمع الوطني الديمقراطي، وعزل نظام الإنقاذ من خلال إدراج النظام ضمن الدول الراعية للإرهاب في العام ١٩٩٣، وتأييد قرارات مجلس الأمن بإدانة النظام السوداني، وتطبيق عقوبات اقتصادية أمريكية على النظام السوداني[٧].

ومنذ العام ١٩٩٣ اتخذت الولايات المتحدة موقفاً متشدداً من النظام السوداني؛ إذ تطلعت السياسة الأمريكية إلى القرن أفريقي موسع يضم السودان وإثيوبيا وإريتريا والكونغو وغيرها، ويقوده قادة جدد في تحالف مع الولايات المتحدة.

هذه الرؤية تحطمت لأن هؤلاء القادة اشتبكوا في حروب بينية[٨]، ثم استغلت واشنطن محاولة اغتيال الرئيس المصري في أديس أبابا ١٩٩٥، والاتهامات الموجهة إلى السودان بالضلوع فيها لتقوم بوضع السودان على قائمة الدول التي تمارس الإرهاب، الذي ترتب عليه، بعد ذلك بإيعاز أمريكي، إصدار الأمم المتحدة قراراتها (١٠٤٠، ١٠٥٤، ١٠٧٠) ضد السودان، التي تتعلق

---

(٤) **الحياة**، ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠٣.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) للاطلاع على قضايا وأزمات عربية ساخنة، انظر: <http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/R2RB24.htm>.

(٧) **الحياة**، ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠٣.

(٨) **الحياة**، ١١/ ٢/ ٢٠٠٤.

بالخطر الدبلوماسي على المسؤولين السودانيين والخطر الاقتصادي والجوي على شركة سودانير[٩].

وفي العام ١٩٩٦ قامت الولايات المتحدة بتخصيص مبلغ ٢٠ مليون دولار لثلاث دول أفريقية لإسقاط النظام السوداني، في صورة مساعدات عسكرية، وهذه الدول هي إريتريا وأوغندا وإثيوبيا. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧ فرضت الولايات المتحدة منفردة عقوبات اقتصادية على السودان، وظلت هذه العقوبات تجدد سنوياً[١٠].

وكشفت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت عن دوافع هذه السياسة بتصريحها في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨ أنه: لا ينبغي أن تترك هذه المنطقة ـ في إشارة لشرق أفريقيا ـ من دون توجيه استراتيجي أمريكي من شأنه أن يؤدي إلى نتائج من مقدمتها قيام عدة دول إسلامية في الشرق الأفريقي. ودعت اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان في مجلس النواب إلى تشديد العقوبات على السودان بدعوى أن الحكومة السودانية تقوم باسترقاق وقتل المواطنين الجنوبيين[١١]، وهو ما تبناه المجلس بالفعل في منتصف تموز/ يوليو ١٩٩٨ بإصدار قرار يتهم الحكومة بممارسة الرق، وأعمال التطهير العرقي في الجنوب، ودعا إلى فرض حظر الأسلحة على السودان.

كما أكد تقرير أصدرته وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) عام ١٩٩٩، أن النهج الاستقلالي الذي تتجه إليه دول شرق ووسط أفريقيا، وسعيها إلى إنشاء السوق الأفريقية المشتركة، والذي سيؤثر في المصالح الأمريكية في المنطقة، وأن الهدف الأمريكي هو إحداث تغيير سياسي سريع في المنطقة، وعلمنة الحكم في السودان ليرتبط مع دول البحيرات العظمى في إطار تحالف قوى يضم كلاً من أوغندا، وإثيوبيا، والكونغو، والسودان الجديد[١٢]، ومن ثم التحكم في منطقة حوض النيل، وإخضاع الدول الواقفة عليها للسياسات الأمريكية.

٢ ـ سياسة (خطوة ـ خطوة)

وظلت الولايات المتحدة طوال عقد التسعينيات تدعم حركة التمرد في جنوب السودان في الوقت الذي لم تبتعد فيه عن الجهود الإقليمية والدولية لتسوية الصراع

---

(٩) انظر: «العلاقات السودانية ـ الأمريكية بين الترويع والتطبيع،» <http://www.smcsudan.net/files/3.html>.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) المصدر نفسه.

الأهلي بين الشمال والجنوب، ودخلت أمريكا في التوسط عبر مبادرة الإيغاد، وشكلت ضمن دول غربية أخرى منبر شركاء الإيغاد لكي يكون الوسيط نافذاً له صفات لم تتوافر للوسطاء الإقليميين[١٣].

وبدأت ملامح السياسة الأمريكية الجديدة تتشكل في عام ٢٠٠٠؛ حيث وصل في شباط/ فبراير ٢٠٠٠ المبعوث الأمريكي هارس جونستون إلى الخرطوم في أول زيارة له منذ تعيينه؛ حيث قدّم مبادرته بشأن تحقيق السلام في السودان، وفي آب/ أغسطس وضعت الولايات المتحدة عدة شروط لإجراء حوار مع السودان تتعلق بالتخلص من المنظمات الإرهابية، ووقف الاسترقاق في الجنوب، واقترحت على الحكومة إجراء مفاوضات مباشرة مع الحركة الشعبية[١٤]، وهو ما رفضته الحكومة السودانية.

ومنذ آذار/ مارس ٢٠٠٠ بدأت حملات واسعة في واشنطن تقودها جماعات ضغط يمينية وكنسية وشخصيات في الكونغرس، ومراكز الأبحاث من أجل دفع الإدارة الأمريكية لتتبنى سياسة جديدة تجاه السودان.

واستجابت الإدارة الأمريكية لضغوط داخلية مورست في جانب تحالف واسع ومتباين الأطراف يجمع بين اتجاهات سياسية شتى، فإدارة بوش التي تستند في قاعدتها إلى اليمين الجمهوري المحافظ، ولوبي شركات البترول وقعت تحت طائلة مطالب تبدو متعارضة، فاليمين المسيحي، والمنظمات الكنسية تطالب بالمواجهة مع نظام الإنقاذ.

أما شركات البترول فتطالب بتطبيع العلاقات مع السودان من أجل الحصول على حصة من البترول[١٥]، ولهذا جاء تعيين «القس» جون دانفورث في بداية أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ لطمأنة اليمين المسيحي بأن مطالبهم ستكون في رأس أولويات المبعوث الرئاسي، وفي الوقت نفسه تكريس السياسة الجديدة القائمة على الضغط من خلال الحوار والتفاوض.

ولتسهيل مهمة المبعوث الأمريكي دعت الولايات المتحدة في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١ مجلس الأمن إلى رفع العقوبات عن السودان التي فرضها

---

(١٣) **الحياة**، ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠٣.

(١٤) انظر: «العلاقات السودانية - الأمريكية بين الترويع والتطبيع،» <http://www.smcsudan.net/files/3.html>.

(١٥) للاطلاع على قضايا وأزمات عربية ساخنة، انظر: <http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/R2RB24.htm>.

المجلس على السودان ١٩٩٦، وقررت وقف تمرير قانون سلام السودان مؤقتاً، وفي ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر رفع المجلس العقوبات المفروضة على السودان كمقدمة لوصول دانفورث إلى الخرطوم، وتقديم مبادرته إلى الحكومة(١٦).

وتحرك دانفورث بناء على أن تعمل الولايات المتحدة مع الدول الأخرى في أوروبا وأفريقيا في إطار إيجاد دور محفز للمفاوضات بين الحكومة والحركة الشعبية، وذلك وفق رؤية لبعض الاستراتيجيين في الإدارة الجمهورية بأنه لا توجد أي دولة في العالم، وحتى الولايات المتحدة يمكنها أن تواجه تحديات القرن الحادي والعشرين بمفردها، وعلى سبيل المثال نجد أن تحقيق النصر في الحرب ضد الإرهاب يحتاج إلى وجود شبكة عمل بين الولايات المتحدة وحلفائها(١٧).

واتضح منذ ذلك الوقت أن التصور الأمريكي للمرحلة الجديدة، يتركز على توحيد المبادرات المطروحة لحل أزمة السودان في مبادرة واحدة، وإيغاد منبر واحد يحظى بالدعم الإقليمي الأفريقي والعربي والأوروبي، وإحداث تغيير جوهري في النظام السوداني مع الإعلان عن ميل الإدارة الأمريكية إلى فكرة «دولة واحدة ونظامان»، أي شكل من أشكال الكونفدرالية مع أهداف فرعية أخرى هي: إخراج الشركات العاملة في حقول النفط السوداني تمهيداً لإحلال شركات أمريكية محلها، وتحقيق المطالب الخاصة بالمنظمات الكنسية وحقوق الإنسان(١٨).

وفي هذا الإطار وقعت الحكومة والحركة الشعبية اتفاقات ماشاكوس ونيفاشا، بناء على مبادرة دول منظمة الإيغاد (السودان، وإريتريا، وكينيا، وأوغندا، وإثيوبيا، والصومال، وجيبوتي)، وجوهرها تأكيد الحق في تقرير المصير للجنوبيين، أو بديل الدولة العلمانية في السودان، وضمان حرية الاعتقاد بالكامل لكل المواطنين السودانيين، كما يجب فصل الدين عن الدولة(١٩).

ومن أجل تحقيق هذا التصور والضغط على الحكومة السودانية أثناء المفاوضات في آن، أودع قانون سلام السودان في ٧ من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢ في مجلس النواب، وأجازه في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر، وفي ٢٤ من تشرين الأول/ أكتوبر

---

(١٦) < http://www.smcsudan.net/files/3.html >.

(١٧) **قراءات استراتيجية**، السنة ٩، العدد ٩ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤).

(١٨) < http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/R2RB24.htm >.

(١٩) **السياسة الدولية**، العدد ١٥٠ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢)، ص ٢٢٩.

وقع الرئيس بوش على القانون[٢٠]، الذي تقدم بمشروعه لوبيات اليمين المحافظ، ويدعو إلى دعم السلام والحكم الديمقراطي في السودان، ومراقبة ما يحدث للتأكد من أن الحكومة والحركة الشعبية تتفاوضان بحسن نية وعزيمة صادقة عن طريق تقارير تقدم للكونغرس كل ستة أشهر، وفي حال إخلال حكومة السودان بهذا النهج يقوم الكونغرس بفرض عقوبات اقتصادية وحرمان النظام السوداني من عائدات النفط[٢١].

وينص القانون في أحد بنوده أنه إذا لم تنخرط الحكومة السودانية بحسن نية في المفاوضات من أجل الوصول إلى اتفاقية سلام دائم ومنصف، أو إذا تدخلت بلا سبب معقول في الجهود الإنسانية، أو خالفت شروط اتفاقية سلام دائم بينها وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان، فإن على الرئيس التشاور مع الكونغرس لتطبيق الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من الباب نفسه.

وهي إجراءات تتعلق بمعارضة منح قروض لصالح حكومة السودان من المؤسسات الدولية، وخفض العلاقات الدبلوماسية، واتخاذ كل الخطوات المناسبة لمنع حصول حكومة السودان على عائدات البترول، والسعي لاستصدار قرار من مجلس الأمن لفرض حظر السلاح على السودان، وفي فقرة أخرى تقرر رصد ٣٠٠ مليون دولار للجنوب[٢٢].

وإذا كانت التفسيرات الشائعة وقتذاك من جانب الإعلام الرسمى تذهب إلى أن تمرير القانون يعكس استمرار الدعم الأمريكي للقوى المعارضة للنظام السوداني بقدر ما يؤكد غياب سياسة خارجية واضحة ومتوازنة، فإن أحد تقارير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن يشير إلى المزاوجة بين الحوار، واستصدار قانون سلام السودان بالقول إن الولايات المتحدة لابد أن تقود جهداً جديداً للسلام لانتهاء الحرب بدعم من المجتمع الدولي، وأن تظل العقوبات على حكومة السودان حتى تتوقف عن ضرب المدنيين، ومعاقبة الشركات التي تكتشف النفط في السودان بحجة أن الاكتشافات تقود إلى تشريد المدنيين، والمشاركة في تقليل الإنتاج إلى أن يتم الوصول إلى تسوية مع الحركة الشعبية[٢٣].

---

(٢٠) <http://www.smcsudan.net/files/3.html>.

(٢١) الحياة، ١١/ ٢/ ٢٠٠٤.

(٢٢) <http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/R2RB24.ht>.

(٢٣) انظر: «Sudan Policy Proposals,» <http://www.africaaction.org/docs/sudoz11.htm>.

ثانياً: السياسة الأمريكية الجديدة ـ الدوافع والتطبيقات

١ ـ عوامل التحول عن سياسة الاحتواء والمواجهة

يقف وراء الدور الأمريكي في السودان عدد من الدوافع تتعلق بالنفط، وبإعادة تصور اليمين المحافظ للخريطة السياسية للمنطقة، ويمكن تقسيمها إلى مجموعات ثلاث هي:

أ ـ المجموعة الأولى

وهي الدوافع التي تتعلق بمبادئ سياسة الإدارة الأمريكية، وتتمثل إحداها بأن على الولايات المتحدة أن تشجع التغيير نحو الديمقراطية من خلال المشاركة والتعاون، ومن خلال التشاور والطرق الدبلوماسية والاقتصادية، ومعايير حقوق الإنسان، ومعايير الأداء الناجح(٢٤).

لكن هذا لا يمنع من ظهور استراتيجيين في الإدارة الأمريكية يؤمنون بأن قوة الولايات المتحدة العسكرية هي القوة الحقيقية لدفع المصالح الأمريكية، وأن الولايات المتحدة بحكم الظروف قوة حميدة ذات نيّات جيدة.

وفى إطار هذا المبدإ تلائم السياسة الأمريكية الجديدة سعي المؤسسات الدينية الغربية لإيغاد حل للمشكلة في إطار سياستها التبشيرية في جنوب السودان، وبين أتباع الأديان الأفريقية الوضعية، وسعي الإدارة الأمريكية بمزاجها الديني المحافظ لإيغاد حل، ثم اعتباره نموذجاً يمكن احتذاؤه، وتطبيقه على حالات أخرى في أفريقيا(٢٥)، ويقوم هذا الحل على أسس تقاسم السلطة والعلمانية والدولة الموحدة؛ حيث تفضل الولايات المتحدة أن يكون السودان موحداً، لأن في شمال مستقل احتمال تكوين قنبلة أيديولوجية تؤثر في الاستقرار الجيوسياسي وجنوب مستقل يؤدي إلى مزيد من الاضطرابات في القرن الأفريقي(٢٦).

ب ـ المجموعة الثانية

وتتعلق بالنفط السوداني؛ حيث تؤكد بعض المصادر النفطية أن الاحتياطات الإجمالية تبلغ ما بين ٦٠٠ مليون إلى ١٢٠٠ مليون برميل مع احتياطي مرجح أن

---

(٢٤) **قراءات استراتيجية**، السنة ٩، العدد ٩ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤)، ص ٦.

(٢٥) **السياسة الدولية**، العدد ١٥٠ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢)، ص ٢٢٧.

(٢٦) **الحياة**، ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠٣.

يصل إلى ٨٠٠ مليون برميل، وربما يكون ما دفع الولايات المتحدة للتحفيز على التواصل لاتفاق سلام هو السعي الأمريكي لاكتشاف أية احتياطات نفطية عالمية بعيداً عن منطقة الخليج العربي[٢٧]، علاوة على المصالح المباشرة للشركات الأمريكية الوثيقة الصلة بالإدارة بما يعني رغبة الأخيرة في دعم مصالح الشركات النفطية الأمريكية في أن تكون لها الحصة الكبرى في عمليات استخراج النفط السوداني [٢٨].

ومن المعروف أن من بين مصالح واهتمامات الولايات المتحدة الحفاظ على مستوى ثابت من إمدادات النفط والغاز الطبيعي، فطبقاً لإحصاءات وزارة الطاقة نجد أن الولايات المتحدة تستورد ٦٠ في المئة من نفطها الخام؛ حيث يأتي ٢٠ في المئة من تلك الواردات من دول الخليج، ومن المتوقع أنه بقدوم عام ٢٠٢٥ ترتفع تلك النسبة لتصل إلى ٢٦ في المئة[٢٩].

وتؤكد دراسة أعدها فريق عمل أمريكي، وظهرت خلال نيسان/ أبريل ٢٠٠١ أن العالم صار عليه أن يواجه سوقاً مختلفة تتطلب توجيه المزيد من الاستثمارات للبحث عن مصادر جديدة للبترول لمواجهة احتياجاته المتزايدة من هذا الوقود الذي سيظل يحتل مركز الصدارة على خريطة الطاقة العالمية خلال المستقبل المنظور[٣٠].

وإضافة إلى هذا فإن تقريراً لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، يؤكد أن النفط سيغيّر الحرب الأهلية في السودان من خلال تحويل ميزان القوة العسكرية لصالح الخرطوم، وأن أفضل مرحلة للتوصل إلى ما يحقق أفضل امتيازات للجنوب هي الوقت الراهن، وأن الاتفاق على دولة واحدة بنظامين ممكن، وعلى واشنطن أن تسعى إلى تحقيق ذلك[٣١].

ويعمل التقرير على تحفيز الحركة الشعبية والتيار المؤيد لها في الإدارة الأمريكية على أهمية الانخراط في المفاوضات بالقول في المدى القصير والمتوسط إن الاكتشافات الحديثة ليس من المحتمل أن يكون لها تأثير واضح في ميزان القوة، وأن الهجمات الحكومية على التجمعات المدنية في مناطق النفط أصبحت واضحة ودموية، ولذلك من المهم على الجنوب أن يتفاوض الآن من دون انتظار لعدة سنوات قادمة[٣٢].

---

(٢٧) **السياسة الدولية**، العدد ١٥٠ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢)، ص ٢٤٥.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٣٤.

(٢٩) **قراءات استراتيجية**، السنة ٩، العدد ٩ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤)، ص ٥.

(٣٠) **الأهرام**، ٣٠/ ٥/ ٢٠٠١.

(٣١) **الحياة**، ١١/ ٢/ ٢٠٠٤.

(٣٢) انظر: «Sudan Policy Proposals».

ج ـ المجموعة الثالثة

وتتمحور حول المياه واستعمالها كإحدى وسائل الضغط على القوى الإقليمية، وأولها مصر، وهذا الفاعل لم يأخذ حقه من الاهتمام. بالرغم من أنه يكاد يكون نتيجة مباشرة لكل التفاعلات، في عقد التسعينيات، بخاصة وأن جيران السودان ليسوا مجرد دول مفردة، ولكن أعضاء في منظمة «الإيغاد» التي ترعى عملية السلام، وفوق ذلك فإن قسماً كبيراً منها من دول منابع النيل والدول الموقعة على اتفاقية حوض النيل[٣٣]، وتدخل الولايات المتحدة من خلال منبر شركاء إيغاد لعقد اتفاقية سلام بين الحكومة والحركة الشعبية قد يشكل خطراً على الأمن القومي المصري مستقبلاً، سواء من حيث اتفاقية مياه النيل (١٩٥٩)، والحصص، ونشأة كيان في جنوب السودان لم يكن طرفاً في الاتفاقية وغيرها من الاتفاقيات.

كذلك فمن الواضح أن السياسة الأمريكية تعمل على تطويق وحصار الدور الإقليمي المصري في مناطق حوض النيل ذات الحساسية السياسية والثقافية والاجتماعية لمصر، سواء حول المياه، أو العلاقات التاريخية البالغة التميز مع جنوب وادي النيل، وذلك لإضعاف مصادر قوة المكانة الإقليمية المصرية في العالم العربي، وفي نظام حوض النيل بكل انعكاسات ذلك الجيوبوليتيكة والاستراتيجية[٣٤]، وبخاصة أن هذه السياسة تستبعد المبادرة المصرية ـ الليبية، وتدعم منظمة الإيغاد، ومن ثم الدور الأفريقي المحض بكل دلالات ذلك.

٢ ـ تطبيق السياسة الجديدة

أ ـ الصراع الأهلي بين الشمال والجنوب

اتصل المبعوث الأمريكي بأطراف النزاع، وممثلي الحركة، ثم اقترح أربع نقاط لاختبار حسن النيات، وقدم اقتراحات في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢، وقبلتها الحكومة والحركة الشعبية[٣٥]، وتتعلق بالاتفاق على هدنة في جبال النوبة، وإقامة ملاذات آمنة لتدفق الإغاثة، ووقف القصف الجوي للأهداف المدنية، وحدد سقفاً زمنياً لممارسة الضغط على الحكومة معتبراً أن الاستجابة لهذه المقترحات تعد تمهيداً أساسياً لإحلال السلام، وإنهاء الحرب الأهلية.

---

(٣٣) **الأهرام**، ٢٥/ ٢/ ٢٠٠١.

(٣٤) **السياسة الدولية**، العدد ١٥٠ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢)، ص ٢٣٤.

(٣٥) **الحياة**، ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠٣.

تم رفع تقريره إلى الرئيس الأمريكي في نيسان/ أبريل ٢٠٠٢ الذي يحمل رؤيته لتسوية الصراع، فأشار إلى ثلاث قضايا أساسية هي: النفط، وحق تقرير المصير، ونظام الحكم، فذهب إلى أن التخصيص العادل للموارد النفطية يعد مفتاحاً أساسياً لمعالجة المسائل السياسية في إطار صيغة لتقاسم هذه الموارد بين الحكومة المركزية وجنوب السودان، أما حق تقرير المصير فأوضح أنه لا يدعم هذا الحق بشكل مطلق، وأنه ليس إلا وسيلة لحماية الجنوب من الاضطهاد. وفي ما يتعلق بالدين فقد أكد ضرورة إيغاد ضمانات للحرية الدينية(٣٦).

وبناء على هذه الرؤية بدأت المفاوضات في كينيا بين وفدي الحكومة السودانية والحركة الشعبية في ضاحية ماشاكوس، التي انتهت بتوقيع فاعل ومهيمن من كل من الولايات المتحدة وشركاء إيغاد، وعلى رأسها بريطانيا والنرويج وإيطاليا(٣٧).

واتفق الطرفان في ماشاكوس على قضيتين رئيسيتين: **الأولى**: الاتفاق على منح الجنوب حق تقرير المصير بعد فترة انتقالية قدرها ست سنوات على أن تكون الخيارات المطروحة للاستفتاء هي الاستمرار في النظام، أو الانفصال في كيان مستقل. و**الثانية**: الاتفاق على إطار دستوري متعدد الطبقات، بحيث يكون هناك دستور للشمال، ودستور للجنوب، ثم دستور قومي يجمع بين الكيانين الشمالي والجنوبي(٣٨).

وبتوقيع بروتوكول ماشاكوس بناء على الرؤية الواردة في تقرير دانفورث أن تكون الأزمة السودانية قد خرجت إلى أطر جديدة للتفاعل؛ حيث لم تعد شأناً داخلياً، أو إقليمياً فحسب، بل أصبحت جزءاً من الأولويات الدولية للولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، كما أصبحت بشكل أو بآخر خاضعة لتفاعلات قوى الضغط لجماعات المصالح داخل الولايات المتحدة(٣٩).

وبدأت الحكومة السودانية والحركة الشعبية جولة ثانية من مفاوضات ماشاكوس في آب/ أغسطس ٢٠٠٢، وانتهت في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢ إلى الإعلان عن التوصل إلى اتفاق حول بعض القضايا الجوهرية وتوقيع مذكرة تفاهم، ومن أهم

---

(٣٦) <http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/R2RB24.htm>.

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) المصدر نفسه.

بنودها إجراء انتخابات خلال النصف الأول من الفترة الانتقالية، وإجراء إحصاء سكان لحسم الخلافات حول النسب السكانية، ثم الاتفاق حول الهيئة القضائية، وقيام حكومة وطنية خلال الفترة الانتقالية[٤٠].

وتقرر عقد جولة ثالثة في بداية كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣، ولكنها مرت بالعديد من الخلافات نتيجة تحيز الوسطاء للحركة الشعبية من خلال إضافة قضية المناطق المهمشة على جدول التفاوض، فضلاً عن تشدد الحركة الشعبية في مطالبها، واستغلالها قانون سلام السودان لصالحها، ثم انصرفت الجولة إلى التفاوض حول قضيتي قسمة الثروة والسلطة، ونقلها الوسيط إلى «كارن» في كينيا من دون تشاور، وحدد موعد ١٥ كانون الثاني/ يناير. وانتهت الجولة في الأسبوع الأول من شباط/ فبراير من دون الإعلان عن نتائج محددة[٤١]، وكانت نقطتا الخلاف الرئيسيتان في محادثات ماشاكوس، قضية تعيين الحدود بين الأقاليم الشمالية، وتلك الجنوبية، وقضية توزيع الثروة ولاسيما الثروة النفطية، وكلتا النقطتين هما في قلب المعادلة النفطية[٤٢].

وتدخلت الولايات المتحدة لعقد جولة أخرى من المفاوضات؛ حيث تم في محادثات نيفاشا التوقيع على اتفاق في شأن الترتيبات الأمنية، وحسم وضع القوات المسلحة في الفترة الانتقالية في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣[٤٣]، وبالتالي توصل الطرفان إلى ثلاث اتفاقات إطارية حول تقسيم السلطة، ووضع العاصمة القومية والوضع في المناطق المهمشة، وبذلك اقتربا من توقيع اتفاق سلام بناء على الرؤية الأمريكية، ولم يتبقَّ سوى خطوة واحدة تتمثل في التوصل إلى اتفاقيتين منفصلتين: **أولاهما**: تحدد كيفية تطبيق الاتفاق. و**الثانية**: تتعلق بوقف إطلاق النار النهائي والشامل ودور القوات الدولية.

ويلاحظ على المفاوضات أن الدور الأمريكي كان مهيمناً؛ حيث كانت الولايات المتحدة قد عينت مبعوثاً رئاسياً لها هو السيناتور جون دانفورث، كما إنّ بريطانيا قد عينت مبعوثاً لها للمهمة نفسها هو آلان جولتي، إلا أن الدور الأمريكي ظل هو الفاعل الرئيسي والمهيمن على أجواء التفاوض، والموجّه لها؛ حيث كان الدور

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) المصدر نفسه.

(٤٢) **السياسة الدولية**، العدد ١٥٠ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢)، ص ٢٤٦.

(٤٣) **الحياة**، ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠٣.

البريطاني مسانداً للرؤية الأمريكية، وداعماً لها باعتبار الدراية والخبرة البريطانية العميقة بالشأن السوداني[٤٤].

وساعد دانفورث فريق من الاختصاصيين المحترفين في تنفيذ المهمة برئاسة المسؤول المتقاعد في وزارة الخارجية روبرت أولكي، وضم الفريق نائب مساعد وزير الخارجية شارلي سنايدر، المنشق للشؤون السودانية جيف ميلينغتون، ومدير الشؤون الأفريقية في مجلس الأمن القومي مايكل ميللر، ومساعد مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية روجر ونتر[٤٥].

وقام دانفورث بالتنسيق مع الحلفاء البريطانيين والنرويجيين والإيطاليين، والتشاور مع الفاتيكان، وكنيسة كانتربري، والدول الأفريقية طوال المفاوضات معتبراً أن التعاون والتنسيق اللذين تحققا بين الولايات المتحدة وحكومات أوروبية معينة يعد تطوراً إيجابياً، في الماضي كان للاختلافات المضخمة في الأساليب بين الولايات المتحدة والأوروبيين تأثير في السودانيين على حساب الجهود المبذولة لتشجيع السلام[٤٦].

ثم بلور الأمريكيون عقب التوقيع على الاتفاقات خطة دولية لتمويل مشروعات التنمية تقودها لجنة خاصة يرأسها ممثلان للبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويشارك فيها ممثلون لجهات إقليمية ودولية، ومطالب للجامعة العربية بالتنمية في الجنوب، وتمويل مشروعات تنموية في حدود ملياري دولار[٤٧].

وطوال المفاوضات التي انطلقت منذ عام ٢٠٠٢ كانت أكبر المفارقات هي أن هناك أطرافاً في الصراع هي بعض الدول الإقليمية مثل: مصر والحكومة السودانية، استمرت في إبداء المرونة وما تسميه «حسن النيات» للإدارة الأمريكية، بالرغم من وجود مخاوف حقيقية ليس من انفصال الجنوب والمناطق المهمشة، وإنما التوصل إلى نتائج سياسية وأمنية في المفاوضات تفضي إلى احتلال كامل السودان.

---

(٤٤) **السياسة الدولية**، العدد ١٥٠ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢)، ص ٨٤٣.

(٤٥) «نص تقرير جون دانفورث عن مهمته في السودان إلى الرئيس جورج بوش في نيسان/ أبريل ٢٠٠٢،» ترجمة مركز الشرق الأوسط للخدمات الصحفية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٣.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١١.

(٤٧) <http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/R2RB24.htm>.

ب ـ أزمة دارفور

خلال العام ٢٠٠٣ شهدت العلاقات السودانية ـ الأمريكية هدوءاً نسبياً بعد أن أحرزت الحكومة والحركة الشعبية تقدماً ملحوظاً في المفاوضات بين الجانبين، إلا أن اندلاع التمرد في دارفور جعل واشنطن تزيد من تهديدها السودان، واستخدامها كورقة ضغط على الحكومة السودانية لإجبارها على تقديم تنازلات مع الحركة الشعبية[٤٨]، وتحقيق المزيد من النفوذ في السودان.

وفي بداية آذار/ مارس ٢٠٠٤ أدانت الولايات المتحدة ممارسات (الجنجويد) ودعت الأحزاب للتفاوض على وقف إطلاق النار، واحترام القانون الإنساني، ونزع أسلحة القوات غير الشرعية، وفي هذا الوقت كانت الإدارة الأمريكية تشجع على اتفاق سلام بين الحكومة والحركة الشعبية، في حين كان اقترابها من صراع دارفور ينقصه التشجيع نفسه[٤٩]، على اعتبار أن الاتحاد الأفريقي يقوم بدور في حل الصراع.

وفي ذلك الوقت صدر تقرير مجموعة الأزمات الدولية (ICG) متحاملاً على الخرطوم، وداعياً المجتمع الدولي لعمل حاسم، وأن يكون مستعداً لاستعمال القوة إذا استدعى الأمر، وذلك لإنقاذ حياة مئات الآلاف من المدنيين المعرضين لخطر الموت بسبب حملة السودان لقمع التمرد في إقليمه الغربي.

واقترح تقرير مجموعة الأزمات الدولية عدة اقتراحات بالنسبة إلى أطراف الصراع، ومجلس الأمن، فبالنسبة إلى حكومة السودان الالتزام بمفاوضات سياسية بتيسير دولي مع متمردي دارفور هدفها وقف إطلاق النار بمراقبة دولية، ووقف كل المساعدة للجنجويد والميليشيات الأخرى، وتجريدهم من السلاح، ومحاكمة من يستمر منهم في مهاجمة المدنيين، والسماح لفريق مراقبة حماية المدنيين مباشرة، والتحري في المزاعم المتعلقة بالهجوم على المدنيين في دارفور من مليشيات الجنجويد التي تساندها الحكومة[٥٠].

وبالنسبة إلى مجلس الأمن الدولي: إصدار قرارات تتضمن ما يلي:

ـ التنديد بانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ترتكبها الأطراف كافة في دارفور.

---

(٤٨) **مجلة الجسور**، العدد ١٢ (آب/ أغسطس ٢٠٠٤).

(٤٩) International Crisis Group [ICG], «Darfur Rising: Sudan's New Crisis,» Report; no. 76, Brussels, 24 March 2004, p. 31.

(٥٠) **مجلة الجسور**، العدد ١٢ (آب/ أغسطس ٢٠٠٤).

ـ الدعوة إلى مفاوضات سياسية تحت مراقبة دولية بين الحكومة ومتمردي دارفور هدفها الأول وقف إطلاق النار بمراقبة دولية.

ـ الحث على نهاية سريعة لمحادثات سلام الإيغاد لاتفاق سلام شامل بين الحكومة والجيش الشعبي.

ـ كفالة عودة اللاجئين إلى مواطنهم، وتنسيق دعم مالي دولي لإعادة توطينهم واستقرارهم(٥١).

وكان هذا التقرير بمثابة خطة عمل للولايات المتحدة في أزمة دارفور؛ حيث عملت الإدارة الأمريكية على تصعيد الأزمة من أجل استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي، فوصل في ٢٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ وزير الخارجية الأمريكي كولن باول إلى الخرطوم للتحقق من صحة الأحداث في دارفور. وفي ٣٠ تموز/ يوليو أصدر مجلس الأمن قراراً رقم ١٥٥٦ (الذي اعتمد بغالبية ١٣ صوتاً مع امتناع الصين وباكستان)، الذي يمهل الحكومة السودانية ٣٠ يوماً للسيطرة على الوضع في دارفور وحل مليشيات الجنجويد، وتقديم العون للنازحين وإعادتهم لمناطقهم وحمايتهم(٥٢).

وفي الوقت نفسه كان اجتماع قمة الدول الثماني في سي أيلاند في ولاية جورجيا الأمريكية ـ في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ ـ قد أصدر بياناً عن السودان رحب فيه بدور الاتحاد الأفريقي في حل أزمة دارفور ـ وليس الجامعة العربية ـ بناء على تقسيم أمريكي يعتبر السودان دولة تنتمي إلى القرن الأفريقي، وبالتالي يفصلها عن محيطها العربي(٥٣)، وكان الأمريكيون ينفذون توصيات تقرير مجموعة الأزمات الدولية المشار إليه في ما يتعلق بشركاء الإيغاد (الولايات المتحدة، بريطانيا، النرويج)، ويدعو إلى التنسيق مع الدول الأخرى بما فيها فرنسا وتشاد لإيجاد إطار للتفاوض السياسي بين الحكومة والمتمردين، والتشديد على الحكومة بأن أي فوائد يتم اكتسابها من محادثات الإيغاد سيتم سحبها إذا عارضت الحكومة المفاوضات الخاصة بتحديد جذور الصراع في دارفور(٥٤).

وبالتالي يمكن القول إن الأمم المتحدة لها دور أساسي في الفترات الانتقالية التي تتبع تسوية الصراعات حتى تضفي صفة الشرعية الدولية على تلك الفترات. كما

(٥١) المصدر نفسه.

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) **العربي** (آب/ أغسطس ٢٠٠٤).

(٥٤) **مجلة الجسور**، العدد ١٢ (آب/ أغسطس ٢٠٠٤).

إنّ هناك مصالح مشتركة بين الولايات المتحدة والدول الغربية تصل إلى ما هو أبعد من حدود الحرب الباردة، ويظهر ذلك خلال كلمات الرئيس جيرالد فورد أمام مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا عام ١٩٧٥ في هلسنكي عندما قال: إن الولايات المتحدة وأوروبا مرتبطتان بعلاقات وثيقة، وفي مقدمتها حب الحرية والاستقلال، وهي المبادئ التي لا تعرف دولة محددة بعينها، وإنما هي راسخة في قلوب جميع شعوب العالم(٥٥).

وبينما كانت الحكومة وحركات التمرد في دارفور تجريان مفاوضات برعاية الاتحاد الأفريقي في العاصمة النيجيرية أبوجا، أصدر مجلس الأمن قراراً رقم ١٥٦٤ يهدد السودان بعقوبات نفطية إذا لم يوقف الأعمال الوحشية بدارفور، وقال السفير الأمريكي في الأمم المتحدة جون دانفورث نعمل اليوم لأن حكومة السودان فشلت في الالتزام الكامل بقرارنا السابق الذي جرى تبنّيه في ٣٠ من تموز/ يوليو ٢٠٠٤، زاعماً أن أزمة دارفور أكبر كارثة إنسانية في العالم(٥٦).

ويلاحظ على القرار الجديد تركيزه على النفط، وهو ما دعا مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى السودان يان برونك أن يوضح أن العقوبات النفطية قد تؤثر في إمدادات الوقود، وتضر بالجهود لنقل الغذاء إلى سكان دارفور(٥٧). فضلاً عن أن العنصر الأساسي في القرار رقم ١٥٦٤ يكمن في أنه يكرس الدور المركزي للاتحاد الأفريقي في جهود حل أزمة دارفور، فيقول دانفورث: إن مفتاح كل ذلك هو في مشاركة الاتحاد الأفريقي، وينبغي علينا الآن التركيز على موضع تمركز المراقبين، وأن نكون على أهبة الاستعداد لتقديم أي مساعدة لوجستية يحتاج إليها الاتحاد الأفريقي(٥٨).

ومنذ بدايات الأزمة استخدم الأمريكيون الشعارات الأخلاقية لتمرير سياستهم في السودان فيرى الكاتب البريطاني جون لاقلان أن الأخلاق تستعمل كذريعة لتبرير الحروب العسكرية، إلا أن التدخل العسكري المحتمل في السودان سيوفر خزان نفط ضخماً، وغير مستغل جنوب إقليم دارفور وجنوب السودان(٥٩).

---

(٥٥) **قراءات استراتيجية**، السنة ٩، العدد ٩ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤)، ص ٦.

(٥٦) «الخرطوم: القرار ١٥٦٤ يهدد بدمار كامل،» < http://www.islamonline.net > .

(٥٧) **الأهرام**، ١٩/ ٩/ ٢٠٠٤.

(٥٨) «الخرطوم: القرار ١٥٦٤ يهدد بدمار كامل».

(٥٩) **مجلة الجسور**، العدد ١٢ (آب/ أغسطس ٢٠٠٤).

الفصل الثامن

مستقبل العلاقات السودانية ــ الأمريكية بعد اتفاقية السلام(*)

عبده مختار موسى(**)

مقدمـــة

نحن أمام ظاهرة تاريخية تعيد الظروف الدولية إنتاجها كل فترة، وهي ظاهرة الإمبريالية والقوى العظمى. وترتكز هذه الظاهرة في جوهرها على فلسفة واحدة تجسّد نزعة الأنانية في النفس البشرية، وتدفع بالواقع الدولي في طريق الصراع المتواصل. وقد تبدت هذه الفلسفة في الميكيافيللية الأوروبية مروراً بمدرسة الجغرافيا السياسية (Geopolitics) في ألمانيا، وواقعية هانس مورغانثو (Power Politics) التي تؤكد أن القوة هي محور العلاقات الدولية. ثم امتداد الميكيافيللية ـ الواقعية في أمريكا البراغماتية.

نحن إذاً أمام ظاهرة قديمة متجددة، ظاهرة الإمبراطوريات والقوى العظمى والإمبريالية (تتمثل الآن في الولايات المتحدة الأمريكية. سلوك الولايات المتحدة الآن في البيئة الدولية يتجلى في أزمات وأحداث كبيرة تزوّدنا بأدوات تحليل تجعل من اليسير تفسير الظاهرة الأمريكية (American Syndrome).

وفي هذا السياق تأتي هذه الدراسة مستخدمةً المنهج الوصفي، لكنها مستعينة

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣١٩ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥)، ص ٥٧ ـ ٧٨.

(**) قسم العلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية ـ السودان.

بأسلوب تحليل مزدوج استقرائي ـ استدلالي (Inductive-deductive Approach) بمعنى أن هناك مقولات يمكن الاستعانة بها في تحليل ودراسة الظاهرة الأمريكية من ناحية، ووجود أحداث أو سلوكيات محددة في الواقع الدولي يمكن باستقرائها تفسير جوانب أخرى في الظاهرة ثم الاستعانة بالأحكام والاستنتاجات في وضع تصور للاتجاه المتوقع للعلاقات السودانية الأمريكية.

الملاحظة الأساسية في موضوع هذه الدراسة ـ كمقدمة منطقية لا بد منها ـ هي أنه ومنذ العام ١٩٩٣ بدأت السياسة الأمريكية تجاه السودان تتجه نحو الاحتواء والعزل. تزامن ذلك مع تحولات في السياسة الدولية من الحرب الباردة والقطبين إلى النظام الدولي الجديد ذي القطب الواحد. وتزامن ذلك مع خطاب سياسي سوداني «ثوري» يفتقر إلى العقلانية، قدم الفرصة للغرب للهجوم على السودان، وبخاصة مع إعلان تطبيق الشريعة الإسلامية بصورة حملت أمريكا ـ التي كانت تبحث عن عدو ـ إلى الاعتقاد بأن هناك طرحاً أيديولوجياً جديداً، مركزه الأصولية الإسلامية، يشكّل تحدياً جديداً، سوف ينطلق من السودان.

ينطلق هذا البحث من فرضيات أساسية هي:

١ ـ أن الولايات المتحدة الأمريكية ستظل هي القوة العظمى في العالم على الأقل في المدى القريب والمتوسط.

٢ ـ أن أمريكا اتخذت من محاربة الإرهاب مبرراً لضرب الإسلاميين وصياغة مشروع الشرق الأوسط الجديد لاستيعاب واحتواء القوى الإقليمية في الشرق الأوسط حفاظاً على ميزان القوى الإقليمية لصالح إسرائيل.

٣ ـ تحت ذريعة الإصلاح والديمقراطية اتجهت الولايات المتحدة لاحتواء المجتمع المدني في الشرق الأوسط من خلال دعمه برصد مبلغ مليار دولار سنوياً بعد أن أدركت أن المجتمع المدني هو القوة الناهضة في المنطقة.

٤ ـ أن على الحكومة السودانية التعامل بعقلانية مع الواقع الدولي الجديد والاتجاه نحو اللاعبين الأساسيين في المجتمع الأمريكي الذين يشكلون القوة المؤثرة في صناعة السياسة واتخاذ القرار بما في ذلك الإعلام والشركات الكبرى من خلال الإغراء بالاستثمار في السودان مع تفعيل الدبلوماسية الشعبية.

٥ ـ أن لهذه الإمبريالية العولمية ثوابت في السياسة الخارجية تتمثل في: تحقيق المصالح الحيوية الأمريكية، وحماية الأمن القومي الأمريكي، وتأكيد الزعامة الأمريكية للعالم، وحماية إسرائيل، وحماية النفط، ومحاربة الإرهاب.

٦ ـ على السودان أن يتبنى نظاماً سياسياً مستقراً ويعالج مشكلة الهويات ويوطد علاقاته مع أوروبا التي أصبحت حليفة مرة أخرى للولايات المتحدة بعد أن أحدثت (الأخيرة) اختراقات ناجحة في هذا السياق.

أولاً: ما هي الولايات المتحدة الأمريكية؟

التركيبة التاريخية ـ الثقافية ـ النفسية للولايات المتحدة الأمريكية

قال فيلسوف الثورة الفرنسية جان جاك روسو: «إذا كانت إسبارتة وروما قد اندثرتا، فهل تأمل دولة أخرى في أن تبقى إلى الأبد؟».

بعد روسيا انتهت دول استعمارية كبرى وانهارت إمبراطوريات مثل ألمانيا وإسبانيا والبرتغال وبريطانيا، وتبعتها قوى عظمى مثل الاتحاد السوفياتي. هذه الرؤية الاستقرائية تقول إن زوال الولايات المتحدة الأمريكية حتمي، لأن ذلك من سنن التاريخ. ولكننا الآن أمام واقع دولي يتسم بالهيمنة الكاملة للولايات المتحدة الأمريكية على مسرح السياسة الدولية، وبتأثير كبير في مسار العلاقات الدولية. وأضحى لها نفوذ على مجلس الأمن بصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ التنظيم الدولي.

فما هي الولايات المتحدة الأمريكية التي تحكم النظام العالمي الآن؟

تكونت الولايات المتحدة من خليط من الأجناس والقوميات المختلفة التي نزحت إليها من عدة مناطق في العالم.. تفاعلت هذه الأجناس والعناصر المختلفة وشكلت المجتمع الأمريكي المعاصر. ونشأت الأجيال الأمريكية الأولى على مفاهيم وقيم وضعها الأجداد. وتنطوي هذه المفاهيم على أن المجتمع الأمريكي يقوم على حضارة سامية وثقافة رفيعة، وأن لأمريكا رسالة عظيمة في العالم وعليها أن تقود العالم نحو السلام والأمن والتقدم.

تربت الأجيال الأمريكية المتعاقبة على هذه المفاهيم وأعطت النخبة الأمريكية الشعور بالزهو (Jingoism) والافتخار بأمريكا (Americanism)[١] ثم اكتسبت الولايات المتحدة ـ بفضل حجمها ومواردها ـ قوة متكاملة (Integrated) ومتعددة الأبعاد (Multi-dimensional Power) حيث تضم كل عناصر القوة الوطنية ـ فضلاً عن

(١) Betty Houschin Winfield and Lois Defleur, «Challenges for the Future,» in: Abdu Mukhtar Musa, «The Coverage of the Gulf War in the Western Media,» (Unpublished MA, University of Khartoum, 1994), pp. 20-21.

القوة العسكرية ـ وقدرات علمية وتكنولوجية وقوة بشرية واقتصادية وجاذبية ثقافية[٢].

إن الحضارة الأمريكية هي حضارة قرنين فقط، ولكنها امتداد لحضارة الغرب الأنكلوسكسونية البروتستانتية. ولكنها «شوِّهت في بعض جوانبها واتصفت بسرقة كثير من الثقافات الأخرى وتشويهها بما في ذلك سرقة الآلاف من العقول من العالم الثالث وثروات العالم الثالث والثقافة الأفريقية بما فيها الموسيقى»[٣].

بعد نهاية الحرب الباردة في مطلع تسعينيات القرن العشرين وانهيار الكتلة الاشتراكية، انفردت الولايات المتحدة بزعامة العالم. فجاء الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب بمبدإ ملء الفراغ، وذلك من خلال النظام الدولي الجديد الذي تبلور في حرب الخليج الثانية. ثم للمزيد من وسائل إحكام السيطرة على العالم بكل أطرافه ولاعبيه استحدثت العقلية الاستراتيجية الأمريكية نظام العولمة ـ وهو بمثابة التحكم الأمريكي بالعالم من بُعد (الريموت كونترول). وتبع ذلك تجاوز الشرعية الدولية وإضعاف المنظمة الدولية ـ الأمم المتحدة.

من كل هذا السياق التاريخي تشكلت التركيبة النفسية لقادة أمريكا، وتشكلت معها رؤيتهم للعالم ومواقفهم تجاه الآخرين وتجاه القضايا الدولية. قامت هذه الرؤية على الفلسفة البراغماتية (Pragmatism) والأدواتية أو الوسائلية (Instrumentalism) وهي فلسفة الذرائع، أو قُلْ ميكافيللية أمريكية تبرر لأمريكا التدخل في أماكن بعيدة في العالم بحجة حماية مصالحها الحيوية وأمنها القومي.

ومن خلال هذه الفلسفة، مقرونة بالتركيب النفسي والسياق الثقافي للنخبة الأمريكية، تشكلت عقدة الاستعلاء، حيث يرى الأمريكي هو الأسمى والأفضل في العالم. ثم تتدرج بقية الشعوب انحداراً في سلَّم النظرة الأمريكية للآخر. وفي أسفل هذا السلم ـ سلم الدونية ـ يندرج العرب والمسلمون. وفي هذا الإطار ترى النخبة الأمريكية السودان ـ المسلم، الأفريقي، العالمثالثي...

إن الزعامة الأمريكية الحالية تعود إلى أكثر من نصف قرن. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية نصَّبتْ أمريكا نفسها زعيمة للعالم الحر (The Leader of the Free World):

---

(٢) Joseph S. Nye, Jr., «The New Dimension of Power,» p. 47, and Samuel P. Huntington, «American Role: Decline or Renewal,» p. 43, *Dialogue* (Washington, DC), no. 86 (1989).

(٣) جيرمن نيلسون، فريدريك هاليدي وميلود المهذبي، «الغرب والإسلام وأحداث الحادي عشر من سبتمبر،» (المحاضرة الشهرية الثالثة، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ١٤/ ٢/ ٢٠٠٢).

وأصبحت بحكم الواقع الدولي هي القائد الفعلي للعالم (De Facto Leader)[٤] بحكم أنها كانت قائدة للتحالف الذي انتصر في الحرب الثانية. بل ذهبت الولايات المتحدة إلى أبعد من ذلك عندما اعتبرت نفسها مسؤولة عن ترتيبات السياسة الدولية، وأنها بطل الحرية (The Champion of Freedom) أينما تعرّضت الحرية إلى تهديد. لذلك اعتبرت الولايات المتحدة نفسها ليس الزعيم الشرعي فقط، بل إن قادتها أكثر شرعية من القادة الوطنيين الذين لم يحققوا المفهوم الأمريكي للسلوك الحر المقبول[٥].

تأسيساً على هذه الفلسفة أقدمت الولايات المتحدة على إزاحة قيادات شرعية وطنية لعدد من الأقطار الذين اختارهم الشعب. هذا السلوك تعتبره أمريكا قيادة العالم. ومهما كانت المبررات الاستراتيجية لهذا السلوك الأمريكي لا يمكن تسمية ذلك «قيادة»، بل «تدخّل»، كما استخدمت الولايات المتحدة وسائل أخرى خفية وتخريب وتهديدات.

لاحتواء الاتحاد السوفياتي احتاجت الولايات المتحدة لحلفاء ولأنظمة صديقة، فأزاحت الكثيرين وجاءت بآخرين موالين لها، وتسمي ذلك «قيادة العالم الحر». كما سعت لفرض اللغة الأمريكية والفكر الأمريكي على العالم. وكانت أمريكا دائماً تحدث نفسها بأنها «أمة عظيمة» وبالتالي عليها أن تتصرف كأمة عظيمة (Act Like a Great Nation). ويرجع هذا النهج إلى توماس جيفرسون حيث ذهب الآباء المؤسسون إلى أن زعامة أمريكا للعالم مبدأ واضح وقدر محتوم (Manifest Destiny). لذلك تمردت على عصبة الأمم سابقاً، وتبدي عدم ثقتها في الأمم المتحدة حالياً[٦].

تمثلت تلك الفلسفة في عدد من المذاهب التي اتبعها رؤساء أمريكا بأساليب مختلفة بحسب مقتضيات الواقع الدولي. بدأت تلك المبادئ في عهد الرئيس جيمس مونرو وعرفت بمبدإ مونرو في عام ١٨٢٣ (The Monroe Doctrine) الذي دعا البرجوازية الأمريكية إلى التوسع في أمريكا الوسطى والجنوبية، ومنافسة البرجوازية الأوروبية واستكمال سيطرتها على السوق العالمي. وقد استمر مبدأ مونرو الركيزة الأساسية للسياسة الأمريكية الخارجية قرابة قرن كامل تمكنت خلاله البرجوازية الأمريكية من بسط هيمنتها على مصادر الثروات الطبيعية الهائلة في القارة، وتصفية وجود وسيادة ملاكها الأصليين من الهنود الحمر، كما تم في ما بعد تهميش العناصر

---

(٤) Garry Wills, «The Bully of the Free World,» *Foreign Affairs*, vol. 78, no. 21 (March-April 1999), p. 50.

(٥) المصدر نفسه، ص ٥١.

(٦) المصدر نفسه.

الزنجية في القارة، ومبدأ وليام ماكس ١٩٠١ حيث بدأت مرحلة الإمبريالية والتطلع إلى أسواق في الخارج لفائض إنتاجها، مروراً بمبدإ ترومان تحت شعار «أمريكا الجديدة» الذي أشعل الحرب الباردة، ثم مبدأ إيزنهاور (١٩٥٧) والخاص بملء الفراغ، ومبدأ نيكسون (١٩٧١) والإنابة المدعومة ونظرية «فتنمة الحرب»، ثم مبدأ كارتر في السبعينيات من القرن العشرين وحذاء اليانكي في الشرق الأوسط، ثم استراتيجية الثمانينيات ومفاهيم رونالد ريغان (١٩٨١) لاستعادة عظمة أمريكا وهيمنتها على العالم. وعبّر ريغان عن ذلك بوضوح بقوله: «إن العالم ينقسم إلى لونين أبيض (نحن) وأسود (هم)». و«هم» تعني الاتحاد السوفياتي وكل من لم ينصع لأمريكا ومصالحها[٧] فتبلورت استراتيجية أمريكية جديدة اشتملت على التطويق والمجابهة واستراتيجية الترابط الإقليمي واستراتيجية التسليح القصوى، ثم النظام الدولي الجديد والعولمة.

ثانياً: طبيعة السياسة الأمريكية الخارجية في عصر العولمة

في أواخر ثمانينيات القرن العشرين نشرت مجلة **ديالوغ** *(Dialogue)* تساؤلاً حول دور أمريكا في العالم: هل بدأت أمريكا تتراجع؟ كان ذلك على خلفية بعض الكتب التي صدرت منذ مطلع الثمانينيات، والآراء التي تبلورت حول اتجاهين بين المفكرين والمحللين الأمريكيين: اتجاه «التراجعيون» (Declinists) يرى أن أمريكا بدأت تتقاعس عن زعامتها (America is Falling Behind) والاتجاه الآخر «التجديديون» (Renewalists) يرى أن أمريكا في حالة تكيف وتجديد، وسوف تبقى قوة عظمى. من هذه الكتب كتاب بول كيندي حول **صعود وانهيار القوى العظمى** *(The Rise and Fall of the Great Powers)* وكتاب ديفيد كاليو، **ما وراء الزعامة الأمريكية: مستقبل التحالف الغربي** *(Beyond American Hegemony: The Future of the Western Alliance)* وكتاب وولتر روسيل ميد، **العظمة القاتلة: الإمبراطورية الأمريكية في مرحلة الانتقال** *(Mortal Splendor: The American Empire in Transition)*. وكان من أهم هذه الكتب وأكثرها مبيعاً كتاب بول كيندي، حيث فحص كيندي تاريخ القوى العظمى مثل النمسا وإسبانيا في القرن السادس عشر، وبريطانيا في القرن التاسع عشر وألمانيا في القرن العشرين، فلاحظ أن هناك نزعة مفرطة في التوسع الإمبريالي (Imperial Overstretch) يغري الإمبراطورية بالمزيد من الإنفاق العسكري على حساب الابتكار

(٧) أحمد المصري، «الاستراتيجية الأمريكية والشرق الأوسط: المنطق النظري والتطبيقات العملية،» **الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد ٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢)، ص ٧٢ ـ ٧٨.

التكنولوجي مما يضعف القدرات الاقتصادية التي تشكل القاعدة الأساسية للقوة. غير أنه استدرك بأن أمريكا اليوم وسوف تظل في الغد قوة عسكرية واقتصادية عظمى، لكنها لن تظل القوة الوحيدة[٨].

وعلى العكس من بول كيندي يرى البروفيسور صاموئيل هانتنغتون أن الولايات المتحدة تأتي في مقدمة دول العالم من حيث امتلاك عناصر القوة المتكاملة مثل حجم السكان والتعليم، والموارد الطبيعية، والتنمية الاقتصادية، والتماسك الاجتماعي، والاستقرار السياسي، والقدرة العسكرية، والطرح الأيديولوجي، والتحالفات الدبلوماسية، والإنجازات التقنية. الآن لا توجد دولة في العالم تمتلك هذه القوة المتعددة الأبعاد تهدد زعامة الولايات المتحدة[٩].

ويرى هانتنغتون أن المجتمعات الناجحة هي التي تبتكر أساليب للحفاظ على ديناميتها. إذا نظرنا إلى الولايات المتحدة من هذه الزاوية نجد أنه ليس هناك احتمال لاضمحلالها. تتميز الولايات المتحدة بانفتاح مجتمعها واقتصادها وسياساتها. تتمثل ماكينات التجديد فيها في المنافسة والحراك والهجرة[١٠].

ويعضد من هذا الاتجاه جوزيف ناي (Joseph S. Nye Jr.) مدير مركز الشؤون الدولية بجامعة هارفرد، حيث يقول إن الولايات المتحدة ما زالت تتمتع بقوة دفع أكثر من أي دولة أخرى في العالم. ويرى أنه لكي تحافظ على نفوذها في العالم، على الولايات المتحدة أن تؤكد على قيم الانفتاح وحقوق الإنسان، لأن نفوذ أمريكا لا يعتمد فقط على القوة العسكرية والاقتصادية، بل أيضاً على القيم وجاذبية وانتشار الثقافة الأمريكية في العالم[١١].

هذه الآراء تبلورت خلال عقد الثمانينيات ـ وقبل تفكك الاتحاد السوفياتي السابق ـ وكأنها تنبأت بما سيحدث في التسعينيات وحتى القرن الحادي والعشرين. وكأنما قادة أمريكا قد أخذوا بنصائح علماء السياسة والمفكرين. فانطلقت بالنظام الدولي الجديد والعولمة كمارد لا تحد قوته حدود. لذلك شبهت مجلة **الإيكونوميست**

---

(٨) البروفيسور صاموئيل هانتنغتون عمل أستاذاً للعلوم السياسية في جامعة هارفرد الأمريكية لعدة سنوات. ثم تولى إدارة مركز هارفرد للشؤون الدولية. وهو متخصص في سياسة أمريكا الخارجية والاقتصاد الدولي. من مؤلفاته: *Political Order in Changing Societies* (1969); *The Strategic Imperative: New Policies for American Security* (editor, 1976), and *American Politics: The Promise of Disharmony* (1981).

(٩) Huntington, «American Role: Decline or Renewal,» pp. 33-37.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣٨ ـ ٤٤.

(١١) المصدر نفسه، ص ٤٥ ـ ٤٧.

البريطانية أمريكا بعملاق ضخم يمتطي الكرة الأرضية[١٢]:

بعد عقد على آرائه الأولى في الثمانينيات كتب صاموئيل هانتنغتون مقالة في مجلة **فورين أفيرز** تناول فيها البعد الجديد للقوة، وهي ملخص لكتابه المثير للجدل **صراع الحضارات وإعادة تشكيل النظام الدولي**، أشار فيه إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظمى الوحيدة في العالم، لكن هذا لا يعني أن العالم أصبح أحادي القطبية لأن هناك أقطاباً أخرى في العالم ولكنها أقل قوة. ومع ذلك تبقى الولايات المتحدة هي القوة الأولى اقتصادياً وعسكرياً ودبلوماسياً وأيديولوجياً وتكنولوجياً وثقافياً على حد قوله[١٣].

ولاحظ هانتنغتون أن الولايات المتحدة الأمريكية قد وجدت نفسها وحيدة تتولى قضايا دولية منفردة ـ وأحياناً مع شريك واحد أو شركاء قليلين ـ في مواجهة أزمات وقضايا في مختلف مناطق العالم، مثل فرض العقوبات الدولية ضد كوبا، وإيران، والعراق وليبيا، واتفاقيات إزالة الألغام الأرضية، والشرق الأوسط، واستخدمت القوة في كل من العراق ويوغسلافيا. واستهدفت الولايات المتحدة ٣٥ دولة بعقوبات اقتصادية في الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٦من بينها السودان.

أما زبيغنيو بريجنسكي، مستشار الأمن القومي الأسبق في أمريكا فقد قال: إن الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى هي الأولى والأخيرة والقوة العظمى الوحيدة في العالم. مادلين أُلبرايت، وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، وصفت الولايات المتحدة بأنها «الدولة التي لا يمكن الاستغناء عنها (Indispensable). وقالت وهي تخاطب مجموعة السبع في عام ١٩٩٧ «إن لنا قامة أطول لذلك نرى ما لا يراه الآخرون»[١٤].

بعد حادثة التفجيرات التي تعرضت لها أمريكا في ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ وضعت الولايات المتحدة استراتيجية قومية «لمكافحة الإرهاب» التي شكلت الإطار السياسي لإجراءات منسقة تهدف إلى الحيلولة دون وقوع هجمات ضد الولايات المتحدة ومواطنيها ومصالحها حول العالم. تمحورت هذه الاستراتيجية في تفكيك البنية التحتية للإرهاب.

اعتبرت الولايات المتحدة الأنظمة الحاكمة في الشرق الأوسط ـ باستثناء إسرائيل ـ أنظمة مستبدة وفاسدة وتتسم بالمركزية لرفضها المستمر للمشاركة وللتعددية

---

(١٢) *Economist* (23 October 1999).

(١٣) Samuel P. Huntington, «The Lonely Superpower,» *Foreign Affairs*, vol. 78, no. 2 (March-April 1999), p. 35.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٤٢ ـ ٤٤.

السياسية وانتهاكاتها الحريات المدنية بأشكالها المختلفة. وترى أن حكومات بهذا المستوى غير مفيدة في مرحلة بناء الإمبراطورية الأمريكية. نعم لقد اعتمدت عليها الولايات المتحدة في الماضي أما الآن فهي عبء على سياساتها الخارجية. لذلك ربط الرئيس بوش الابن مستقبل المنطقة واستدامة مصالح الولايات المتحدة فيها بمشروع «الشرق الأوسط الكبير».

والملاحظ أن إدارة بوش الابن صممت على أن تقوم الولايات المتحدة بنفسها بهذه المهمة مباشرة وليس عبر إسرائيل. ويعني مهمة «إعادة هيكلة الوطن العربي والعالم الإسلامي في ما يعرف بمشروع الشرق الأوسط الكبير، ولم يقبل بمشاركة الآخرين بمن فيهم الحلفاء الأوروبيون»(١٥). وخاطب بوش النظم العربية بالذات والعالم عموماً بأن الولايات المتحدة سوف تتصرف في الوقت وبالطريقة التي تلائمها وتراها مناسبة عندما تتوصل إلى وجود رابطة بين الإرهابيين والتكنولوجيات المدمرة(١٦).

ولاحتواء الدول العربية قدم وزير الخارجية الأمريكي السابق، كولن باول، مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية حيث ذكر أن هذه المبادرة صممت لدعم الرجال والنساء والشباب في الشرق الأوسط في سعيهم نحو الديمقراطية والحريات المدنية وحكم القانون(١٧). ويرى المحللون أن مشروع الشرق الأوسط الكبير يقوم على تحالف عريض بمشاركة أطراف غير عربية: إسرائيل وتركيا وباكستان وأفغانستان ومستقبلاً إيران بعد إعادتها إلى الحظيرة الأمريكية(١٨). وتتعامل الولايات المتحدة في عملية الإصلاح مع مثلث الحكومات ورجال الأعمال والمجتمع المدني لكي يكون التأثير فاعلاً والاختراق مثمراً..

لقد أصبحت أمريكا في عصر العولمة أكثر وضوحاً في استراتيجيتها اتجاه العالم العربي والإسلامي. فمثلاً ذكر فرانك كارلوتشي في مجلس سياسات الدفاع «لدينا استراتيجية عليا غاية في البساطة، نحن نريد في المنطقة نظماً موالية لنا، لا تقاوم إرادتنا، ثم إننا نريد ثروات هذه المنطقة بغير منازع، ونريد ضماناً نهائياً لأمن إسرائيل

---

(١٥) انظر مثلاً: Madeleine Albright, «Bridges, Bombs, or Bluster,» *Foreign Affairs*, vol. 82, no. 5 (September-October 2003).

(١٦) Joseph S. Nye, «US Power and Strategy after Iraq,» *Foreign Affairs*, vol. 82, no. 4 (July-August 2003).

(١٧) <http://www.aljazeera.net>.

(١٨) إبراهيم الأمين، «أمريكا والإصلاح في الشرق الأوسط،» **الرأي العام** (الخرطوم)، ١٧/ ٢/ ٢٠٠٥.

لأنها الصديق الوحيد الذي يمكننا الاعتماد عليه . . .»[١٩] إن هذا التوجه ليس بجديد، بل الجديد هو الأسلوب المباشر في التعبير عنه. فقد أصبح من المسلمات في السياسة الدولية أن للوبي اليهودي في أمريكا تأثيراً واضحاً في السياسة الأمريكية. لذلك أصبحت لدينا ظاهرة جديدة في هذا السياق وصفها البعض بأنها عملية «أسرلة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط».

إذا نظرنا إلى تركيبة النخبة السياسية الحاكمة في أمريكا في عهد بوش الابن نجد أنه يغلب عليها ما يُعرَف بالمحافظين الجدد (Neo-conservatives) وهم مجموعة من المتشددين الذين يرون أن على الولايات المتحدة «أن تشق طريقها في العالم لتحقيق أهدافها من دون أن تعبأ بكوابح المؤسسات الدولية السائدة»[٢٠] وظهرت رؤية جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية ربطت بين اهتمامات قدامى المحافظين الاجتماعيين مثل اليمين المسيحي. تربط هذه المجموعة السياسة الخارجية بالصراع بين الخير والشر. وأصبح الإرهاب هو المبدأ الأساسي الموحِّد والمنظِّم لرؤية هذه النخبة. فمحاربة الإرهاب مثل الشيوعية تبرر التحالفات مع الأنظمة المستبدة، وتزيد الإنفاق العسكري الزيادة الأكبر منذ عهد ريغان وتقدم تبريراً متسعاً لحرب مستمرة مع الشر[٢١] وبسبب التوجه الإسلامي الذي أعلنته حكومة الإنقاذ الوطني في السودان منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين فقد مرت العلاقات السودانية الأمريكية بأسوأ مراحلها في عهد إدارة الرئيس بيل كلينتون (١٩٩٢ ـ ٢٠٠٠).

لكن الملاحظة العامة هنا هي ثبات الفلسفة والثقافة السياسية للعقل الأمريكي مع تغير الاستراتيجية والسياسات والتكتيك والأسلوب بحسب مقتضيات المرحلة التي تمر بها العلاقات الدولية. فالاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ ترتكز على الآتي:

ـ استمرار الحرب الكونية ضد الإرهاب.

ـ استئصال الإسلام المتشدد وتشجيع الإسلام الليبرالي بالاستفادة من التجربة التركية.

---

(١٩) محمد حسنين هيكل، «الإمبراطورية الأمريكية،» **الصحافة** (الخرطوم)، ـ/ ٢/ ٢٠٠٥.

(٢٠) حسن حاج علي، «السياسة الأمريكية تجاه السودان: التحول من السياسة الخارجية إلى السياسة الداخلية،» ورقة قدمت إلى: ندوة مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا حول العلاقات السودانية الأمريكية، ٧ ـ ٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣.

(٢١) Tom Barry, «The US Power Complex: What's New,» *Foreign Policy in Focus* (November 2000).

ـ اتباع أسلوب مرن، ولكنه حازم مع دول صديقة لإجبارها على اتباع خطوات للإصلاح.

وفق هذه الرؤية وتلك المعطيات لا يمكننا عزل علاقات السودان بأمريكا عن السياقات التاريخية والأطر الأيديولوجية والأهداف الاستراتيجية في الماضي والحاضر. كذلك في النظر إلى المستقبل لا يمكن النظر إلى العلاقات السودانية الأمريكية بمعزل عن المتغيرات الدولية والإقليمية والأحداث الجارية.

ثالثاً: سياسة الولايات المتحدة تجاه السودان في فترة حكومة الإنقاذ (١٩٩٠-٢٠٠٥)

سبقت الإشارة أن السياسة الخارجية الأمريكية لا تنطلق من فراغ، وإنما تقوم على مرتكزات فلسفية وأيديولوجية. ولكي نفهم سلوك الولايات المتحدة في السياسة الدولية المعاصرة ينبغي أن نفهم المنطلقات التي أشرنا إليها في المبحث السابق. لهذه المنطلقات جانب فلسفي يقوم على البراغماتية وما يرتبط بها من نزعة إمبريالية جديدة (Neo-imperialism). وليس مفهوم «الشراكة الاقتصادية» إلا شكلاً جديداً للكولونيالية.

المعروف أن الشأن الدولي لا يمثل إلا هامشاً محدوداً في محور اهتمامات المواطن الأمريكي. غير أن النخبة الحاكمة ـ ولا سيما دوائر اتخاذ القرار ـ تنتبه إلى ما يثيره الإعلام من تحديات تمس المصالح والمكانة الدولية لأمريكا بتحدي القيم الثقافية والتميز الحضاري والمصالح الحيوية وما يرتبط بكل ذلك من زعامة وهيمنة. فتصبح القضايا الدولية موضوعات رئيسة في مناظرة الحملات الانتخابية للرئاسة في أمريكا. ويزداد هذا الاهتمام بتأثير الإعلام الذي يسيطر عليه اليهود. ويركز اللوبي الصهيوني على السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط الذي يضم العرب والمسلمين. ويوظف اللوبي اليهودي تلك الصورة الذهنية السالبة عن العرب والمسلمين. وبما أن الحكومة السودانية رفعت شعار المشروع الحضاري الإسلامي، فقد قفز السودان إلى قمة أجندة الإعلام الدولي كمركز للإرهاب الدولي. وقد استغل جون غارنغ زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان وكذلك المعارضة الشمالية في الخارج هذا التصور الغربي عن الحكومة السودانية، فكانوا يتحدثون عن حكومة الإنقاذ الوطني بأنها تقود حرباً دينية في الجنوب، وأنها تسعى لتصدير الثورة الإسلامية إلى دول الجوار.

١ ـ إن عملية تشكيل هذه الصورة السودانية لدى الرأي العام العالمي تزامنت مع متغيرات دولية كبيرة أهمها ظهور القطبية الأحادية بقيادة الولايات المتحدة بعد انهيار الكتلة الاشتراكية. وتبلورت استراتيجية أمريكية جديدة في سياق النظام الدولي الجديد. وفي إطارها استحدثت أمريكا آليات جديدة للتدخل المباشر في مختلف أنحاء العالم. فرصدت أمريكا سبعين موقعاً للنزاع في العالم لكي تتدخل لحسم الصراع بما يتوافق مع مصالحها القومية وأهدافها الاستراتيجية. لذلك استعدت أمريكا منذ خواتيم القرن العشرين لبناء جيش قوي للقرن الحادي والعشرين يتناسب مع المسؤولية الدولية الجديدة وبما يتلاءم ومتغيرات البيئة الكونية. ومن خلال التقديرات الاستراتيجية للأمن القومي الأمريكي لعام ١٩٩٧-١٩٩٨ وضمن ما جاء في تلك الاستراتيجية ضرورة الحفاظ على الاستراتيجية الأمريكية الحالية في الشرق الأوسط لمواجهة أنشطة قوس الأزمات الممتد من إيران، والعراق، واليمن، والسودان، وليبيا، وتضم هذه الاستراتيجية إجراءات للاحتواء المزدوج والخنق الاستراتيجي والعقوبات الاقتصادية الدولية، والوجود المباشر للقوات الأمريكية في المنطقة[٢٢].

الملاحظ أن هذه الاستراتيجية التي ترجع إلى العام ١٩٩٨ خاصة في بندها الثالث قد تم تطبيقها. فقد احتلت أمريكا العراق وأصبح لقواتها وجود دائم في منطقة الخليج، وطبقت عقوبات على السودان وليبيا، وهددت اليمن والآن تهدد إيران إذا لم تتراجع عن برنامجها النووي. وتهدف هذه الاستراتيجية العسكرية إلى التصدي إلى صراعات إثنية وعرقية وقومية تهدد بعض المصالح الحيوية الأمريكية. وتوقعت هذه الاستراتيجية سقوط بعض الأنظمة السياسية وانتشار الحركات المتطرفة والراديكالية إضافة إلى انتشار العنف والإرهاب الدولي والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وكذلك انتشار أسلحة الدمار الشامل. وقد تحقق جزء كبير من هذه التوقعات عدا سقوط الأنظمة، باستثناء نظام صدام حسين الذي أسقطته القوات الأمريكية.

ويتمثل الهدف الجوهري من الاستراتيجية الأمريكية في إيجاد بيئة أمنية للولايات المتحدة تسمح لها بتحقيق مصالحها المختلفة بأقصى قدر من المكاسب وأقل خسائر ممكنة، ولا تترك للأحداث أو الظروف أن تُملي عليها المواقف، بل تكون بيدها المبادرة ـ لا أن تتعامل برد الفعل ـ وذلك من خلال السيطرة على البيئة الأمنية الكونية[٢٣].

---

(٢٢) ممدوح أنيس فتحي، «الإستراتيجية الأمريكية للقرن القادم،» **السياسة الدولية** (١٩٩٨)، ص ١٩٠.

(٢٣) المصدر نفسه.

إن للولايات المتحدة إذاً استراتيجية واضحة على عكس الذين يقولون إنه ليس للولايات المتحدة أية استراتيجية في التعامل مع العالم الخارجي. والملاحظة الثانية أن الاستراتيجية الأمريكية لا تختلف في جوهرها باختلاف الحزب الحاكم في أمريكا ـ سواء أكان الحزب الجمهوري أم الديمقراطي. والملاحظة الثالثة هي أن الولايات المتحدة تحكمها المصالح وليس المبادئ. فهي ترفع شعار الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان كذريعة للتدخل في مختلف المناطق في العالم بينما هي تنتهك حقوق الإنسان في شعبها. كما أنها في الخارج بينما تنتقد حكومة الإنقاذ بأنها جاءت عن طريق الانقلاب بينما هي تعتبر القائد العسكري الباكستاني برويز مشرف حليفاً لها. وفي السودان كانت تقدم الدعم لنميري قبل إعلانه تطبيق الشريعة الإسلامية.. في عام ١٩٨٥ (قبيل إسقاطه بانتفاضة شعبية) قدمت الولايات المتحدة مساعدة له بلغت ٤٠٠ مليون دولار[٢٤] كأكبر مساعدة تتلقاها دولة في إفريقيا (حيث لا تصنف أمريكا السودان مع دول الشرق الأوسط بل مع دول أفريقيا جنوب الصحراء). والمساعدات العسكرية لحكم النميري بلغت في الفترة من ١٩٨٢-١٩٨٥ حوالى ٣٠٠ مليون دولار). وهكذا فإن كل الشواهد والدلائل وأنماط السلوك الأمريكي تؤكد أن «مواقف الولايات المتحدة تجاه الأنظمة تحكمها انتقائية واضحة (Selectivity) بحسب مصالحها»[٢٥] يمكن إذاً اعتبار المحافظين الجدد، واللوبي اليهودي، والمصالح الحيوية، والنفط ومحاربة الإرهاب، إضافة إلى الإعلام، أهم القوى المحركة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السودان كما هي تجاه العالم.

من خلال هذا المنظور الاستراتيجي الأشمل ينبغي تناول علاقة أمريكا بالسودان، وبخاصة منذ تسعينيات القرن العشرين حيث رفعت الحكومة السودانية شعار تطبيق الشريعة الإسلامية. لكن تبدو المشكلة الأساسية ليست في رفع الشعار نفسه بل في الكيفية وفي الخطاب السياسي والإعلامي الإنقاذي في فترة عُرفت بالشرعية الثورية حيث بدا الأمر لأمريكا وكأنه تحدٍ جديد للزعامة الأمريكية في فترة بدأت فيها الولايات المتحدة الأمريكية ترتيب الوضع الدولي تحت اسم النظام الدولي الجديد لتجلس على عرشه كقطب أوحد. فبدأت الحكومة الأمريكية تمارس ضغوطاً على السودان لثنيه عن خطه المستقل وإجباره على السير على نهجها. ومن هذه الضغوط منعت الولايات المتحدة سفينة محملة بالقمح وصلت ميناء بورت سودان من إفراغ شحنتها في السودان رغم أن الحكومة دفعت قيمتها، وتم تغيير مسار السفينة

(٢٤) David Hoile, *Farce Majeure: The Clinton Administration's Sudan Policy, 1993 - 2000* (London: European-Sudanese Public Affairs Council, 2000), p. 5.

(٢٥) المصدر نفسه.

إلى جهة أخرى. . فبدأت تتحدث عن النظام بأنه عسكري وغير ديمقراطي وينتهك حقوق الإنسان في جبال النوبة، ويقود حرباً دينية ضد العنصر الأفريقي المسيحي في الجنوب، ويرعى الإرهاب، ويمارس تجارة الرق.

وفي آذار/ مارس ١٩٩٠ وبعد لقاء الرئيس السوداني عمر حسن أحمد البشير بكوهين، مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية، أوقفت الحكومة الأمريكية مساعداتها الاقتصادية والعسكرية للسودان تنفيذاً للقرار الذي ينص على عدم تقديم مساعدات لحكم جاء من خلال الانقلابات.

ثم وضعت وزارة الخارجية الأمريكية السودان في قائمة الدول التي ترعى الإرهاب. كما استغلت الولايات المتحدة الأمريكية وجود مؤتمر الشعب العربي الإسلامي في الخرطوم وأسامة بن لادن وكارلوس وحماس كدلائل على أن السودان دولة إرهابية. وقالت إن الترابي هو الحاكم الفعلي للسودان (De Facto Leader) وإن الدول الأفريقية المجاورة تشكو من تدخل حكومة الخرطوم في شؤونها الداخلية حيث تقدم حكومة الخرطوم الأسلحة والمساعدة للمنظمات الإسلامية»[٢٦]. كذلك استغلت أمريكا حادثة محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا في حزيران/ يونيو ١٩٩٥ باتهام الحكومة السودانية بأنها متورطة فيها، فاستصدرت قراري مجلس الأمن ١٠٤٤، و١٠٥٤ في ٢١ كانون الثاني/ يناير، و٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٦. ثم أتبعها الرئيس الأمريكي بقرار آخر في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦ يقضي بمنع أعضاء الحكومة السودانية وأفراد القوات المسلحة في السودان من دخول الولايات المتحدة.

وفي شباط/ فبراير ١٩٩٦ أغلقت الحكومة الأمريكية سفارتها في الخرطوم بدعوى وجود مجموعات إسلامية أصولية تنشط في الخرطوم ولها مكاتب مثل حركتي الجهاد والجماعة الإسلامية (مصر) وحزب الله (لبنان) وحركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين.

ثم جاءت جولة أولبرايت في أفريقيا، واجتمعت برموز المعارضة السودانية في كمبالا، وأطلقت تصريحات عدائية ضد السودان كان الهدف منها تغيير سلوك الحكومة السودانية عبر الضغوط. وفي الوقت ذاته دعمت واشنطن يوغندا وإريتريا وإثيوبيا بمعدات عسكرية بقيمة ٢٠ مليون دولار في عام ١٩٩٦؛ ودعمت حركة التمرد التي تمكنت من الاستيلاء على مدينتين في الشمال هما الكرمك وقيسان في ٢١

(٢٦) «Current Events in Perspectives,» *American Journal*, no. 73 (April 1995), p. 33.

كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧ ثم ضربت مصنع الشفاء للأدوية في الخرطوم بحري في ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٩٨ بدعوى أنه مصنع للأسلحة الكيمائية. وفي ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٩ أصدر مجلس النواب الأمريكي قراراً يضم ٣٣ حيثية اتهام للحكومة السودانية من بينها اتهام حكومة السودان بممارسة إبادة جماعية وتطهير عرقي في جبال النوبة (التهمة ذاتها التي حركتها واشنطن الآن في دارفور) وأنها ترعى الإرهاب وتدعم الإرهابيين، وأنها تمارس التمييز العنصري وتعذيب المعارضين السياسيين، وأنها متورطة في تفجير مبنى التجارة الدولي في نيويورك في عام ١٩٩٣. هذا إضافة إلى إعادة إنتاج التهم التي سبق ذكرها في هذا المبحث، والتي نفتها جميعاً حكومة الخرطوم، ودعت إلى إرسال بعثة تحقيق دولي لإثبات تلك التهم أو نفيها.

سعت إذاً الإدارة الأمريكية لمحاصرة السودان بجيرانه، وعزله إقليمياً ودولياً وسياسياً واقتصادياً ـ متلازماً ذلك مع تكرار قائمة الاتهامات المشار إليها ـ في الإعلام الدولي لترسيخ الصورة النمطية التي رسمها الخطاب الرسمي الأمريكي عن السودان بهدف تفكيك النظام. وقد كانت تقود هذا الاتجاه ـ الخاص بمحاصرة السودان وعزله ـ مادلين أولبرايت. وقد استندت تلك الاستراتيجية إلى[٢٧]:

ـ تأليب دول الجوار الأفريقي ضد السودان.

ـ دعم حركة التمرد مادياً ودبلوماسياً وإعلامياً.

ـ شن حملة كثيفة ضد السودان في المحافل الدولية ـ أدى ذلك إلى استصدار عقوبات اقتصادية ضد الحكومة السودانية.

لقد عكس هذا السلوك الأمريكي وجود «مراكز ضغط مؤثرة ضد السودان داخل المجتمع الأمريكي بمؤسساته الإعلامية والبحثية والدينية وداخل المؤسسات الرسمية»[٢٨]. وعندما وصل الحزب الجمهوري إلى البيت الأبيض برئاسة بوش الابن وجد أمامه صورة سلبية عن الحكومة السودانية التي لم تنجح أمريكا في عزلها ولم تنجح حركة التمرد في إسقاطها. لذلك فكر بوش في تغيير أسلوب التعامل مع الشأن السوداني لعدة أسباب منها:

١ ـ ضغوط اللوبي ضد السودان بصورة أزعجت الإدارة الجديدة.

٢ ـ اعتماد الرئيس بوش في حملته الانتخابية على جزء كبير من سند الجماعات

---

(٢٧) حسن آدم، «الدور الأمريكي في عملية السلام في السودان،» ورقة قدمت إلى: ندوة مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا حول العلاقات السودانية الأمريكية، ص ٧٢.

(٢٨) المصدر نفسه.

الدينية واليمينية وتجمعات السود الأمريكيين التي تناصر حركة التمرد.

٣ ـ بدء استغلال النفط السوداني وخروج الولايات المتحدة وشركاتها الكبرى من هذا الاستثمار الواعد والمتميز.

٤ ـ تتمتع حركة التمرد بالرعاية داخل الولايات المتحدة وبفتح المجال لأطروحاتها التي تروّجها داخل المجتمع الأمريكي وفي المجالات الإعلامية والسياسية والأكاديمية مع حجب هذه الفرصة عن حكومة السودان[٢٩]. ونتيجة لضغط الإعلام السالب وجماعات اللوبي الديني ـ المسيحي واليهودي ـ قرر الرئيس الأمريكي بوش الابن فتح ملف السودان من زاوية مختلفة، وبخاصة أن المبادرات المطروحة لم تؤد إلى نتائج ملموسة. وقد شكلت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ نقطة تحول عقلاني في التعامل مع الحكومة السودانية حيث أدانت حكومة الخرطوم العملية، وأبدت تعاوناً مع الإدارة الأمريكية في مجال محاربة الإرهاب، فرفعت أمريكا العقوبات الدبلوماسية عن السودان في ٢٧/ ٩/ ٢٠٠٢.

هذا التحول جاء أيضاً بعد عدة إخفاقات للسياسة الأمريكية في التعامل مع السودان ومن أمثلة ذلك:

ـ فشل الولايات المتحدة في تقديم دليل على أن السودان يرعى ويدعم الإرهاب خاصة بعد حل مؤتمر الشعب العربي الإسلامي، ومغادرة أسامة بن لادن، وتسليم كارلوس إلى فرنسا.

ـ فشل الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم إثبات على أن هناك سودانيين شاركوا في تفجير مبنى التجارة الدولي في نيويورك في شباط/ فبراير ١٩٩٣.

ـ فشل الولايات المتحدة في إثبات تورط سودانيين في محاولة اغتيال الرئيس المصري محمد حسني مبارك في أديس أبابا في أيار/ مايو ١٩٩٥.

ـ فشل الولايات المتحدة في تقديم دليل يثبت أن مصنع الشفاء للأدوية ينتج أسلحة كيماوية.

ـ فشل الولايات المتحدة في تقديم ما يؤكد أن سودانيين لهم علاقة بتفجير سفارتي أمريكا في نيروبي ودار السلام في ٧ آب/ أغسطس ١٩٩٨.

ـ فشل الولايات المتحدة دعمها للمعارضة الشمالية في إسقاط حكومة الإنقاذ.

---

(٢٩) المصدر نفسه.

ـ تحركت الدبلوماسية السودانية بفاعلية، وكسرت العزلة الإقليمية، وأعادت علاقات السودان بالدول الأوروبية.

ـ على الصعيد الداخلي سعت الحكومة إلى بناء السلام من الداخل فوقعت اتفاقية الخرطوم للسلام ١٩٩٧ مع ستة فصائل من الجنوب إضافة إلى اتفاقية فشودة مع دكتور لام أكول واتفاقية مع عناصر جبال النوبة بحركة التمرد. وتبنت الحكومة انفتاحاً سياسياً تجاه المعارضة، وعاد بعضها ثم عادت الأحزاب للعمل بحرية في الداخل تحت مظلة دستور جديد صدر في عام ١٩٩٨ يمهد للديمقراطية. وصدرت الصحف الخاصة، وتوسع مدى الحريات المسموح بها لممارسة النقد.

تأسيساً على هذه المعطيات اتخذت إدارة بوش نهجاً عقلانياً متماشياً مع تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. وتنفيذاً للتوجه الجديد أرسلت واشنطن مبعوثاً خاصاً للسودان في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢ هو السناتور السابق والقس الأسقفي جون دانفورث لبناء الثقة بين طرفي القتال في السودان[٣٠]، وتحقيق وقف إطلاق النار في جبال النوبة، وإيقاف القصف الجوي ضد المدنيين في مناطق العمليات، ووقف عمليات الرق (وهو اتهام قديم متجدد)، والسماح لتدفق العون الإنساني في جبال النوبة.

وأدى الجهد الأمريكي إلى تنشيط مبادرة الإيغاد فاستطاعت أن تحقق نجاحاً أبرمت بموجبه اتفاقية نيفاشا (ضاحية بنيروبي) في ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥. إن تفاصيل عملية السلام ومضمون الاتفاقية ليس مهمة هذه الدراسة بقدر ما يهمنا هنا الدور الأمريكي في تحريك عملية السلام، ثم إسقاطات الموقف الأمريكي على علاقات واشنطن بالخرطوم.

الملاحظ أنه في خضم هذا التوجه الإيجابي نحو السلام تحركت اللوبيات التي أشارت إليها هذه الدراسة سابقاً وعملت على تفعيل قانون سلام السودان الذي بدأه الكونغرس في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩ ثم صدر في آذار/ مارس ٢٠٠١ فتم تأجيله. ثم لوحت به إدارة بوش في عام ٢٠٠٢ عندما انسحب وفد الحكومة من المفاوضات بسبب خرق حركة غارنغ لوفق إطلاق النار.

إن قانون سلام السودان يبدو في ظاهره يدعو إلى السلام وإعادة الإعمار

---

(٣٠) السيد الصادق المهدي، «العلاقات السودانية الأوروبية على ضوء اتفاقية السلام،» ورقة قدمت إلى: ندوة العلاقات السودانية الأوروبية، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، ١٨-١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤.

والتنمية والديمقراطية، لكنه في جوهره يدعم الحركة الشعبية وهذا ـ في التحليل النهائي ـ يعزز الاتجاه نحو فصل الجنوب. وهذا الهدف يخدم المصالح الأمريكية.

رابعاً: مستقبل العلاقات السودانية ـ الأمريكية في فترة السلام

لا شك في أن دراسة مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية أمر بالغ الصعوبة لتعقيد هذه العلاقة بسبب أنها تتداخل في نسيجها عوامل متعددة، وتتقاطع فيها استراتيجيات أمريكا تجاه القارة الأفريقية من ناحية، والشرق الأوسط والوطن العربي من ناحية ثانية، والإسلام السياسي من ناحية ثالثة، ثم عامل النفط، إضافة إلى ديناميات صناعة السياسة الأمريكية كما سبقت الإشارة. فهي إذاً تخرج عن نطاق العلاقات التقليدية السابقة لزوال الحرب الباردة وأحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر لأن السودان تحت الإنقاذ قد دخل في قلب الصراع الحضاري، ومهددات الأمن القومي الأمريكي، وصراع المصالح[٣١]، وبخاصة بعد ظهور النفط. فالولايات المتحدة تريد نفط السودان أن يخدم نظاماً صديقاً يسير وفق التوجهات الأمريكية، ولا تريد نظاماً خارجاً عن الطاعة التي مثّلها السيد هيرمان كوهين للسيد وزير الخارجية السوداني في لقاء تم بينهما بأن أمريكا تريد ترتيب بناء العالم، و«أن السودان يشكل طوبة خارجة عن نظام البنيان، وعليه فإما أن يسوّي نفسه بنظام البناء وإلا كسرناه[٣٢].

جاء هذا التوجه الجديد في شكل مبادئ تشمل متطلبات الكرامة الإنسانية، وهي غير قابلة للتفاوض: حكم القانون، وتقييد السلطة المطلقة للدولة، وحرية التعبير، وحرية العبادة، والعدالة المتساوية، واحترام النساء، والتسامح الديني والإثني، واحترام الملكية الخاصة. كل هذا يعني ضمناً أنه بمبرر حماية هذه القيم تستطيع الولايات المتحدة أن تتدخل في أي مكان في العالم لتغيير الأنظمة غير الديمقراطية كما حدث في العراق، ولمكافحة الإرهاب كما حدث في أفغانستان، ولحماية الأقليات كما حدث أن ضغطت على حكومة السودان لتوقيع اتفاقية السلام والتهديد بالتدخل ـ من خلال قانون سلام السودان ـ إذا لم ينفذ الطرفان بنود الاتفاقية.

---

(٣١) عبد الله الشيخ، «مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية على ضوء المستجدات الاستراتيجية في الساحة الدولية والمحلية،» ورقة قدمت إلى: ندوة مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا حول العلاقات السودانية الأمريكية.

(٣٢) انظر المحاضرة التي ألقاها مصطفى عثمان إسماعيل، وزير خارجية السودان، حول العلاقات السودانية الأمريكية في مركز دراسات المستقبل، الخرطوم، ٣٠/ ١١/ ٢٠٠٢.

في ضوء الاستراتيجية الأمريكية يقع السودان في ثلاث دوائر تستهدفها أمريكا هي: **أولاً**: محاربة الإرهاب؛ **ثانياً**: القرن الأمريكي الجديد؛ **ثالثاً**: مشروع القرن الأفريقي الكبير.

بالنسبة إلى الإرهاب فقد سبقت الإشارة إليه كواحد من القيم والأهداف التي تتحرك في إطارها الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين. وبالنسبة إلى القرن الأمريكي الجديد في الألفية الثالثة فهو يشمل ثلاثة أهداف رئيسية:

١ ـ تجميع اليهود في فلسطين تحقيقاً لنبوءة الكتاب المقدس.

٢ ـ إخضاع العالم العربي والإسلامي وتدمير «بابل» أي العراق.

٣ ـ إعادة صياغة العالم، أي أمركته، لبناء الإمبراطورية الرسالية[٣٣].

أما مشروع القرن الأفريقي الكبير فقد بدأته أمريكا بفرض صيغة ماشاكوس ومنبر الإيغاد (في كينيا) وشركاء الإيغاد تحت قيادتها وإشرافها، وذلك لإحكام السيطرة على المنطقة، لأن أمريكا ترى أن ذلك المشروع لن يتحقق على الأرض إلا بإيقاف كل النـزاعات والحروب الأهلية في مناطق إنتاج الثروات والمعادن والنفط والمياه في القرن الأفريقي الكبير ـ أي إقليمَي البحيرات والقرن الأفريقي. لذلك لاحظ المراقبون الضغوط والابتزاز الذي تمارسه أمريكا على الجانب الحكومي في مقابل الضغوط الناعمة التي تمارسها على الحركة الشعبية لتحرير السودان. ويؤكد ذلك قانون سلام السودان الذي جاء منحازاً لصالح الحركة الشعبية ولصالح توطيد مشروعها المسمى بالسودان الجديد. ويعزز هذا الاختراق الأمريكي لاستيعاب السودان في مشروع القرن الأفريقي الكبير الاختراق الذي ظهر في اتفاقية ماشاكوس عبر وثيقة ناكورو. وتبلور كل ذلك في اتفاقية السلام التي تم توقيعها في نيفاشا في التاسع من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ التي انطوت على نسب عالية للجنوب في اقتسام السلطة والثروة والتي تمهد للحركة ـ مسنودة بتحالفاتها الإقليمية والدولية ـ لتوجيه مسار الأحداث نحو التمهيد لفصل الجنوب..

هذا التحليل تسنده معطيات كثيرة منها موضوع العملة والبنك المركزي الخاص بالجنوب حيث إن حركة غارنغ ترتب لهما، وتوقيع غارنغ عقد تنقيب عن النفط في الجنوب مع شركة النيل الأبيض البريطانية، كما اختار شفرة (Code) لهواتف الجنوب مختلفة عن كود الشمال، وكأنه دولة مستقلة. بل هناك من يرى أن مشروع القرن

---

(٣٣) انظر: عمر مهاجر، «السودان في مشروع القرن الأمريكي الجديد،» **آفاق سياسية** (الخرطوم)، العدد ١ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٤)، ص ٨٤ ـ ٨٥، و**الرأي العام**، ٤/ ١١/ ٢٠٠٢.

الأفريقي الكبير الذي يشمل السودان يقع ضمن مشروع القرن الأمريكي الجديد الذي يعبر عن «مصالح وأجندة المحافظين الجدد واليمين اللاهوتي الأصولي ومصالح قوى الضغط في صناعات واحتكارات النفط والسلاح ومصالح الليكود الإسرائيلي. . .»[٣٤] ضمن مشروع الشرق الأوسط الجديد». ويستدعي ذلك إعادة هيكلة السودان وإدماجه في إطار مشروع السودان الجديد وفق رؤية جون غارنغ وحلفائه في المنطقة، وهي مصالح تتسق مع الاستراتيجية الأمريكية الكونية.

يبدو أن أمريكا ـ بعد فشلها في قلب نظام الحكم في السودان ـ اتجهت إلى حل المشكلة سلمياً لتجعل منه نموذجاً دبلوماسياً لإستراتيجية القرن الحادي والعشرين ليبيح لها التدخل في مناطق حيوية أخرى في العالم لحماية لمصالحها. فقد دخلت أمريكا الشأن السوداني من بوابة الإرهاب ثم بوابة السلام. ففي مقالة بقلم وزير الخارجية السابق كولن باول في مجلة **فورين أفيرز** حول «استراتيجية شراكات» قال باول: «إننا عاقدو العزم أيضاً على تشاطر عبء وضع حد للنزاعات الطويلة في السودان وايرلندا الشمالية وفي أماكن أخرى في العالم. . . ستوفر مثل هذه الإنجازات زخماً لنجاح الدبلوماسية الأمريكية في جميع أنحاء العالم. إن الحرية والازدهار والسلام ليست مبادئ منفصلاً عن بعضها البعض. إن كل واحد منها يعزز الآخر، وبالتالي فإن العمل لصالح أي منها يعزز الآخر»[٣٥].

إن تقدير طبيعة واتجاه العلاقات السودانية الأمريكية في المستقبل تعتمد على عوامل كثيرة منها مآلات تطبيق اتفاقية السلام، وما ينطوي ذلك على تحقيق الديمقراطية في نظام الحكم والتنمية في الجنوب لتشجيع الاتجاه نحو الوحدة وإمكانية دخول الشركات الأمريكية في عملية إنتاج النفط والاستثمارات المتصلة بصناعات النفط وما شابه ذلك.

غير أن الجانب الأهم في ذلك هو تقدير مستقبل القوة الأمريكية في العالم، وعما إذا كانت سوف تستمر هي القوة الأعظم، وإلى أي مدى. فإذا كانت معطيات الواقع الدولي الراهن تشير إلى احتمال استمرار الأحادية القطبية لفترة من الزمن فإن المحللين يختلفون في تقديرها: أهو المدى القريب أم المتوسط، أم البعيد؟

هناك أيضاً اختلاف في تقديرات مستقبل القوة الأمريكية بين من يقول إنها إلى

---

(٣٤) المصدران نفسهما.

(٣٥) انظر: Colin L. Powell, «A Strategy of Partnerships,» *Foreign Affairs* (January - February 2004), and

ورقة الصادق الفقيه المقدمة إلى: ندوة العلاقات السودانية الأوروبية، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا.

اضمحلال وزوال كما جرت سنّة التاريخ على العديد من الإمبراطوريات؛ ومن يقول إنها سوف تستمر سيدة العالم لفترة قد تطول. وعلى الرغم من صعوبة التكهن بمآلات القوة الأمريكية في العالم واتجاهات سلوكها الدولي وكذا مآلات النظام الدولي بعد عشر سنوات أو أكثر، إلا أنه بتحليلنا لمعطيات البيئة الدولية يمكن الخروج ببعض المؤشرات والاستنتاجات التي يمكن أن نبني عليها اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية بصورة عامة وتجاه السودان بصورة خاصة. ولكي نصل إلى استنتاجات واقعية ينبغي أن نضع مقدمات استقرائية محددة:

١ ـ إن الولايات المتحدة ما زالت هي القوة العظمى الوحيدة في العالم. وإنه ـ على الأقل في المديين القريب والمتوسط ـ ليست هناك قوة دولية قد تهدد مكانتها الزعامية. أو كما قال هانتنغتون في رده على بول كنيدي في عام ١٩٨٩ إن أمريكا ستظل هي الرائدة والمتميزة سياسياً واقتصادياً مع احتمال ظهور تحديات قليلة.

٢ ـ أن أوروبا الموحدة وعلى الرغم من القدرات الكامنة فيها ـ كدول منفردة ـ لم تشكل حتى الآن كتلة سياسية موحدة ذات استراتيجية واحدة وجيش واحد خارج إطار قوات حلف الناتو التي تربطها بالولايات المتحدة كعضو قائد. وباستثناء فرنسا وألمانيا ليست هناك دولة أوروبية تعترض على السياسة الأمريكية. وفي المحصلة النهائية نجد أن أصدقاء أمريكا الأوروبيين هم أكثر من مناوئيها. وحتى الاختلاف الأيديولوجي أصبح أقل، وبدأ ينحسر باستمرار بعد انهيار الكتلة الاشتراكية. هذا مع ملاحظة أنه حتى الدول الشرقية في أوروبا التي كانت ضمن المنظومة الشيوعية انضمت إلى الاتحاد فارتفع عدد الدول الأعضاء فيه من ١٥ إلى ٢٥ دولة.

إن معظم دول شرق أوروبا تقيم علاقات متميزة مع أمريكا التي لعبت الدور الرئيسي في ضمها لحلف الأطلسي. ويقول المحللون إن أمريكا تشجع انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي «لتضخيم الاتحاد الأوروبي ليترهل، ويقل انسجامه وتماسكه، ويضعف بهدف تحويله إلى تجمع اقتصادي ضخم بلا روح سياسية»[٣٦].

٣ ـ إن منظمة الأمم المتحدة أصبحت مسلوبة الإرادة بعد أن أضعفتها الولايات المتحدة. وانحصرت فاعليتها في العمل الإنساني (مثل اللاجئين والبيئة والأوبئة والمساعدة في معالجة الكوارث). أما دور مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين فقد أصبح في يد الإدارة الأمريكية، التي أصبحت تجمع التحالف متجاوزة آلية الأمم المتحدة في مثل هذه الحالات من عقوبات، ولجان مراقبة، وقوات متعددة

(٣٦) المصدر نفسه.

الجنسيات لحفظ السلام. وأمامنا نماذج عديدة مثل الصومال وأفغانستان والعراق.

٤ ـ أما بالنسبة إلى القوى الأخرى في العالم مثل الصين والهند والنمور الآسيوية وروسيا فليس من أمل في المستقبل المنظور أن تشكل أقطاباً تعيد ميزان القوى الدولي المتعدد الأقطاب وذلك لعدة اعتبارات منها:

أ ـ بالنسبة إلى الهند والصين فإنه من واقع التطورات المتسارعة في التقنية وظهورهما كقوى صناعية جديدة إلا أن هناك عدة عقبات أمام تحولهما إلى قطب دولي في مقابل الولايات المتحدة الأمريكية. فالهند، مثلاً، تعاني مشكلات داخلية كبيرة تهدد الاستقرار فيها مثل الصراعات الطائفية والنزاعات الدينية والمذهبية والطبقية ومشكلات الفقر والانفجار السكاني والكوارث الطبيعية، إضافة إلى مشكلات مع جيرانها، وبخاصة باكستان. كما إنّ امتلاك القنبلة النووية لا يعني امتلاك كل عناصر القوة ـ أو القوة المتكاملة. والمشكلات نفسها تنطبق على إندونيسيا إلى حد كبير.

ب ـ أما روسيا فهي تواجه تحدياً ديمغرافياً خطراً ناتجاً عن انخفاض معدلات المواليد، وتدهور الرعاية الصحية، واحتمال تفاقم تفشّي مرض الإيدز.

ج ـ أما النمور الآسيوية فسوف يبلغ إنتاجها ٤٠ في المئة من الإنتاج العالمي في عام ٢٠٠٥ أي ما يعادل إنتاج أوروبا وأمريكا الشمالية مجتمعتين.. ولكن تعاني رابطة الآسيان العديد من النزاعات العرقية والدينية مما يعوق النمو ويفتح المنطقة لسباق التسلح واستنزاف ثرواتها وطاقاتها. فهناك مشكلة بين الجماعات المسلمة والحكومة في الفيلبين، ويحتدم الصراع بين الصين والفيلبين وفييتنام وماليزيا وسلطنة بروناي على مجموعة جزر سبارتلي الغنية بالنفط وذات الموقع الاستراتيجي المهم. كذلك تتنازع إندونيسيا والصين على جزر ناتونا الاندونيسية ذات الغاز الوفير. إضافة إلى أزمات سياسية بين سنغافورة والفيلبين[٣٧]. وعموماً هناك تحديات كثيرة تحول دون نمو الرابطة الآسيوية كقوة اقتصادية وسياسية على المستوى الدولي.

أي يمكن القول إن مجموعة النمور الآسيوية تجمّع تجاري واقتصادي يسعى نحو تحقيق التطور التكنولوجي والاستقرار أكثر من بناء تكتل استراتيجي ضد الغرب.

إذاً، فإن الواقع الدولي لا يحمل أي مؤشرات نحو نمو قطبية متعددة (Multi-polar System) في المستقبل المنظور. من ناحية أخرى، إن هناك أحداثاً وتداعيات دولية أعطت الولايات المتحدة المسوغات لتعزيز مشروعها العولمي. ومن أهم تلك

(٣٧) **قضايا دولية** (معهد الدراسات السياسية)، العدد ٢٣٠ (نيسان/ أبريل ـ أيار/ مايو ١٩٩٦)، ص ٢٤.

الأحداث تفجيرات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ هذا الحدث أعطى الولايات المتحدة المبررات لتبنّي مواقف وسياسات جديدة مثل تقسيم العالم إلى أصدقاء وأعداء، وإعلان الحرب ضد الإرهاب.

وفق هذه المعطيات يمكن القول إنه على الأرجح أن تستمر الولايات المتحدة الأمريكية القطب الأوحد في العالم، وعلى السودان أن يؤسس سياسته تجاه أمريكا على هذا الأساس.

خاتمـــة

من استعراضنا التطورات والمتغيرات الدولية في ظل الهيمنة الأمريكية، ومن متابعتنا لسيناريو الأحداث منذ نهاية الحرب الباردة، ولا سيما تعامل أمريكا مع الشأن السوداني، يتضح لنا أن السودان قد أصبح ضمن الأجندة الرئيسية في سياسة أمريكا الخارجية منذ مطلع التسعينيات، والدليل على ذلك تخصيص مبعوث خاص للسودان، ومناقشة المسألة السودانية في كل مستويات صناعة السياسة والقرار في أمريكا، وعدد من الدراسات والتقارير التي صدرت من مراكز البحوث والدراسات ومستودعات الفكر (Think Tanks)، وتنظيم دروس خاصة لمناقشة قضية الجنوب، وتدخل أمريكا في عام ٢٠٠٠ بمؤامرة منع السودان من الحصول على مقعد شرق أفريقيا في مجلس الأمن للفترة (٢٠٠١- ٢٠٠٢)، رغم ترشيح المجموعة الأفريقية للسودان رشحت أمريكا موريشيوس بدلاً منها، والحملات الإعلامية ضد السودان، وزيارات كبار المسؤولين ووفود الكونغرس للسودان، وإقامة حلف ثلاثي من دول الجوار ودعمه لوجيستياً لتطويق السودان، وفرض العقوبات الدولية ضد الحكومة السودانية، ثم التدخل في مفاوضات الحل السلمي، ثم قانون سلام السودان.

إن الإدارة الأمريكية الجديدة في ولاية بوش الابن الثانية التي بدأت مع مطلع ٢٠٠٥ قد أوضحت بجلاء حقيقة توجهاته القديمة المتجددة في السياسة الخارجية. فعندما خاطب بوش مستشاريه في بداية ولايته الثانية متناولاً أوضاع الشرق الأوسط قال: «كفانا ما حلَّ بنا من هذه الحكومات الدكتاتورية التي تستمد بقاءها في الحكم من معاداة أمريكا وإسرائيل... إننا لا يمكن أن نكون أصدقاء لحكومة تحكم باسم الدين الإسلامي، فهم متعصبون، ومتزمتون، ويرفضون الانفتاح...»[٣٨].

في السياق نفسه تدعو ورقة أعدها ثمانية من المستشارين رشحتهم كونداليزا رايس عندما كانت مستشارة الرئيس للأمن القومي إلى تحديد المفصل الاستراتيجي في

(٣٨) **الصحافة**، ١/ ٢/ ٢٠٠٥.

أفريقيا الذي تتمكن من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية من القضاء على فكرة الرباط الاستراتيجي بين الدول العربية في شمال أفريقيا، وبين الدول الأفريقية. وقد أشارت الورقة بوضوح إلى جنوب السودان وموريتانيا واعتبرتهما نقاطاً مهمة يجب تعزيز الاهتمام بها في المرحلة القادمة. وترى أن جنوب السودان في حد ذاته يجب أن يكون مثلاً حياً للتطبيق التكنولوجي والديمقراطي في هذه المنطقة.

وتحدثت الورقة عن سيناريوهات مستقبلية لا تستبعد تقسيم السودان إلى ثلاث دويلات ترتبط مصر بواحدة منها في الشمال على أن ترتبط الولايات المتحدة ارتباطاً استراتيجياً بأخرى في جنوب السودان إذا قرر الجنوبيون الانفصال عبر استفتاء يجري في نهاية المرحلة الانتقالية بحسب اتفاق السلام، فيما ترتبط إسرائيل بالدويلة التي يمكن أن تولد في غرب السودان. من هنا يمكن أن نتوقع أنه إذا ما انفصل جنوب السودان عن الشمال ربما تنشأ دولة نفطية غنية تغرقها أمريكا بالتكنولوجيا والخبراء والأسلحة الحديثة، فتصبح بمثابة إسرائيل أفريقية يتم زراعتها في قلب أفريقيا تقوم بدور الحليف الاستراتيجي وهو ذات الدور الذي تلعبه إسرائيل في الشرق الأوسط.

بعد هذا التحليل الذي يرجح استمرار هيمنة الولايات المتحدة على العالم على الأقل في المستقبل المنظور، فإن على السودان أن يتبنى توجهاً جديداً في السياسة الخارجية يوازن بين تحقيق مصالح السودان من ناحية، ويجنبه الاستهداف الأمريكي بسد الذرائع والمبررات التي تبرر تدخل أمريكا في الشأن السوداني. هذا الجزء الأخير يرتبط بالجبهة الداخلية والتماسك والاستقرار السياسي. وهذا بدوره يستدعي جملة تدابير وإجراءات منها:

ـ أولاً، إحداث تعديلات جوهرية وتغييرات هيكلية في البنية السياسة.

ـ ثانياً: معالجة المشكلات الداخلية التي تؤثر في الاستقرار السياسي مثل مشكلة دارفور، ومشكلة الشرق، ومشكلة الفقر والبطالة والعدالة بمفهومها الواسع في التوظيف، وفي توزيع الفرص والخدمات).

ـ ثالثاً: الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي، وبناء قاعدة علمية تدعم عملية صناعة السياسة (Policy Making) وصناعة القرار (Decision Making) قوامها العلماء والخبراء والمستشارون والمتخصصون في مختلف التخصصات التي تحتاجها الحكومة في مجال السياسات الداخلية والسياسة الخارجية. . ذلك لأن طبيعة علاقتنا مع أمريكا تحكمها ـ جزئياً ـ اتجاهات السياسة الداخلية، وكيف سوف تدير النخبة السياسية الحاكمة السودان في الفترة الانتقالية. فإذا كانت هناك تعديلات هيكلية في بنية النظام السياسي تتيح المزيد من المؤسسية والمرونة والتكيف مع المتغيرات الدولية

والمحلية وفق رؤية استراتيجية تستوعب ديناميكية السياسة في المستوى المحلي والإقليمي والدولي، فإننا سوف نتجنب ويلات التدخل الأجنبي. أما إذا استمرت النخبة السياسية الحاكمة في التعامل مع قضايا المجتمع السوداني المعقدة بذات الرؤية السياسية المحدودة، فإن علينا توقع مشكلات تثيرها الهويات والجهويات والقوى التي تعتقد أنها ضحية لعملية «إقصاء». وسنكون عندئذٍ فتحنا أكبر الثغرات في جدار الدولة لتدويل مشكلاتنا وأزماتنا التي نكون قد صنعنا معظمها بأخطائنا ورؤيتنا القاصرة ومعالجتنا غير العلمية. بتعبير آخر، إن الوضع الداخلي للدولة والتدخل الخارجي أو التدويل هما وجهان لعملة واحدة في عصر القطبية الأحادية.

تتأكد منطقية هذا التحليل إذا وضعنا في الاعتبار أن الاتجاه السائد في أمريكا في المرحلة القادمة وفق مقتضيات الزعامة الأمريكية هو خلق منظومة من الحلفاء في كل إقليم تساعده أمريكا لحفظ الاستقرار بما يحقق انسياب النفط وحماية المصالح من دون التورط مباشرة بحرب طرفها أمريكا. وبالتالي ربما يعود مفهوم الحرب بالوكالة الذي كان سائداً في فترة الحرب الباردة. يأتي هذا التوجه الجديد بعد الخسارة المادية والبشرية الكبيرة التي مُنيت بها الولايات المتحدة في العراق. حيث بدأ البنتاغون في دراسة إمكانية الاستعانة بنظام الحرب بالوكالة حيث يتحمل الحلفاء التكلفة والخسارة. هذا التوجه الجديد يمكن اعتباره نقلة في السياسة الأمريكية (Policy Shift) حيث أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك تنامياً لنزعة الكراهية لأمريكا (Anti-Americanism)، لذلك عينت الإدارة الأمريكية وزيرة مسؤولة عن تحسين صورة أمريكا في العالم. ولكن كل ذلك في مجمله لا يعبّر عن تغيير في الفلسفة والمبادئ - بل في السياسات والأدوات والوسائل وفق مقتضيات الواقع الدولي. وهذه الصفة في العقلية السياسية الأمريكية وصفها بعض الباحثين والمفكرين، مثل بول كيندي، بالمرونة والقدرة على التكيُّف (Adaptation and Flexibility).

وأخيراً يوصي هذا البحث بالآتي:

١ ـ محاولة اختراق المجتمع الأمريكي ومخاطبة المؤسسات (بما فيها المؤسسات الإعلامية) واللوبيات التي تؤثر في اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، الملاحظ أن حركة التمرد قد نجحت في هذا الصدد فكسبت تعاطفاً غربياً ـ ودعماً في مختلف الجوانب. ذات مرة أشار أحد الصحافيين الغربيين إلى وزير الخارجية السوداني الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل بأنه لا توجد حكومات تعادي أو تهاجم السودان، بل توجد منظمات وأفراد يهاجمون الحكومة السودانية. إذاً على الحكومة السودانية أن تتجه نحو منظمات المجتمع المدني الأمريكية

٢ ـ على النخبة السياسية السودانية أن تعزز علاقاتها مع أوروبا ـ الحليف التقليدي لأمريكا. فالتصور الأوروبي للعالم مبني على القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. فهي تميل إلى الدبلوماسية والتعاون ـ إلى الجزرة وليس إلى العصا.

٣ ـ التعاون مع المنظمات العاملة في مجالات حقوق الإنسان والديمقراطية وثقافة السلام وفض المنازعات لتوفير فرص أكبر لفهم الواقع السوداني ومشكلاته واقتراح المعالجات المناسبة.

٤ ـ تشجيع المنظمات العاملة في مجال الحوار بين الأديان، وكذلك التواصل والتعاون بين القيادات والمؤسسات الدينية بين السودان وأمريكا.

٥ ـ العمل على رفع المقاطعة الاقتصادية الأمريكية للسودان باعتبارها تضر بمصالح الشعبين، وكذلك تشجيع التبادل والاستثماري بين رجال الأعمال والشركات العاملة في البلدين.

٦ ـ تشجيع التبادل الثقافي والأكاديمي والمهني بين البلدين ودفع الدبلوماسية الشعبية في هذا الاتجاه.

القسم الرابع

الثـروة والتنميـة.. الواقـع والطمـوح

الفصل التاسع

قسمة عائدات الثروة في النزاع السوداني

عوض السيد الكرسني(*)

مقدمة

من سخرية الأقدار أن قطراً لم تتحدد فيه بعد «ماهية» أو «مواعين» الثروة يكثر فيه الجدل حول تقسيم عائدات الثروة من قبل فرقاء النزاع السوداني. ومن سخرية وعبث الأقدار أن معظم الفرقاء ظلوا ولفترة طويلة لا يملكون رؤى واضحة للأمر حول ماهية الثروة، أو طرق قسمة عائداتها، على الرغم من الحديث الكثيف عن تجارب الآخرين. وحتى الذين يملكون رؤىً ومشاريع يدفعون بها إلى طاولة المفاوضات، نجد هذه الرؤى والمشاريع تقف عاجزة عن حساب الماضي أو تصور المستقبل. فهذه المشاريع تنظر إلى السودان من زاوية شمال ـ جنوب، من دون أي اعتبار للتجربة التاريخية وما جرَّت من خراب طبيعي أو بفعل البشر على البيئة السودانية، وما هو ثمن الحفاظ على هذه البيئة؟ (وهي مسؤولية مشتركة يجب أن يدفع أو يساهم في ترميمها وتطويرها كل الفرقاء). إنه تحويل الأمر إلى قسمة عائدات موارد وثروة ما زالت في رحم الغيب يجعل من الأمر جدل صفوة تسعى إلى تمكين مواقعها السياسية من خلال الاستئثار بنصيب الأسد من الموارد المالية. وهذه حصيلة كثير من «التسويات» وبخاصة في الحروب الأهلية، ما يؤول إلى سؤال أساسي حول ماهية الحروب الأهلية؟ هل هي نتاج لغبن أدى إليه سوء توزيع الموارد أو قلتها بالرغم من أن البعض يذهب إلى ان التدهور البيئي الذي أصبح سمة لبعض

(*) أستاذ العلوم السياسية، جامعة الخرطوم.

المجتمعات منذ السبعينيات يؤدّي دوراً كبيراً في إشعال واستمرار الحروب الأهلية.

إن أهم القضايا التي يجب أن تحكم قسمة عائدات الثروة كوسيلة لفض النزاع تتمثل في الآتي:

أ ـ طبيعة الدولة والتحديات التي تواجهها. وهذه الطبيعة تتحكم فيها الظروف التاريخية التي أدت إلى ظهور الدولة: هل هي دولة تاريخية أم دولة إثنية إقليمية تفتقر إلى التجانس والاستقرار لعدم تحديد هويتها؟ ومن ناحية أخرى، فإن سياسات الخصخصة التي اتبعتها بعض الدول النامية أدت إلى تباين التركيبة الاقتصادية والاجتماعية المحلية والقومية من خلال جني بعض القوى ثروات طائلة عن طريق حيازتها مؤسسات القطاع العام وفقاً للولاء السياسي وليس بمقدرة اقتصادية، أو عبر تخريب التوازن الطبيعي للبيئة عن طريق حرق المراعي وتحويلها إلى مزارع كبرى، الأمر الذي دفع بالمزارعين إما إلى الاحتجاج المسلح أو التحول إلى جيش رديف من العطالة بالمدن. وينطبق الأمر نفسه على المنشآت الصناعية الضخمة للتعدين وتكرير النفط في بعض الدول النامية التي أدت إلى إفقار المجتمعات المحلية وعدم شعورها بأنها تملك نصيباً من عائدات الثروة التي تستخرج من مناطقها.

ب ـ طبيعة النظام السياسي الحاكم والحركات المتنازعة. وعلى الرغم من أن تحليل هذا الأمر خارج اهتمام هذه الورقة، إلا أن الطبيعة والأصول الاجتماعية للصفوات المتصارعة تؤثر في معادلات قسمة الثروة، ويتخذ هذا الشأن أبعاداً كثيرة في البلدان النامية ويصل إلى مرحلة الحصص التي لا تقوم على الكفاية والخبرة العلمية، أو الاستئثار بالأموال من خلال المواقع السياسية والإدارية.

ج ـ المعايير التي تحكم القسمة، ومنها المواد الدستورية واللوائح القانونية التي تحدد موارد وحصص كل مستوى للحكم، أنواع الدعم الإضافي التي تقدمها الحكومة الاتحادية، مسؤوليات المركز الاتحادي ودوره في النشاط الاقتصادي، التنمية الاجتماعية، الموارد المتوافرة على المستوى القومي والمحلي، عدد السكان، استهلاك/ تجدد الموارد أو المورد المعين، ومستوى تنمية المنطقة التي تنتج الموارد أو المورد المعين... الخ.

د ـ مدى تأثير اتفاقية قسمة عائدات الثروة القادمة في استراتيجية وخطط وبرامج التنمية القومية في المدى المتوسط والبعيد، وإلى أي مدى تؤدي قسمة عائدات الثروة إلى التاثير في الارتباط أو التكامل الاقتصادي بين السودان ومؤسسات التكامل الاقتصادي الإقليمية في أفريقيا والشرق الأوسط، والمؤسسات المالية الدولية والعلاقات التجارية والاقتصادية الدولية؟ هل تؤدي التدابير الجديدة لقسمة عائدات

الثروة إلى ظهور تكامل بين الوحدات الأدنى (الولايات) ودول مجاورة (تجربة دول الكوميكون في نهاية الأربعينيات والخمسينيات)؟ وما هي آثار هذا النمط من التكامل في الوحدة الوطنية في حال إمكانية ظهور ولاءات عرقية وإثنية يمتد أثرها خارج إطار الحدود الدولية؟

هـ ـ تكلفة إعمار ما دمرته الحرب الأهلية في كل أنحاء السودان مع إعطاء أولوية عند إعادة التأهيل والبناء للمناطق الأكثر تضرراً. إن الدراسة لتكلفة الإعمار يجب أن تتجه إلى قياس مستويات التنمية الحالية لدول ذات ظروف شبيهة بالسودان في عام استقلاله ـ ١٩٥٦م ـ لمعرفة كم يحتاج السودان من الزمن والموارد البشرية والطبيعية للحاق بركب هذه الدول (وما هي مؤسسات وبرامج التعليم والتدريب السياسي اللازمة لشحذ الهمم وبناء الشعور القومي والوحدة الوطنية لحفز السودانيين على إنجاز هذه المهمة؟).

و ـ الالتزامات الدولية المالية والأعباء المترتبة في حالة انشطار الدولة وانهيارها أو تحولها إلى دولة مركبة، تملك وحداتها الأدنى استقلالية أكبر. وتشمل هذه الالتزامات تقسيم المياه العابرة الدولية والمصادر المائية المحلية من مياه جوفية وانهار موسمية، والديون الداخلية والخارجية، وتقسيم الأصول الحكومية والتجارة بين الوحدات الأدنى، والعلاقات المالية بين هذه الوحدات والدول والمنظمات الأجنبية وتجارة الحدود. . . إلخ.

القضايا السابقة يجب أن تكون في مخيلة المتفاوضين في أي بقعة من الأرض حتى لا يتحول أمر القسمة إلى قسمة مال فقط، يستأثر بها طرف بفضل وجود وسطاء إقليميين ودوليين لا يدارون مساندتهم لطرف معين في النزاع السوداني.

١ ـ التجربة التاريخية السودانية

اتبعت التجربة التاريخية السودانية طابعاً متدرجاً في قسمة عائدات الثروة، اتسم بتمسك الحكومة المركزية بنصيب الأسد من عائدات الضرائب والجمارك والرسوم والمشاريع القومية وغيرها، مع إيفاء الحكومة المركزية بأعباء الخدمات الأساسية. وفي غياب الاستقرار السياسي في فترات طويلة في مرحلة ما بعد الاستقلال بدأت التفاوتات الإقليمية في التنمية وظهور الغبن الإقليمي في شكل جبهات وتنظيمات إقليمية وجهوية احتجاجية تحاول الضغط على الحكومة المركزية أو مجرد إسماع شكواها. وفي مرحلة لاحقة حملت هذه الجبهات والتنظيمات لواء الدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي والعدالة في اقتسام السلطة وعائدات الثروة. ومع ضمور فرص التعليم الوسيط والعالي في كثير من مناطق السودان فإن الصفوة الإقليمية

بمختلف قواها ظلت بعيدة عن المشاركة الفاعلة. فهي إما رديفة أو لا مبالية بأمر أهليها، ما أتاح سيطرة تامة للحكومة المركزية تجلّى في مختلف التعديلات والإصلاحات التي طرأت على قوانين الحكم المحلي (قانون إدارة المديريات لعام ١٩٦٠م، قانون الحكم الشعبي المحلي لعام ١٩٧١م، قانون الحكم الإقليمي لعام ١٩٨٠م وقانون الحكم الشعبي المحلي لعام ١٩٨١م) من دون تدخل مباشر أو غير مباشر من الصفوات الإقليمية رغم أن السمة الأساسية لهذه القوانين هي إعطاء المستويات الأدنى من الحكم مزيداً من الصلاحيات الإدارية من دون المساس بمسؤولية الحكومة المركزية عن الموارد المالية، فلذلك لم يَدُر أي جدل أو حديث عن قسمة عائدات الثروة أو تخصيص مصادر إيرادية محددة للحكم المحلي (أكثر من التي حددها قانون الحكم المحلي لعام ١٩٥١م) عدا بعض الجبايات المحلية التي كانت معظم إيراداتها تحت سيطرة وزارة المالية التي تعيد جزءاً يسيراً منها لوزارة الحكومات المحلية التي بدورها تقوم بتخصيص جزء من نصيبها لمختلف وحدات الحكم المحلي.

ساعد في استمرار هذه السياسة قيام الحكومة المركزية ـ كما أشرنا ـ بالإيفاء بأعباء الخدمات الأساسية، ولكن تخلّي هذه الحكومة عن أداء هذا الدور منذ منتصف السبعينيات وما صاحبه من تدهور في مرافق الخدمات الأساسية في كثير من أرجاء السودان أدى إلى بداية المطالبة الجادة بزيادة نصيب المستويات الأدنى من العائدات القومية، وفي مرحلة لاحقة إلى اكتشاف الذات المحلية التي وجدت زخماً وتعبيراً في تجربة الحكم الإقليمي (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥م) والحكم الحزبي (١٩٨٥ ـ ١٩٨٩م). وساعد انتشار الحرب الأهلية الثانية إلى أجزاء أخرى من البلاد في رفع وتائر الروح المطلبية في المشاركة السياسية وفي عائدات الثروة القومية والمحلية.

ويمكن القول إن المراسيم الدستورية، الرابع لعام ١٩٩١م والثاني عشر لسنة ١٩٩٥م أحدثت نوعاً من التغيير القاطع في العلاقات المالية، لمحاولتها تحديد الاختصاصات والإيرادات للمستويات الاتحادية وللوحدات الأدنى بعد تبنّي نهج الحكم الاتحادي في شباط/ فبراير ١٩٩١م. وتبع هذا إنشاء الصندوق القومي لدعم الولايات، كوسيلة لبناء مؤسسة اتحادية مهمتها مساعدة الوحدات الأدنى على الإيفاء ببعض التزاماتها والعمل على تطوير معايير لقسمة عائدات الثروة القومية بين الحكومة الاتحادية والمستويات الأدنى، ولتشجيع هذه المستويات على زيادة عائداتها لإخراجها من الدعم ولضمان توازن التنمية بين الوحدات الدنيا. ونظرة إلى المعايير الأفقية للقسمة التي اتبعها الصندوق القومي لدعم الولايات (الجدول رقم (٩ ـ ١)) نجدها تتميز بالدقة والموضوعية رغم أن القضية الأساسية هي ضعف وقلة العائدات المالية ـ موضوع النزاع.

الجدول رقم (٩ ـ ١)

معايير صندوق دعم الولايات في تحديد أوزان الدعم الجاري والتنموي

الدعم التنموي		الدعم الجاري	
المعيار	الوزن	المعيار	الوزن
الأهمية الاستراتيجية للمشروع	١٥	الأداء المالي	٢٠
أثر المشروع على الإنسان والحيوان	١٥	الكثافة السكانية	١٠
درجة إلحاحية المشروع	١٥	الموارد الطبيعية	١٠
توافق المشروع مع البعد التنموي	١٥	الموارد البشرية	١٠
المردود الاقتصادي	١٠	الصحة	١٠
المردود الاجتماعي	١٠	التعليم	١٠
حجم الكلفة ومقدرة الولاية	١٠	البنى التحتية	١٠
التوازن الجغرافي	١٠	الأمن	١٠
الجملة	١٠٠	متوسط الفرد	١٠
		الجملة	١٠٠

شكّلت جولات محادثات السلام المختلفة بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان مجالاً مهماً لتحديد ماهية الثروة وكيفية اقتسام عائداتها. ففي مفاوضات أبوجا (١) تم الاتفاق بين وفدي الحكومة والحركة الشعبية على السعي الجاد من قبل كل الأطراف لتوليد وزيادة مصادر الثروة القومية وانتهاج العدالة في اقتسام عائداتها الناتجة من:

١ ـ الدخل القومي

(الموارد المالية القومية سواء كانت في شكل ضرائب أو جمارك أو رسوم أو قيمة سلع وخدمات أو فوائد مالية أو اقتصادية ناتجة من هذه الثروات القومية)، وهو يمثل الموارد القابلة للقسمة رأسياً وأفقياً.

٢ ـ العائدات من المشاريع القومية

كما وافق الطرفان على توجيه مشاريع التنمية القومية لصالح الولايات الأقل نمواً.

وفي جولة نيروبي (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠م) توصل الطرفان إلى:

١ ـ ضمان التقسيم العادل للثروة بين مختلف مستويات الحكم.

٢ ـ إعطاء أولوية خاصة للمناطق الأقل نمواً.

٣ ـ أن تكون الجدوى الاقتصادية معياراً لإنشاء المشاريع القومية وصولاً للتنمية المتوازنة المستدامة.

٤ ـ اتباع السودان نهج اقتصاد السوق الحر.

وفي جولة نيروبي (نيسان/ أبريل ٢٠٠٠م) توصل الطرفان إلى الآتي:

١ ـ أن تعمل الحكومة على توزيع عائدات الثروة القومية بالقسطاس.

٢ ـ القيام بمسح شامل في جميع الولايات لمعرفة موقف الخدمات الأساسية والبنى التحتية.

٣ ـ تقوم الأجهزة الحكومية المختصة بالتخطيط اللازم لمقابلة الاحتياجات العاجلة والضرورية للمواطنين بهدف ضمان التوزيع العادل لمشاريع التنمية القومية للوصول إلى الاكتفاء الذاتي وإزالة التفاوت بين مختلف ولايات السودان.

٤ ـ أن تولي الحكومة الموارد البشرية اهتماماً خاصاً وبناء قدراتها لمقابلة الاحتياج المتزايد في الولايات لقوى بشرية مدربة ومتخصصة.

٥ ـ أن تقوم الحكومة بالمراجعة الدورية للوائح اقتسام الثروة، وذلك لتحقيق الأهداف المبتغاة.

وبجانب هذه الموجّهات العامة تم الاتفاق بين الطرفين على إنشاء صندوق لإعادة التأهيل والتنمية تأتي موارده من الحكومة الاتحادية والتبرعات والهبات والقروض الأجنبية المخصصة لجنوب البلاد. ويهدف الصندوق إلى تولي مهام إعادة التعمير وتوطين النازحين من الولايات الجنوبية، وتقديم المساعدات للأرامل واليتامى والجنود المسرّحين وإعادة تعمير مشاريع التنمية والبنى التحتية في المناطق التي خربتها الحرب. كما يهدف الصندوق أيضاً إلى الوصول لمستوى مناسب من التنمية يؤدي إلى تحقيق الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي في مجالات الأمن الغذائي، الصحة والتعليم.

إن جولة نيروبي (نيسان/ أبريل ٢٠٠٠م) تعتبر جولة مهمة. وعلى الرغم من أنها لم تناقش قضايا قسمة عائدات الثروة إلا أنها توصلت إلى موجهات عامة تحكم المفاوضات المستقبلية بين الحكومة والحركة الشعبية.

إننا لا نريد القول إن مرحلة ما قبل تدخل شركاء الإيغاد لدفع مفاوضات السلام (قبل تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية بواشنطن في شباط/ فبراير ٢٠٠١م) كانت مرحلة وردية كان كل شيء فيها يسير على ما يرام، ولكنها كانت مرحلة أولية ـ مرحلة الالتفاف على وتجاهل نقاط النزاع والخلاف الأساسية ـ للوصول إلى ما يجمع بين أطراف النزاع، غير أن انقسام الحركة إلى جماعات وفصائل متناحرة أدى إلى دخول الحكومة في مفاوضات مع بعض هذه الجماعات والفصائل، الأمر الذي ظهر في اتفاقية الخرطوم للسلام لعام ١٩٩٧م.

شكلت اتفاقية الخرطوم للسلام لعام ١٩٩٧م مرحلة مهمة في تطور النزاع السوداني حول قضية قسمة عائدات الثروة، ما جعلها تتعدى قيمتها المادية كاتفاقية بين مجموعات (منشقة من الحركة الشعبية) والحكومة السودانية. والقارئ لبنود الاتفاقية ـ لأول وهلة ـ يرى أنها سارت على هدى جولات المفاوضات السابقة بين الحكومة والحركة.

إن دراسة الظروف التي أشرنا إليها أعلاه من انشقاق الحركة إلى فصائل جعل الحكومة تغير تكتيكاتها في التفاوض وتلجأ إلى المفاوضات مع الفصائل المنشقة ـ فرادى وجماعات. وبالتالي يمكن القول إن الاتفاقية تعبر أساساً عن رأي الحكومة، وإن المشروع المتكامل لقسمة عائدات الثروة الذي ورد في الاتفاقية جاء في وقت أصبح فيه الاستغلال الاقتصادي للنفط أمراً يحكم تطورات النزاع.

عبّرت موجهات الاتفاقية على أن تنمية الولايات الجنوبية وغيرها من أرجاء السودان تعتمد على:

أ ـ تأسيس مشروعات تنموية لدفع السلام والاستقرار بين أهل السودان كافة.

ب ـ تكون المشاريع التنموية الاتحادية ومشاريع التعدين الكبرى والبترول بمثابة ثروة قومية وستتم إدارتها على المستوى الاتحادي مع الأخذ في الاعتبار:

ج ـ مراعاة الحكومة الاتحادية تخصيص نسبة متوازنة من عائدات الاستثمار في الولاية التي يوجد فيها المشروع وتحدد النسبة اللجنة القومية لتوزيع الإيرادات.

د ـ مشاركة الولايات في إدارة المشروعات.

هـ ـ استخدام وتأهيل أبناء الولاية للمشاركة في هذه المشروعات.

الجدول رقم (٩ ـ ٢)
توزيع العائدات الاتحادية وفقاً لاتفاقية الخرطوم

م	مصدر الدخل	النسبة الاتحادية (في المئة)	نسبة مجلس التنسيق (في المئة)	نسبة الولاية (في المئة)
١	عائدات النفط	٢٥	٣٥	٤٠
٢	عائدات المعادن	٢٥	٣٥	٤٠
٣	عائدات الجمارك	٢٥	٣٥	٤٠
٤	عائدات المؤسسات العامة	٢٥	٣٥	٤٠
٥	عائدات الضرائب الاتحادية	٦٠	١٥	٢٥
٦	عائدات أخرى	٢٥	٣٥	٤٠

يوضح الجدول رقم (٩ ـ ٢) توزيع العائدات الاتحادية وفقاً للاتفاقية. وأولى الملاحظات أن هذا التوزيع لا يخدم المصلحة القومية العليا أو العمل على تنمية الولايات الجنوبية، إذ إن الاتفاقية لم تراع مقدرة الولايات بعامة والجنوبية بخاصة على الاستفادة من الموارد التي خصصت لها (٤٠ في المئة للولاية و٣٥ في المئة لمجلس التنسيق في حالة الولايات الجنوبية). والملاحظة الثانية أن معادلات التوزيع قللت من نصيب المستوى الاتحادي الذي تقع عليه مسؤولية إقامة البنى الأساسية والمشاريع القومية وحفظ الأمن القومي والسيادة (٢٥ في المئة). وما يمكن قوله بشأن هذه الاتفاقية أنها تتسم بالطابع السياسي، ولم تتعرض في مسألة تقسيم عائدات الثروة إلى بناء معادلات واقعية للقسمة، فهي اشبه بـ «الطعم السياسي»، إذ يبدو أن الحكومة رمت من خلال المعادلات الواردة في الاتفاقية إلى إغراء وتحفيز أعضاء الحركة الشعبية من أبناء الولايات التي يوجد فيها النفط إلى الانشقاق عن الحركة والانضمام إلى صفوف القوى الموقعة على الاتفاقية. وهنالك دلالات كثيرة على صحة هذا الزعم، إذ إن الحكومة لم تقدم على تنفيذ أي من بنود هذه الاتفاقية إلا في فترة متأخرة بعد انفضاض جل الموقعين عن الاتفاقية بالرغم من أنها أصبحت جزءاً من دستور السودان لعام ١٩٩٨م (المادة ١٣٩ ـ ز).

يعتبر تقرير اللجنة القومية لإعداد مقترحات حول قسمة الموارد القومية بين الحكومة الاتحادية والولايات (آب/ أغسطس ٢٠٠٠م) مرحلة مهمة ومتقدمة في سبيل إرساء منهج واضح للقسمة. وأولى مزايا هذا التقرير غياب الطابع التكتيكي الذي تميزت به اتفاقية الخرطوم للسلام لعام ١٩٩٧م. إذ احتوى التقرير على تعريف واضح للموارد القومية، وتحديد المعايير الموضوعية لقسمة العائدات، وتحديد أسبقيات الصرف الاتحادي والولائي من الموارد التي تستوجب التوزيع، ووضع مقترحات

التشريع الاتحادي اللازم لقسمة الموارد واقتراح الآلية المناسبة لهذه القسمة. وبذلك يكون التقرير قد قدم تصوراً ومعايير ومعادلات واضحة للقسمة.

من السمات البارزة للتقرير التأمين على قومية الموارد كمبدإ دستوري (المواد ٦، ٨، ٩ و١١ من الدستور)، والمقصود بالموارد القابلة للقسمة وفقاً للدستور ـ كما أشار التقرير ـ «هي الموارد القومية ـ الاتحادية والموارد التي تركت سلطاتها لتكون مشتركة بين السلطات المركزية الاتحادية والسلطة الولائية والمحلية. وهذه الموارد هي التي تحتاج إلى تخصيصها أو توزيعها أو تقسيمها أو توزيع حقوق الانتفاع بها تبعاً لطبيعة وخصائص كل مورد بين مستويات الحكم الثلاثة». وفرّق التقرير بين المشروع القومي ـ الاتحادي والآخر القومي ـ الولائي. فالمشروع القومي ـ الاتحادي هو الذي «ساهمت أو تساهم فيه الحكومة الاتحادية في كل أو بعض رأسماله أو نفقاته الإنشائية والتشغيلية من مصادر محلية أو دولية، بتمويل مباشر أو بتسهيلات بهدف الربح أو الفائض الاقتصادي سواء كان قائماً في ولاية واحدة أو ممتداً في أكثر من ولاية ويشمل أي مورد على سطح الأرض أو في باطنها». والمشروع القومي ـ الولائي هو «الذي تساهم حكومة الولاية أو المحلية أو مجموعة من المحليات في كل أو بعض رأسماله أو نفقاته الإنشائية والتشغيلية من مصادر ولائية أو بدعم قومي بهدف تحقيق الربح أو الفائض الاقتصادي، سواء كان قائماً في محلية واحدة أو ممتداً في أكثر من محلية».

حول معايير القسمة والتوزيع أشار التقرير إلى أن الأصل في قسمة الثروة هو الموارد المالية، وأن تحديد نصيب كل من مستويات الحكم الثلاثة يعتمد على:

١ ـ حجم المصروفات العامة التي لا تحقق إيراداً مباشراً وتتحملها كل مستويات الحكم الثلاثة لتنفيذ سلطاتها بموجب الدستور.

٢ ـ مخصصات تمويل الخطط الاستراتيجية.

٣ ـ مخصصات تحقيق التنمية المتوازنة.

٤ ـ تعويض الآثار البيئية السالبة على الموقع أو الولاية.

٥ ـ امتياز موقع المشروع.

٦ ـ امتيازات توجيه الصرف على البنيات الأساسية العامة وأولويات الخطط الاستراتيجية مثل مياه الشرب النقية والتعليم الأساسي والصحة.

٧ ـ خدمات المرافق الأساسية من كهرباء ومياه ونقل واتصالات ومياه وسياحة، وهي خدمات يكون للدولة فيها دور إشرافي يتصل بالسياسات ويسعى إلى ترسيخ وتمكين دور القطاع الخاص.

وخلصت اللجنة إلى أن المعيار الأساسي للقسمة الرأسية بين مستويات الحكم هو معيار الواجبات والاختصاصات التي يقوم بها كل مستوى من مستويات الحكم ويكون نصيبها على النحو التالي:

الخدمات السيادية والاستراتيجية	٢٥ في المئة
الخدمات الجماعية	٢٠ في المئة
الخدمات الاجتماعية	٢٠ في المئة
الخدمات الاقتصادية	٢٠ في المئة
خدمات غير قابلة للتصنيف	١٥ في المئة
مجموع الأوزان	١٠٠ في المئة

نادى التقرير بالإبقاء على المجلس الأعلى للموارد والصندوق القومي لدعم الولايات للقيام بمهام تنفيذ قسمة الموارد المالية بين الولايات، وأن تكون القسمة وفقاً لمعيار الواجبات والاختصاصات ما يؤكد توجيه النصيب الأكبر للحكومة الاتحادية (٦٣,٥ في المئة) مقابل ٣٦,٥ في المئة للولايات في هذه المرحلة التي تمتاز بأهمية بقاء الدولة السودانية قوية للحفاظ على وحدة التراب ولبناء الوحدة الوطنية ولتحقيق السلام والتنمية. إن نسبة القسمة المذكورة (٦٣,٥ في المئة، ٣٦,٥ في المئة) تتماشى مع النسب المعمول بها في كثير من التجارب العالمية (الجدول رقم (٩ ـ ٣)).

لقد أسهبنا كثيراً في عرض هذا التقرير، لأهميته كجهد علمي قام به خبراء سودانيون (لجنة عبد الرحيم حمدي) فقد حاول أن يقدم حلولاً ناجعة لقضية قسمة عائدات الثروة في السودان. غير أن هذا التقرير بالرغم من تبنيه النهج العلمي إلا أنه كان عليه ـ ولكي يكون أكثر فائدة ـ أن ينظر إلى قضايا خارج إطار مهام واختصاصات اللجنة، مثل: الحجم الأمثل لمساحة الولاية ليس من ناحية التجانس الثقافي والسكاني، ولكن من ناحية توافر الموارد والسكان والميزة النسبية للولاية المعينة التي تتيح لها تنمية متوازنة مستدامة تتكامل مع بيئتها المحلية ومع القطر ككل. إن مراجعة العدد الحالي للولايات أمر له جدواه الاقتصادية والسياسية[1].

(١) إن قضية عدد الولايات تطرح نفسها حالياً ليس من ناحية الجدوى والكفاية الاقتصادية فقط، وإنما على مستوى تحديد هياكل ومستويات الحكم الاتحادي التي أقرها بروتوكول ماشاكوس (١)، إذ إن التصور الراهن جعل الجنوب يحظى بثلاثة مستويات من الحكم (المركز الاتحادي ـ الإقليم ـ الولاية) بينما وضع ثلثي السودان تحت إدارة مستويين (المركز الاتحادي ـ الولاية)، وهو وضع يفسر مغالاة الحركة الشعبية في المطالبة بنصيب الأسد من الإيرادات المالية للنفط.

٣ ـ قسمة الثروة في بروتوكول ماشاكوس

توفر دراسة بروتوكول ماشاكوس (١) مدخلاً مهماً لمعرفة اتجاهات قسمة عائدات الثروة لدى أطراف النزاع. وأولى الملاحظات على البروتوكول هي التأرجح بين الفدرالية والكونفدرالية (على غرار تجربة البوسنة والهرسك). ويمكن تلمس هذا من النظر إلى استخدام مصطلحات مثل «سكان»، «السودانيين» و«شعب» التي وردت في الموجهات الأساسية على النحو التالي:

١ ـ ١ ـ إن وحدة السودان القائمة على الحكم الديمقراطي والمساءلة والمساواة والاحترام والعدالة لجميع سكان السودان هي أولوية الطرفين. ويمكن رفع الظلم عن شعب جنوب السودان والاستجابة لطموحاتهم في هذا الإطار.

١ ـ ٢ ـ شعب جنوب السودان له حق السيطرة وحكم شؤونه في منطقته والمشاركة بمساواة في الحكومة القومية.

١ ـ ٣ ـ لشعب جنوب السودان حق تقرير المصير وأشياء أخرى من خلال استفتاء لتحديد وضعه المستقبلي.

١ ـ ٤ ـ الدين والعادات والتقاليد مصادر القوة الروحية والإلهام لشعب السودان.

١ ـ ٧ ـ التوصل إلى حل عادل يواجه التدهور الاقتصادي والاجتماعي في السودان ويستبدل الحرب ليس فقط بالسلام وإنما أيضاً بالعدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تحترم حقوق الإنسان الأساسية والسياسية لكل شعب السودان.

إن استخدام مصطلح «سكان» أولاً ورد لنفي مصطلح «شعب السودان» الذي استخدم في ما بعد، وحتى هذا الاستخدام جاء في سياق أخلاقي تقريري ولا يملك أي قوة قانونية. بينما استخدم مصطلح «شعب جنوب السودان» في الفقرات (١ ـ ١، ١ ـ ٢، و١ ـ ٣) في سياق قانوني محدد. وكان من الأجدر وصف سكان جنوب السودان بـ«مواطني جنوب السودان». ويصل هذا الإبهام إلى ذراه في الفقرة (١ ـ ١١) التي تتحدث عن مصلحة كل السودانيين وليس الشعب السوداني: «مواجهة التحدي عن طريق التوصل إلى إطار عمل يمكن من خلاله أن تكون هذه الأهداف المشتركة في آن محققة ومعبرة عنه لمصلحة كل السودانيين. «إن الحديث عن «شعب السودان» و«شعب جنوب السودان» يجعل موضوع السيادة مبهماً خلافاً لدستور السودان لسنة ١٩٩٨م الذي عرَّف الحاكمية والسيادة بأن «الحاكمية في الدولة لله خالق البشر، والسيادة فيها لشعب السودان المستخلف، يمارسها عبادة لله وحملاً

للإمامة وعمارة للوطن وبسطاً للعدل والحرية والشورى، ينظمها الدستور والقانون». (المادة ـ ٤).

الجدول رقم (٩ ـ ٣)
قسمة الموارد في بعض التجارب الفدرالية العالمية

الدولة	نصيب الحكومة الاتحادية من جملة الضرائب (في المئة)	نصيب الولايات والمجالس من جملة الضرائب (في المئة)	أنواع الدعم الإضافي للولايات من الحكومة الاتحادية
كندا	٥١	٤٩	منح غير مقيدة ومنح مقيدة ومشروطة.
ألمانيا	٧٣	٢٧	منح مقيدة بتحقيق المساواة في التنمية الاجتماعية.
أمريكا	٦٦	٣٤	منح مقيدة بفرض المساواة بين الولايات.
الهند	٦٦	٣٤	منح لأغراض التنمية ومنح لأغراض محددة مثل الكوارث.
الأرجنتين	٦١	٣٩	منح تلقائية ومنح مقيدة مشروطة وغير مشروطة.
البرازيل	٦٥	٣٥	منح غير مقيدة ومنح مقيدة لتحقيق هدف صرف ١٩ في المئة من الدخل على التعليم.
المتوسط	٦٤	٣٦	

إن المدخل السابق مهم لمعرفة طبيعة الدولة التي يؤسس لها بروتوكول ماشاكوس (١). وهي كما رأينا دولة تعبّر عن طبيعة هشة تتارجح بين الفدرالية والكونفدرالية، وهي دولة سلطانية أشبه بدولة تحت الوصاية من ناحية الضمانات الدولية، وهي أنموذج جديد للدولة الريعية في أفريقيا. ويشكل مؤتمر كمبالا في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢م الذي ضم بعض شركاء الحركة الشعبية في ما يعرف المناطق المهمشة بأصدق تعبير بأنها الدولة الريعية الجديدة التي لم يتوان المؤتمرون عن تقسيم حصص المناصب والدرجات في المهن والمؤسسات الساسية والاقتصادية والاجتماعية جميعاً في صبر يحسدون عليه[٢].

إن وصف الدولة التي أقرها بروتوكول ماشاكوس (١) بأنها دولة ريعية من نوع

(٢) انظر ملاحق إعلان كمبالا، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢.

جديد مدخل مهم لدراسة الموجّهات التي ستحكم قسمة عائدات الثروة. وأولى الملاحظات حول هذه الموجهات أنها تؤسس لدولة كونفدرالية في الغالب الأعم بالرغم من الملامح الفدرالية العامة. والوجه الفدرالي لتقاسم عائدات الثروة تمّت الإشارة إليه في الفقرة (٤ ـ ٢ ـ ١): «تتولى الحكومة القومية نيابة عن الأمة تسلم الموارد المالية الناتجة من استغلال الموارد التي يتفق على أنها موارد طبيعية». وتشير الفقرة (٤ ـ ٢ ـ ٢) إلى أن «تخصص الحكومة القومية نسبة مئوية، كما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين، من هذه الموارد للولاية أو الإقليم الذي تضم أراضيه تلك الموارد الطبيعية». وهذه الوظيفة إحدى سمات الدولة الكونفدرالية (مثلاً توزيع عائدات بعض الخدمات الموروثة من الاتحاد السوفياتي سابقاً في الكونفدرالية الروسية الجديدة). وتشكل حرية تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة بين الولايات (الفقرة ٤ ـ ٤) ملمحاً وحدوياً. كما إنّ الفقرة (٤ ـ ٦ ـ ٢) تحمل ملامح وحدوية من خلال إعطائها الحق «للولايات والحكومة الإقليمية لجنوب السودان أن تستدين أموالاً، ولكن في نطاق إطار اقتصادي كلي قومي يتحدد على المستوى القومي ويصادق عليه مجلس الدولة المذكور في هذه الاتفاقية».

نص بروتوكول ماشاكوس (١) على قيام هيئة مالية، وذلك «لضمان الشفافية والعدالة سواء في ما يتصل بتخصيص العائدات التي يتم تحصيلها قومياً للولاية، وفي تحديد حجم عائدات الموارد الطبيعية، يتم تأسيس هيئة مالية من خبراء ترشحهم مختلف الولايات والحكومة القومية للسودان». (٤ ـ ٣) ومن مسؤولية الهيئة المالية: «جمع العائدات المالية من الرسوم الجمركية والضرائب سواء بالمطارات أو الممرات المائية أو الموانئ أو الطرق أو منافذ دخول أخرى، وتوزيعها على الولايات أو الإقليم بالتساوي، وكما تحدده الهيئة المالية». (٤ ـ ٥). وبجانب الهيئة المالية نص البروتوكول على «أن يتم تأسيس صندوق لجمع وتوزيع الموارد لإعادة تعمير وتأهيل البنية التحتية في الجنوب، وإعادة توطين وإدماج اللاجئين والنازحين بالداخل ومعالجة الخلل وعدم التوازن في التنمية الإقليمية». (٤ ـ ٩).

من الواضح أن صندوق إعادة التعمير والتنمية أمر خاص بإعمار الجنوب. وعلى الرغم من أن المباحثات توصلت إلى إقامة صناديق أخرى (صندوق الأجيال القادمة، صندوق تثبيت الأسعار. . . إلخ)، إلا أن التركيز على جنوب البلاد وحده يعتبر تراجعاً عن إيجابيات الصندوق القومي لدعم الولايات لسنة ١٩٩٥م، واتفاقية الخرطوم للسلام لعام ١٩٩٧م، وقانون المجلس الأعلى لقسمة الموارد وقانون الموارد المالية لسنة ١٩٩٩م الذي نص على الآتي: «تسهم الموازنة الاتحادية في إيرادات الصندوق القومي بنسبة تتراوح بين١٠ في المئة ـ ١٥ في المئة من جملة الإيرادات وفقاً

للنسبة التي يحددها المجلس الأعلى للموارد في المادة (١٠) من القانون التي تنص على سلطة المجلس في تحديد نسبة صندوق دعم الولايات من عائد إيرادات الموازنة الاتحادية». لقد تركز الاهتمام على جنوب البلاد بالرغم من ادعاءات الحركة الشعبية بأنها المدافع والمنافح عن حلفائها في المناطق المهمشة. وتم التحول تماماً عن قاعدة «الواجبات والاختصاصات» كأمر حاكم لتحديد نصيب المستوى المعين من عائدات الثروة. ليس هذا فقط، بل إن الديون والالتزامات الحكومية الخارجية التي تبلغ عشرين بليون دولار إضافة إلى القروض الداخلية جعلت من مسؤولية الحكومة الاتحادية: «أية ديون أو التزامات لأي مستوى من مستويات الحكومة يكون من مسؤولية ذلك المستوى من الحكومة». (٤ ـ ٦ ـ ١).

إننا نعود من جديد إلى سيادة المعيار السياسي، وهذه المرة تحت عباءة إقليمية ودولية تحاول أن ترسم مستقبل السودان السياسي والاقتصادي لصالح أحد طرفي النزاع. ولكن من المهم أن يرسم ويحدد السودانيون السودان الذي يريدون العيش تحت ظلاله الوارفة.

٤ ـ ما هو السودان الذي نريد؟

هنالك علاقة وثيقة بين طبيعة الدولة التي تحاول أطراف النزاع الوصول إليها وبين نسب ومعادلات قسمة عائدات الثروة. والدولة السودانية دولة إثنية إقليمية لم تتحدد ملامحها بعد، على الرغم من أن تكوينها الحديث بدأ في عام ١٥٠٤م ـ وليس في عام ١٨٢٠م كما يردد الكثير من المؤرخين ـ وهذا الطابع الإثني الإقليمي من سمات ثراء هذه الدولة في ظل التطورات السياسية والاقتصادية في عالم اليوم التي ظهرت في اضمحلال مفهوم «السيادة» وفقاً لتعريفات مرحلة نظام ويستفاليا الدولي (١٦٤٨م). وظهور نوع جديد من الدولة في ما يعرف بـ «الإقليمية الفرعية» و«الدولة الإقليم» إلى جانب النمط القديم. وهي أنماط تقوم على التكامل والاندماج الذي يمكن أن يتم في فضاء دولة واحدة أو عبر منطقة معينة في الدولة مع منطقة أخرى في دولة ثانية.

إن النظر إلى الدولة السودانية الجديدة على أنها يمكن أن تقوم على التكامل والاندماج بين أجزائها ومناطق أخرى في دول الجوار يؤدي إلى إعطاء أطراف النزاع واقعاً موضوعياً جديداً لنقاش قسمة عائدات الثروة أكثر من وضع الدولة الريعية التي يتهافت فرقاء النزاع لنهش أطرافها واقتسام فتات ثروة لم تتحدد مواعينها بعد. إن الدولة الإقليمية الاندماجية أضحت حقيقة في عالم اليوم. وما يجعلنا نبشر بها هو اتساع رقعة السودان وتنوع ثرواته وموارده الطبيعية. وإمكانية أن تضحي هذه الدولة

من خلال اندماجها وتكاملها داخلياً ومع دول الجوار نموذجاً للتنمية والوفاق والسلام وجسراً بين شمال شرق أفريقيا ووسطها وغربها.

هذا التصور الذي يبدو خيالياً ورومانسياً وغارقاً في الأكاديمية يقوم على تحديد معالم «الدولة الإقليم» في السودان من خلال مواقع الإنتاج الحالية والمستقبلية التي ما زالت ثرواتها ومواردها الطبيعية في رحم الغيب أو حبيسة دراسات لم تر النور بعد، أعدتها دوائر عالمية وإقليمية ومحلية عرفت بالشغف بالتخطيط الاستراتيجي طويل المدى، وهو التخطيط الذي يناسب مرحلة بناء الدولة. وأول ملامح هذا التخطيط الاستراتيجي هو تحديد، ما هو السودان الذي نريد؟ ولماذا شكلت التجربة التاريخية المحلية والإقليمية والدولية مشروع دولة تتسع وتنكمش وفقاً لمتغيرات التاريخ والجغرافيا، ولكنها في كل مرحلة من صعود أو انكسار تحمل ملامحها القديمة نفسها لعدم قدرتها على استيعاب الجديد الذي يكون عامل تجديد لخلايا مشروع الدولة من دون أن تفقد مكوناتها الأساسية؟ تتعدد مناطق نمو خلايا مشروع الدولة في أمكنة وحقب مختلفة، ولكنها لا تفقد بعدها البؤري المركزي. وهذا يدفعنا إلى تحديد تجليات الجغرافيا التي صنعت السودان، ورد فعل التاريخ الذي جاء استجابة للجغرافيا من دون أن يكون أسيراً أو رد فعل لها. ولذلك لا بد من الحديث عن أقاليم السودان التي صنعتها الجغرافيا والتاريخ وشكلت أهل السودان بملامحهم وخصائصهم. وهذه الأقاليم هي:

١ ـ الإقليم الشمالي.

٢ ـ الإقليم الشرقي.

٣ ـ الإقليم الغربي.

٤ ـ الإقليم الجنوبي.

٥ ـ منطقة الوسط التي تتسع وتضيق وفقاً لظروف التاريخ.

وهذه الأقاليم لا تعرف التخوم الثابتة، وإنما حركة التاريخ أياً كان مصدرها من الأقاليم أو الخارج هي التي تحكم قيام وزوال هذه التخوم المتحركة (وهو أمر لا ينطبق على الدول التاريخية، مصر أو لوسوتو كأمثلة).

إن الأقاليم التي حددناها، شكلتها الجغرافيا والتاريخ، ومن خلال معرفتنا بخصائصها والعوامل التي تحكم حركتها الداخلية، وتحدد مسار علاقاتها مع غيرها من الأقاليم ودول الجوار، ومواردها الطبيعية وسبل كسب العيش... إلخ. من خلال هذه نستطيع معرفة هل حالة التخلف الراهنة لكثير من الأقاليم حالة ثابتة، أم

إنها أمر طارئ يمكن علاجه؟ وهل أهل إقليم معين يمكن أن نطلق عليهم مصطلح «شعب» كما ورد في بروتوكول ماشاكوس (١)؟ وهل مآل السودان إلى الوحدة أم إلى الانفصال؟ إن هنالك أدباً كثيراً حول هذا الأمر، ويبدو أن من وضعوا البروتوكول غاب عنهم أو تجاهلوه.

إن ما يمكن قوله هو أن أقاليم السودان الجغرافية والتاريخية حبلى بالموارد الطبيعية في الماضي والحاضر والمستقبل. والذي يتصدى لقسمة عائدات الثروة يجب أن يدرك هذا، وأن يدرك أن الأقاليم السودانية تملك فرصة للتكامل في ما بينها بفضل التاريخ والجغرافيا والميزة النسبية في الاقتصاد والعادات المشتركة والثقافة المتطورة نحو سلوكية محددة لكل أهل السودان.

ومن خصائص «الدولة الإقليم» ـ التي تتميز أيضاً بـ «الإقليمية الفرعية» أنها تمتاز بالمشاريع الصناعية والزراعية والخدمية والتقنية الكبرى. هذه السمة تفتح الباب لتصور قيام هذه المشاريع الكبرى في السودان كعامل يحكم مفاوضات قسمة عائدات الثروات في ماشاكوس. ولننظر إلى بعض المشاريع التي يمكن أن تشكل قاعدة لبناء الدولة السودانية الجديدة كأمثلة.

أ ـ قناة الدبة المالحة من النيل والسدود الترابية والخزانات التي يمكن أن تستوعب مياه الخيران والوديان في ولايات الشمالية شمال كردفان ودارفور. وأهمية هذه القناة أنها ستشكل حاجزاً أمام الزحف الصحراوي (مشروع الطوارق الثالث)، وتؤدي إلى اخضرار المنطقة وبالتالي إلى تخفيف ضغط الهجرة والنزوح إلى جنوب دارفور وجنوب كردفان والخرطوم والجزيرة. وإلى عودة مسارات الرحل إلى مناطقها القديمة، الأمر الذي سيؤدي إلى القضاء على الاحتراب القبلي والنزاع حول الأرض. ومن ناحية أخرى ستفتح القناة الباب لقيام نهضة جديدة ومدن سكانية تربط بين غرب ووسط وشمال أفريقيا في سهولة ويسر.

ب ـ سد السنوط في منطقة غرب كردفان. لقد اهتم حسن عثمان رزق إبان فترة ولايته في غرب كردفان بهذا الأمر وسافر إلى رئاسة وزارة الري والموارد المائية بودّ مدني وتحصل على خُرَط تعود إلى الأربعينيات وقام بتنفيذ بدايات المشروع. وسد السنوط يمكن أن يساهم في قيام مشروع كبير لتربية الحيوان ومذبح ومطار دولي للصادرات ومصنع للألبان، وفي زراعة الموالح والبقوليات والخضراوات، ويمتد المشروع في أراضي قبائل الخمر والمسيرية والنوبة في منطقة الجبال الغربية، ما يؤدي إلى ظهور مصالح مشتركة بين الإثنيات المختلفة تساهم في تعضيد الوحدة الوطنية.

ج ـ ترعة كنانة والرهد.

د ـ التكامل بين منطقة القضارف والمحافظات الإثيوبية المجاورة.

عبر طريق القلابات ـ دوكة ـ القضارف، وبداية ربط المنطقة الشرقية بشبكة الكهرباء الإثيوبية. والمنطقة الشرقية تعتبر نواة لاندماج إقليمي يسهم في حل مشكلة المجاعة الدورية في بعض أجزاء إثيوبيا وإريتريا، ويمكن أن تشكل الإدارة المشتركة لنهر القاش مع إريتريا بداية جادة للتعاون.

هـ ـ مشاريع التعدين في كبويتا وراجا بجانب الميزة النسبية للإقليم الجنوبي في الحاصلات الزراعية (البن، الشاي، التبغ والزهور)، وتشير التقارير الجيولوجية الأخيرة (٢٠٠٠م) إلى توافر الذهب، الكروم، اليورانيوم، النحاس، الحجر الجيري، الماس، البترول وغيرها بكميات تجارية في كثير من أنحاء السودان. ويمكن تقديم أمثلة أخرى[٣].

و ـ الحديقة الدولية للحيوانات البرية التي تمتد عبر حزام السافانا الغنية في أجزاء من جنوب دارفور وبحر الغزال وجمهورية أفريقيا الوسطى. وهي حديقة متعددة الأغراض وذات عائد اقتصادي كبير.

ز ـ الثروة السمكية في بحيرة النوبة بجانب استغلال الطاقة الكهربائية لبناء مشاريع مشتركة بين مناطق النوبة في مصر والسودان.

لقد أبعدنا الإقليم الأوسط من هذه القائمة العشوائية لأن الغرض منها هو اقتراح عينة من المشاريع التي يمكن بواسطتها تفريغ هذا الإقليم من كثافته السكانية العالية وإرجاعها إلى معدلات إحصاء عام ١٩٧٣م. والإقليم الأوسط بجانب موارده الطبيعية المتوافرة يمكنه، بحكم موقعه، التخصص في مجال الخدمات ذات الأهمية الكبرى في الاقتصاديات الإقليمية والعالمية.

إن السودان الذي نريد في عالم الغد ومرحلة ما بعد الوصول إلى اتفاقية، يقوم على الوحدة في عالم غابت فيه ملامح الدولة القديمة وأصبح يعتمد على التكامل والاندماج. إن الدولة الإقليمية الجديدة في السودان هي الرابط للمناطق والتكتلات الاقتصادية الأفريقية جميعاً، وهي مدخل أفريقيا إلى الجزيرة العربية والخليج العربي.

---

(٣) انظر: عدلي عبد المجيد، **المعادن في السودان** (الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٨) (بالإنكليزية).

التكامل والاندماج في السودان يجب أن يقوم على الموارد الطبيعية المتجددة من دون الركون إلى النزاع حول الموارد الأرصدة (الموارد غير المتجددة)، وهو أمر يتطلب تضافر الجهود لترقية المفاوضات الراهنة من مسارها الراهن وجعلها تتحول إلى منبر يناقش كيف يمكن بناء السودان الجديد. وتكون قضية قسمة عائدات الثروة وسيلة لتحقيق حلم بناء السودان الجديد.

٥ ـ الجدل حول قسمة الثروة

إن معظم الجدل حول قسمة عائدات النفط، والنفط من الموارد الأرصدة التي تتدنى عائداتها بمرور الزمن. وفي السودان، فإن الحكومة تتسلم ٢٠ في المئة من عائدات مبيعات النفط وفقاً لاتفاقها مع الشركات إلى عام ٢٠٠٥م. وعلى الرغم من تصاعد نصيب الحكومة من العائدات من ٥٠٠ مليون دولار في العام ٢٠٠٠م، وأكثر من ١٣٠٠ مليون دولار أمريكي في العامين ٢٠٠٠م و٢٠٠١م على التوالي)، إلا أن البترول السوداني يقدر احتياطيّه بحوالى ١,٥ بليون برميل يمكن أن ترتفع في حالة زيادة الاستثمارات إلى ٣ بليونات برميل. ووفقاً لتقرير أعده مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن فإن زيادة احتياطي البترول إلى ٣ بليونات برميل ستحقق دخلاً للحكومة يراوح بين بليونات دولار إلى بليون ونصف البليون دولار أمريكي سنوياً ولمدة ٢٠ عاماً (وهي بالكاد قيمة ديون السودان الخارجية وخدمتها التي تقدر بحوالى ٢٠ بليون دولار عام ٢٠٠٢م). وبالتالي فإن عائدات النفط وحدها لن تحقق المعجزة رغم أن معظم الجدل يدور حول قسمتها.

بدأت الحركة الشعبية جولة المفاوضات بالمطالبة بـ٨٥ في المئة من عائدات البترول الذي يستخرج من الجنوب (وهي تعتمد على اتفاقية الخرطوم للسلام التي أعطت الجنوب ٧٥ في المئة من عائدات النفط المستخرج من أرضه ـ الجدول رقم (٩ـ ٢). وانخفضت مطالبة الحركة إلى ٦٠ في المئة من العائدات على أن يكون إعمار الجنوب من مسؤولية الحكومة الاتحادية. ومن البديهيات أن الحكومة لن تلتفت إلى اتفاقية ذات طابع تكتيكي كما قلنا. فالحكومة تطرح نسبة ٣٥ في المئة من عائدات النفط على أن تقسم هذه النسبة بين الولايات المنتجة، وعلى ألا تقل نسبة الجنوب عن ٢٥ في المئة من العائدات.

وفي غياب المحاضر الموثقة للمفاوضات ـ وهو أمر طبيعي في هذه المرحلة المبكرة من عملية التفاوض ـ فإننا نعتمد على ما يتسرب من كواليس المفاوضات. وتقول الأخبار إن المفاوض الحكومي طرح أن توضع كل عائدات النفط في حساب

في وزارة المالية الاتحادية، وأن يكون التصرف في هذه العائدات وفقاً للاتي:

٣٥ في المئة للولايات المنتجة (للولاية التي يستخرج منها البترول نصيب مقدر حتى يصل المبلغ إلى بليون دولار أمريكي ثم تخفض النسبة إلى ١,٥ في المئة).

٧ في المئة لصندوق إعمار الجنوب (حتى يصل المبلغ إلى بليون دولار أمريكي ثم تخفض النسبة إلى ٥ في المئة).

٤ في المئة لصندوق الأجيال القادمة.

وهذه الأرقام تعطي الحكومة الاتحادية نسبة ٥٤ في المئة من عائدات النفط (وهي تقارب التعديلات التي أجرتها الحكومة الاتحادية في توصيات لجنة قسمة الموارد القومية بين الحكومة الاتحادية والولايات ـ ٥٥ في المئة للمستوى الاتحادي و٤٥ في المئة للولايات).

وتشير الأخبار إلى أن مقترحات شركاء الإيغاد (الوسطاء) تركزت حول الآتي:

٤٠ في المئة للولايات المنتجة.

١٠ في المئة لصندوق إعمار الجنوب (إلى أن يصل المبلغ إلى بليون دولار أمريكي وتخفض النسبة بعدها إلى ٥ في المئة).

٣ في المئة لصندوق الإعمار القومي.

٤ في المئة لصندوق تثبيت الأسعار.

٤ في المئة لصندوق الأجيال القادمة.

ما يترك للحكومة الاتحادية ٣٩ في المئة من العائدات (وهي تقارب النسبة التي تعطيها الحركة الشعبية للحكومة على أن تتولى الأخيرة مهمة إعمار الجنوب). ويشير تقرير دولي إلى أن إعطاء الحركة الشعبية ٦٠ في المئة من عائدات النفط يشكل حافزاً ودافعاً للانفصال. ويرى هذا التقرير «أن قسمة الثروة يجب أن تشكل دعماً للوحدة الطوعية في السودان».

على الرغم من مقترحات شركاء الإيغاد حول قسمة عائدات البترول، إلا أن هنالك تبايناً في المقترحات التي توصلت إليها توصيات كثير من اللجان التي كونتها جهات إقليمية وعالمية حول الأمر (مجموعة كامبردج بالمملكة المتحدة، معهد ماكس بلانك بألمانيا، مركز الدراسات الاستراتيجية بواشنطن وشركاء الإيغاد... الخ). فهنالك من يرى تطبيق الأنموذج التشادي (٨٠ في المئة لتطوير وتنمية البنى الأساسية، الصحة والتعليم، ٥ في المئة للمحليات قرب مناطق

الإنتاج، ١٠ في المئة للأجيال القادمة و٥ في المئة للحكومة)، وعلى الرغم من أن هذه النسبة توفر ٨٠ في المئة من العائدات للتنمية والإعمار، إلا أنها لا يمكن تطبيقها على الحالة السودانية لاختلاف طبيعة الدولة وطبيعة النزاع بين الحالتين. بجانب ذلك هنالك مقترحات الإيغاد بأن تكون النسبة ٢ : ١ لصالح الجنوب، ومقترحات المبعوث السويسري الخاص جوزيف بوتشر التي أعطت الجنوب ١٨ في المئة من عائدات النفط.

يحاول بعض الباحثين استعارة التجربة النيجيرية وتطبيقها على السودان نظراً إلى تشابه الظروف بين البلدين ووجود نظام اتحادي قائم على ثلاثة مستويات. وعلى الرغم من التعديلات والتغيرات التي طرأت على التجربة النيجيرية إلا أنها حاولت وفي كل مرة تتم فيها المراجعة بعد انتهاء الحكم العسكري أن تكون أكثر عدالة وطلباً للمساواة وبخاصة في الولايات الغنية بالنفط التي تمتاز بالفقر (ولايات دلتا النيجر).

يقوم التقسيم الرأسي في التجربة النيجيرية على تحديد نصيب أي مستوى من المستويات الثلاثة. ونادت لجنة أشوي (١٩٨٦م) بأن تكون النسب بين المستويات الثلاثة من كل عائدات الاتحاد كالآتي:

٥٠ في المئة للحكومة الاتحادية

٣٣ في المئة لحكومات الولايات

١٧ في المئةللحكم المحلي.

وعلى الرغم من أن التجربة العملية أفرزت النسب التالية (٦٧ في المئة، ٢٥ في المئة و٨ في المئة للمستويات الثلاثة على التوالي) وبخاصة في ظل المركزية العسكرية الصارمة التي أضعفت الحكم الاتحادي. وعلى مستوى الولاية (٣٣ في المئة من العائدات الاتحادية تذهب إلى الولايات) ويتحدد نصيب الولاية وفقاً للمعايير التالية:

٤٠ في المئة لعامل السكان واحتياجاتهم.

٢٠ في المئة لكلفة الجهاز الإداري والحد الأدنى من الخدمات العامة.

٢٥ في المئة لعامل التنمية الاجتماعية (١٠ في المئة للتعليم الأساسي، ويمكن أن تعطى ١٠ في المئة أخرى لزيادة فرص التعليم الأساسي وتخصيص ٥ في المئة للخدمات الصحية).

١٠ في المئة لعامل تكافؤ المناطق (٥ في المئة للسكان الحضر، ٥ في المئة للكثافة السكانية).

وبالنسبة إلى الولايات التي تنتج النفط فإن النسبة كانت ٢ في المئة من العائدات الاتحادية وفقاً لقرار البرلمان النيجيري، وعمد الانقلاب العسكري في عام ١٩٨٣م إلى جعلها ٢ في المئة من صافي عائدات النفط وتم تعديلها في عام ١٩٨٦م إلى ٥ في المئة من جملة العائدات الاتحادية. ونتيجة لنمو حركات احتجاجية سياسية في ولايات النفط فقد تم تعديلها عام ١٩٩٩م إلى ١٢,٥ في المئة من صافي عائدات النفط ووضعت في حساب خاص لتنمية هذه الولايات. من الواضح أن هذه النسبة الخاصة تساهم في إسكات أصوات الاحتجاج في الولايات المنتجة للثروة المعينة، وهي يمكن أن تسبب إشكاليات أخرى في المستقبل إذ أدت إلى التفاوت في التنمية، فلذلك عمدت الحكومة وشركاء الإيغاد لوضع سقف أعلى لنصيب هذه الولايات كما ذكرنا أعلاه.

وبالنسبة إلى نصيب الحكم المحلي فإن المعايير نفسها التي حكمت تحديد نصيب الولاية استخدمت في تحديد نصيب وحدات الحكم المحلي. وضعت نسبة ٥ في المئة من ميزانية الحكم المحلي لسد العجز في الإيرادات المحلية وبخاصة في وحدات الحكم المحلي الفقيرة أو التي تمتاز بقلة السكان.

إن أهم الانتقادات التي توجه إلى التجربة النيجيرية تنحصر في الآتي:

١ ـ أدى الاعتماد على مورد واحد على المستوى الاتحادي إلى تدهور العائدات من الزراعة والصناعة.

٢ ـ زيادة الصراع السياسي والاجتماعي حول حيازة نصيب أكبر من عائدات النفط.

وبالتالي ولدت التجربة النيجيرية دولة ريعية لم يتمكن مواطنوها بعد من الالتفات إلى القضايا الحقيقية التي تؤدي إلى صهر نيجيريا في أمة واحدة. وهنا تكمن خطورة تمثل الأنموذج الريعي كوسيلة لبناء الدولة ـ الأمة. إن التشابه الظاهري بين بناء الدولة في نيجيريا والسودان لا يبرر الأخذ بالتجربة النيجيرية، بل إن هذه التجربة وفي ظروف أفريقيا التي تتسم بحدة النزاع السياسي والاجتماعي مدعاة لزيادة عدم الاستقرار السياسي. ومن هنا لا بد للسودانيين من استكشاف الأطر والتقاليد والقوانين اللازمة لنجاح تجربتهم الاتحادية.

ويدعو تقرير دولي آخر إلى جعل قسمة عائدات النفط في السودان على النحو التالي:

٢٠ في المئة للسلطات الجنوبية

٣٠ في المئة للسلطات الشمالية

١٠ في المئة لتطوير صناعة النفط

٤٠ في المئة للمشروعات القومية.

ويرمي أصحاب التقرير إلى زيادة التعاون بين الشمال والجنوب عبر بناء نظام تعليمي عام وجامعي على أسس قومية، وبناء نظام للرعاية الصحية ومشروعات مشتركة للزراعة وتربية الحيوان، وإكمال حفر قناة جونقلي في جو بيئي معافى، وذلك، لزيادة التحكم في مصادر المياه، وتطوير صناعات من أجل التصدير في الجنوب، وإقامة مشاريع رأسمالية تربط بين الشمال والجنوب في مجال الاتصالات، وتشييد الطرق وبناء المطارات. ويشير التقرير إلى ان هذا التقسيم للعمل سيؤدي إلى بناء الوحدة عبر المصالح والفوائد المشتركة. ويجعل من الصعوبة الحديث عن الانفصال، إذ إن الجنوب المستقل سيخرج فقط بـ ٢٠ في المئة من العائدات.

يسير التقرير السابق في ركاب حديثنا عن: ما هو السودان الذي نريد؟ وهو يحاول الوصول إلى «الدولة الإقليم» التي طرحناها من خلال هذه الورقة، ولكنه في الوقت نفسه يجعل الإقليم الجنوبي وحده محور هذه التنمية، مما ينذر باستمرار تخلف كثير من أجزاء السودان الأخرى. ومن جانب آخر يعطي هذا التقرير السلطات الجنوبية ٢٠ في المئة من عائدات النفط من دون أن يحدد أي واجبات أو اختصاصات تقوم بها هذه السلطات نظير العائدات الممنوحة.

كما إن المركز الاتحادي وبقية أجزاء السودان التي أشير إليها بالسلطات الشمالية منحت ٣٠ في المئة من العائدات وهي غير كافية للقيام بواجبات واختصاصات المركز الاتحادي وبقية الولايات. ورغم تخصيص التقرير ٤٠ في المئة من عائدات النفط للمشاريع القومية إلا أنه يغفل الحديث عن قسمة عائدات الموارد الأخرى.

٦ ـ نحو قسمة عادلة لعائدات الثروة

لقد حددنا طبيعة الدولة السودانية الجديدة بأنها «الدولة الإقليم»، وهذا النوع من الدولة يعتمد على تقاسم العبء (Burden-Sharing) خلافاً للدولة الريعية التي أسست لها بروتوكول ماشاكوس (١) ورأينا أثرها في التجربة النيجيرية التي تقوم على الاعتماد على مورد واحد من الموارد الأرصدة أدى الاعتماد عليه إلى زيادة الصراع السياسي والاجتماعي للفوز بنصيب أكبر من عائدات هذا المورد.

إن المدخل لبناء معادلات لقسمة عادلة لعائدات الثروة يكمن في معرفة الحقائق الموضوعية التالية:

أ ـ الاعتراف بأن الدمار الذي خلّفته الحرب طال كل أنحاء السودان وليس منطقة واحدة، ولا بد من المعالجة على مستوى كلي يأخذ في الحسبان وضع خطة قومية تحدد كلفة إعادة التأهيل والإعمار والأولويات في مجال إعادة التوطين، وإعاشة الأسر التي فقدت معيليها وفي مجال التعليم والصحة والإدارة.

ب ـ خلّفت الحرب مئات الآلاف من الأرامل واليتامى والمعوقين والجنود المسرحين الذين يجب العناية بإعاشتهم وإعادة تأهيلهم لأداء أعمال إنتاجية تتناسب مع قدراتهم. هذه أيضاً مسؤولية قومية.

ج ـ محاربة الفقر الذي تتصاعد معدلاته عاماً بعد عام.

د ـ وضع خطة قومية للإعمار قصيرة المدى تقوم على مشاريع زراعية وصناعية تعتمد على الميزة النسبية، وبناء الطرق ووسائل الاتصالات وربط جميع أنحاء السودان بالكهرباء وشق القنوات وبناء السدود لوضع الأساس المادي للنهضة الجديدة.

هـ ـ أهمية الاهتمام بالقوات المسلحة والنظامية والأجهزة الأمنية وزيادة تأهيلها وبناء قدراتها، وذلك لتأمين البلاد والدفاع عنها إزاء الأخطار الأمنية داخلياً وخارجياً، إذ إن الوصول إلى اتفاقية سلام ونهاية الحرب الأهلية لا تعني نهاية الأخطار المحدقة بالسودان نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والحروب الأهلية في بعض دول الجوار والمليشيات المسلحة داخل بعض أجزاء السودان. فجيش الحركة الشعبية هو أحد أكبر هذه الجيوش فقط في الجنوب بجانب مليشيات القوات الصديقة للحكومة ولوردات الحرب الآخرين في جنوب وغرب السودان.

و ـ انطلاقاً من الفقرات (د) و(هـ) فإنه من المهم بقاء المركز الاتحادي قوياً ومالكاً لعائدات ضخمة تساعد على الإيفاء بمسؤوليات المركز المتعددة، وفي تحقيق التنمية والحفاظ على الوحدة الوطنية.

الحقائق الموضوعية التي عددناها أعلاه هي التي يجب أن تحكم موجِّهات قسمة عائدات الثروة التي ستساعد في الوصول إلى الدولة السودانية الجديدة. وهذه الموجهات تكمن في الآتي:

١ ـ تحديد الواجبات والاختصاصات لأي مستوى من مستويات الحكم الثلاثة.

٢ ـ التدرج في قسمة العائدات وفقاً لاستعداد المستوى المعين للقيام بواجباته واختصاصاته.

إن تحديد الواجبات والاختصاصات يتطلب ضرورة إعادة النظر في تركيبة أجهزة الحكم الحالية، إذ إن بروتوكول ماشاكوس أقام حكومة إقليمية في جنوب السودان، وبالتالي أنشأ البروتوكول نوعاً من التكافؤ بين الحكومة الإقليمية والحكومة الاتحادية المركزية، والأخيرة أصبحت ذات طبيعة مزدوجة (حكومة اتحادية لكل السودان وإقليمية للشمال كما ورد في البروتوكول). وإزالة هذا التناقض تتطلب مراجعة عدد الولايات الحالية وابتداع شكل جديد للولايات يتماشى مع طبيعة «الدولة الإقليم» القادمة. وعلى الرغم من ارتفاع الأصوات في مؤتمر تقييم وتقويم تجربة الحكم الاتحادي (نيسان/ أبريل ٢٠٠٢م) مطالبة بإعادة النظر في عدد الولايات إلا أن المؤتمر خلص إلى اهمية مراجعة عدد المحليات. والعودة إلى نظام المديريات أو الأقاليم (تجربة الحكم اللامركزي) يساعد في إقامة نظام إداري فاعل في الولايات، وتذويب النعرات القبلية التي بدأت تطل من جديد، وفي تحقيق التنمية الإقليمية المتوازية والمستدامة على قاعدة الميزة النسبية. ويساعد أيضاً في إعطاء مزيد من السلطات المشتركة للولايات الجديدة (المادة ١١٢ (١) و(٣) ما يؤدي إلى تعميق واستقرار الحكم الاتحادي.

يتطلب التدرج في قسمة العائدات، **أولاً**: تحديد النسب وفقاً لقاعدة الواجبات والاختصاصات و**ثانياً**: مدى استعداد المستوى المعين من مستويات الحكم للقيام بمسؤولياته من ناحية توافر البنى الأساسية والقوى البشرية المدربة والقدرة على تقديم الخدمات. . . إلخ. و**ثالثاً**: أسبقيات الصرف خلال المرحلة الانتقالية التي تعقب توقيع الاتفاقية. فلذلك لا بد من أن يكون تطبيق معادلات القسمة مرناً ومتدرجاً عبر سنوات المرحلة الانتقالية (رغم قصر الفترة الزمنية).

إن أي تحديد لنسب القسمة لا بد أن يقوم على إبراز أهمية دور المركز الاتحادي في بناء «الدولة الإقليم» التي نريد، فلذلك أوصى بالآتي:

١ ـ يتم توزيع عائدات النفط كالآتي:

٧٥ في المئة للحكومة الاتحادية

١٠ في المئة للحكومة الإقليمية

٨ في المئة لتنمية الاستثمارات في مجال النفط والطاقة

٧ في المئة للولايات والمحليات التي يتم فيها الإنتاج أو التكرير أو ميناء

للتصدير أو يمر فيها أنبوب الخام إلى ميناء التصدير شريطة أن لا يقل نصيب ولايات ومحليات الإنتاج عن ٧٠ في المئة من المبلغ المخصص.

٢ ـ عائدات الحكومة الاتحادية (وفقاً للمادة (١١٣) من الدستور و٧٥ في المئة من عائدات النفط وعائدات القيمة المضافة). ويتم التصرف فيها كالتالي (الجدولان رقما (٩ ـ ٤) و(٩ ـ ٥)). وتقوم هذه القسمة على مستويين:

أ ـ مستويات الحكم الثلاثة

يتم تخصيص ٤٣ في المئة للحكومة الاتحادية في العام الأول من الاتفاقية، وتبدأ هذه النسبة في الانخفاض إلى أن تضحي ٤٠ في المئة في النصف الثاني من عمر الاتفاقية. وبالنسبة إلى الولايات فقد خصص لها ١٥ في المئة من العائدات الاتحادية بجانب الموارد المالية المحددة في المادة (١١٤) من الدستور. يبدأ نصيب الولايات بـ ١٣ في المئة في العام الأول ويرتفع إلى ١٥ في المئة خلال النصف الثاني من عمر الاتفاقية. وبالنسبة إلى المحليات فقد تم منحها نسبة ٥ في المئة من العائدات الاتحادية بجانب مواردها المالية الواردة في المادة (١١٥) من الدستور. وهذه أول مرة يتم فيها تخصيص نسبة ثابتة من العائدات المالية الاتحادية للمحليات.

الجدول رقم (٩ ـ ٤)
مقترح قسمة عائدات مستويات الحكم الثلاثة خلال سنوات الاتفاقية
(نسبة مئوية)

العام / مستويات الحكم	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس
الاتحادي	٤٣	٤٢	٤١	٤٠	٤٠	٤٠
الولايات (*)	١٣	١٤	١٤	١٥	١٥	١٥
المحليات	٤	٤	٥	٥	٥	٥

ملاحظة: (*) على أن يخصص ٣٠ في المئة من نصيب الولايات للولايات الجنوبية.

ب ـ مستوى الصناديق القومية المتخصصة

يقوم المقترح على مفهوم تقاسم العبء الذي يجعل كل مناطق السودان تتقاسم أعباء التأهيل وإعادة التعمير والتنمية من ناحية، ومن ناحية أخرى يحافظ على المركز الاتحادي قوياً ومالكاً لنصيب الأسد من العائدات الاتحادية (٤٠ في المئة)

وهي توصية لجنة قسمة الموارد القومية بين الحكومة الاتحادية والولايات التي جعلت نصيب الخدمات السيادية والاستراتيجية (٢٥ في المئة). و(١٥ في المئة) للخدمات غير قابلة للتصنيف. كما التفت المقترح إلى خصوصية الولايات الجنوبية وتم منحها ١٥ في المئة من عائدات النفط، ٧٠ في المئة من عائدات ولايات ومحليات الإنتاج (٧ في المئة)، و٣٠ في المئة على الأقل من نصيب الولايات من العائدات الاتحادية (١٥ في المئة)، بجانب قيام الصناديق القومية المتخصصة التي منحت ٤٠ في المئة من العائدات الاتحادية بتنفيذ مشروعات لإعادة التاهيل والتعمير والتنمية في كل أنحاء السودان ومن بينها جنوب السودان.

وميزة هذا المقترح أنه يسعى إلى بناء الوحدة الوطنية من خلال العمل المشترك والمشاريع المشتركة بين جميع أنحاء السودان، وهو يأخذ بالتجربة العالمية في جعل المركز مالكاً للنصيب الأوفر من عائدات الثروة القومية ويجعل من الصناديق القومية المتخصصة المسؤول الأول عن همّ إعادة التأهيل والتعمير والتنمية، وهو ما عمدت إليه مقترحات الحكومة وشركاء الإيغاد من اقتراح صناديق متخصصة للقيام ببعض الأعباء. ولكن ميزة المقترح أنه اهتم بالفئات الضعيفة (المعوقون، الأيتام، والأرامل والجنود المسرحون)، كما اهتم المقترح بالمستقبل (ترقية التعليم العالي والبحث العلمي وصندوق الأجيال القادمة). وجعل المقترح إعادة التأهيل والإعمار والتنمية شأناً قومياً من خلال مشاركة الولايات والحكومة الاتحادية في إدارة هذه الصناديق.

حدد بروتوكول ماشاكوس (١) مسؤولية الحكومة الاتحادية في تسلم الأموال نيابة عن الأمة (٤ ـ ٢ ـ ١)، وأن تنشأ هيئة مالية لجمع العائدات المالية تتولى جمع الأموال وتوزيعها على الولايات أو الإقليم بالتساوي (٤ ـ ٥). وهذه الهيئة المالية يمكن أن توكل إليها مسؤولية إدارة الصناديق القومية المتخصصة (عدا صندوق الاحتياطي القومي الذي يوضع تحت إدارة الحكومة الاتحادية). ومن الضروري أن تكون الهيئة المالية صغيرة العدد رشيقة ضامرة تتميز بالبيروقراطية المتخصصة.

يتولى مجلس الولايات مهمة إقرار ميزانية هذه الصناديق والتصرف فيها وفقاً لمقترحات الولايات وتوصية اللجان الفنية التي تتولى دراسة جدوى المشاريع الفردية المقدمة من الولاية أو الجماعية المقدمة من مجموعة ولايات أو من حكومة الإقليم الجنوبي أو الحكومة الاتحادية.

الجدول رقم (٩ ـ ٥)
مقترح نصيب الصناديق القومية المتخصصة في سنوات الاتفاقية
(نسبة مئوية)

الرقـم	الصندوق المتخصص	نسبة مئوية
١	التعليم والصحة	٧
٢	الطرق والاتصالات	٦
٣	إعمار الجنوب	٥
٤	التنمية الزراعية	٤
٥	التنمية الصناعية	٤
٦	الأجيال القادمة	٤
٧	الاحتياطي القومي (الكوارث وغيرها)	٣
٨	تثبيت الأسعار	٣
٩	مساعدة الأرامل والأيتام وتأهيل المعوقين	٢
١٠	ترقية التعليم العالي والبحث العلمي	١
١١	برامج تأهيل وتدريب الجنود المسرحين	١(*)
١٢	المجموع	٤٠

ملاحظة: (*) يستمر لمدة ثلاثة أعوام ثم تضاف النسبة إلى صندوق الاحتياطي القومي.

٧ ـ التوصيات

١ ـ أهمية وضع خطة قومية للتأهيل والإعمار والتنمية للمدى القصير تحدد فيها الأولويات. ويمكن أن تشكل خطة الخمس السنوات الأولى من الاستراتيجية ربع القرنية (٢٠٠٣ ـ ٢٠٢٧م) أساساً لهذا العمل.

٢ ـ أهمية مراجعة وتقليص عدد الولايات خلال النصف الأول من عمر الاتفاقية.

٣ ـ ضرورة التصدي الحازم للتلاعب في المال العام وإجراء المساءلة والمحاسبة، إذ إن تقارير المراجع العام تشير إلى ازدياد معدلات هذه الظاهرة ولا نجد مساءلة أو

محاسبة للمتلاعبين. ويمكن أن تستشري هذه الظاهرة بعد الوصول إلى اتفاقية السلام وبخاصة أن الفترات الانتقالية بعد نهاية الحروب الأهلية في كثير من الدول شهدت اعتداءات كثيفة على المال العام.

٤ ـ الاهتمام بالتدريب والتثقيف السياسي، وذلك بإنشاء مراكز أهلية وحكومية.

المراجـــع

١ ـ العربية

الاستراتيجية القومية الشاملة، ١٩٩٢ ـ ٢٠٠٢. الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، ١٩٩١.

التقرير الاستراتيجي السوداني، ١٩٩٦. الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٧.

التقرير الاستراتيجي السوداني، ١٩٩٧. الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٨.

التقرير الاستراتيجي السوداني، ١٩٩٨. الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٩.

تقرير اللجنة القومية لإعداد مقترحات حول قسمة الموارد القومية بين الحكومة الاتحادية والولايات، الخرطوم، تموز/ يوليو ٢٠٠٠.

السيد الكرسني، عوض (محرر). **دراسات في تجربة السودان الفدرالية**. الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، ٢٠٠١.

ـــــ . **الفدرالية في السودان**. الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٨. (سلسلة دراسات استراتيجية؛ ٧)

قانون الحكم المحلي لسنتي ١٩٩٥ و١٩٩٨.

لجنة تقويم البرنامجين الأول والثاني. «تقويم البرنامجين الأول والثاني من الاستراتيجية القومية الشاملة، ١٩٩٣ ـ ١٩٩٨.» الخرطوم، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

مشروع قسمة الموارد المالية لمستويات الحكم الاتحادي، الخرطوم، ١٩٩٩.

المؤتمر القومي للمحليات، البيان الختامي والتوصيات، ٨ ـ ١١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٠.

٢ ـ الإنكليزية

African Renaissance Institute [ARI] and Relationships Foundation International [RFI]. «The Sudan Consultation Programme.» January 2001- December 2002. (Reports; no.1-5)

Draft Framework between the Government of the Republic of Sudan and SPLA/SPLM, Nairobi, 20 July 2002.

IGAD Symposium, August 2002.

International Crisis Group [ICG]. «Sudan's Best Chance for Peace: How Not to Lose It.» Nairobi/Brussels, 17 September 2002. (Africa Report; no. 51)

Office of the Resident, Humanitarian Co-ordinator of the United Nations System in the Sudan Nuba Mountains. «Programme Advancing Conflict Transformation.» NMPACT, Phase 1, 2001.

Salih, H. M. [et al.] (eds.). *Federalism in Sudan*. Khartoum: Khartoum University Press, 1995.

Wheare, W. C. *Federal Government*. Oxford: Oxford University Press, 1956.

الفصل العاشر

أسباب تخلف التنمية البشرية في الدول العربية: السودان كدراسة حالة

أسماء حسين محمد آدم(*)

«الناس هم الثروة الحقيقية للأمم»(١) هذا ما ذهب إليه تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة للعام ٢٠٠٤، وهذا ما يجب أن يكون الهمّ الأكبر لكل من يضطلع بمسؤولية التخطيط التنموي. «إن هدف التنمية الأساسي هو توسيع حريات الإنسان، حيث يمكن عملية التنمية أن تزيد القدرات البشرية بتوسيع نطاق الخيارات المتاحة للناس كي يعيشوا حياة مكتملة وخلاقة. فالناس هم في الوقت نفسه المستفيدون من التنمية، وعوامل التقدم والتغيير التي تحدثها، ويجب أن تفيد هذه العملية كل الأفراد بالتساوي، وترسي أسس المشاركة لكل منهم»(٢).

يعبّر مصطلح التنمية البشرية عن الإرادة والتصميم من أجل خلق واقع جديد تتطور بموجبه آليات المجتمع والدولة لترتقي بالإنسان إلى أقصى حد متاح، وفقاً لإمكانيات المجتمع الاقتصادية وظروفه الداخلية والخارجية. ومما ساعد على رواج المصطلح ظهور التيار الاشتراكي المناهض لليبرالية في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي.

(*) كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة جوبا، شعبة العلوم السياسية.

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٤: الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع** (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٤)، ص ١٢٧.

(٢) المصدر نفسه.

لقد تعرض البعد الاجتماعي للمصطلح الليبرالي «التنمية الاقتصادية» إلي العديد من التطورات التي بدأتها كتابات مدرسة شيكاغو «وبالأخص سكولتز (T. W. Schultz)» الذي ابرز أهمية التنمية البشرية عند تناول مفهوم التنمية الاقتصادية. وقد جاءت إسهامات كل من آرثر لويز وهانز سنقر لتبين أهمية التنمية البشرية باعتبارها احد الشروط الأساسية للتطور الاقتصادي. وفي عام ١٩٦٩ جاءت إسهامات سيرز لتضع الأساس العلمي لبناء العلاقة القوية بين التطور الاقتصادي من جهة والتنمية البشرية بمفهومها الأوسع من جهة أخرى. ومنذ ذلك العهد أصبح تطور رأس المال البشري جزءاً لا يتجزأ من التطور الاقتصادي.

ومع انهزام الفكر الاشتراكي وانزوائه في أواخر الثمانينيات طغى تيار الليبرالية الجديدة القائم على مفاهيم دمج اقتصاديات العالم وفق مفاهيم السوق وآلياته ولمصلحة رأس المال العالمي، وتاهت معها المعايير الحقيقية للتنمية.

لكن اعتماد الأمم المتحدة مؤشرات التنمية البشرية (HDI) منذ ما يربو على عقد من الزمان من أجل تحديد معايير أدق لقياس مدى تطور الدول في هذا السياق، أعاد الاهتمام بشكل أوسع للبعد الاجتماعي لقضايا النهضة التنموية. وقد اعتبر ذلك بمثابة نقطة انطلاق مهمة نحو الوصول إلى معدل الكفاءة الأعلى من أجل تحريك القوى الاجتماعية الراكدة نحو السوق واستثماراته وتقليص الأدوار البيروقراطية وأدائها المعوق للتنافس الدولي في ظل العولمة. وقد واجه مفهوم التنمية البشرية رفضاً من القطاعات ذات المصالح المضادة بدعوى أن المفهوم يعبّر عن قيم الغرب وتطلعاته بان يكون الانحياز للنموذج الغربي في الحياة الاجتماعية بصفة عامة. والدعوى بهذا الفهم الضيق مردودة على أصحابها إذ إن القيمة الحضارية لا تقاس بمنبعها وأصلها بل بمدى مناسبتها الواقع وقدرتها على تحقيق فوائد للمجتمع.

إن مؤشرات التنمية البشرية تعتمد على قياس التطور الصحي، والتعليم، وتوقعات مدى الحياة، ووضعية المرأة، ومعدل البطالة . . . إلخ. ولهذا فإن التنمية البشرية تأتي لتبيّن عبثية قياس تطور المجتمعات بناءً على مستوى الدخل الفردي بها. فمؤشر الدخل الفردي لا يعني شيئاً بحسابات تأهيل القدرات البشرية وتطويرها، الأمر الذي يعكس أهمية الاعتماد علي مؤشر التنمية البشرية لقياس مدى نجاح الدول أو إخفاقها تنموياً. لهذا فإن الفقر في حد ذاته لا يعني حتمية التخلف، كما إنّ الغنى لا يصلح كمؤشر في قياس تقدم الأمم. فالدولة يمكن أن تخطط برامجها التنموية على حسب إمكانياتها البشرية المتاحة.

إن الفقر البشري لا يعني الفقر المادي، كما إنّ « النتائج البشرية لا تعتمد فقط

على النمو الاقتصادي ومستويات الدخل القومي. بل تعتمد أيضاً علي وجهة استعمال هذه الموارد، هل لتطوير الأسلحة أم لإنتاج الطعام؟ هل لبناء القصور أم لتأمين المياه النظيفة؟»[٣] إذاً يعتمد تحقيق معدلات طيبة من التنمية البشرية في المقام الأول على قدرة الدولة على توزيع عوائد المنافع، والفرص، والقيم المتحصل عليها من القطاعين العام والخاص بشكل عادل.

إن عدم التساوي في الدخول يعني عدم مساواة في الوصول إلى الفرص لحياة أفضل، فالطفل الأفقر على سبيل المثال، معرض أكثر لسوء التغذية وفقدان فرص الرعاية الصحية والتعليم. إن أهمية زيادة رأس المال الوطني لا تقتصر مهمته فقط على رفع مستوى المعيشة. فالفقر هو في حقيقته «قصور في القدرة البشرية»[٤]، ومن ثم فإن نقصان رأس المال سوف يعيق النمو الاقتصادي المناصر للفقراء والتنمية بوجه عام، ومن ثم يساعد على استدامة الفقر. لكن هذا الفهم المتقدم لمعنى التنمية يجب أن يمنع مخاطر الانزلاق وراء الآراء والنظريات التي تجزم بأن الفقر والتخلف متلازمان، وأن البلدان الفقيرة ستظل متخلفة وتدور في دائرة الفقر الشيطانية المقفلة، وأنها ستظل بعيدة عن إنجاز المشاريع ذات المردود الإيجابي العالي بسبب ضعف نموها وقلة رأسمالها. فالدولة ذات التخطيط التنموي الاستراتيجي السليم يمكنها تجاوز فقرها المادي عبر استثمار مصادرها المحدودة بشكل أكثر كفاءة.

في المقابل فإن الدول الغنية التي اعتمدت على مصادرها الأولية (مثل الدول النفطية) وعلى استيراد ونقل أحدث ما توصلت إلية أجهزة التقانة، مع الإبقاء على الحالة المجتمعية في مرحلة السكون، لن تستطيع تجاوز أزمتها وتحقيق التنمية البشرية. فالتنمية عملية مجتمعية شاملة لا بد أن تنتظم المجتمع بكل شرائحه. إن على الدول العربية التي أدمنت مؤشرات التخلف أن تعلم أن التقدم ليس شيئاً آلياً، بل هو وليد مجهودات متواصلة حاسمة غايتها تنمية الإنسان وليس الرفاهية الاقتصادية فحسب، بل هو التغيير الجوهري لبنى المجتمع لتكون أكثر قدرة على المساهمة في منتوج الحضارة الإنساني.

لا يعني ذلك بالضرورة حتمية اتباع النمط الرأسمالي الغربي في التنمية البشرية. فالمصطلح يتيح حرية التحول عن هذا النموذج وطرح نماذج أخرى ناضجة ومثمرة

---

(٣) المصدر نفسه.

(٤) برنامج الأمم المتحدة للإنماء (الخرطوم) ومكتب العمل الدولي، **نحو القضاء على الفقر في السودان: تحليل لقصور القدرة البشرية وأساس الاستراتيجية** ([الخرطوم]: البرنامج، ١٩٩٨)، ص ١، <http://www.southonline.org/areports%20Poverty%20in%20Sudan.doc>.

على أسس تقاليد الحضارات المختلفة وثقافاتها وديناتها وليس على هدي نماذج مقتبسة بلا وعي.

ولكن أيهما يسبق الآخر؟ هل على الدولة أن ترفع من معدل رأسمالها أولاً ثم تبحث عن تنمية مواردها البشرية «من تعليم، وصحة وديمقراطية»؟ أم الأجدر تحقيق التنمية البشرية أولاً ثم الاعتماد عليها في تحقيق النهضة الاقتصادية المطلوبة؟ هذه الأسئلة كثيراً ما تطرح من قبل المؤسسات التنموية وأيضاً من قبل الساسة الذين يحاولون تقليص فرص إشاعة الديمقراطية والحرية بحجة تحقيق التنمية الاقتصادية أولاً، تحت شعار «الخبز أولاً».

يحسم هذا الجدل واقع الدول العربية إجمالاً التي ارتكنت إلى الحكم العسكري أو السلطوي فلم تفلح في أن ترتقي إلى مصافّ الدول المتقدمة. يؤكد ذات المضمون البحث المميز الذي قام به بروفسور أمارتيا سين (Amartya Sen) في ١٩٩٦ والفائز بجائزة نوبل للسلام عام ١٩٩٨. انتهى البحث إلى أن الارتقاء إلى دائرة التطور الاقتصادي لا يمكن تحقيقه إلا عبر بوابة التنمية البشرية أولاً. كما انتهى الباحث ذاته إلى أن الدول التي استطاعت تحقيق كل من التنمية البشرية والتطور الاقتصادي معاً لعدة أجيال متتالية، لم يكن ليتمَ لها ذلك لولا اهتمامها بالتنمية البشرية وبخاصة التعليم ومعدل توقع الحياة(٥).

من هذا يمكن أن نخلص إلى أن التطور الاقتصادي لا يحقق التنمية البشرية بشكل آلي. فلا بد أن تنتهج الدولة نمطاً اقتصادياً مبنياً على تنمية الموارد البشرية سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص. فما هو حال الدول العربية في هذا المضمار؟ وهل حقق النفط للدول العربية «الغنية» التقدم؟

للإجابة عن مثل هذه التساؤلات يمكن الرجوع إلى تقرير التنمية البشرية العربية الذي نشرته الأمم المتحدة عام ٢٠٠٢. الدول العربية التي يقطن فيها ما يقارب الـ ٢٨٠ مليون نسمة وباعتماد مؤشر التنمية العربية، يوضح التقرير أن المنطقة العربية بشكل عام غنية ولكنها غير متقدمة. فالفقر الإنساني والفقر الاقتصادي غير متطابقين، ويتضح هذا جلياً في الدول العربية النفطية والتي يتخلف فيها معدل التنمية البشرية بشكل كبير جداً مقارنة بالإمكانيات المادية التي تمتلكها. فمعدل الدخل الفردي بحسب التقرير في الدول العربية إجمالاً من أفضل المعدلات مقارنة بالدول النامية، (مع الاحتفاظ بحق التذكير بكبر الفوارق المادية بين الدول العربية). وعلى الرغم من

(٥) United Nations Developmen Programme [UNDP], «Links between Development and Growth: Considerations for Lebanon,» January 2000, p. 12, < http://www.surf-as.org/Papers/links. pdf > .

ذلك أن التقرير يؤكد أن الفارق في التطور بين الدول العربية ورصيفاتها عالٍ جداً، فالمعدل السنوي لارتفاع الدخل الفردي لا يتجاوز الـ٠,٥ في المئة، وهو أقل معدل في العالم باستثناء دول أفريقيا جنوب الصحراء. وسيبقى على العرب أن يبذلوا ١٤٠ سنة أخرى للّحاق بالعالم. ما يعني في القراءة الأخيرة حقيقة أن المجتمع العربي مازال يعاني فقراً شديداً في إمكانياته البشرية حيث يعيش ما يقارب من ٦٥ مليون شخص عربي في ظلام الأمية[٦]. يدعم تلك الحقائق مسح أجري، على قطاع الشباب في١٢ دولة عربية، أوضح أن جل هم الشباب لا يتعدى البحث عن وظيفة وتوفير تغطية مالية للمصاريف اليومية، كما إن ذات المسح أوضح أن أكثر من ٥٠ في المئة من هذا القطاع المهم يفكر في الهجرة إلى الخارج. ألا يعني ذلك منتهى الانهزامية[٧]؟

الشكل رقم (١٠ ـ ١)
ترتيب البلدان من حيث التنمية البشرية

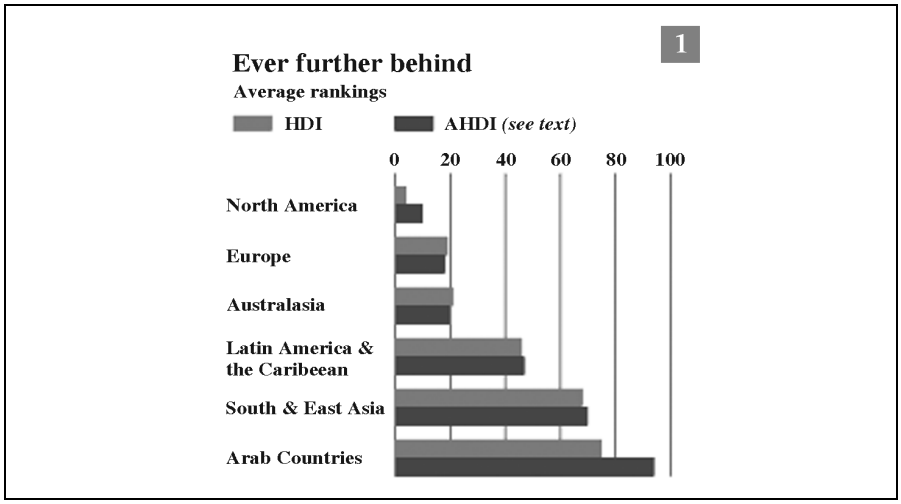

المصدر: United Nations Development Programme [UNDP], *The Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations* (New York: UNDP, 2002).

نقلاً عن: *Economist* (2006).

يوضح الشكل رقم (١٠ ـ ١) أن الدول العربية تقبع في مؤخرة دول العالم من حيث التنمية البشرية.

---

(٦) United Nations Development Programme [UNDP], *The Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations* (New York: UNDP, 2002).

(٧) *Economist* (2006).

يؤكد كريستيان بورتمان (Christian Poortman) «نائب رئيس منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي» الحقائق التالية عن المنطقة:

١ ـ العمالة:

- في خلال العقد التالي سوف تنمو القوى العاملة بمعدل ٣,٥ في المئة سنوياً.
- في معظم دول المنطقة، يمثل معدل الشباب العاطل ضعف متوسط معدل البطالة.
- تحتاج المنطقة إلى توفير ٨٠ مليوناً ـ ١٠٠ مليون وظيفة جديدة بحلول عام ٢٠٢٠، أو ما يربو على ٤ ملايين وظيفة كل عام.
- من المتوقع أن تنمو القوى العاملة النسائية بمعدل ٥ في المئة سنوياً في الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠.
- يواجه القطاع العام المترهل عجزاً عن استيعاب هذه الوظائف.

٢ ـ التنمية:

- عوائد النفط والمعونات الخارجية وعوائد العمل في تناقص متزايد.
- منذ ١٩٨٠ فإن متوسط معدل نمو الرأسمال في المنطقة لم يتجاوز ٠,٩ في المئة.

٣ ـ الاستثمار:

- في معظم دول المنطقة ما زالت البيئة البيروقراطية غير محفزة على تفعيل النشاط الاستثماري مقارنة بالدول المنافسة.
- تأخر دول المنطقة عن اتخاذ القرارات الإصلاحية سوف يؤثر سلباً في مقدرة الدول على المنافسة لاحقاً.

٤ ـ نوعية الخدمات العامة المقدمة من الدولة:

- تتزايد الفوارق بين دول المنطقة ورصيفاتها في ما يتعلق بتقديم الخدمات الاجتماعية الضرورية.
- في مجال التعليم الابتدائي، فإن أداء دول المنطقة ما زال متخلفاً مقارنة بأداء رصيفاتها.
- ما زال الأطفال في بعض مناطق المنطقة يعانون سوء التغذية.

● برامج الضمان الاجتماعي مازالت تعاني القصور في الأداء وما زالت تستبعد عدداً من الشرائح في المجتمع[٨].

الدول العربية وأسباب فشل التنمية البشرية

تؤكد بعض البحوث أن تأخر التنمية البشرية مصدره سوء توزيع عوائد القطاعين الخاص والعام. وفي حين أن تلك البحوث تلقي باللائمة على القطاع الخاص في دول أمريكا اللاتينية، فإن الأمر يختلف عندما تشرح الحالة العربية. فالقطاع العام المسيطر عليه من قبل الحكومات العربية هو المسؤول الأول عن سوء التوزيع هذا. على سبيل المثال، فإن السياسات الحكومية في مجال التعليم العالي لا تتقيد باحتياجات السوق، الأمر الذي يفرز أعداداً هائلة من العاطلين من حمَلَة الشهادات الجامعية. سوء التخطيط هذا ساهم في انهيار إجمالي الإنتاج في المنطقة بنسبة ٠,٢ في المئة للأعوام ١٩٦٦ ـ ١٩٩٠، وهي ذات الفترة التي شهدت تطوراً إنتاجياً في دول شرق آسيا بنسبة تقلّ قليلاً عن ٢ في المئة[٩].

الشكل رقم (١٠ ـ ٢)

ترتيب البلدان من حيث الحريات المدنية والسياسية، المحاسبية وحقوق المرأة

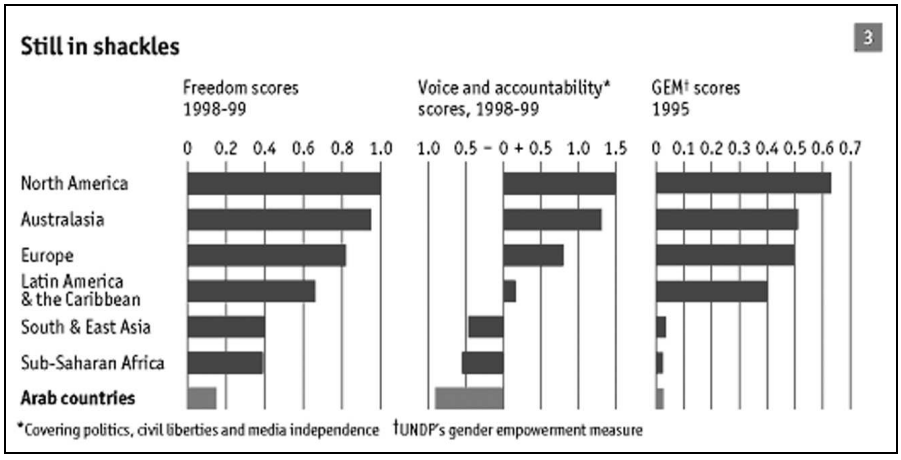

المصدر: المصدران نفسهما.

(٨) Christiaan Poortman, «The Middle East and North Africa: The Challenge of Governance and Development,» Middle East and North Africa Region, 15 February 2004.

(٩) Moez Doraid, «Human Development and Poverty in the Arab States,» March 2000, p. 16, < http://www.worldbank.org/mdf/mdf3/papers/labor/Doraid.pd > .

يوضح الشكل رقم (١٠ ـ ٢) تأخر الدول العربية في مجال الحريات المدنية والسياسية، المحاسبية وحقوق المرأة.

توصلت الدراسات التي أجريت على مدى الحاكمية الراشدة (Good Governance) بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الحقائق التالية:

● عند المقارنة مع الدول المماثلة فإن دول المنطقة تقع في أسفل قائمة الدول التي تتمتع بالحاكمية الراشدة.

● باعتماد مؤشر «نوعية الخدمات الإدارية في القطاع العام» (Quality of Administration in the Public Sector Index)[١٠]، تظهر الدراسة أن دول المنطقة قد حصلت على مقياس أقل بقليل عن رصيفاتها من الدول النامية الأخرى، ولكن المؤشر يشير إلى الأسوإ عند المقارنة بمستوى الدخل القومي، حيث تتزايد الفجوة وتتضح أكثر في الدول العربية النفطية الغنية.

● باعتماد مؤشر المحاسبية في القطاع العام (Public Accountability Index)[١١] فإن كل الدول تتحسن لديها قراءات المؤشر كلما ارتفع معدل دخلها القومي، وذلك باستثناء دول المنطقة، حيث توجد في بعض الدول الغنية فجوة هائلة مقارنة برصيفاتها من الدول[١٢].

● تنفق الحكومات العربية مبالغ طائلة على التسليح الحربي، حيث يحتل هذا البند ٧ في المئة من مجموع دخلها القومي وفقاً لإحصائية عام ١٩٩٦، وهذا أعلى بكثير من أي معدل للإنفاق في أي دولة في العالم، كما إنه يعادل ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي للإنفاق العسكري. في الوقت ذاته بالمقارنة بالصرف على التعليم فإن الإنفاق على التسلح يصل إلى حد ١٠٨ في المئة (١٩٩١ ـ ١٩٩٥).

● باستخدام مؤشر الجنوسة (GEM) فإن الدول العربية تحصل على ثالث أدنى مرتبة من بين مئة ودولتين تم أخذها في البيانات، والمرأة العربية بشكل عام لا توضع

---

(١٠) يعتمد هذا المؤشر على قياس حكم القانون، وكفاءة الجهاز البيروقراطي، ومستوى الفساد، ونوعية القوانين المنظمة، وآلية المحاسبية الداخلية.

(١١) هذا المؤشر يعتمد على الانفتاح السياسي للمؤسسات السياسية، ومدى المشاركة، واحترام الحريات المدنية، والشفافية، وحرية التعبير.

(١٢) *Better Governance for Development in the Middle East and North Africa: Enhancing Inclusiveness and Acountability*, MENA Development Report (Washington, DC: World Bank, 2003), pp. 26-27.

في أولويات الخطط التنموية الاجتماعية وما زالت تعاني هضم حقوقها وبخاصة القانونية[١٣].

ولكن لماذا يحدث سوء التوزيع هذا؟ هل الأمر مجرد فشل في الخطط التنموية؟

تعلّق كثير من الدراسات مسؤولية فشل التنمية على التبعية ثم العولمة[١٤]. ولا ينفي هذا البحث أهمية تلك الإسهامات، ولكنه بدلاً منها يعتمد في تحليله على المؤثرات الداخلية التي أنتجت وتعيد إنتاج الفشل. وينطلق البحث من إطار أوسع يعتقد بفشل النخب العربية المهيمنة على تكوين وبناء الدولة. فالتبعية على أهميتها لا تعدّ سوى مؤثر خارجي يكرس الأزمة ولكن لا ينشئها ابتداءً.

إن إعادة قراءة التاريخ بشكل أوضح تؤكد أن الداء داءٌ داخلي وليس خارجياً. يبرهن هذا أحد الباحثين فيقرر التالي:

تحررت أمريكا اللاتينية من الوصاية الأيبيرية في مطلع القرن التاسع عشر، أي في زمن لم تكن فيه الولايات المتحدة قد أصبحت بعد دولة عظمى، فماذا فعلت باستقلالها السياسي على الصعيد الاقتصادي؟ الملاحظة ذاتها يمكن تطبيقها على واقع الدول العربية، فقد لاحظت النخب المثقفة واقع التخلف في أممها منذ عهد الإمبراطورية العثمانية في زمن كان كل شي فيه ممكناً بعد، إذ إن فرنسا وانكلترا لم تكونا قد دخلتا بعد في السباق الاستعماري الذي وسم نهاية القرن التاسع عشر. فما كانت طبيعة الإصلاحات التي وضعت موضع التنفيذ؟ ولماذا دخلت الدولة العثمانية ومصر وتونس في ديون متراكمة تحولت إلى استعمار مباشر؟ ولماذا تمكنت اليابان التي تعرضت إلى هجمات استعمارية من تحدي مصيرها والتحول إلى دولة عظمى[١٥]؟

إن هذه الأسئلة وغيرها تفضح ما أسماه جورج قرم بـ «التضليل الأيدلوجي والاستهلاك الفكري السالب للخطاب العربي». وإن كان هذا لا يعني إلغاء حقائق التبعية وآثارها. ولكن تظل مثل هذه الأسئلة مهمة للبحث عن النخب العربية المحلية

---

(١٣) Doriad, Ibid., pp. 16-17.

(١٤) على سبيل المثال، انظر: م. فالكووسكي، **وجهة نظر ماركسية حول مشكلات تنمية العالم الثالث**، ترجمة كمال غالي (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٢)؛ سمير أمين: **التراكم على الصعيد العالمي: نقد نظرية التخلف**، ترجمة حسن قبيسي (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨١)، و**التطور اللامتكافئ: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية**، سلسلة السياسة والمجتمع، ترجمة برهان غليون (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤).

(١٥) جورج قرم، «نظريات التنمية: من التضليل الأيدلوجي إلى الواقع التاريخي،» **الوحدة**، السنة ٤، العدد ٤٥ (حزيران/ يونيو ١٩٨٨)، ص ١٦٩ ـ ١٧٠. وهي عبارة عن محاضرات ألقاها عام ١٩٨٢.

وتحميلها المسؤولية ولو بشكل جزئي وفق مقتضيات الواقع الفعلي. ولهذا يتوجب البحث عن الأسباب الرئيسية والتركيز عليها عبر منظور تحليلي تاريخي لا ينفي النظريات المتعددة بل يستفيد منها من أجل تطوير فهم متعمق لأسباب فشل الدولة العربية. هذا الفشل الذي تفرع منه:

- الفشل في توزيع المناصب السياسية والفشل في إشاعة الديمقراطية بين الشرائح الاجتماعية المختلفة والمتنافسة على السلطة.
- الفشل في التخطيط البشري والتنموي.
- الفشل في تحقيق النهضة للقطاعات المستضعفة وبخاصة قطاع المرأة.

في الصفحات القادمة سنتخذ من السودان نموذجاً لفهم أسباب تخلّف التنمية البشرية، وعلاقة ذلك بالدولة والنخب الحاكمة. في الجزء الأول يستعرض البحث الحالة السودانية في مجال التنمية البشرية ثم يستوضح البحث التطور التاريخي للنخبة السودانية التي تنطبق بدرجات عالية على التطور التاريخي للدول العربية بصفة عامة، ونحاول الربط بين الفشل التنموي وتلك النخب. ينطلق هذا البحث من مفهوم محدد للدولة. فالدولة ليست الكيان السياسي والقانوني الذي يمارس السلطة فحسب، بل الأهم من ذلك أن الدولة هي تلك المؤسسة التي تعبّر عبر سياساتها عن التوازنات المتغيرة للقوى الاجتماعية المتنافسة للحصول على السلطة أو للتأثير على صنع القرار السياسي. تأسيساً على ذلك، فإن السياسات التنموية التي تتخذها الدولة ما هي إلا انعكاس لقيم ومصالح المجموعات المهيمنة. والتغييرات التي تطرأ على مجمل هذه السياسات تعني تبدلاً في مواقع المجموعات المؤثرة في مراكز اتخاذ القرار. بهذا الفهم يمكن أن نحاول باختصار التعرف على السياق العام لإعادة إنتاج الفقر والتخلف في السودان.

الفقر المادي والفقر البشري في السودان

يصنّف البنك الدولي السودان، بحسب معيار الناتج للفرد، كبلد منخفض الدخل، وباعتبار مقياس التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة للإنماء يتضح أن «التنمية البشرية» شديدة التدني أيضاً، ففي عام ١٩٩٤ كان ترتيب السودان ١٥٨ من ١٧٥ بلداً. وقد قدّر البرنامج «توقع الحياة عند الميلاد»[١٦] بأعلى قليلاً من خمسين عاماً ـ أي حول متوسط الدول الأقل نمواً وأفريقيا جنوب الصحراء. كما قدرت الإحصائيات أن الأمية بين البالغين قدرت بحوالى ٥٥ في المئة ـ أي أعلى من متوسط

(١٦) مقياس للحالة الصحية العامة ومؤشر على مستوى المعيشة.

الدول الأقل نمواً، وهو الآخر أعلى من متوسط أفريقيا جنوب الصحراء[١٧].

يقدر برنامج الأمم المتحدة للإنماء أن متوسط سنوات التعليم للفرد من السكان في السودان عام ١٩٩٢ كان ٠,٨ سنة فقط، مقارنة بمتوسط ١,٦ سنة في بلاد أفريقيا جنوب الصحراء ومتوسط ٣,٤ سنة لمجمل البلدان العربية، الأسوأ هو الفجوة العميقة بين الريف والحضر في التعليم، التي تصل إلى حوالى ٥٠ نقطة مئوية. غير أن نوعية التعليم تظل المشكلة الأخطر، وبخاصة في التعليم العالي، كذلك تُقدَّر نسبة المتعطلين في السودان بحوالى ١٧ في المئة من قوة العمل. يزيد المشكلة تسرب قوة العمل في شكل هجرة خارجية دائمة لأفضل الكفاءات السودانية[١٨].

لا يقتصر الأمر، إذاً، على انخفاض مستوى المعيشة حيث يعمّ الفقر معظم أهل السودان، وإن كانت درجة التكافل الاجتماعي العالية بين الأسر السودانية تقلل كثيراً من تدهور أحوال الناس، ولكن مع تدني رصيد رأس المال البشري فإن التأثير السلبي للفقر يتفاقم. وباعتبار أن الفقر هو قصور في القدرة البشرية، يُعد تردي رأس المال البشري من أخطر المشاكل التي تواجه السودان، حيث تعوق قلة رصيد رأس المال البشري، وتدني نوعيته، النمو الاقتصادي والتنمية بوجه عام، ومن ثم تساعد على استدامة الفقر نظراً إلى اعتماد الزراعة على المطر، وهشاشة القاعدة الإنتاجية وحساسية الاقتصاد الكلي بشكل عام للصدمات الخارجية، فإن الناتج الزراعي شديد التقلب. فقد انخفض معدل النمو في الناتج الزراعي مؤخراً من حوالى ٣٠ في المئة سنة ١٩٩٢ إلى أقل من١٠ في المئة بعد ثلاث سنوات[١٩].

طبقت الحكومة في الخرطوم برنامج التكيف الهيكلي بدرجات متفاوتة منذ السبعينيات من القرن الماضي وذلك بغرض تحسين الأداء الاقتصادي ككل. ولكن الناتج هو أن هذه السياسات أتت ضدّ الفقراء، حيث أعادت توزيع الدخل والثروة لصالح الأغنياء. وقد أدَّى التفاقم الهائل في معدلات التضخم منذ التسعينيات إلى خروج أعداد هائلة من الأسر السودانية وبخاصة من ذوي الدخول الثابتة من الطبقة الوسطى إلى الطبقة الفقيرة[٢٠]. ومع استمرار اشتعال الحروب

---

(١٧) برنامج الأمم المتحدة للإنماء (الخرطوم) ومكتب العمل الدولي، **نحو القضاء على الفقر في السودان: تحليل لقصور القدرة البشرية وأساس الاستراتيجية**، ص ٦.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٥ ـ ١٨.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٩.

(٢٠) يُقدَّر أن حوالى ثلاثة أرباع السكان في شمال السودان من الفقراء، وأكثر من ٣٠ في المئة شديدو الفقر، بينما يقل الأغنياء عن ٥ في المئة. ويسود الفقر ـ بخاصةً الفقر الشديد ـ لدرجة أعلى في المناطق الريفية بينما يقيم كل الأغنياء تقريباً (حوالى ٩٠ في المئة) في المناطق الحضرية. انظر: المصدر نفسه، ص ٣٦.

الأهلية والصراعات القبلية والسياسية والجفاف وفشل المشاريع الزراعية وغير ذلك ازدادت معدلات إعادة إنتاج الفقر بشكل مذهل. وعلى الرغم من أن برنامج التكيف هذا قد صاحبته دعاية كبرى، إلا أنه ظل في القراءة الأخيرة يحابي أصحاب المال والنفوذ باعتبارهم الأقدر على زيادة الإنتاج حيث يتمتع كبار المستثمرين بمزايا الإعفاء من الضرائب وحرية تحويل الأرباح.

إن حرمان الفقراء من برامج التنمية البشرية لا يعني فقط إزهاق حقوقهم البشرية، بل إن الأهم هو ما يترتب على ذلك الحرمان من تقليص فرص دخول الفقراء إلى السوق وتقلص الفرص المتساوية لهم في المنافسة في الاستثمارات المربحة. على الصعيد ذاته، فإن الفقراء لا يملكون نفوذاً ولا صوتاً سياسياً يجبر متخذي القرار على محاباتهم، الأمر الذي يفرز شكاوي التهميش ويؤجج مشاعر السخط ويستحث خطى الدولة نحو الصراع الأهلي كما هو الحال في دارفور على سبيل المثال.

انظر الشكل رقم (١٠ ـ ٣) الذي يوثق من بيانات صندوق النقد الدولي عن التضخم السنوي في السودان.

الشكل رقم (١٠ ـ ٣)

معدل التضخم السنوي (في المئة)، الخرطوم الكبرى والسودان، ١٩٧١ ـ ١٩٩٥

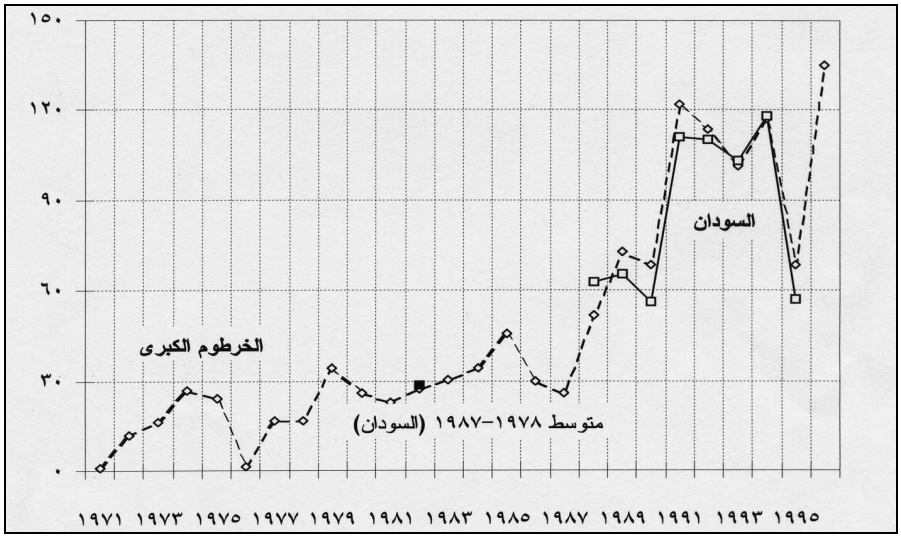

المصدر: نقلاً عن: برنامج الأمم المتحدة للإنماء (الخرطوم) ومكتب العمل الدولي، **نحو القضاء على الفقر في السودان: تحليل لقصور القدرة البشرية وأساس الاستراتيجية** ([الخرطوم]: البرنامج، ١٩٩٨)، ص ١٤، <http://www.southonline.org/areports%20Poverty%20in%20Sudan.doc>؛ صندوق النقد الدولي للسودان (١٩٩٦) (بالإنكليزية)، والمجلس القومي للتخطيط الاقتصادي للخرطوم الكبرى (١٩٩٧).

التطور التاريخي للنخب السودانية المهيمنة

نحاول في هذا القسم من الورقة تناول التطور التاريخي للنخب السودانية بشكل كبير الإيجاز. عاش السودان مثله مثل عديد من الدول النامية في إطار ما يسمى بالدولة الرعوية (Patronage State)، وهي تلك الدولة التي تم بناء هياكلها الاقتصادية/ الاجتماعية ومن ثَم السياسية على نمط المنظومة الرعوية. والمنظومة الرعوية هي منظومة اجتماعية مبنية على أساس من التمايز الاجتماعي (Social Stratification) بين طرفين أساسيين: طرف أقوى، يدعى السيد، أو الراعي (Patron)، وطرف أضعف يطلق عليه الرعية، أو التابعون (Clients).

يتطلب هذا النمط الاجتماعي نوعاً حاداً من التمايز الاجتماعي بين الأشخاص والأدوار وفقاً لاختلاف الأشخاص في حصولهم على الجاه والنفوذ والثروة والعمر والجنس[٢١].

إن العلاقة بين الراعي ورعيته تعكس درجة عالية من الاستغلال الاقتصادي، ولكن تختفي هذه العلاقة الاستغلالية القهرية عن وعي الرعية، حيث تساهم المنظومة القيمية الأخلاقية في تعزيز المكانة السامية للراعي واستحقاقه للامتيازات التي تحصل عليها ماديةً كانت أو معنوية، وتساعد هذه المنظومة القيمية بهذا المفهوم على استمرار واستنزاف وامتصاص فوائض الموارد الاقتصادية الشحيحة لصالح الراعي[٢٢].

تتميز المنظومة الرعوية أيضاً بنمطها الهرمي التراتبي الذي يحدد نموذجاً للتمايز بشكل نمطي يصعب تبديله إلا وفق حدود ضيقة مرسومة سلفاً.

لقد شهدت هذه الطبقات المتنفذة في العالم العربي [كما في السودان] صعوداً مستمراً في المجالين الاجتماعي والسياسي منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ترافق هذا الصعود مع حجم قوتها الاقتصادية المتزايدة والمرتكزة على ملكيتها أو حيازاتها الواسعة من الأراضي، وقد استغلت هذه المجموعة مكانتها الاجتماعية كأعيان ومرابي مدن وشيوخ قبيلة وزعماء عائلات نافذة في المناطق الريفية، وقوانين الأراضي العثمانية عام ١٨٥٨، وكذلك بعض القرارات التنظيمية اللاحقة، وسجلت الأراضي بأسمائها وأسماء عائلاتها. وعلى قاعدة هذه الملكيات العقارية انخرطت تلك

(٢١) على سبيل المثال، انظر: Lloyd Fallers, «Equality, Modernity and Democracy in the New States,» in: Clifford Geertz, ed., *Old Societies and New States; the Quest for Modernity in Asia and Africa* ([New York]: Free Press of Glencoe; London: Collier-Macmillan, [1963]), pp. 159-195.

(٢٢) Robert Fatton, Jr., «Liberal Democracy in Africa,» *Political Science Quarterly*, vol. 105, no. 3 (Fall 1990), p. 460.

القوى المهيمنة في مؤسسات الدولة، الأمر الذي أسس لثلاثة مرتكزات أساسية للهيمنة السياسية والاجتماعية، وهذه المرتكزات هي: قوة النفوذ العائلي، وحجم الملكية أو الحيازة العقارية، والموقع الوظيفي أو الإداري. وكثيراً ما كانت هذه المرتكزات تؤدي الدور الناظم لعملية إنتاج وإعادة إنتاج النخبة أو ما يمكن تسميته بدورة النخبة في المشرق العربي(٢٣). وعلى ذلك فإن «بنية النخبة على امتداد النصف الأول من القرن العشرين هي بنية متماثلة من حيث تشكلها الاجتماعي والسياسي في سائر أقطار المشرق العربي. فقد ارتكزت هذه النخبة على قاعدة اقتصادية تمثلت في الملكيات العقارية الواسعة التي توافرت لها عبر (المستعمر) والسلطات الوطنية في المرحلة اللاحقة»(٢٤).

في السودان، ترجع الجذور التاريخية للقوى المهيمنة إلى فترة الفونج التي شهدت وجوداً مكثفاً للطرق الصوفية. فقد استطاعت بعض هذه الطرق الاستحواذ على قوة اقتصادية مقدّرة عبر تقرّبها من السلطة الملكية، إضافة إلى ما امتلكته من قوة روحية/ دينية. وقد استفادت هذه الطرق وعلى رأسها الطريقة الختمية من الدعم المستمر إبان الحكم التركي/ المصري. انتهى الحكم التركي على يد الدولة المهدية التي تبادلت العداء مع الطريقة الختمية.

على الرغم من أن الهيكلة السياسية الاقتصادية قد شُكلت بصورة أساسية في العهد الاستعماري البريطاني، إلاَّ أنه ومنذ عهد مملكة الفونج تم بشكل تدريجي تشكيل البنية الأساسية لمراكز القوى والنفوذ الاقتصادي والاجتماعي التي أسست فئة النخب المهيمنة في ما بعد.

على خلفية هذا الواقع أتت القوى الاستعمارية إلي المنطقة لتدعم هذه القوى وتعيد إنتاجها مرة أخرى. وقد استفادت الحكومة البريطانية من ذلك التاريخ العدائي، فقامت مع الطائفتين بلعبة توازن قوى، اعتمدت فيها على تقديم السيدين الراعيين لهذه الطرق (السيد عبد الرحمن المهدي سيد أنصار المهدية، والسيد علي الميرغني سيد الختمية) باعتبارهما المحرّكين الأساسيين للحركة الوطنية، واعتماداً على هذين السيدين تولت الأحزاب السياسية الكبرى (حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي) حركة التحرير الوطني وورثت التركة الاستعمارية. استغلت تلك الأحزاب التقاليد والأنظمة الرعوية السائدة، لتنمية مصالحها السياسية والاقتصادية حتى إن

(٢٣) محمد مراد، «الملكية العقارية والبنية الاجتماعية لنخبة السلطة في المشرق العربي في عهد الانتداب ومطالع الاستقلال،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٨٧ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤)، ص ٧٤ ـ ٧٥.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٩٥.

المرشح في الدوائر الانتخابية يُصوت له في «ما أصبح يعرف بالدوائر المغلقة»، من دون أن يتكلف مشقة زيارة دائرته أو عرض برنامجه على الناخبين.

على الصعيد الآخر، ساهم الاستعمار في إنتاج بنىً اجتماعية جديدة ونمط جديد ليس فقط في علائق الإنتاج بل في العلائق بين شرائح المجتمع المختلفة. فظهرت طبقة البرجوازية والطبقة المتعلمة لتعبر عن هذا النمط الجديد، ولكن تم ذلك وفقاً لمقتضيات الاستعمار واحتياجاته الاستغلالية.

بعد الاستقلال نمت هذه الطبقات المهيمنة والطبقات الحليفة لها واستحوذت على السلطة السياسية واحتكرت الموارد المتاحة. كذلك استطاعت النخب المسيطرة دمج البنى المتخلفة وتكييفها بحسب مقتضيات مصالحها، وبما يتناسب مع شروط إعادة الهيمنة، الأمر الذي أتاح عجزاً بيناً في البنية الداخلية للمجتمع السوداني، وخلق مؤسسة «الدولة» كمؤسسة رائدة في التعبير عن مصالح الطبقات المتنفذه، مع الحد من إمكانيات تجديد المجتمع لنفسه، وتشكيل أُطر جديدة للانطلاق. وقد ساهمت المنظومة الرعوية في ترسيخ وقبول شرائح المجتمع التقليدي استغلال السادة بشكل غير مباشر عبر قبول وتدعيم المنظومة القيمية السائدة.

لكن بالتدريج تنامى نظام رعوي جديد لا يعتمد علي المنظومة القيمية القديمة التي كانت تقدس السيد لذاته، بل حل محلها تقديس من يملك القوة الاقتصادية والسياسية. هذا النمط الرعوي الجديد لا يعترف كثيراً بالقيم الاجتماعية، بل يعتمد على استمرارية تقديم الحد الأدنى من البضائع السياسية والاقتصادية للرعية، وهذا أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى حتمية انفلات القوى الاجتماعية المهمشة ضد المركز عندما تدنّى مستوى الخدمات المتوافرة لديها.

لقد أصبحت المشاريع التنموية في كثير من الأحيان معزولة عن حقائق البنية الاجتماعية والاقتصادية الموضوعية، فغابت عنها الصدقية وارتضت بالشكلية المحضة من دون محاولة لترقية الموارد البشرية بحسب الإمكانيات الاقتصادية المتاحة، وأصبح طريق النمو الرأسمالي الذي يعتمد على تنمية الدخل القومي هو النموذج المنشود للتخطيط التنموي وبخاصة في ظل العولمة وانتشار المفاهيم الليبرالية الرأسمالية وحرية السوق والخصخصة. ومما لا شك فيه أن الإدراك العميق لجوهر العملية التنموية والتخطيط التنموي يفصح عن طبيعة الشرائح المكونة للقوى الاجتماعية المهيمنة وجوهر اختياراتها السياسية وتوجهاتها الاقتصادية والمجتمعية.

فمعظم البرامج الاقتصادية الطموحة اعتمدت على الريع الذي يأتيها من التمويل الخارجي أو من مصادره الأولية، زراعية كانت أو رعوية. وكان من نتائج

ذلك النمط المشوه للتنمية إنتاج ما أسماه احد الباحثين «التخلف الذاتي»[٢٥] وأصبحت الدولة عبئاً على البنية الاقتصادية. في المقابل أصبحت الطبقة الريعية هي الطبقة التي تمتلك ناصية اتخاذ القرارات الرئيسية الخاصة بالمجتمع، وتمثل دورها في الحيلولة دون تطور قوى المجتمع. والقول بأن الطبقة أصبحت ريعية لا ينفي وجود بعض الأفراد أصحاب المشاريع الذين يقومون بمساهمة إنتاجية حقيقية ويطوّرون بعض قوي الإنتاج. ولكن الأمر أصبح يتعلق بالمهمة التاريخية لهذه الطبقة، وهل أصبح في مقدورها تطوير الإنتاج؟ أم أصبحت وظيفتها تقتصر على عرقلة تطوير الإنتاج[٢٦]؟ حيث تسعى النخب إلى استقطاب شرائح من المنتفعين عبر تكوين شبكة من المصالح الرأسمالية، الأمر الذي يساعد على صد القوى الإصلاحية المناوئة، وتفيد الروابط الرعوية واستخدام «الواسطة» لتقليص كفاءة الحكومات ومصداقيتها ورفع نسب الفساد الإداري والسياسي.

من هذا المنطلق لم يأت التخلف في الحالة السودانية بالمصادفة، بل هو نتاج لعمليات هيكلية مركبة تقع في عمق الاقتصاد السياسي للبلد. ويمثل التعرف إلى الأسباب الرئيسية لنشأة الفقر في هذه التركيبة المعقدة متطلباً ابتدائياً لصوغ إستراتيجية فعالة للقضاء على الفقر، وقد كان أحد الجوانب المهمة لهذا الفشل التنموي هو إهمال الاقتصاد الريفي التقليدي في الأقاليم المترامية للبلد الشاسع كنتيجة للتحيز لمصلحة المركز[٢٧].

في ورقته الخلفية لدراسة الفقر في السودان يلخص محمد هاشم عوض هذه الإستراتيجية الاقتصادية المشوهة قائلاً: «تعاقب على السودان في مدى أربعة عقود من الاستقلال ثلاثة أنظمة مدنية وثلاثة أنظمة عسكرية . . . وتحت كلا النوعين من الحكومة جنت المجموعات المفضلة غالبية المنافع، وكان المستفيدون في الأغلب قرب مركز القوى في الخرطوم، وتشكل المفضلون أساساً من كبار المسؤولين الإداريين في الحضر ورجال الأعمال، بالرغم من أن الأشخاص المحظوظين كانوا يميلون إلى التغير مع كل نظام حكم . . . وقد كانت النتيجة إعادة توزيع الثروة لمصلحة النخبة الحضرية»[٢٨].

---

(٢٥) سلامة كيلة، «أية تنمية تلغي التبعية في الوطن العربي؟،» **الوحدة**، السنة ٤، العدد ٤٥ (حزيران/ يونيو ١٩٨٨)، ص ٦٥.

(٢٦) مصطفي نور الدين، «حوار حول التبعية والتخلف مع د. محمد دويدار،» **الوحدة**، السنة ٤، العدد ٤٥ (حزيران/ يونيو ١٩٨٨)، ص ١٤٩ ـ ١٥٠.

(٢٧) برنامج الأمم المتحدة للإنماء (الخرطوم) ومكتب العمل الدولي، **نحو القضاء على الفقر في السودان: تحليل لقصور القدرة البشرية وأساس الاستراتيجية**، ص ٦٨.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٦٩.

وفي النهاية، فإن الفقراء المحرومين من المشاركة الاقتصادية تقل لديهم فرص صيانة حقوقهم الأساسية، الأمر الذي يؤدي بهم إلى إحساسهم بالتهميش ومن ثم قيامهم بالثورة والتمرد ضد أنظمة الحكم القائمة. والحرب والتمرد من ناحية أخرى يضعفان من إمكانية انتشالهم من حالة الفقر والتهميش التي يعانونها، فيظلون في الدائرة الجهنمية إلى ما شاء لهم الله.

الأمر الذي يجب أن يوضع في الاعتبار هو أن التركيز على النمو الرأسمالي وفق مبدإ زيادة الدخل القومي يسبب في المقابل اختلالاً عميقاً في بنية المجتمع، وذلك لسببن، **أولهما**: ما ينتج عن سياسات السوق من تفاوت مجتمعي على أسس طبقية الذي قد يأخذ البعد الطائفي أو الجهوي، الأمر الذي يمكن أن يترتب عليه انشقاقات مجتمعية خطرة. السبب **الثاني** يتعلق بالاهتزاز القيمي الذي يصاب به المجتمع من جراء انهيار القيم التقليدية والانكسار ومن ثم الانزواء الثقافي بسرعة فائقة من دون إتاحة الفرصة لدمج القيم وإعادة تشكيلها لتتواكب مع المتغيرات الاقتصادية. إن الاهتمام الكافي بخطط التنمية البشرية يجنب المجتمع خطورة الانزلاق في مثل هذه المخاطر.

ومع الوعي المتزايد أصبح الشأن العام ليس فقط من اختصاص الحكومات، بل يجب أن يشارك فيه المجتمع المدني بكل قواه، وعبر العمل الإيجابي لصالح حث الخطى في طريق التنمية البشرية وتنمية «الذهنية الإنمائية (التي) لا تهتم بالمردود الأدنى بقدر ما تهتم بالمردود الاجتماعي للاستثمار»[٢٩]، ويجب تخصيص قدر أكبر من الاستثمارات الخاصة والعامة من أجل دعم المؤسسات الاجتماعية وبخاصة المؤسسات التعليمية والفكرية.

نختتم الورقة بترديد ما جاء به **تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٤**: «إن النجاح ليس مجرد مسألة تغييرات تشريعية وسياسية، ولو أنها ضرورية. . .ولكن ما لم يصل المواطنون إلى التفكير والشعور والتصرف بأساليب تتسع بإخلاص لاحتياجات الآخرين وطموحاتهم، فإن التغيير الحقيقي لن يحدث»[٣٠].

---

(٢٩) رياض طبارة، «التنمية العربية والموارد البشرية اللبنانية،» **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٤٧ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣)، ص ١٠٤.

(٣٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٤: الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع**، ص ٧.

فهـــــــــرس

ـ أ ـ

آدم، أسماء حسين محمد: ٢٥٩
آلير، أبيل: ١٨
إبراهيم، حيدر: ٤١
إبراهيم، خليل: ١٤٣، ١٤٤، ١٥٦
إبراهيم، مهدي: ٩٥
ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد: ١٣٨
ابن لادن، أسامة: ٤٩، ٢١٤، ٢١٦
أبو طالب، حسن: ٣٦
أبو الغيط، أحمد: ١٧٤
الإتحاد الأفريقي: ١٠٩، ١١٣-١١٥، ١٢٠، ١٢٢-١٢٦، ١٢٨، ١٣٢، ١٥٠، ١٥٩، ١٦٧-١٧٠، ١٧٢، ١٧٥، ١٧٩، ١٩٨-٢٠٠
ـ الميثاق: ١٣٠
الإتحاد الأوروبي: ١٠٦، ١٠٩، ١٢١، ١٢٢، ١٢٩، ١٤٩، ١٥٩، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٦، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٥، ٢٢١
اتحاد علماء المسلمين: ١٦٧، ١٦٨
اتفاق أبوجا (٢٠٠٤): ١٦٠، ١٦٩
اتفاق إعلان المبادئ بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية (١٩٩٤): ٤٤
اتفاق انجامينا (٢٠٠٤): ١٥٩، ١٦٩
اتفاق السلام الشامل (٢٠٠٥: نيفاشا): ٣٤، ٥٤، ٥٨، ٢١٧، ٢١٩
اتفاق فرانكفورت (١٩٩٢): ٢٣، ٢٥
اتفاق نيفاشا (٢٠٠٤): ١٣٣، ١٤٧، ١٦٣، ١٧٤، ١٩٠، ١٩٦
اتفاقية أديس أبابا (١٩٧٢): ١٨، ١٩، ٣٧، ٤٢، ٨٥، ٨٦، ٨٨، ١٠١، ١٨٥
اتفاقية الحكم الذاتي بين مصر وبريطانيا (١٩٥٣): ١٥
اتفاقية الخرطوم للسلام (١٩٩٧): ٢١٧، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤١، ٢٤٦
اتفاقية فشودة: ٢١٧
اتفاقية منع جريمة «الإبادة الجماعية» (١٩٤٨): ١٧٦

اتفاقية مياه النيل (١٩٥٩): ١٩٤
الاحتلال التركي ـ المصري للسودان: ١٤١، ٢٧٢
أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ (الولايات المتحدة): ٩٦، ١٠٦، ٢١٠، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢٣
الإرهاب: ٢٨، ٢٩، ٩٦، ١٤٧، ١٨٧، ١٩٠، ٢٠٢، ٢٠٨، ٢١٠-٢١٦، ٢١٨- ٢٢٠، ٢٢٣
أزمة دارفور: ٨، ٤٩، ٥٩، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٩، ١١١، ١١٢، ١٢٠، ١٢٦-١٢٨، ١٣١، ١٣٤، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٩-١٥١، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٩، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٧، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٩، ١٩٨-٢٠٠
الأزهري، إسماعيل: ٤٥، ٨١
الإسلام: ١٣، ١٤، ٢٠، ٣١، ٣٧، ٤٢، ٨٣، ١١١، ١٣٥، ١٤٥، ١٥٦، ١٧٧، ٢١٠
الإسلام السياسي: ٩٦، ١٦٧، ٢١٨
الأسلمة: ٢٩، ٤١
إسماعيل (خديوي مصر): ٧٥، ٧٦
إسماعيل، مصطفى عثمان: ٢٢٥
الإصلاح الاقتصادي: ٢٣١
الإصلاح السياسي: ٢٣١
الأصولية الإسلامية: ٢٠٢
إعلان كوكادام (١٩٨٦): ٢١، ٤٣، ٨٦
الأفرقة: ١٠٥، ١٠٧، ١٠٩، ١١٣، ١١٩، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٥-١٣٠
الأفندي، عبد الوهاب: ١١
الاقتصاد العالمي: ١٠٧، ١١٧
الاقتصاد الكلي: ٢٦٩
أكول، لام: ٢١٧
الامبريالية: ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٦
الأمم المتحدة: ٢٥، ٢٩، ٣٤، ٧٤، ٨٠، ١٠٢، ١٠٦، ١١٥، ١١٧، ١١٨، ١٢٠، ١٢١، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣١، ١٤٨، ١٦٤، ١٦٥، ١٧٥، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٢١، ٢٦٠، ٢٦٢
ـ مجلس الأمن الدولي: ٤٩، ٥١، ١١٤، ١١٥، ١١٨، ١٢٠-١٢٢، ١٢٥، ١٣٢، ١٤٨-١٥٠، ١٦٣، ١٦٤، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٦، ١٨٠، ١٨٧، ١٨٩، ١٩١، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٣، ٢٢١، ٢٢٣
ـ ـ القرار رقم (١٠٤٠): ١٨٧
ـ ـ القرار رقم (١٠٤٤): ٤٩، ٢١٤
ـ ـ القرار رقم (١٠٥٤): ٤٩، ١٨٧، ٢١٤
ـ ـ القرار رقم (١٠٧٠): ٤٩، ١٨٧
ـ ـ القرار رقم (١٥٥٦): ١٢٠، ١٣٢، ١٤٩، ١٩٩
ـ ـ القرار رقم (١٥٦٤): ١٣٢، ١٥٠، ١٦٠، ١٦١، ١٦٥، ١٧٦، ٢٠٠

ـ ـ القرار رقم (١٥٧٤): ١٤٨، ١٥١، ١٦٣
ـ ـ القرار رقم (١٥٩٠): ٥١، ٥٢
ـ ـ القرار رقم (١٥٩١): ٥١
ـ ـ القرار رقم (١٥٩٣): ٥١
ـ الميثاق: ١١٧، ١٢٠، ١٢٤، ١٢٥، ١٣٠، ١٣٢، ١٦٥، ١٧٦
الأمن الغذائي: ٢٣٤
الأمن القومي الأمريكي: ٢٠٢، ٢١٢، ٢١٨
الأمن القومي العربي: ٨
الأمن القومي المصري: ١٩٤
أمين، سمير: ٤٦
أنان، كوفي: ١٣١، ١٤٨، ١٦٣، ١٦٤
انتفاضة نيسان/ أبريل ١٩٨٥ (السودان): ٤٢
انقلاب عام ١٩٥٨ (السودان): ٤٥
انقلاب عام ١٩٨٣ (نيجيريا): ٢٤٩
انقلاب عام ١٩٨٩ انظر ثورة الانقاذ الوطني (١٩٨٩) (السودان)
أوباسانجو، أوليسون: ١٥٩
أولبرايت، مادلين: ١٨٨، ٢٠٨، ٢١٤، ٢١٥
أولكي، روبرت: ١٩٧

ـ ب ـ

بابنجيدا، إبراهيم: ٢٣، ٢٤
باول، كولن: ١٣١، ١٤٧، ١٤٨، ١٩٩، ٢٠٩، ٢٢٠
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): ١٩٧، ٢٦٨، ٢٦٩
برنامج التكيف الهيكلي: ٢٦٩، ٢٧٠
بروتوكول ماشاكوس (٢٠٠٢): ١١، ٢٥، ٤٤، ٥٥، ٦٣، ٦٤، ٩٢، ٩٤، ٩٧، ١٠٠، ١٦١، ١٩٠، ١٩٥، ٢١٩، ٢٣٩-٢٤١، ٢٤٤، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٤
برونك، يان: ٢٠٠
بريجنسكي، زبيغنيو: ٢٠٨
البشير، عمر حسن: ٢٣، ٢٦، ٤٣، ٤٥، ٤٦، ٦٣، ٨٧، ٩٢-٩٥، ٩٧-٩٩، ١١٥، ١٤٣، ١٥١، ١٨٦، ٢١٤
بشير، محمد عمر: ٣٩
البطالة: ٢٦٠، ٢٦٤
بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان (أميس): ٥٢
بعثة الأمم المتحدة في السودان (يونميس): ٥١، ٥٢، ١٦١
بلفون، لينيان دي: ٧٥
بلير، توني: ١٤٨، ١٤٩
البنك الدولي: ٣٠، ١٩٧، ٢٦٤، ٢٦٨
بوت، برنارد: ١٤٩
بوتشر، جوزيف: ٢٤٨
بورتمان، كريستيان: ٢٦٤
بوش (الأب)، جورج: ٢٨، ٢٠٤
بوش (الإبن)، جورج: ٨٧، ١٤٧، ١٤٨، ١٧٣، ١٨٦، ١٨٩، ١٩١، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٥- ٢١٧، ٢٢٣

بولاد، داود يحيى: ١٤٤، ١٥٥
بيكر، صموئيل: ٧٥، ٧٦

ـ ت ـ

التبعية: ٢٦٧
التجارة الدولية: ١٠٧
التجمع العربي الأفريقي (السودان): ١٧٧، ١٧٨
التجمع الوطني الديمقراطي المعارض (السودان): ٤٨، ٩٤، ٩٦، ٩٧، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٨، ١٦٣، ١٧٠، ١٧١، ١٧٣، ١٨٧
التحالف الفدرالي الديمقراطي السوداني: ١٥٥
التدويل: ١٠٥، ١٠٧، ١٠٩، ١١٢-١١٧، ١١٩-١٢٤، ١٢٦، ١٣٠
الترابي، حسن: ٤٣، ٥٨، ٥٩، ٨٧، ٩٦، ٩٧، ١٤٣، ١٤٤، ١٥١، ١٥٤، ١٥٦، ١٥٨، ١٧٤، ١٨٦، ٢١٤
تشومبي، مويس: ٨٨
التضخم: ٩٦، ٢٦٩، ٢٧٠
التعاون العربي - الأفريقي: ٤٩، ١٧٩
تفجير مبنى التجارة الدولي في نيويورك (١٩٩٣): ٢١٥، ٢١٦
تنظيم أبناء البجا (السودان): ٤٨
تنظيم اتحاد عام جبال النوبة (السودان): ٤٨
التنمية الاجتماعية: ٨٥، ١٥٦، ٢٣٠، ٢٤٨
التنمية الاقتصادية: ٨٠، ٨٥، ١٥٤، ١٥٦، ٢٠٧، ٢٦٠، ٢٦٢
التنمية البشرية: ٢٥٩-٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٥
التنمية السياسية: ١٥٤

ـ ث ـ

الثقافة الأمريكية: ٢٠٧
الثقافة العربية: ٣٨، ٦٢، ١٤٥
ثورة ١٩٢٤ (السودان): ٧
ثورة الإنقاذ الوطني (١٩٨٩) (السودان): ٢٣، ٤٥، ١٨٦
ثورة أيار/ مايو ١٩٦٩ (السودان): ٤٥، ٨٤
ثورة تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤ (السودان): ٤٢، ٨٤
الثورة المهدية (١٨٨٥) (السودان): ٣٧، ٧٧

ـ ج ـ

جاكسون، مايك: ١٤٩
جامعة الدول العربية: ١٠٩، ١١٣-١١٥، ١٢٢، ١٢٩، ١٣٢، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٩، ١٩٧، ١٩٩
الجبهة القومية الإسلامية (السودان): ٢٢، ٢٣، ٤٣، ٤٦، ٨٧، ٩٨، ١٥٤
جبهة نهضة دارفور: ٤٨، ١٥٤، ١٥٥
الجبهة الوطنية للإنقاذ (السودان): ٨٦
الجماعة الإسلامية (مصر): ٢١٤

جولتي، آلان: ١٩٦
جونستون، هارس: ١٨٩
الجيش الشعبي لتحرير السودان: ١٩، ٥٦، ٥٨، ٦٣-٦٥، ٦٧-٦٩، ٨٦، ٩٦، ١٥٧، ١٥٩
جيفرسون، توماس: ٢٠٥

- ح -

حامد، محمد: ١٥٧
الحرب الإثيوبية ـ الإريترية: ١٨٦
الحرب الباردة: ٢٧، ١٠٦، ١٠٧، ١١١، ١١٦-١١٨، ١٢٣، ١٢٥، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢١٨، ٢٢٣، ٢٢٥
حرب الخليج (١٩٩٠-١٩٩١): ٢٨، ٥٠، ١١٤، ٢٠٤
الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٦٧): ٢٩
حردلو، عدلان: ٩٤
حركة الأنيانيا الأولى (السودان): ١٨-٢٠، ٤٨، ٨٤، ٨٨
حركة الأنيانيا الثانية (السودان): ١٨، ١٩
حركة تحرير السودان: ٤٨، ٦٤، ٨٦، ٩٢، ١٠١، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٥، ١٥٦-١٥٨، ١٦١، ١٧١، ١٨٠
حركة الجهاد (مصر): ٢١٤
حركة الجهاد الإسلامي (فلسطين): ٢١٤
حركة حماس (فلسطين): ٢١٤
الحركة الشعبية لتحرير السودان: ٣٤، ٤٢-٤٤، ٤٦، ٤٧، ٥٤، ٥٦، ٥٩-٦١، ٩٤، ٩٧-٩٩، ١٤٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٨، ١٦٣، ١٦٦، ١٧١، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٩-١٩١، ١٩٣-١٩٦، ١٩٨، ٢١١، ٢١٨، ٢١٩، ٢٣٣-٢٣٦، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٧، ٢٥١
حركة العدل والمساواة (السودان): ٤٨، ١٤٠، ١٤٣-١٤٥، ١٥١، ١٥٦-١٥٨، ١٦٢، ١٧٤
حركة الكرامة (السودان): ١٥٣
حركة كوش (السودان): ١٥٣
الحركة المهدية (السودان): ١٦، ١١٢
حزب الله (لبنان): ٢١٤
حزب الاتحاد السوداني الأفريقي الوطني (SANU): ١٦، ٤٨، ٨٣، ٨٤
الحزب الاتحادي الديمقراطي (السودان): ٢٢، ٤٣، ٤٥، ١٤٢، ١٧١
حزب الأمة (السودان): ١٦، ١٧، ٢٢، ٤٥، ٤٦، ٩٤، ٩٦، ٩٧، ١١٢، ١٣٩، ١٤٢، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٩، ١٦٣، ١٧١-١٧٥، ١٧٧، ٢٧٢
حزب التجديد والإصلاح (السودان): ١٧٥
الحزب الجمهوري (الولايات المتحدة): ١٤٨، ٢١٣، ٢١٥

الحزب الديمقراطي (الولايات المتحدة): ١٤٨، ٢١٣
الحزب الشيوعي السوداني: ٤٦
حزب المؤتمر الشعبي (السودان): ٩٧، ١٤٣، ١٥١، ١٥٨، ١٦٣، ١٧٤
حزب المؤتمر الوطني (السودان): ٥٦، ٥٩، ٩٨، ١٥١
الحزب الوطني الاتحادي (السودان): ١٦، ٢٧٢
حسن، حمدنا الله مصطفى: ٣٦
حسين، صدام: ٢١٢
حق تقرير المصير: ١١، ٢٥، ٢٦، ٤١، ٦٨، ٦٩، ٩٧، ٩٨، ١٠١، ١٠٢، ١١١، ١٥٥، ١٩٥
حق النقض (الفيتو): ٢٦، ١٥٠
حقوق الإنسان: ٢٥، ٢٦، ٥٢، ٦٥، ٦٦، ٧١، ١١٦، ١٢٠، ١٢٤، ١٢٥، ١٣٣، ١٦٠، ١٦١، ١٦٤، ١٦٨، ١٧٥، ١٩٠، ١٩٢، ٢٠٧، ٢١٣، ٢١٤، ٢٢٦
حقوق المرأة: ٢٦٥، ٢٦٦
حلف شمال الأطلسي (الناتو): ٢٢١
حمدي، عبد الرحيم: ٢٣٨
الحوار الشمالي الجنوبي (السودان): ٤٢، ٤٤

- خ -

الخصخصة: ٢٣٠، ٢٧٣
خليفة، سر الختم: ٨٤

- د -

دانفورت، جون: ٨٧، ١٨٦، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٥-١٩٧، ٢٠٠، ٢١٧
دبي، إدريس: ١٦٩
درو، التيجاني سالم: ١٥٦
دريج، أحمد إبراهيم: ١٥٤، ١٥٥
الدستور السوداني (١٩٩٨): ٢٥، ٢٦، ٢٣٦
الديمقراطية: ٢٨، ٢٩، ٤٥، ٤٦، ٥٣، ١٢٥، ١٩٢، ٢٠٢، ٢٠٩، ٢١٣، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٦، ٢٦٢، ٢٦٨

- ر -

رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان): ٢٢٢
رأفت، إجلال: ٤٩، ١٥٣
الرأي العام العالمي: ١١٨، ١١٩، ١٣٣، ٢١٢
الرأي العام العربي: ١١٣، ١٦٧
رايس، كوندوليزا: ٢٢٣
رزق، حسن عثمان: ٢٤٤
روسو، جان جاك: ٢٠٣
رولاند، تايني: ٢١
ريغان، رونالد: ٢٨، ٢٠٦، ٢١٠

- س -

سامبييو، لازارو ك.: ٦٥
سانشيز، إيليتش راميريز (كارلوس): ٢١٤، ٢١٦

سترو، جاك: ١٢٣
سكولتز، ت. و.: ٢٦٠
سنايدر، شارلي: ١٩٧
سنقر، هانز: ٢٦٠
سوار الذهب، عبد الرحمن: ٢١، ٤٣، ٨٦
السودنة: ٤٠، ٨١، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٩، ١١١، ١٢٢، ١٢٨
السوق الأفريقية المشتركة: ١٨٨
سولانا، خافيير: ١٤٩
السيد الكرسني، عوض: ٢٢٩
السيد، محمود وهيب: ٦٣
سيل، باتريك: ٩٤
سين، أمارتيا: ٢٦٢

ـ ش ـ

شيراك، جاك: ١٦٦
الشيوعية: ٢١٠

ـ ص ـ

الصراع العربي ـ الإسرائيلي: ٩٧، ١٦٨
الصراع العربي ـ الأفريقي: ٤٩، ١٧٩
صلاح الدين، غازي: ٦٥، ١٧٤
صندوق إعادة التعمير والتنمية: ٧١، ٢٤١
صندوق إعمار الجنوب: ٢٤٧
صندوق الإعمار القومي: ٢٤٧
صندوق تثبيت الأسعار: ٢٤٧
الصندوق القومي لدعم الولايات: ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٤٢
صندوق النقد الدولي: ١٨٥، ٢٧٠

ـ ط ـ

طه، علي عثمان محمد: ١٤٤، ١٦٣

ـ ع ـ

عبد العزيز، حمدي: ١٨٥
عبود، إبراهيم: ٤١، ٤٢، ٤٥، ٤٦، ١٥٤
العدالة الاجتماعية: ٦٦، ١٤٠، ٢٣٩
العروبة: ١٣، ١٤، ٢٠، ٣١، ٥٠، ٥١، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٩، ١١٣، ١٧٧
العزاوي، دهام محمد دهام: ٥٠
عصبة الأمم: ٢٠٥
العصبية: ١٣٨
العقاد، محمد أحمد: ٧٦
العلاقات السودانية ـ الأمريكية: ١٤٧، ١٨٥، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٢، ٢١٠، ٢١١، ٢١٨، ٢٢٠
العلاقات المصرية ـ السودانية: ١٧٢
العلمانية: ١٦٨، ١٩٢
عوض، محمد هاشم: ٢٧٤
العولمة: ١٠٦، ١١٧، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢٦٠، ٢٦٧، ٢٧٣

ـ غ ـ

غارنغ، جون: ١٨-٢٦، ٢٨، ٤٢، ٤٣، ٤٦، ٥٠، ٦٤، ٧٩، ٨٦، ٩٢، ٩٤-٩٦، ٩٩، ١٠٢، ١٣٩، ١٤٤، ١٤٧، ١٥٥، ١٥٨، ١٦٣، ٢١١، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٠

ـ ف ـ

فاروق (ملك مصر): ٨٠
الفاضل، مبارك: ١٧٥
الفدرالية: ٨٢، ١٥٧، ١٦٢، ٢٣٩، ٢٤٠
الفقر: ٩٦، ٢٢٤، ٢٦٠-٢٦٢، ٢٦٨-٢٧٠، ٢٧٤، ٢٧٥
فورد، جيرالد: ٢٠٠

ـ ق ـ

قانون إدارة المديريات لعام ١٩٦٠: ٢٣٢
قانون الحكم الإقليمي لعام ١٩٨٠: ٢٣٢
قانون الحكم الذاتي الإقليمي لمديريات الجنوب (١٩٧٢): ٨٥
قانون الحكم الشعبي المحلي لعام ١٩٧١: ٢٣٢
قانون الحكم الشعبي المحلي لعام ١٩٨١: ٢٣٢
قانون الحكم المحلي لعام ١٩٥١: ٢٣٢
قانون دالي: ١٤٠
القانون الدولي: ١٢٠، ١٢٤
قانون سلام السودان (٢٠٠٢): ٥٨، ٥٩، ١٩٠، ١٩٦، ٢١٧-٢١٩، ٢٢٣
قانون المجلس الأعلى لقسمة الموارد: ٢٤١
قانون المناطق المقفولة (١٩٢٢): ١٣، ٣٨، ٤٤، ٧٨، ٨١
قانون الموارد المالية لسنة ١٩٩٩: ٢٤١
القبلية: ١٠٧
القذافي، معمر: ٩٦
قرم، جورج: ٢٦٧
القصف الأمريكي لمصنع الشفاء للأدوية في الخرطوم (١٩٩٨): ١٨٧، ٢١٥
القضية الفلسطينية: ١١٣
القطاع الخاص: ٢٣٧، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٥
القطاع العام: ٢٣٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٥، ٢٦٦
القطبية الأحادية: ٢١٢، ٢٢٠، ٢٢٥
القطبية الثنائية: ١١٦
قمة الاتحاد الأفريقي (٣: ٢٠٠٤: أديس أبابا): ١٢٤، ١٢٥، ١٣١، ١٥٩، ١٦٠
قمة الدول الثماني (٢٠٠٤: سي أيلاند): ١٩٩
القمة العربية (٢٠٠٤: القاهرة): ١٦٨
قمة منظمة الوحدة الأفريقية (١٩٩١: نيجيريا): ٢٣
القومية السودانية: ٣٩

ـ ك ـ

كارتر، جيمي: ٢٣، ٢٨
كارلوتشي، فرانك: ٢٠٩
كاشف، إبراهيم: ٧٥
كاليو، ديفيد: ٢٠٦
كليتش: ١٦٥

كلينتون، بيل: ٨٧، ١٤٧، ١٨٧، ٢١٠
كوناري، عمر: ١٥٩
الكونفدرالية: ١٥٦، ١٦٢، ١٩٠، ٢٣٩، ٢٤٠
كوهين، هيرمان: ٢٨، ٢١٤، ٢١٨
كيندي، بول: ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٢١، ٢٢٥

ـ ل ـ

لاقلان، جون: ٢٠٠
لاقو، جوزيف: ١٩، ٤٢
لجنة أشوي: ٢٤٨
لويز، آرثر: ٢٦٠
الليبرالية: ٢٥٩، ٢٦٠

ـ م ـ

مايارديت، سلفاكيير: ٦٥
مبارك، حسني: ٤٩، ٢١٤، ٢١٦
مبدأ أيزنهاور: ٢٠٦
مبدأ ترومان: ٢٠٦
مبدأ كارتر: ٢٠٦
مبدأ مونرو: ٢٠٥
مبدأ نيكسون: ٢٠٦
مبدأ وليام ماكس (١٩٠١): ٢٠٦
المجتمع المدني: ٩٥، ١٦٤، ٢٠٢، ٢٠٩، ٢٧٥
المجلس الاستشاري للولايات الشمالية: ٤٥
المجلس الأعلى للموارد: ٢٣٨، ٢٤٢
مجلس التنسيق العسكري المشترك: ٧٤
مجموعة الأزمات الدولية: ١٩٨، ١٩٩
المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الوسطى (ECOWAS): ٢٢٣
مجموعة السبع (G7): ٢٠٨
مجموعة شركاء الإيغاد: ٢٥، ٣٠، ٤٤، ١٨٩، ١٩٥، ١٩٩، ٢١٩، ٢٣٥، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٤
محمد، سليمان: ١٣٧
محمد، علي الحاج: ١٥٤
محمد علي الكبير (والي مصر): ١٤، ٣٧، ٧٥
مدرسة شيكاغو: ٢٦٠
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن: ١٨٦، ١٩١، ١٩٣، ٢١٧، ٢٣٥، ٢٤٦
مركز دراسات الوحدة العربية: ٨
المسيحية: ١٣، ٢٧، ٨٣
مشار، رياك: ٢٣، ٢٤
مشرف، برويز: ٢١٣
مشروع الشرق الأوسط الجديد: ٢٠٢، ٢٠٩، ٢٢٠
معاهدة (١٩٣٦) (مصر/ بريطانيا): ٧٨، ٨٠
معاهدة ويستفاليا (١٦٤٨): ٢٤٢
مفاوضات أبوجا (١٩٩٢): ٢٣، ٢٦، ٢٣٣
ملوال، بونا: ١٧

مناوي، مني أركوي: ١٥٦
منظمة الاتحاد الوطني السوداني الأفريقي للمناطق المغلقة (بسكادنو): ٨٣
منظمة أطباء بلا حدود: ١٧٥
المنظمة بين الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف (إيغاد): ٢٤، ٤٤، ٥٥، ٥٨، ٦١، ٦٣- ٦٥، ٦٧، ٦٩، ٨٧، ٩٧، ١٢٧، ١٤٧، ١٥٥، ١٨٩، ١٩٤، ٢١٧، ٢٤٨
منظمة الصحة العالمية: ١٢١
منظمة الوحدة الأفريقية: ١٢٣
ـ الميثاق: ١٢٣
المهدي، الصادق: ١٧، ٢٢، ٢٣، ٢٨، ٤٣، ٩٦، ٩٧، ١١٢، ١٤٢، ١٥٤، ١٥٩، ١٦٣، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٥
المهدي، عبد الرحمن: ٢٧٢
المهدي، الفاضل: ٩٦
المهدي، محمد أحمد بن عبدالله: ٧٧
موبوتو، سيسي سيكو: ٨٨
مؤتمر الأمن الشامل والتعايش السلمي لولايات دارفور: ١٤٢
مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (١٩٧٥: هلسنكي): ٢٠٠
مؤتمر البغا والأسود الحرة (السودان): ١٥٣، ١٥٦، ١٧١
مؤتمر تقييم وتقويم تجربة الحكم الاتحادي (٢٠٠٢): ٢٥٢
مؤتمر جوبا (١٩٤٧): ١٤، ٣٩، ٧٩
مؤتمر الخريجين: ٣٩
مؤتمر الشعب العربي الإسلامي (الخرطوم): ٢١٤، ٢١٦
مؤتمر كمبالا (٢٠٠٢): ٢٤٠
مؤتمر المائدة المستديرة (١٩٦٥): ٤٢، ٨٤
مورجانثو، هانس: ٢٠١
موسى، عبده مختار: ٢٠١
موسيفيني، يويري: ٦١
موسيليه، رينو: ١٢٧
موللر، كيرستن: ١٢٢
مونرو، جيمس: ٢٠٥
موي، دانيال آراب: ٦٥
ميد، وولتر روسيل: ٢٠٦
الميرغني، علي: ٢٧٢
الميرغني، محمد عثمان: ٢٢، ٤٣، ١٤٢، ١٧٠، ١٧١، ١٧٣
ميللر، مايكل: ١٩٧
ميلينغتون، جيف: ١٩٧

ـ ن ـ

ناي، جوزيف: ٢٠٧
نتيسيوز، أندريو: ١١٨
نجيب، محمد: ١٦
النحاس، محمد الأمين عباس: ٣٣، ١٣١
نظام الحزب الواحد: ١٧، ١٠٧
النظام العالمي الجديد: ١٦٦، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٢، ٢١٣

نعمة، كاظم هاشم: ١٠٥
النفط السوداني: ١٤٨، ١٥٠، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٥، ٢٠٠، ٢١٦، ٢١٨، ٢٤٦
النمو الاقتصادي: ٢٦١، ٢٦٩
النمور الآسيوية: ٢٢٢
النميري، جعفر: ١٧، ١٨، ٢٠، ٢١، ٢٧-٣٠، ٤٢، ٤٣، ٤٥، ٤٦، ٨٤-٨٦، ١٠١، ١١٠، ١٣٩، ١٤١، ١٤٢، ١٨٦، ٢١٣
نوبار باشا: ٧٧
نور، عبد الواحد محمد: ١٤٣، ١٥٦

- هـ -

هانتنغتون، صاموئيل: ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٢١
هلال، موسى: ١٦٢
هيلا سلاسي (إمبراطور إثيوبيا): ٤٢
هيلا مريم، منغستو: ٢٣، ٢٤
الهيئة الإسلامية العالمية للدعوة والإغاثة: ١٦٧، ١٦٨

- و -

وثيقة ناكورو: ٢١٩
ونتر، روجر: ١٩٧